بعد
انتصار الثورة

ترجمة
الدكتور فؤاد أيوب
الأستاذ علي الطود

مقدمة

ماذا يبحث هذا الكتاب وعلى ماذا يضيء؟

ان عبارة "بعد انتصار الثورة" قد تعني للبعض أن ظروف الحرب الصعبة التي عاشتها الثورة منذ انطلاقتها قد انتهت، ولكن الحقيقة تؤكد ان المرحلة اللاحقة، أي مرحلة بناء الدولة بادارتها وبكافة أجهزتها ومؤسساتها، وبالتالي، بناء الأطر الملائمة لعمل الشباب والعمال والفلاحين واعتماد التخطيط والبرامج وتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي والتفكير الدائم بتحسين مستوى الزراعة والصناعة واقامة علاقات التعاون والتنسيق مع الدول الاخرى، ودعم كافة حركات التحرر في العالم، وبخاصة منها في أميركا اللاتينية، ان كل هذه الامور، جاءت لتؤكد ان مرحلة ما بعد الثورة في مهامها وتعقيداتها لا تقل صعوبة عن المراحل الاولى لها، بل تفترض تغييراً في الاسلوب والعمل والذهنية الثورية تتطلبه المرحلة الجديدة والمهمات اللاحقة...

انّ هذه المرحلة، أي مرحلة بناء الدولة، لم تكن لتحصل بمعزل عن مسألة السلطة، والمشاركة فيها، والتي فتحت الباب واسعاً للنقاش حول كافة المحاور والمهام والعناوين، هذا النقاش الذي كانٍ يطرح، وبكل وضوح، مسألة مستقبل الثورة في كوبا المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل جميع البلدان النامية في أميركا اللاتينية، خوفاً من ان يكون النصر على الديكتاتورية مؤقتاً...

ليس خافياً أنّ مرحلة ما بعد انتصار الثورة قد أثارت كل هذا النقاش، حول الدولة وبنائها وحول السلطة ومتطلباتها، وخاصة بين فيديل كاسترو وتشي لكن الذي نودّ التأكيد عليه، أنّ قادة الثورة قد أعطوا المثل

دائماً، ولامسوا في وعيهم ما يعنيه تحقيق الاهداف النبيلة للثورة، واستنفروا من أجل ذلك كل جهدهم وامكانياتهم...

إنّ ما يطرحه هذا الكتاب، هو الوجه الآخر للثورة، هو التحدي المطروح امام الثورة وقادتها بعد انتصارهم، في اعطاء الثورة بعدها الاجتماعي وعمقها الثوري الحقيقي، والابتعاد عن كافة الاختلالات الموجودة والتغلب على الصعوبات الناتجة عن الاعمال الحربية، وبناء جيل مكافح واع لدوره في استكمال المراحل اللاحقة من البناء بمزيد من الوعي والاصرار بغض النظر عن الاختلافات الموجودة حول بعض القضايا.

هذا الكتاب بين أيدي القراء، يفسح بالمجال للاضاءة على جانب هام وأساسي من حياة الثورة الكوبية بعد انتصارها، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة المهام وتغيرها المحكومة بجملة من الشروط والظروف الموضوعية المحيطة على قاعدة التوظيف السليم للامكانات الخلاقة المتولدة في داخل الشعب وفي رحم ثورته...

الناشر

القسم الأول

بعد انتصار الثورة

الدور الاجتماعي للجيش المتمرد

هذه الأمسية هي أمسية الذكرى، ولذا أود أن ألخّص ما كانت عليه حركة ٢٦ تموز، وما هي عليه الآن، قبل أن أدخل في صلب الموضوع أي في مغزاه التاريخي.

لا أستطيع العودة إلى الوراء حتى الهجوم على ثكنة مونكادا، في ٢٦ تموز ١٩٥٣. وإنما أريد أن أتحدث عما يختص بمشاركتي في الأحداث المختلفة التي أدت إلى انتصار الثورة في أول كانون الثاني الأخير.

فلنبدأ إذاً هذا التاريخ كما بدأ بالنسبة لي، في المكسيك.

إنه لأمر مهم جداً بالنسبة لنا جميعاً أن نعرف فكر أولئك الذين يؤلفون جيشنا المتمرد؛ وفكر تلك المجموعة التي اندفعت في مغامرة غرانما، وتطور هذا الفكر الذي تولّد داخل حركة ٢٦ تموز وتحوّلاته المتتالية تبعاً لمراحل الثورة، كي نصل إلى درس هذا الفصل الآخر الذي يختتم به الشطر التمردي.

قلت لكم إني تعرفت إلى الأعضاء الأوائل في حركة ٢٦ تموز في المكسيك. كان المسقط الاجتماعي للمجموعة مختلفاً كل الاختلاف قبل حادثة غرانما، وقبل أن يقع الانقسام الأول داخل حركة ٢٦ تموز، أثناء الهجوم على ثكنة المونكادا، وأذكر أني عرضت أثناء اجتماع سري عُقد في منزل من منازل مكسيكو ضرورة تقديم برنامج ثوري لشعب كوبا، وقد

(*) خطاب أُلقي في جمعية «نوستير يتيمبو» بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٩.

أجابني أحد محاربي المونكادا، الذي هجر لحسن الحظ حركة ٢٦ تموز، جواباً ما ازال اذكره فقال: «هذا أمر بسيط جداً، يجب أن نقوم بانقلاب، باتيستا قام بانقلاب واستلم الحكم في يوم واحد؛ ومن الضروري وقوع انقلاب ثانٍ لطرده.. إرتضى باتيستا بمائة تنازل للأمريكيين، وسنقدم لهم نحن مائة تنازل آخر». كانت المسألة بالنسبة إليه مسألة الاستيلاء على الحكم. وكنت أرى من جانبي أن نقوم بهذا الانقلاب على أساس بعض المبادىء، وأن المهم في الأمر هو أيضاً معرفة ماذا سنفعل عندما نصير في الحكم. لقد رأيتم ما الذي كان يفكر به عضو من أعضاء الفترة الأولى لحركة ٢٦ تموز؛ بيد أنه، لحسن حظنا، كما قلت لكم، هجر حركتنا الثورية وسلك طريقاً أخرى كجميع أولئك الذين كانوا يفكرون مثله.

إنطلاقاً من تلك اللحظة بدأت ترتسم ملامح المجموعة التي ستنطلق فيما بعد إلى الغرانما؛ تكونت بصعوبة كبيرة لأننا كنا ملاحقين باستمرار من السلطات المكسيكية التي توصلت إلى تعريض نجاح حملتنا لخطر شديد. لقد عملت بعض الأسباب الداخلية على التقليل من عدد أعضاء حملتنا؛ منها مثلاً موقف بعض الأفراد الذين كان يبدو أنهم يريدون في البداية الاشتراك في المغامرة ثم هجرها بحجة من الحجج. وفي نهاية المطاف، بقي ٨٢ رجلاً للنزول في غرانما. أما تتمة القصة فمعروفة تماماً لدى الشعب الكوبي.

إن ما يهمني، وما أجده هاماً، هو الفكر الاجتماعي للذين ظلوا على قيد الحياة بعد اليغريا ده بيو Alegria de Pio وهي النكبة الأولى والوحيدة التي حلت بالجيش المتمرد طوال فترة التمرد. كنا حوالي خمسة عشر رجلاً مضعضعين جسمياً بل ومعنوياً، ولم نستطع مواصلة الكفاح إلاّ بفضل الثقة الكبرى لدى فيديل كاسترو في تلك اللحظات الحاسمة، وبفضل شخصيته القوية كزعيم ثوري وإيمانه بالشعب إيماناً لا يتزعزع. كنا مع رجال المدينة نطوف بالسييرا مايسترا دون أن نكون ملتصقين بها. كنا ننتقل من كوخ إلى كوخ، ولم نكن، بطبيعة الحال، نمس شيئاً مما لا نملك؛ حتى أننا لم نكن ناكل شيئاً لا نقدر على دفع ثمنه (وغالباً ما كان هذا المبدأ يسلمنا للجوع). كنا مجموعة تلقى التسامح من الناس لكنها لم تكن مندمجة بهم؛ ودام هذا الحال زمناً طويلاً... لقد قضينا عدة أشهر تائهين في أعالي القمم من جبال سييرا مايسترا حيث كنا نعود إلى الصعود بعد

القيام بعمليات متفرقة وكنا ننتقل من قمة إلى أخرى، في منطقة خالية من الماء، والحياة فيها شاقة غاية المشقة.

تبدل شيئاً فشيئاً موقف الفلاح منا بسبب القمع الذي تقوم به قوات باتيستا؛ فقد كانت تقتل وتدمر المنازل وتظهر عداءً شاملاً لأولئك الذين كانوا يتصلون بجيشنا المتمرد أقل اتصال، حتى لو كان عرضياً. ووجد هذا التبدل تعبيره بظهور قبعة القش لدى مغاورينا وتحوّل تدريجياً جيشنا المؤلف من مدنيين إلى جيش فلاحي. وعندما انضم الفلاحون (الفواخييروس) إلى النضال المسلح للمطالبة بالحرية وبالعدالة الاجتماعية، ظهرت الكلمة السحرية التي ستعبئ الجماهير المضطهدة الكوبية في النضال من أجل امتلاك الأرض: الإصلاح الزراعي. وهكذا تحدد المشروع الاجتماعي الكبير الأول الذي سيصبح لواء حركتنا، رغم فترة القلق الشديد التي وجب أن نمر بها بسبب سياسة جارتنا الشمالية الكبرى. في تلك الفترة، كان حضور صحفي أجنبي، والأفضل أن يكون أمريكياً أهم بالنسبة إلينا من تحقيق نصر عسكري. وكنا نهتم بالمناضلين الأمريكيين، الذين يمكن أن ينفعونا في تصدير دعايتنا الثورية، أكثر من اهتمامنا بانضمام الفلاحين الذين كانوا يجلبون للثورة إيمانهم ومثلهم الأعلى.

في هذا الوقت بالذات وقع في سانتياغو حادث مؤسف: مصرع رفيقنا فرانك بايس F. Pais، فكان انعطافاً لبنية الحركة الثورية كلها. لقد تأثر شعب سانتياغو كوبا تأثراً عميقاً لموت فرانك بايس فنزل عفوياً إلى الشارع: وقد شلّت هذه المحاولة الأولى للإضراب السياسي العام شللاً تاماً مقاطعة أوريانته رغم غياب القيادة، وترددت أصداؤه في مقاطعتي كاماغواي ولاس فيلاس. وصفّت الديكتاتورية هذه الحركة التي انبثقت دون تحضير ودون إشراف ثوري. هذه الظاهرة الشعبية قد أتاحت لنا أن نلتفت إلى وجوب إدخال الشغيلة في الكفاح لتحرير كوبا؛ وفي الحال بدأت النشاطات السرية في المراكز العمالية للقيام بإضراب عام يساعد الجيش المتمرد على الاستيلاء على السلطة.

وهكذا بدأت حملة تنظيمات سرية بروح تمردية؛ بيد أن الذين شجعوا هذه الحركات لم يكونوا يعرفون حقاً مغزى النضال الجماهيري وتكتيكه، فقادوه في طرق مضللة تماماً، لأنهم لم يؤمنوا بالروح الثورية وبوحدة

المقاتلين، ولأنهم حاولوا توجيه الإضراب من القمة، دون أن تكون لهم أية صلات بقاعدة المضربين.

إن انتصارات الجيش المتمرد والنشاطات السرية الضارية قد هزت البلاد وخلقت غلياناً كبيراً إلى حد إعلان الإضراب العام في ٩ نيسان، وقد فشل الإضراب لأسباب تنظيمية على وجه الضبط، وخاصة بسبب انعدام الاحتكاك بين الجماهير العمالية والقيادة. بيد أن التجربة كانت مفيدة وحدث في حركة ٢٦ تموز صراع ايديولوجي أثار تبديلاً جذرياً في نظرتها إلى واقع البلاد وفي تنظيم قطاعات نشاطها.

خرجت حركة ٢٦ تموز من الإضراب الفاشل عزيزة الجانب وقد علّمت التجربة قادتها حقيقة ثمينة: هي أن الثورة ليست ملكاً لهذه المجموعة أو تلك، بل يجب أن تكون من عمل الشعب الكوبي بأسره، فتوجّهت طاقات مناضلي حركتنا كلها هذه الوجهة، في السهل وفي الجبل على السواء.

وفي هذه الفترة وقعت محاولات الجيش المتمرد الأولى لإعطاء الثورة نظرية وعقيدة بتقديم البراهين الملموسة عن التنمية والنضج السياسي للحركة التمردية. فقد انتقلنا من المرحلة التجريبية إلى المرحلة البنّاءة. ومن المحاولات إلى الأفعال النهائية. وفي الحال أخذت «الصناعات الصغيرة» في السييرا مايسترا في الظهور. لقد حصل تحوُّل مماثل لذلك الذي كان أجدادنا قد عرفوه قبلنا بكثير: إذ انتقلنا من الحياة البدوية إلى الحياة الحضرية، فنشأ مركزان للإنتاج تبعاً لحاجاتنا الملحة. وهكذا أوجدنا مصنعاً للأحذية، ومصنعاً للأسلحة وورشة كنا نعيد فيها تركيب القنابل التي كان الطغيان يقذفنا بها، لنردها إلى جنود باتيستا بشكل الغام.

إن رجال جيشنا المتمرد ونساءه لم ينسوا قط، لا في السييرا مايسترا ولا في مكان آخر، أن رسالتهم الرئيسية هي تحسين شروط الفلاح، والاندماج في الكفاح من أجل الأرض ومساعدته بفضل المدارس التي أنشأها المعلمون المرتجلون في الأماكن الأكثر وعورة من منطقة أوريانته. ففي هذه الأماكن جرت المحاولة الأولى لتوزيع الأراضي وفق نظام زراعي حرّره بصورة رئيسية الدكتور هومبرتو سوري ماران وفيديل كاسترو، وكان لي شرف المعاونة في هذا العمل، ووُزعت الأراضي توزيعاً ثورياً على الفلاحين، فاحتلّت ملكيات كبيرة تخص خدم الدكتاتورية ووزعت، وصارت شيئاً فشيئاً جميع أراضي الدولة ملكاً لفلاحي المنطقة. لقد حان الوقت

لان نحدد هويتنا تحديداً تاماً كحركة فلاحية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأرض تحت راية الإصلاح الزراعي.

عرفنا فيما بعد نتائج إضراب ٩ نيسان الفاشل، فقد بدأنا نشعر في نهاية أيار بالقمع الوحشي الذي لجأ إليه باتيستا إذ أحدث بين كوادرنا المناضلة تراخياً خطيراً جداً كان من شانه أن يؤدي إلى نتائج مفجعة لقضيتنا. لقد هيأت الديكتاتورية هجومها الأكثر وحشية. فهاجم عشرة آلاف جندي مدججين بالسلاح مواقعنا حوالى ٢٥ أيار من السنة الأخيرة، وركزوا هجومهم على الرتل رقم ١ الذي كان يقوده شخصياً قائدنا الأعلى فيديل كاسترو. كان الجيش المتمرد يحتل رقعة ضيقة جداً ولم يكن أحد يصدق أننا نستطيع الصمود أمام هذه الجمهرة المؤلفة من عشرة آلاف جندي بثلاثمائة بندقية من بنادق الحرية، البنادق الوحيدة التي كانت موجودة في ذلك الوقت في السييرا مايسترا. وبفضل قيادة تكتيكية جيدة، انتهى هجوم باتيستا في ٣٠ تموز، وانتقل المتمردون من الدفاع إلى الهجوم فاستولينا على أكثر من ستمائة قطعة سلاح جديدة (أي أكثر من ضعف عدد البنادق التي بدأنا بها المعركة) وبلغت خسائر العدو أكثر من الف رجل بين قتيل، وجريح، وهارب وأسير.

في نهاية هذه المعركة كان الجيش المتمرد مستعداً لأن يبدأ هجوماً في السهل، هجوماً تكتيكياً وسيكولوجياً، لأن سلاحنا لم يكن قادراً على منافسة سلاح الديكتاتورية في الكيفية وأقل قدرة على منافسته في الكمية. إنها حرب اعتمدنا فيها دوماً على الشعب، ذلك الحليف الذي لا يُقدَّر بوزنٍ ولا ثمن. كانت ارتالنا تستطيع على الدوام أن تخدع العدو وتحتل أفضل المواقع، بفضل الميزات التكتيكية والمعنويات العالية لجنودنا، وكذلك بفضل مساعدة الفلاحين مساعدة هامة جداً. كان الفلاح المتعاون غير المرئي يتكفل بكل ما لم يكن يستطيع المتمرد فعله، ينقل إلينا المعلومات، ويراقب العدو، ويترصد نقاطه الضعيفة، وينقل بسرعة الرسائل العاجلة، ويتحرّى حتى في صفوف جيش باتيستا. لم يكن ذلك أعجوبة بل نتيجة لسياسة المطالب الزراعية التي شرعنا بها بقوة. وأمام عنف الهجوم وحصار الجوع اللذين طوّقا السييرا مايسترا صعد إلى الجبل عشرة آلاف رأس من البقر جُمعت من الملكيات المجاورة باكملها، وقد استُخدِمت في تغذية الجيش المتمرد، لكنها وزِّعت كذلك على الفلاحين الفقراء الذين

عرفوا الرخاء لأول مرة في هذه المنطقة القاحلة بشكل خاص، ولأول مرة أُتيح للفلاحين الصغار أن يشربوا الحليب وأن يأكلوا لحم البقر. ولأول مرة عرفوا محاسن الثقافة، لأن الثورة جلبت معها المدارس. وهكذا تكوّن لدى الفلاحين جميعاً رأي محبذ لنظامنا.

ومن جهة أخرى كانت الديكتاتورية تقدم لهم بانتظام حرق منازلهم، وطردهم من أرضهم وقتلهم. كان الموت يأتيهم من الأرض كما كان يأتيهم من السماء، وكان جيراننا الديمقراطيون في الشمال قد قدّموا بطيبة خاطر لباتيستا قنابل نابالم تزن ٥٠٠ كيلوغرام ليرهب بها السكان. كان سقوط هذه القنابل يزرع الخراب في دائرة قطرها يزيد عن مائة متر. إن سقوط قنبلة نابالم على مزرعة للبُن يعني خراب هذه الثروة في قطر يبلغ مائة متر وضياع سنوات العمل التي تمثلها، وإن التعويض عما خُرِّب في دقيقة يقتضي جهد خمس أو ست سنوات.

في هذه الفترة بدأ السير على لاس فيلاس. وأتحدث عنها لا لأني شاركت فيها، بل لأننا رأينا لدى وصولنا إلى لاس فيلاس منظراً سياسياً واجتماعياً جديداً للثورة.

وصلنا إلى لاس فيلاس مع عَلَم ٢٦ تموز، وكانت الإدارة الثورية، وجماعات جبهة الايسكامبري الثانية، وجماعات الحزب الاشتراكي الشعبي والجماعات الصغيرة من المنظّمة الأصلية تناضل هناك ضد الديكتاتورية. كان يجب أن نُنجز مهمة سياسية خطيرة وقد بدا أكثر من أي وقت مضى أنّ الوحدة كانت عنصراً أولوياً من عناصر النضال الثوري. كان على حركة ٢٦ تموز وعلى رأسها الجيش المتمرد، أن توحِّد مختلف العناصر المستاءة التي وجدت في عمل السييرا مايسترا الحافز الوحيد إلى الوحدة. كان يجب قبل كل شيء وضع خطة لهذه الوحدة التي كان عليها أن تجمع شمل منظّمات السهل ومجموعات المحاربين على حد سواء. لقد وَجَب علينا أن ننصرف إلى عمل غاية في الأهمية هو تصنيف جميع الأقسام العمالية في المقاطعة. فاصطدمنا بخصوم عديدين. منهم خصوم في صفوف حركتنا نحن كانوا ما يزالون يعانون من مرض التشيُّع.

فور وصولنا إلى لاس فيلاس، كان أول عمل حكومي قمنا به ـ قبل إنشاء المدرسة الأولى ـ نشر تصريح بتطبيق الإصلاح الزراعي، وقد نصّ هذا التصريح على بنود كثيرة منها أنّ على مالكي قطع الأرض الصغيرة أن

يمتنعوا عن دفع أجورهم حتى تفصل الثورة في كل حالة على حدة. لقد صار الإصلاح الزراعي رأس الحربة للجيش المتمرد. ولم يكن ذلك مناورة ديماغوجية، فبعد عشرين شهراً فقط من الثورة، صارت الصلات بين القادة والجماهير الفلاحية وثيقة إلى حد أنها كانت تدفع الثورة في بعض الاحيان إلى العمل بصورة غير متوقعة. لم نكن نحن الذين ابتكرنا الإصلاح الزراعي، بل إن الفلاحين هم الذين دفعونا إليه فقد اقتنعناهم أن النصر مؤكد إذا تسلحوا، وتنظّموا، وكفوا عن خشية العدو. وفرض الفلاحون، من جانبهم، على الثورة، وقد كانت لديهم أسباب وجيهة لذلك، الإصلاح الزراعي، ومُصادرة قطعان البقر، وجميع التدابير ذات الصفة الاجتماعية التي اتخذت في السييرا مايسترا.

في زمن المهزلة الانتخابية في ٣ تشرين الثاني، نشر القانون رقم ٣ في السييرا مايسترا، كان ينص على إجراء إصلاح زراعي حقيقي وحتى لو لم يكن تاماً فقد كان يتضمن نقاطاً إيجابية جداً: توزيع أراضي الدولة،وأراضي خدم الديكتاتورية وأولئك الذين يمتلكون سندات ملكية حصلوا عليها بواسطة مناورات دنيئة مثل ملتهمي الأراضي الذين احتكروا آلاف الكاباليرياس، وإعطاء صغار المزارعين الذين كانوا يدفعون أجوراً تقل عن ٢ كاباليرياس ملكية الأرض التي كانوا يشغلونها. كان كل ذلك مجاناً. فالمبدأ كان ثورياً جداً. وقد استفاد من الإصلاح الزراعي أكثر من مائتي ألف عائلة. بيد أن الثورة الزراعية لم تنته بالقانون رقم ٣. فما يزال على الثورة أن تسن القوانين للحد من الملكية الكبيرة كما ينص على ذلك الدستور. ويجب عليها أن تحدد بالضبط ما هي الملكية الكبيرة التي تميز بنيتنا الزراعية. إن الملكية الزراعية الكبيرة، العلة الأكيدة لفقر بلادنا ولجميع الشرور التي تعاني منها الجماهير الفلاحية، لم تمس بعد.

سيكون على الجماهير الفلاحية المنظمة أن تفرض قانوناً، يحظّر الملكية الكبرى، تماماً كما أرغمت الجيش المتمرد على فرض مبدأ الإصلاح الزراعي المتضمن في القانون رقم ٣. علينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار وجهاً آخر للمسألة: فالدستور ينص على أنّ كل نزع لملكية الأرض يجب أن يسبقه دفع تعويض نقدي فإذا نفذ الإصلاح الزراعي حسب هذا المبدأ، كان بطيئاً وباهظ التكاليف. إن العمل الجماعي للفلاحين الذين كسبوا الحق في الحرية منذ انتصار الثورة أمر ضروري كذلك للمطالبة ديمقراطياً

بالشذوذ عن هذا المبدأ وليكون بمقدور الثورة أن تحقق، دون منازعة، إصلاحاً زراعياً حقيقياً وعميقاً[1].

وهكذا نصل إلى الدور الاجتماعي للجيش المتمرد، فقد حققنا الديمقراطية المسلحة وعندما وضعنا خطة الإصلاح الزراعي، واحترمنا متطلبات القوانين الثورية الجديدة التي تكملها وتجعلها قابلة للحياة وفورية، كنا نفكر بالعدالة الاجتماعية المتمثلة في إعادة توزيع الأرض، كما كنا نفكر بخلق سوق داخلية واسعة وبتنويع الزراعات. هذان الهدفان الجوهريان واللذان لا ينفصلان عن الحكم الثوري لا يمكن تأجيلهما، باعتبارهما يمثلان مصلحة الشعب.

إن جميع الفاعليات الاقتصادية مرتبطة فيما بينها. فعلينا أن نمضي في تصنيع البلاد، دون أن نهمل المشكلات العديدة التي تؤدي إليها. بيد أن سياسة التصنيع تقتضي اتخاذ بعض التدابير الجمركية الخاصة بحماية الصناعة الناشئة وإيجاد سوق داخلية قادرة على امتصاص البضائع الجديدة. ونحن لا نستطيع توسيع هذه السوق إلاّ إذا أدخلنا إليها الجماهير الفلاحية الواسعة، أولئك الفواخيروس الذين لا يملكون القدرة الشرائية والذين لا يستطيعون حالياً شراء ما يسدون به حاجاتهم.

نحن نعي أن هذه الأهداف ليست الأهداف الوحيدة، وأنها تلقي على عاتقنا مسؤولية كبيرة جداً. ويجب أن نتوقع عداء أولئك الذين يشرفون على أكثر من ٧٥٪ من مبادلاتنا التجارية ومن سوقنا. ويجب توقعاً لهذا الخطر، أن نستعد لتطبيق تدابير مضادة، خاصة التعرفة الجمركية والإكثار من الأسواق الداخلية. فنحن بحاجة إلى خلق أسطول تجاري كوبي لنقل السكر، والتبغ، والبضائع الأخرى، وسيؤثر امتلاك هذا الأسطول تأثيراً مشجعاً جداً على كيفية النقل البحري الذي يرتبط به إلى حد كبير تقدم البلدان النامية مثل كوبا.

وإذا كان علينا أن نضع موضع العمل برنامجاً تصنيعياً، فالأهم أن نستثمر المواد الأولية التي كان الدستور يدافع عنها بحكمة، وكانت ديكتاتورية باتيستا تسلمها للإحتكارات الأجنبية. علينا أن نشتري باطن أرضنا، ثرواتنا المنجمية. وهنالك عنصر آخر مهم من عناصر التصنيع هو

---

(١) أقر مجلس الوزراء "الشذوذ عن هذا المبدأ الدستوري". (ملاحظة تشي غيفارا).

الكهرباء. سنتأكد من أنّ الكهرباء قد أوكلت إلى كوبيين. كما يجب أن تؤمم شركة الهاتف التي تُسيِّر العمل بشكل سيء وباهظ التكاليف.

فعلى أية موارد يجب أن نعتمد لننفذ على خير وجه مثل هذا البرنامج؟ لدينا الجيش المتمرد، وهو الذي يجب أن يكون أداتنا الأولى في الكفاح، وسلاحنا الأكثر إيجابية والأشد مضاء، يجب أن نحطم كل ما تبقى من الجيش الباتيستي. ويجب أن ندرك جيداً أن هذه التصفية لا تمت بصلة إلى روح الانتقام ولا حتى للعدالة وحدها، بل علينا أن نحيط أنفسنا بجميع الضمانات لتحقيق مكتسبات الشعب في أقصر المهل.

لقد قهرنا جيشاً أكثر عدداً من جيشنا بكثير بفضل مساهمة الشعب، وتكتيك محكم، وخلق ثوري. والآن يجب علينا أن نسلم بأن جيشنا ما زال غير مهيأ لمسؤولياته الجديدة، مثل الدفاع دفاعاً فعالاً عن الأرض الكوبية كلها. ويجب أن نقوم سريعاً بإعادة النظر في بنية الجيش المتمرد لأننا شكّلنا أثناء الكفاح جيشاً مسلحاً من الفلاحين والعمال، معظمهم أميّون، وغير مثقفين ومحرومون من كل تكوين تقني. علينا إعداد هذا الجيش للمهام العظيمة التي يجب على أفراده مواجهتها وتزويدهم بتكوين تقني وثقافي.

إن الجيش المتمرد هو طليعة الشعب الكوبي، وإذا كنا نتحدث عن التقدم التقني والثقافي فيجب علينا أن نعرف المعنى العصري لهذه الكلمات. لقد بدأنا تربيته تربية رمزية في اجتماع تسوده بصورة تكاد تكون حصرية روح مارتي وتعاليمه. إن إعادة البناء القومي يجب أن تحطم كثيراً من الامتيازات؛ فعلينا إذاً أن نكون مستعدين للدفاع عن الأمة ضد أعدائها الصريحين أو المتسترين. ويجب أن يتآلف الجيش الجديد مع الشروط الجديدة المتولدة من هذه الحرب التحريرية: نحن نعلم أننا إذا هوجمنا من قبل جزيرة صغيرة فإنما يعود الفضل لمساندة دولة تكاد تشكل قارة؟ وعلينا أن نتحمل على أرضنا عدواناً عاتياً.

يجب إذاً أن نحترز وأن نعد تقدمنا بروح الغوار واستراتيجيته، بحيث لا يتفكك دفاعنا لدى أول هجوم، ويحتفظ بوحدته المركزية. يجب أن يتحول الشعب الكوبي بأسره إلى جيش من الغوار؛ فالجيش المتمرد جسم في أوج نموه لا يحدُّه في تنميته سوى رقم واحد هو الملايين الستة من

الكوبيين، ويجب أن يتعلم كل كوبي استخدام الأسلحة وأن يعرف متى يجب أن يستخدمها للدفاع عن نفسه.

عرضتُ عليكم الخطوط الكبرى لدور الجيش المتمرد بعد النصر ودوره في دفع الحكومة إلى الاستجابة للمطامح الثورية.

بقي أن أحدثكم في نهاية هذه الكلمة عن أمر هام، عن المثل الذي جسدته ثورتنا بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وعن تعاليمها التي حطمت جميع نظريات الصالونات: فقد أثبتنا أن فئة صغيرة من الرجال المصممين، الذين يساندهم الشعب والذين لا يخافون من الموت، يمكن أن تتوصل إلى فرض إرادتها حيال جيش نظامي انضباطي وإلى قهره. ذلك هو الدرس الأساسي. ينتج عنه درس آخر يجب أن يفيد إخواننا في أمريكا الذين يصنفون على الصعيد الاقتصادي في زمرتنا الزراعية ذاتها: هو أنه يجب عليهم أن يقوموا بثورات زراعية، وأن يناضلوا في الأرياف، وفي الجبال، وأن يحملوا الثورة من هناك إلى المدن وألاّ يطمحوا إلى القيام بالثورة دون محتوى اجتماعي راسخ.

والآن، تطرح، بعد تجاربنا، مسألة مستقبلنا، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل جميع البلدان النامية في أمريكا اللاتينية. فالثورة ليست مقتصرة على الأمة الكوبية، بل لامست وعي أمريكا كلها واستنفرت جدياً أعداء شعوبنا. ولذا أعلنّا أن كل محاولة للعدوان ستصدُّ بقوة السلاح. لقد أحدث مثال كوبا فَوَراناً كبيراً في أمريكا اللاتينية كلها وفي البلدان المضطهدة. إن الثورة أمهلت الطغاة في أمريكا اللاتينية، أعداء الأنظمة الشعبية كما أمهلت الاحتكارات الأجنبية. وبما أننا بلد صغير، فنحن بحاجة لمساندة جميع الشعوب الديمقراطية، وبخاصة في أمريكا اللاتينية.

يجب أن نعلن بكل وضوح، على العالم أجمع، الأهداف النبيلة للثورة الكوبية وأن نستعين بالشعوب الصديقة في هذه القارة، شمالها وجنوبها. ويجب أن نخلق اتحاداً روحياً لبلداننا كلها، اتحاداً يتجاوز الثرثرة والتعايش البيروقراطي ليترجم إلى مساعدة فعلية لإخوتنا الذين نعرض عليهم تجربتنا.

أخيراً يجب أن نفتتح طرقاً جديدة نحو تعريف المصالح المشتركة لبلداننا النامية، وأن نصون أنفسنا من جميع المحاولات الهادفة لتفريقنا، والنضال ضد أولئك الذين يطمعون في بذر الشقاق فيما بيننا، ضد أولئك

الذين نعرف مناوراتهم، والذين يأملون في الاستفادة من خلافاتنا السياسية وإثارة أفكار قبلية غير مفهومة في بلادنا.

إن الشعب الكوبي بأسره، مستعد، اليوم، للنضال ويجب أن يظل موحداً لكي لا يكون النصر على الديكتاتورية مؤقتاً، بل المرحلة الأولى لانتصار القارة الأمريكية.

السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي

اجد لزاماً وانا ابدأ محاضرة كهذه ان أُحيي طبعاً جميع المستمعين في كوبا، وان أُعيد إلى الذاكرة اهمية هذه التربية الشعبية التي تمس مباشرة جماهير عمالنا وفلاحينا كلها. إنها تشرح حقائق الثورة بتعريتها من جميع الالفاظ المصطنعة التي تطلق خصيصاً لتعمية الحقيقة.

لي الشرف أن افتتح هذه الدورة من المحاضرات؛ ولقد كان في الأصل، من واجب رفيقنا راوول كاسترو أن يقوم بهذا العمل، إلاّ أنه طلب إليَّ أن أحلّ مكانه باعتبار أن الموضوع يتعلق بالمسائل الاقتصادية. فنحن جنود الثورة ننفذ في الحال المهمات التي يفرضها علينا الواجب، وفي أغلب الأحيان نجد أنفسنا مرغمين على تنفيذ بعض المهام التي اقل ما يقال فيها إننا لا نملك بالنسبة لها التكوين الأمثل. تلك هي الحال هذه المرة دون شك: فيجب عليَّ أن أترجم إلى كلمات بسيطة، إلى افكار يفهمها الجميع، الاهمية الكبرى لموضوع السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي. ويجب عليَّ كذلك أن اشرح كيف أن هذين التعبيرين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. إن التعبير الأول يمكن أن يسبق الآخر في بعض الاحيان، كما حدث ذلك في وقت من الأوقات في كوبا، لكنهما يسيران بالضرورة جنباً إلى جنب ويجب أن يتلاقيا سواء في التاكيد الإيجابي كما في كوبا التي حصلت على استقلالها السياسي، وكرّست جهدها في الحال للحصول على الاستقلال

(*) أذيع بالراديو بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٠ في إطار إذاعات «الجامعة الشعبية».

الاقتصادي، أم السلبي في حالة البلدان التي تحصل على الاستقلال السياسي أو تسلك الطريق إليه، والتي تدع استقلالها السياسي يضعف حتى يضيع تماماً لعدم ضمان استقلالها الاقتصادي. إن واجبنا الثوري، اليوم، لا ينحصر في التفكير بحاضرنا المثقل بالتهديدات وحسب، بل يجب أن نفكر بالمستقبل أيضاً.

الشعار الحالي هو التخطيط. البرمجة الواعية والذكية لجميع المشكلات التي ستطرح على كوبا في السنوات القادمة. فنحن لا نستطيع أن نفكر بالضربة الجوابية وحدها، وبالهجوم المضاد على كل اعتداء مباشر أو غير مباشر: بل يجب علينا أن نبذل جهداً متواصلاً لوضع خطة تتيح لنا التنبؤ بالمستقبل. يجب على رجال الثورة أن ينجزوا مصيرهم بوعي تام؛ بيدَ أنه لا يكفي أن يقوم رجال الثورة بذلك؛ بل إن شعب كوبا بأسره يجب أن يفهم بالضبط ما هي المبادىء الثورية كلها، وأن يعلم أن وراء هذا الحاضر الذي يشك به البعض، مستقبلاً سعيداً مجيداً ينتظرنا. فنحن الذين أرسينا في الحقيقة حجر الحرية الأول في أمريكا، ولذا كان مثل هذا البرنامج مهماً: ليشربه كل من يحمل رسالة. وليس هذا أمراً جديداً: ففي كل مرة يظهر فيها وزيرنا الأول أمام عدسات التصوير، فإنما يفعل ذلك ليعطي درساً يليق باستاذ، درساً لا يستطيع أن يلقيه إلاّ مُربٌ موهوب؛ وفي هذا المجال أيضاً خططنا لتعاليمنا ونريد أن نجزئها إلى مواضيع خاصة، وليس مجرد الإجابة عن الأسئلة في المقابلات. لنعد الآن إلى موضوعنا وهو، كما قلت لكم، السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي.

قبل أن أتحدث عن المهمات التي تنجزها الثورة في هذه الأيام لتحقيق هذين التعبيرين، هذين المفهومين اللذين يجب على الدوام أن يسيرا معاً، يجب أن اعرِّفهما وأن أشرحهما لكم. فالتعريفات ليست مرضية أبداً؛ لأنها تميل دوماً إلى تجميد التعابير وتجعلها خالية من الحياة، غير أنه يجب على أية حال أن نعطي على الأقل فكرة عامة عن هذين التعبيرين التوامين. يحدث ألاّ يفهم البعض (أو لا يريدون أن يفهموا والحال سيان)، ما هي السيادة، والذين يخرجون عن طورهم عندما توقَّع بلادنا، مثلاً، إتفاقاً، (أقول بصورة عابرة إنه كان لي شرف المشاركة فيه)، كالاتفاق التجاري مع الاتحاد السوفياتي. إن للنضال من أجل السيادة سوابق في تاريخ أمريكا. ولا حاجة بنا لأن نذهب بعيداً. ففي هذه الأيام، منذ يومين على

وجه الضبط، كانت الذكرى السنوية لنزع ملكية الشركات البترولية الأمريكية في المكسيك، في عهد حكومة لازارو كارديناس. وفي تلك الفترة، كنّا، نحن الشباب أطفالاً صغاراً؛ حدث ذلك قبل أكثر من عشرين عاماً ولا نستطيع أن نذكر الصدمة التي سببها الحادث في أمريكا؛ إلاّ أن التعابير والاتهامات كانت، في أية حال هي نفسها التعابير والاتهامات التي يجب على كوبا أن تعاني منها اليوم، وهي نفسها الاتهامات التي عانتها غواتيمالا منذ زمن غير طويل والتي عشتها شخصياً؛ وستكون نفسها الاتهامات التي ستعاني منها في المستقبل جميع البلدان التي ستسلك بحزم هذا الطريق المؤدي إلى الحرية. نستطيع أن نقول اليوم دون مبالغة، إن المؤسسات الصحفية الكبرى والناطقين باسم الولايات المتحدة يشيدون بأهمية ونبل القيادة في بلد من البلدان: ويكفي أن يعكسوا التعابير.فكلما هُوجِم قائد بعنف أكبر كان القائد الأفضل دون شك؛ ونحن اليوم نتمتع بعبرة اننا البلاد والحكومة اللتان تنالان أكبر قسط من الهجوم. ولا يقتصر هذا السبق على شؤون الساعة، بل نستطيع أن نقول إننا أكثر من هُوجِم في تاريخ أمريكا؛ أكثر من غواتيمالا، بل وأكثر من المكسيك عام ٣٨ أو ٣٦ عندما أمر الجنرال كارديناس بنزع الملكية. كان البترول يلعب في تلك الفترة دوراً هاماً في الحياة المكسيكية؛ واليوم يلعب السكر الدور نفسه في بلادنا: دور زراعة وحيدة معدة للتصدير إلى سوق وحيدة.

لقد صاح الناطقون باسم الرجعية «لا بلاد بدون سكر»، وهم يعتقدون أنه إذا لم تشتر منا السوق هذا السكر، إذا امتنعت عن شرائه، سيكون معنى ذلك الخراب المطلق، كما لو أن هذه السوق التي تشتري منا السكر كانت تفعل ذلك رغبة في مساعدتنا فحسب. كانت السلطة السياسية خلال أجيال في أيدي ملاّكي العبيد، ثم في أيدي الأسياد الاقطاعيين، ولتسهيل الحروب ضد الأعداء، وضد ثورات المضطهدين، فوّض هؤلاء الأسياد امتيازاتهم إلى واحد منهم، إلى من يجسدهم كلهم، إلى الأقوى عزيمة، بل والأكثر وحشية، فصار مَلِكاً، وحاكماً مطلقاً ومستبداً فرض تدريجياً إرادته حتى جعلها على مدى العصور التاريخية إرادة مطلقة.

لن نذكر هنا، بطبيعة الحال، تاريخ الإنسانية كله، خاصة وأن زمن الملوك ولّى الآن إلى غير رجعة. ولم يبقَ منهم سوى أمثلة قليلة في أوروبا. إن فولخنسيو باتيستا لم يفكر قط بأن يُسمي نفسه فولخنسيو الأول. كان

يكفي أن يعترف به جار قوي كرئيس وأن يحترمه ضباط الجيش، أي سادة القوات الجسمانية، القوات المادية، وأدوات الموت، وأن يساندوه باعتباره أقوى واحد فيهم، وأشرسهم، وأفضلهم حماية من أصدقاء أجانب. يوجد الآن ملوك بلا تيجان: إنها الاحتكارات، السادة الحقيقيون للبلدان بأسرها وأحياناً لقارات، كما هو الحال في أفريقيا، وجزء كبير من آسيا، وجزء كبير أيضاً، لسوء الحظ، من أمريكتنا. وحاولت، أحياناً، السيطرة على العالم. لقد وجد هتلر، ممثل الاحتكارات الألمانية الكبرى، الذي حاول أن يفرض على العالم فكرة التفوق العرقي عن طريق حرب كلفت حياة أربعين مليوناً من البشر.

إن أهمية الاحتكارات الكبرى واسعة إلى حدٍّ أنها تزيل السلطة السياسية للكثير من جمهورياتنا. قرأت منذ بضع سنوات رواية لبابين Papin يشتري فيها غوغ Gog، بطل الرواية، جمهورية ويقول إن هذه الجمهورية تفكر بأن يكون لها رؤساء أو مجالس، وجيوش وتظن أنها سيدة نفسها في حين أنه اشتراها في الواقع. هذه الصورة الساخرة صحيحة تماماً.

فهنالك جمهوريات تمثل جميع الملامح الصورية لتكون جمهورية مشتراة وهي تتعلق بالإرادة المهيمنة لشركة الفواكه، كما يتعلق غيرها بإرادة شركة ستاندر أويل أو بشركة احتكارية بترولية أخرى، أو بملوك القصدير أو تجار القهوة (لا أضرب هنا سوى أمثلة أمريكية دون أن أتحدث عن أفريقيا وآسيا)؛ وبعبارة أخرى، إن السيادة السياسية تعبير يجب ألاّ نسعى لشرحه بتعاريف صورية، بل تعميقه، والبحث عن جذوره. إن جميع المعاهدات والقوانين تؤكد أن السيادة السياسية القومية فكرة لا تنفصل عن مفهوم الدولة ذات السيادة، الدولة العصرية، وإلاّ اضطرت بعض الدول لتسمية مستعمراتها دولاً حرة شريكة، أي لطمس الاستعمار تحت أسماء أخرى. والنظام الداخلي لكل شعب الذي يتيح له ممارسة سيادته ممارسة كاملة تقريباً أو لا يتيح له تلك الممارسة أبداً يجب أن يكون مسألة حلها لذلك الشعب، بَيْدَ أن السيادة القومية تعني قبل كل شيء، بالنسبة لبلد من البلدان، الحق بألاّ يتدخل أحد في حياته، والحق بتنصيب الحكومة التي تناسبه أو أسلوب الحياة الذي يلائمه أفضل من أي أسلوب آخر، إنه أمر مرتبط بإرادته، وهذا الشعب وحده هو الذي يستطيع

ان يقرر تبديل حكومة أو بقاءها؛ هذه المبادىء كلها، مبادىء السيادة السياسية، السيادة القومية تظل كلمات جوفاء إذا لم تقترن بالاستقلال الاقتصادي.

قلنا في البداية إن السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي يسيران معاً. فالبلاد التي لا تمتلك اقتصاداً خاصاً بها، والتي تسيطر عليها الرساميل الاجنبية لا تستطيع الإفلات من وصاية البلد المرتبطة به، وتستطيع بقدر اقل ايضاً فرض إرادتها إذا كانت تتناقض مع مصالح البلد المسيطر اقتصادياً. إنه امر ما يزال غير واضح كل الوضوح للكوبيين، ولذا يجب التركيز عليه. فقواعد السيادة السياسية التي أُرسيت في الأول من كانون الثاني ١٩٥٩ لن تدعم تدعيماً كاملاً إلاّ عندما نكون قد اكتسبنا استقلالاً اقتصادياً مطلقاً. ونستطيع القول إننا نسير في الطريق القويم إذا اتخذنا كل يوم تدبيراً يضمن استقلالنا الاقتصادي فإذا أوْقَفَت تدابير حكومية هذا التقدم أو أخّرته ولو خطوة واحدة فقدنا كل شيء وعدنا حتماً إلى انظمة الاستعمار المبطنة بقدر متفاوت حسب مميزات كل بلد وكل برهة اجتماعية.

لقد صار صعباً جداً خنق السيادة السياسية لبلد ما بالعنف وحده. والمثالان الأخيران هما الهجوم الغاشم من جانب المستعمرين الفرنسيين على بور سعيد ونزول الجيوش الأميركية الشمالية في لبنان. ومع ذلك لم تعد الولايات المتحدة ترسل رجال بحريتها دونما عقاب كما كانت في الماضي، لقد صار نسج الاكاذيب أسهل عليها بكثير من اجتياح بلد ما لمجرد المساس بالمصالح الاقتصادية لبعض الاحتكارات. ومن الصعب اجتياح بلد يطالب بحقه في ممارسة سيادته في زمن تريد فيه جميع الشعوب إسماع صوتها وتصويتها. وليس سهلاً تنويم الرأي العام في البلد المعنيّ وفي العالم كله. بل يجب بذل جهد دعائي كبير لتمهيد الأرض وجعل التدخل اقل بشاعة.

ذلك هو على وجه الضبط ما يفعلون معنا. فعلينا ألاّ نتوانى أبداً عن التنويه كل ما كان ذلك ممكناً؛ إن كل شيء يهيء لإعادة كوبا إلى الوراء بأي شكل من الأشكال، وأن الفضل في إحباط العدوان قبل أن يقع يعود لنا وحدنا. فليهاجمونا على الصعيد الاقتصادي ما شاؤوا، سنوطّد وعينا، وإذا ما قرروا مهاجمتنا مباشرة على الصعيد المادي بجنود من مواطني

الاحتكارات أو مرتزقة من بلاد أخرى، فسيكون الثمن باهظاً جداً بحيث لا يقوون على دفعه. إنهم يُعِدّون لسحق هذه الثورة وإغراقها في الدم إذا لزم الأمر، لا لشيء إلاّ لأننا سلكنا سبيل تحريرنا الاقتصادي، لأننا نضرب المثل على التدابير الهادفة لتحرير بلادنا والحصول على مستوى من الحرية الاقتصادية يساوي مستوى الحرية والنضج السياسيين اللذين بلغناهما اليوم.

لقد استلمنا السلطة السياسية. وبدأنا نضالنا التحرري. بهذه السلطة التي تطبق عليها بحزم يد الشعب. فالشعب لا يستطيع حتى أن يحلم بالسيادة إذا لم تقم سلطة تستجيب لمصالحه ومطامحه، والسلطة الشعبية لا تعني فقط أن مجلس الوزراء، والشرطة، والمحاكم وجميع أجهزة الحكم يجب أن تنتقل إلى يد شعب. إن السلطة الثورية (أو السيادة السياسية) هي أداة السيطرة الاقتصادية من أجل تحقيق السيادة القومية تحقيقاً تاماً. يعني هذا، في حالة كوبا، أن هذه الحكومة الثورية هي الأداة التي يجب أن تسمح للكوبيين بأن يكونوا وحدهم الآمرين في كوبا بكل ما في هذا التعبير من معنى، أي من السياسة حتى التصرف بثروات أرضنا وصناعتنا. فنحن ما نزال غير قادرين على أن نعلن أمام أضرحة شهدائنا أن كوبا مستقلة اقتصادياً. ولا تستطيع كوبا أن تكون مستقلة اقتصادياً ما دام توقيف مركب في الولايات المتحدة يكفي لشل مصنع في كوبا، وما دام أي أمر من الاحتكارات يكفي لتجميد مركز من مراكز العمل. ستكون كوبا مستقلة عندما تكون قد نمت جميع طاقاتها، وجميع ثرواتها الطبيعية. وعندما تكون قد وثقت، عن طريق اتفاقات تجارية مع العالم بأسره، أن أي عمل وحيد الجانب من أية دولة لا يستطيع منعها من المحافظة على وتيرة إنتاجها، في مصانعها كلها وفي ريفها كله في إطار التخطيط الذي نضعه لها. نستطيع القول بحق إن السيادة السياسية، وهي الخطوة الأولى، قد تحققت يوم انتصرت السلطة الشعبية، يوم انتصرت الثورة في اليوم الأول من كانون الثاني.

ويتأكد هذا التاريخ أكثر فأكثر كبداية عجيبة في تاريخ كوبا، كما يتأكد أيضاً كبداية لعصر جديد. ونحن نطمح إلى الاعتقاد بأنه ليس بداية لعصر جديد بالنسبة لكوبا وحدها، بل بالنسبة لأمريكا كلها. هذا الأول من كانون الثاني هو النهاية التي آل إليها ٢٦ تموز ١٩٥٣ و١٢ آب ١٩٣٣ كما آل

إليها ٢٤ شباط ١٨٩٥ أو ١٠ تشرين أول ١٨٦٨. وهو كذلك تاريخ مجيد بالنسبة لأمريكا، وربما كان امتداداً لذلك الـ٢٥ أيار ١٨٠٩ يوم ثار موريو في أعالي البيرو أو ٢٥ أيار ١٨١٠ تاريخ الجمعية المفتتحة في بوينوس أيرس، أي يوم آخر يشهد على بداية كفاح الشعب الاميركي في سبيل استقلاله السياسي في بداية القرن التاسع عشر.

هذا الأول من كانون الثاني الذي كلّف الشعب الكوبي غالياً يلخص نضالات أجيال عديدة من الكوبيين، منذ تكوين القومية، في سبيل السيادة والوطن، والحرية، وفي سبيل استقلال كوبا استقلالاً اقتصادياً وسياسياً تاماً. ولم تعد المسألة رد هذا التاريخ إلى فصلٍ دام، مشهدي، ولا رده حتى إلى تاريخ حاسم، بل رده فقط إلى لحظة من تاريخ الكوبيين،لأن الأول من كانون الثاني هو تاريخ موت نظام فولخنسيو باتيستا الإستبدادي، موت هذا الوايلر Weyler المحلي الصغير، وهو كذلك تاريخ ولادة جمهورية حقيقية حرة سياسياً وصية نفسها تتبنّى في سبيل القانون الأسمى كرامة الإنسان.

هذا الأول من كانون الثاني يمثل انتصار جميع شهدائنا الأوائل، جوزيه مارتي، وأنتونيو ماشيو، وماكسيمو غوميز، وكاليكستو غارسيا، ومونكادا أو جوان غوالبرتو غوميز الذين سبقهم نارشيزو لوبيز، واينياسيو آغرامونت وكارلوس مانويل دوخيسبيدس، وهؤلاء تبعهم جمع من مشاهير الشهداء في تاريخ جمهوريتنا أمثال ميلاً، وغيتيراس، وفرانك بايس، وجوزيه انتونيو ايشيفيريا وكاميلو سيانفويغوس.

لقد وعى فيديل، كما فعل دوماً منذ أن وهب نفسه بكليتها للقتال في سبيل الشعب، العظمة والقيمة الثورية، والتكريم لذلك التاريخ الذي جعل البطولة الجماعية لشعب بأسره أمراً ممكناً. هذا الشعب الكوبي العظيم الذي أنجب الجيش المتمرد المجيد، وريث الجيش الثوري الذي ثار ضد إسبانيا. لهذا يحب فيديل دوماً أن يقارن العمل الذي يجب البدء به بالعمل الذي كان على قبضة من الذين ظلوا أحياء لحظة النزول الأسطوري في غرانما أن يواجهوه. ففي لحظة مغادرة غرانما، تخلّوا عن آمالهم الشخصية كلها، لقد بدأ الكفاح، وكان على شعب كامل أن ينتصر أو يفشل بفضل هذا الإيمان وهذه الوحدة الحميمة بين فيديل وشعبه. لم يضعف فيديل، حتى

في احلك لحظات المعركة، لانه كان يعلم أن الكفاح لم يكن محدوداً ومعزولاً في جبال السييرا مايسترا بل كان قائماً في كوبا في كل مكان رفع فيه رجل أو إمرأة راية الكرامة. كان فيديل يعلم، كما راينا جميعاً فيما بعد، أن المعركة التي دارت كانت كمعركتنا اليوم، تضم شعبه كله. وهو يشير إلى ذلك بقوله: «سننجو كلنا أو نزول كلنا». إنها جملة تعرفونها، فالعقبات التي يجب قهرها عسيرة كما كانت الحال في الأيام التي تلت النزول في غرانما؛ أما اليوم فالمقاتلون لا يعدون بالآحاد أو بالعشرات بل بالملايين. لقد صارت كوبا كلها سييرا مايسترا لخوض المعركة الحاسمة في سبيل الحرية، وفي سبيل شرف وطننا وشرف أمريكا، لأن السييرا مايسترا هي مع الأسف المنطقة الوحيدة في بلادنا المستعدة للكفاح.

إن معركة كوبا ليست حاسمة بالنسبة لأمريكا، بمعنى أنه إذا خسرت كوبا المعركة، فإن أمريكا لا تكون قد خسرتها؛ وبالعكس، إذا ربحت كوبا، فأمريكا كلها هي الرابحة.

تلك هي أهمية جزيرتنا، ومن أجل هذا يريدون محو هذا «المثال السيء» الذي نضرب. عام ١٩٦٥، كان الهدف الإستراتيجي، أي الهدف العام لحربنا، قلب الطغيان الباتيستي، وإحلال مبادىء الديمقراطية، والسيادة والاستقلال التي انتهكتها الاحتكارات الأجنبية. وبدءاً من ١٠ آذار، لم تعد كوبا سوى ثكنة. فالعاشر من أيار لم يكن عمل رجل واحد بل عمل زمرة، ومجموعة من الرجال، وحُد ما بينهم عدد من الامتيازات، وكان رئيسهم، أكثرهم طموحاً، وأجرأهم، الفولخنسيو الأول. كانت هذه الزمرة تخضع للطبقة الرجعية في بلادنا، لكبار الملاكين، والرساميل الطفيلية، وكانت متحالفة مع الاستعمار الأجنبي. كانوا كثيري العدد، سلسلة تامة من نماذج زالت كما لو كان في الأمر سحر، نماذج من السياسيين العائبين، ومحطمي الإضراب وأمراء القمار والدعارة. لقد بلغنا الأول من كانون الثاني، الهدف الإستراتيجي الأساسي من الثورة في ذلك الوقت، أي تحطيم الطغيان الذي كان يغرق كوبا في الدماء منذ أكثر من سبع سنين. بَيْدَ أن ثورتنا، الثورة الواعية، تعرف أن السيادة السياسية والسيادة الاقتصادية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

لا تريد ثورتنا أن تكرر الأخطاء التي تلت عام ١٩٣٠، أن تصفي رجلاً وحده دون أن تدرك أن هذا الرجل يمثل طبقة ونظاماً، وانها إذ تحطم هذا

النظام، فإن أعداء الشعب سيخترعون رجلاً آخر. فالثورة يجب أن تحطم إذاً جذور الشر الذي يرهق كوبا. ويجب أن تقلد مارتي وتردد أن كلمة جذري لا تعني شيئاً غير هذا الذي يمتد إلى الجذور، الجذري لا ينطبق على من لا يرى غور الأشياء ولا من لا يتعاون لضمان أمن الناس وسعادتهم؛ فقد عرّفه فيديل تعريفاً جديداً إذ قال: «هذه الثورة تهدف إلى اقتلاع الظلم من جذوره»، وهو تعريف يختلف في اللفظ عما قاله مارتي ويتفق معه في المعنى. وعندما بلغنا هذا الهدف الإستراتيجي الكبير، هدف سقوط الطغيان وقيام سلطة ثورية نابعة من الشعب، صار الهدف الاستراتيجي الجديد الذي يقع على عاتق هذه السلطة التي صار ذراعها المسلح منذ ذلك الوقت جيش الشعب، هو كسب الاستقلال الاقتصادي، أي مرة أخرى كسب السيادة الوطنية الشاملة. بالأمس، كانت الأهداف التكتيكية لنضال السييرا، والسهول، وسانتا كلارا، والقصر، وكولومبيا، ومراكز الانتاج التي كان يجب احتلالها بهجوم جبهي، بالحصار أو بالعمل السري.

إن أهدافنا التكتيكية اليوم هي انتصار الإصلاح الزراعي، قاعدة تصنيع البلاد، وتنويع التجارة الخارجية، ورفع مستوى حياة الشعب، لبلوغ الهدف الإستراتيجي الكبير أي تحرير الاقتصاد القومي. وقد صارت الجبهة الاقتصادية المسرح الرئيسي للكفاح، رغم أنه ما تزال توجد مسارح أخرى ذات أهمية كبرى كالتعليم مثلاً. كنا نتحدث قبل قليل عن أهمية التعليم الذي يساعدنا على تكوين التقنيين اللازمين لهذه المعركة. وهذا يعني أن الجبهة الاقتصادية هي الأهم وأن القصد من التعليم تقديم المحاربين لهذا الكفاح في أفضل الشروط الممكنة. أستطيع أن أقول عن نفسي إني عسكري، عسكري خرج من الشعب، وحمل السلاح كغيره غير مستجيب إلاّ لنداء وحيد، وقام بواجبه عندما كان ذلك لازماً، وهو اليوم في المركز الذي تعرفون. لا أدعي أني اقتصادي، وإنما أنا كغيري من المقاتلين الثوريين جميعاً في الخندق الجديد الذي وضعت فيه ويجب عليّ أن أهتم أكثر من أي شخص آخر بمصير الاقتصاد القومي الذي يرتبط به مصير الثورة. هذه المعركة على الجبهة الاقتصادية تختلف عن المعارك التي كنا نخوضها في السييرا: وهي معارك مواقع لا يكاد يحدث فيها إلاّ ما هو متوقع، وتُحشد فيها الجيوش وتُعد الهجمات بعناية. أما في المعركة الحاضرة فالانتصارات نتاج العمل، والحزم والتخطيط. إنها حرب تتطلب

بطولة جماعية وتضحية جماعية، وهي حرب لا تدوم يوماً واحداً فقط، ولا اسبوعاً، ولا شهراً؛ بل حرب طويلة، تطول باطراد كلما قصرنا في دراسة مزايا الأرض وتحليل وضع العدو تحليلاً عميقاً.

وتدور هذه الحرب أيضاً بأسلحة كثيرة: بدءاً بتبرع العمال بـ ٤٪ من اجورهم للتصنيع إلى العمل في كل تعاونية، إلى إنشاء فروع كانت حتى الآن غير معروفة في صناعتنا الوطنية مثل السيترو ـ كيمياء، والكيمياء الثقيلة أو التعدين؛ وهدفها الرئيسي الإستراتيجي هو تحقيق السيادة القومية. يجب التركيز بلا انقطاع، لكي نكسب شيئاً ما يجب أن ننتزعه من الآخرين. ولذا يجب أن نتحدث بوضوح وألاّ نتستر خلف كلمات يمكن أن يُساء تفسيرها. فالذي يجب أن نكسبه، أي سيادة البلاد، يجب أن ننتزعها من ذلك الذي ندعوه الاحتكار. ورغم أن الاحتكارات ليس لها بصورة عامة وطن، فلها على الأقل تعريف مشترك: إن الاحتكارات كلها التي وجدت في كوبا، وجنت الأرباح من الأرض الكوبية، لها صلات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة. يعني هذا أن حربنا الاقتصادية ستدور مع الدولة الكبرى في الشمال وأنها حرب غير بسيطة، فطريقنا إلى التحرير يرتبط بالنصر على الاحتكارات الأمريكية. إن الإشراف الاقتصادي لبلد من البلدان على بلد آخر يقلص تقليصاً خطيراً اقتصاد هذا البلد الأخير.

صرّح فيديل في ٢٤ شباط في مركز الشغيلة الكوبيين: كيف نفهم ثورة تنتظر من توظيفات الرأسمال الخاص الأجنبي حلاً لمشكلاتها؟ كيف نفهم أن ثورة تطالب بحقوق الشغيلة التي ديست بالأقدام خلال سنوات عديدة، تنتظر الحلول من الرأسمال الأجنبي الذي يمضي حيثما يجد أكبر قدر من المصلحة؟ والذي يوظف لا في انتاج المواد اللازمة للبلاد بل في تلك التي تحقق له أكبر نسبة من الأرباح؟

لم يكن بمقدور الثورة إذاً أن تسلك هذا الطريق، طريق الاستثمار؛ وكان عليها أن تجد طريقاً آخر. أن تضرب أشرس الاحتكارات، احتكار ملكية الأرض، وتحطيمه ونقل الأرض إلى يد الشعب ثم البدء بالكفاح الحقيقي. والواقع أن المعركة لم تنشب على مستوى الإصلاح الزراعي. بل تجري الآن وستجري في المستقبل، لأنه إذا كانت الاحتكارات الكبرى تمتلك هنا مساحات كبرى من الأرض، فإنها أكبر أهمية في غير هذا المجال؛ إنها أكبر أهمية في الصناعة الكيميائية، والبناء الميكانيكي،

والبترول، وفي هذا المجال يعيقها المثال، مثال كوبا السيء على حد قولها.

ومع ذلك وجب أن نبدأ بالإصلاح الزراعي. فقد كان نحو من نصف ملاكي الأراضي كوبيين أو غير كوبيين من ملاكي الأرض الكوبية، يمتلكون ٤٦٪ من المساحة القومية و٧٠٪ لم يكونوا يملكون سوى ١٢٪ من المساحة القومية؛ كان يوجد ٦٢٠٠٠ قطعة صغيرة تقل مساحتها عن ثلاثة أرباع الكاباليريا، في حين أن إصلاحنا الزراعي يعتبر أن ٢ كاباليريا يمثلان الحد الأدنى الضروري الذي تستطيع فيه عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص أن تعيش على أرض غير مروية ويؤمن لها الحد الأدنى من الموارد. وفي مقاطعة كاما غواي كانت خمس شركات تشرف على ٥٦٠٠٠ كاباليريا، أي ٢٠٪ من المساحة الإجمالية للمقاطعة.

وكانت الاحتكارات تمتلك بالإضافة إلى هذا، النيكل، والكوبالت، والحديد، والكروم، والمانغانيز والاستثمارات البترولية كلها. ففي البترول، مثلاً، كان مجموع الامتيازات الممنوحة والمطلوبة يتجاوز المساحة الوطنية: أي أن المساحة الوطنية كلها كانت موزعة، بالإضافة إلى المجموعات الصخرية كلها، والسطح القاريّ الكوبي كله؛ هذا وإن شركتين أو ثلاث شركات كانت تتنازع فيما بينها بعض المناطق.

وقد وجب أيضاً تصفية علاقات الملكية لهذه الشركات الأمريكية. كما قُضي على المضاربة العقارية بتخفيض الأجور وبوضع خطط المعهد القومي للتوفير والسكن الخاصة بتقديم مساكن اقتصادية. وفي هذا الميدان كانت تعمل شركات عقارية عديدة؛ لم تكن كلها شركات أمريكية، بَيْدَ أنها رساميل طفيلية حليفة للأمريكيين، حتى لو لم يكن ذلك إلاّ بالمفهوم الإيديولوجي للملكية الفردية التي يستخدمها الفرد لاستثمار الشعب.

لقد استطعنا أو على الأقل بدأنا بلجم المضاربة والاحتكار في التجارة الخارجية بعد أن توافرت الأسواق الكبرى وأُنشئت مخازن شعبية بلغ عددها اليوم ١٤٠٠ في الريف الكوبي.

تعلمون اليوم كيف نزيد أسعار المحاصيل؛ وإذا ما أصغى إلينا الفلاحون تبينوا الفرق الكبير بين الأسعار الحالية والأسعار التي كان يطبقها اللصوص في تلك الفترة الكئيبة في الريف الكوبي كله. لقد لجمنا على الأقل عمل الاحتكارات الجامح في الخدمات العامة.

وكان ما يزال علينا أن نجتاز إحدى المراحل الهامة في نضالنا التحرري: مهاجمة احتكار التجارة الخارجية. فقد وقّعنا عدة اتفاقيات تجارية مع بلدان مختلفة، كما أن بلداناً جديدة تأتي إلينا بلا انقطاع ساعية وراء السوق الكوبي على قدم المساواة المطلقة. إن أهم الاتفاقات التي وقّعناها هي دون شك الاتفاق المعقود مع الإتحاد السوفياتي. فقد بعناه شيئاً غير عادي: حصتنا كلها من السكر دون أن ندع شيئاً للسوق العالمية بالإضافة إلى أننا ضمنّا بيع مليون طن من السكر كل سنة لمدة خمس سنوات. وبطبيعة الحال لا نأخذ ثمن هذا السكر بالدولار إلاّ بنسبة ٢٠٪، بَيْد ان الدولار ليس سوى أداة شراء، وليست له قيمة أخرى سوى قدرته الشرائية، أما نحن، فعندما نشتري المنتجات المصنوعة أو المواد الأولية، نستعمل السكر ببساطة بدل الدولار. قال لي أحدهم منذ فترة وجيزة إن هذا النوع من العقود ضارّ بنا لأن المسافة التي تفصل بين الإتحاد السوفياتي وكوبا ترفع كثيراً من سعر جميع المنتجات التي نستوردها. إن العقد الذي وقّعناه بالنسبة للنفط قد كذّب هذه التنبؤات. فقد تعهّد الاتحاد السوفياتي بأن يزود كوبا بنفط من مختلف الأنواع بسعر أدنى بنسبة ٣٢٪ من سعر الاحتكارات الأمريكية القريبة منا. هذا هو التحرر الاقتصادي.

هنالك بطبيعة الحال من يزعم أن هذه المبيعات كلها للإتحاد السوفياتي ليست سوى مبيعات سياسية ولا تخدم إلاّ في إزعاج الولايات المتحدة. نستطيع التسليم بهذا الزعم. فالاتحاد السوفياتي حر في إزعاج الولايات المتحدة إذا رغب في ذلك؛ إلاّ أنه يبيعنا النفط ويشتري منا السكر لإزعاج الولايات المتحدة، ومهما تكن مقاصده، فنحن لا نبيع سوى بضائع ولا نبيع سيادتنا القومية كما كنا نفعل فيما مضى. إننا نتحدث الآن حديث الندّ للندّ. وعندما يزورنا اليوم ممثل لبلد جديد، يخاطبنا كانداد له أياً كان قدْر البلد الذي جاء منه أو قوة مدافعه. لقد صار لكوبا، الأمة المستقلة، حق التصويت في الأمم المتحدة تماماً كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. بهذه الروح وُقّعت جميع الاتفاقات وستبحث جميع المعاهدات التجارية؛ وكان مارتي قد أدرك ذلك، منذ زمن طويل، عندما أكد أن الأمة التي تشتري هي الأمة التي توصي في حين أن الأمة التي تبيع هي التي تخضع. وعندما أوضح فيديل كاسترو أن الاتفاق التجاري مع الاتحاد

السوفياتي كان ملائماً جداً لكوبا، يمكننا القول إنه كان يعبر عن مشاعر الشعب الكوبي كله. لقد شعرنا جميعاً باننا احرار لما علمنا اننا نستطيع توقيع الاتفاقات التجارية مع من نشاء؛ ويجب أن نشعر اليوم أيضاً باننا اكثر حرية. وإذا علمنا كل العلم أن هذا الاتفاق التجاري الذي وقّعناه ونحن نتمتع بكامل سيادتنا هو كذلك من افضل الاتفاقات بالنسبة لكوبا. وسنفهم اهميته عندما ندرس القروض المجحفة التي تمنحها الشركات الامريكية ونقارنها بالاعتماد الذي منحه إيانا الاتحاد السوفياتي لمدة ١٢ سنة بفائدة ٢,٥٪، وهي من اقل الفوائد في تاريخ العلاقات التجارية الدولية. وبطبيعة الحال سيستخدم هذا الاعتماد لشراء بضائع سوفياتية، وبديهي كذلك أن القروض التي يمنحها بنك التصدير مثلاً، وهو كما يزعمون جهاز دولي، تستخدم في شراء منتجات معينة من الاحتكارات الاجنبية. تصوروا مثلاً شركة بيرمانية للكهرباء. إن بنك التصدير يقرضها ١٠,٨ أو ١٥ مليون بيزوس. ثم تركب اجهزتها، وتنتج طاقة كهربائية غالية جداً ورديئة جداً من حيث الكيفية، وتقبض مبالغ ضخمة ثم إن الأمة هي التي تدفع. تلك هي انظمة الاعتمادات الدولية، المختلفة كل الاختلاف عن اعتماد يمنح لأمة لتستفيد منه ويستفيد منه ابناؤها كلهم وسيكون الأمر مختلفاً تماماً لو أن الاتحاد السوفياتي اقرض إحدى شركاته ١٠٠ مليون بيزوس لتنشىء مشروعاً وتصدر الأرباح إلى الاتحاد السوفياتي. والواقع اننا عازمون على إنشاء مشروع تعديني كبير ومصفاة للبترول، وطنيين بكلّيتهما، وفي خدمة الشعب.

بعبارة اخرى: إن كل ما ندفع يمثل مكافأة على ما نقبض، وهي مكافأة عادلة وشريفة، كما راينا في حالة البترول. لا أزعم أننا، كلما وقعنا عقوداً اخرى بالصراحة ذاتها التي تشرح فيها حكومة كوبا جميع قضاياها، سنستطيع دوماً أن نبشركم باسعار منخفضة انخفاضاً غير عادي بالنسبة لجميع البضائع التي سنشتريها ولجميع المنتجات المصنوعة. فالدياريو دولامارينا Diario Dolamarina يعارض ذلك، وهو أمر نكرر الاستشهاد به. لا احمل مع الأسف مقالاً هاماً جداً، بيدي ٦,٥ أو ٧ أسباب لنقد هذا الاتفاق التجاري. فهي أسباب كاذبة كلها طبعاً؛ كاذبة في تفسيرها، وهذا أمر خطير، وكاذبة أيضاً في الإعلام عنها. يصرح المقال مثلاً أن هذا الإتفاق يعني أن كوبا تتعهد بمساندة المناورات السوفياتية في الأمم

المتحدة. والواقع أن كوبا تتعهد بالنضال في الأمم المتحدة من أجل السلام في تصريح مستقل تماماً عن هذه المعاهدة التي حُرّرت بالاتفاق المشترك. وبعبارة أخرى، يتهمون كوبا، كما أوضح فيديل، بأنها تفعل بالضبط ما خلقت من أجله الأمم المتحدة، حسب نصوصها التأسيسية؛ كما أن جميع المسائل الاقتصادية الأخرى التي دحضها وزيرنا للتجارة دحضاً تاماً، تتكشف عن هنات خطيرة جداً وأكاذيب فظة. وأخطر هذه الأكاذيب أكذوبة السعر. فأنتم تعلمون أن سعر السكر في السوق العالمية يرتبط طبعاً بالعرض والطلب. يقول «الدياريو دولامارينا» إن هذا المليون من الأطنان التي تبيعها كوبا إذا ما أُعيد طرحها في السوق من قِبَل الاتحاد السوفياتي، لا تكون كوبا قد ربحت شيئاً. هذا كذب، لسبب بسيط هو أن الاتفاق التجاري يوضح أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع تصدير السكر إلاّ إلى البلدان التي تشتريه عادة. والاتحاد السوفياتي يستورد السكر لكنه يصدر أيضاً سكراً مكرراً إلى البلدان المجاورة له التي لا تمتلك معامل تكرير، مثل إيران؛ وسيستمر الاتحاد السوفياتي بطبيعة الحال في تزويد البلدان التي يصدر إليها عادة، إلاّ أن سكرنا سيُستهلك بكامله في إطار خطط تنمية الاستهلاك الشعبي في تلك البلاد.

إذا كان الأمريكيون قلقين جداً (الكونغرس نفسه قال إن الاتحاد السوفياتي يلحق بهم)، وإذا كانوا هم أنفسهم يصدقون الاتحاد السوفياتي، فلماذا لا يصدقونه في هذا الموضوع عندما يقول ويوقع أن هذا السكر معد للإستهلاك الداخلي؟ ولماذا تبذر إحدى الصحف هنا بذور الشك، وهو شك يُخشى أن ينتشر ويضر بسعر السكر؟ إنه ببساطة دور الثورة المضادة، دور أولئك الذين لا يطيقون أن يفقدوا امتيازاتهم. ومن جهة أخرى، فيما يتعلق بسعر السكر، فإن سعر لينكولن Lincoln price يستحق التفاتة خاصة من جانب خصومه: فهم يزعمون أن هذه المائة مليون أو المائة وأربعين مليوناً من البيزوس الإضافية التي تدفعها الولايات المتحدة ثمناً للسكر هي هدية لكوبا. هذا غير صحيح. فقد وقّعت كوبا بهذه الصورة اتفاقات جمركية تنفق كوبا بموجبها عن كل بيزو يدفعه الأمريكان ما يقارب بيزو وخمسة عشر سنتيماً. يعني هذا أن ألف مليون دولار قد انتقلت خلال عشر سنوات من يد الشعب الكوبي إلى أيدي

الاحتكارات الأمريكية؛ ونحن لا نرى سبباً لتقديم الهدايا إلى كائن من كان، إلا أننا نفضل أن يذهب هذا المال من الشعب الكوبي إلى الشعب الأمريكي؛ في حين أن الاحتكارات ليست سوى أدوات اضطهاد لمنع شعوب العالم المستعبدة من أن تسلك طريق التحرر. لقد كلفتنا القروش المتواضعة التي قدمتها الولايات المتحدة لكوبا ٦١ سنتيماً عن كل بيزو فائدة لأجل قصير؛ ولا نقول كم كان يكلفنا قرض طويل الأجل كالقرض الذي حصلنا عليه من الاتحاد السوفياتي. لهذا اتبعنا تعاليم مارتي وسعينا لتنويع تجارتنا الخارجية بأكبر قدر ممكن دون أن نرتبط بأي مشتر، وسعينا أيضاً لتنويع إنتاجنا الداخلي بحيث نستطيع أن نسد أكثر فأكثر حاجة الأسواق.

إن كوبا تسير إلى الأمام. ذلك أننا نعيش في عصر كوبز حقاً من تاريخنا، في زمن تتجه فيه أنظار البلدان الأمريكية اللاتينية إلى هذه الجزيرة الصغيرة وفي زمن تحمّل فيه الحكومات الرجعية كوبا مسؤولية جميع مظاهر النقمة الشعبية التي تتفجر في أنحاء معينة من أمريكا. ولقد أوضحنا أن كوبا لا تصدّر الثورات؛ فالثورات لا تصدَّر. بل تحدث في بلد ما عندما تصير فيه التناقضات غير قابلة للحل. بَيدَ أن كوبا تصدّر فعلاً مثالها. مثال شعب صغير يتحدى قوانين العلم الكاذب المسمى «السياسة الجغرافية» والذي يُسمع صراخ الحرية حتى وهو في فم التنين. هذه هي جريمته وهذا هو المثال الذي يخشاه الامبرياليون. يريدون سحقنا لأننا صرنا علماً لأمريكا اللاتينية، ويريدون أن يطبّقوا علينا عقيدة مونرو؛ وقد قدمت طبعة منها إلى مجلس الشيوخ لكنها لم تمر على ما أعتقد لحسن حظ الولايات المتحدة نفسها.

وقد أُتيح لي أن أقرأ الأسباب الموجبة التي تدل على عقلية بدائية واستعمارية إلى درجة بتُّ أعتقد معها أن من المخجل أن يصادق الشعب الأمريكي على مثل هذا الاقتراح. كان الاقتراح يبعث عقيدة مونرو بأسلوب أوضح أيضاً. وما أزال أذكر تماماً بعض فقراته: «لهذه الأسباب تنص عقيدة مونرو بوضوح أن أي بلد أجنبي عن أمريكا لا يستطيع أن يستبعد بلداناً أمريكية». وبعبارة أخرى، تستطيع بلدان أمريكا أن تفعل هي ذلك. ويستطرد النص: «إنها طبعة إضافية تقدم في الوقت الحاضر للتدخل دونما

ضرورة لدعوة منظمة الدول الأمريكية». ثم وضع منظمة الدول الأمريكية أمام الأمر الواقع. تلك هي الأخطار السياسية التي تقود إليها حملتنا الاقتصادية في سبيل التحرير. والمشكلة الأخيرة هي مشكلة توظيف القطع النادر المتوافر لدينا، وتوظيف الجهد القومي لبلوغ أهدافنا الاقتصادية بسرعة. وقد صرح فيديل كاسترو بتاريخ ٢٤ شباط للشغيلة وهو يتسلم الـ٤٪ الرمزية: «... عندما وصلت الثورة إلى الحكم لم يكن بالمستطاع تخفيض الاحتياطي بقدر أكبر وكان شعبنا معتاداً على استيراد مواد استهلاكية تزيد عما كان يصدره».

البلاد التي يسودها هذا الوضع يجب أن توفر أو تتقبل الرأسمال الأجنبي. وكنا مصممين على استيراد الرأسمال الخاص. فعندما يكون الرأسمال الخاص وطنياً، يكون موجوداً داخل البلاد. لكن عندما نستورد بسبب حاجاتنا إلى الرساميل ولأن الحل المقترح هو توظيف الرساميل الأجنبية، لا يكون الباعث على ذلك هو الكرم، ولا الإحسان النبيل، ولا الرغبة في مساعدة الشعوب. فالرأسمال الخاص الأجنبي يعبىء نفسه ليساعد نفسه. والرأسمال الخاص الأجنبي هو الرأسمال الفائض عن حاجة بلد من البلدان، الذي ينتقل إلى بلد آخر تكون فيه الأجور أدنى، وشروط الحياة والمواد الأولية أقل كلفة بحيث يحصل على أرباح أفضل. ليس الكرم هو الذي يدفع إلى توظيف الرأسمال الخاص الأجنبي، بل الربح، ولقد كانت الموضوعة التي كانوا يدافعون عنها دوماً في بلادنا هي موضوعة تأمين الربح للرأسمال الفردي لحل مشكلات التصنيع. تلك هي المعركة التي نخوضها في سبيل تنمية بلادنا وشفائها من عللها. وهو سبيل عسير بطبيعة الحال. فأنتم تعلمون أنهم يهددوننا ويتحدثون عن الثار الاقتصادي والمناورات، وإلغاء حصتنا من الكوتا... إلخ. في وقت نحاول فيه بيع منتجاتنا. هل يعني أنه يجب علينا أن نتراجع؟ وأن نتخلى عن كل أمل بتحسين أحوالنا لا لشيء إلاّ لأنهم يهددوننا؟ وما هو الطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه الشعب؟ إلى من نسيء برغبتنا في التقدم؟ هل نريد أن نعيش من عمل الشعوب الأخرى؟ ماذا نريد؛ نحن الكوبيين؟ لا نريد أن نعيش من عرق الآخرين، بل من عرقنا نحن.

لا نريد أن نعيش من ثروات الآخرين بل من ثرواتنا، لسد جميع الحاجات المادية لشعبنا، وانطلاقاً من هنا، نحل المشكلات الأخرى للبلاد:

التعليم، الصحة، ملء أوقات الفراغ. فكيف سننفق هذه الملايين كلها، هذا ما سيشرحه لكم رفيق آخر في أحد أحاديثه، سيُظهر لكم لماذا سننفقها (وليس وكيف سننفقها وحسب) في الطريق الذي اخترناه.

والآن أود أن أورد للضعفاء، لأولئك الذين يتملكهم الخوف، لأولئك الذين يفكرون باننا في وضع وحيد في التاريخ، في وضع ميئوس منه؛ لأولئك الذين يؤمنون باننا إذا لم نتوقف أو إذا لم نتراجع فإننا هالكون، أود أن أورد لكل هؤلاء حكاية قصيرة لخيزوس سليفا هيرزوغ، الاقتصادي المكسيكي واضع قانون نزع ملكية البترول، والذي يتحدث على وجه الضبط عن الفترة التي عاشتها المكسيك عندما كان الرأسمال الدولي مزدهراً أيضاً، وهي حكاية تلخص كل ما قيل عن كوبا. وإليكم هذه الحكاية: «قالوا طبعاً إن المكسيك صارت بلداً شيوعياً. لقد ظهر شبح الشيوعية. وروى السفير دانييلز، في الكتاب الذي أشرت إليه في محاضراتي السابقة، أنه مسافر إلى واشنطن في هذه الأيام الصعبة، وأن سيداً إنجليزياً حدثه عن الشيوعية المكسيكية.

ويجيب دانييلز (الشيوعي الوحيد الذي أعرفه في المكسيك هو دييجو دوريفييرا؛ ولكنه يسأل السيد الإنجليزي في الحال قائلاً: من هو الشيوعي؟ ويجلس الانكليزي في مقعد وثير، ويفكر، ثم ينهض ويحاول أن يجد تعريفاً. لكن التعريف لا يعجبه فيعود إلى الجلوس، ويفكر ثانية، ويبدأ عرقه يسيل، فينهض من جديد ويعطي تعريفاً جديداً. وهذا التعريف لا يعجبه أيضاً. ويستمر الترويض حتى ييأس أخيراً فيقول لدانييلز: «سيدي، الشيوعي هو شخص يفيظنا».

يمكنكم أن تتبينوا كيف تتكرر الأوضاع التاريخية؛ وإني واثق أننا جميعاً نغيظ الآخرين غيظاً محتملاً. وإنه لشرف لراوول ولي أن نكون في عداد أكثر الناس إغاظةً... فالأوضاع التاريخية تتكرر إذاً. وكما أن المكسيك أممت نفطها واستطاعت أن تواصل طريقها (واعتبر كارديناس أكبر رئيس عرفته البلاد) سنواصل نحن أيضاً الطريق ذاتها. سيطلق علينا كل أولئك المنحازين إلى الجانب الآخر أسماء عديدة؛ وسيجدون دوماً ما يقولون؛ بقي أننا نعمل في سبيل خير الشعب، وأننا لن نتراجع وأن الذين انتزعت ملكياتهم أو صودرت، وكل أولئك الذين جردتهم الثورة من أموالهم لن يعودوا...

إلى شبيبة أمريكا اللاتينية

يتساءل اليوم كثيرون منكم، من ذوي الميول السياسية المتباينة، كما تساءلوا بالأمس، وكما قد يتساءلون غداً أيضاً، ما هي الثورة الكوبية. ما هي إيديولوجيتها؟ وعندئذ تنبثق المسألة التي يطرحها دوماً في هذه الحال الأصدقاء والخصوم: «هل الثورة الكوبية شيوعية؟». فالذين يأملون أن تكون كذلك يجيبون نعم أو هي في طريقها لأن تصير شيوعية. والذين خاب أملهم يجيبون بلا. ثم هنالك الذين يأملون والذين خاب أملهم يظنون على السواء أن الجواب لا. وإذا ما سُئلت أنا هل هذه الثورة التي ترون، ثورة شيوعية، أجيب، بعد أن أتبين ما هي الشيوعية، وبعد أن أطرح جانباً الاتهامات التي تطلقها الإمبريالية والدول الاستعمارية التي تخلط كل شيء، إن هذه الثورة إذا ما كانت ماركسية ـ انتبهوا جيداً إلى قولي ماركسية ـ فإنها ستكون كذلك لأنها اكتشفت هي أيضاً الطرق التي أشار إليها ماركس.

إعترف السيد ميكويان نائب رئيس الوزراء في الاتحاد السوفياتي ومن كبار الشخصيات فيه والماركسي العريق، اعترف منذ وقت قريب، وهو يتمنى الرخاء للثورة الكوبية، انها ثورة لم يتوقعها ماركس. وأكد أن الحياة تعلّم أكثر مما يعلّم أحسن كتاب وأعمق مفكر.

لقد مضت هذه الثورة إلى الأمام دون أن تعبأ بشعاراتها، ودون أن

(*) خطاب ألقي في افتتاح المؤتمر الأمريكي ـ اللاتيني للشبيبة (٢٨ تموز ١٩٦٠).

تسعى لمعرفة ما يقال عنها بل اهتمت باستمرار بما يريده الشعب الكوبي منها، وفجأة أدركت أنها لم تحقق الخير لشعبها وحسب (أو أنها على وشك تحقيقه) بل إن الأنظار المستطلعة، أنظار أصدقائها وأعدائها، قد اتجهت نحو هذه الجزيرة، أنظار قارة كاملة يحدوها الأمل وأنظار ملوك البترول الحانقة.

بيدَ أن هذا كله لم يتم بين عشية وضحاها؛ فاسمحوا لي أن أحدثكم قليلاً عن تجربتي التي قد تكون نافعة لكثير من الشعوب في ظروف مماثلة لتكون لديكم فكرة ديناميكية عن الشكل الذي ولد به الفكر الثوري الراهن؛ والحقيقة أن الثورة الكوبية اليوم ليست الثورة الكوبية بالأمس، حتى بعد النصر؛ إن المسافة بين هؤلاء الشباب الاثنين والثمانين الذين عبروا مناطق خليج المكسيك الصعبة على قارب ليصلوا إلى سواحل السييرا مايسترا وبين ممثلي كوبا الحاليين لا تقاس بالسنين؛ على الأقل بالطريقة المعروفة، بأيام مؤلفة من ٢٤ ساعة وساعات مؤلفة من ٦٠ دقيقة. وقد كان أعضاء حكومة كوبا كلهم شباباً عمراً وصفة وحماساً؛ ومع ذلك، فقد نضجوا في الجامعة العجيبة، جامعة التجربة وفي الاتصال الحي بالشعب، بحاجاته وآماله. كنا نتمنى جميعاً أن نصل يوماً إلى مكان ما في كوبا وأن نستلم الحكم وسط الصيحات والأعمال البطولية، بين القتلى والتجمعات، وأن نطرد الديكتاتور باتيستا. لقد علّمنا التاريخ كم كان صعباً أن نقهر حكومة يسندها جيش من القتلة المشتركين في هذه الحكومة، والذين يلقون بدورهم الدعم من أكبر قوة استعمارية على وجه الأرض.

وهكذا تغيرت آراؤنا كلها شيئاً فشيئاً، تعلمنا، نحن أبناء المدن، أن نحترم الفلاح، ورغبته في الاستقلال وإخلاصه؛ تعلمنا أن نعترف بطموحه منذ مئات السنين إلى الأرض التي انتزعت منه وأن نثمن خبرته بآلاف الممرات عبر الجبال. وتعلم الفلاحون، هم أيضاً، منا قيمة الرجل عندما يحمل بندقية في يديه، وعندما تكون هذه البندقية جاهزة لإطلاق النار على رجل آخر أياً كان عدد البنادق التي تصحبه.

علّمنا الفلاحون حكمتهم وعلّمناهم إحساسنا بالثورة. فمنذ ذلك الوقت اتحد فلاحو كوبا والقوى المتمردة فيها التي تصحبها اليوم حكومة كوبا الثورية اتحاداً أبدياً كأنهم رجل واحد.

إذاً تقدمت الثورة الكوبية: فقد طردنا جيوش الديكتاتورية من سفوح

السيبرا مايسترا شديدة الانحدار ثم اصطدمنا بواقع كوبي جديد: بالعامل، والشغيل، سواء أكان عاملاً في المراكز الصناعية؛ علّمنا هو أيضاً شيئاً وعلّمناه أن طلقاً نارياً في المكان والزمان المناسبين أقوى وأكثر إيجابية من أقوى التظاهرات السلمية وأكثرها إيجابية، تعلمنا قيمة التنظيم غير أننا علمنا قيمة الثورة، ومن هذا الاتحاد ولد التمرد المنظّم في الأرض الكوبية كلها.

لقد مرّ زمن طويل والقتلى العديدون من المحاربين والأبرياء يزرعون طريقنا إلى النصر. بدأت القوى الإمبريالية تفهم أن الذين وجدوا على قمم السيبرا مايسترا كانوا أكثر من جماعة من اللصوص، وأكثر من الطامعين الراغبين في السلطة. فزودت الديكتاتورية بسخاء بقنابلها، وقذائفها، وطائراتها ودباباتها؛ وزعموا أنهم بهذه الطريقة سيتسلقون من جديد ولآخر مرة السيبرا مايسترا.

ومر الزمن فإذا بارتالنا من القوات المتمردة تنطلق لاجتياح مناطق أخرى من كوبا؛ وكانت الجبهة الثانية الشرقية «فرانك بايس» قد تشكلت بقيادة المقدم راوول كاسترو؛ ورغم قوتنا لدى الرأي العام، ورغم السطور التي كانت تكرّسها لنا في بلدان العالم كلها صحف العالم، كان لدى الثورة الكوبية مائتا بندقية،لم يكن لديها مائتا رجل، بل مائتا بندقية لاحتواء الهجوم الأخير الذي زج فيه النظام القائم عشرة آلاف جندي وجميع أنواع آلات الموت. إن كل بندقية من هذه المائتي بندقية تحكي قصة من التضحية والدم، لأنها كانت بنادق للإمبريالية فشرّفها دم شهدائنا وعزمهم وحوّلها إلى بنادق للشعب. هكذا دارت المرحلة الأخيرة من الهجوم الكبير، المرحلة التي سموها «التطويق والإبادة».

يا طلاب أمريكا كلها، لهذه الأسباب كلها، إذا كان ما قمنا به هنا يسمى الماركسية، فلأننا اكتشفناها هنا بالذات. فبعد أن انحدرت جيوش الديكتاتورية وبعد أن كبدناها ألف خسارة، أي خمس مرات مجموع خسائر قواتنا المحاربة، وبعد أن استولينا على أكثر من ستمائة قطعة سلاح، وقعت بأيدينا، صدفة، نشرة صغيرة لماوتسي تونغ... في هذه النشرة التي كانت تعالج المشكلات الإستراتيجية للحرب الثورية في الصين، ورد أيضاً وصف لمعارك تشان كاي ضد القوى الشعبية التي كان الديكتاتور يدعوها كما يدعوها الطاغية هنا «حملات التطويق

والإبادة». لم تكن الكلمات التي كان يطلقها الديكتاتوران على حملاتهما في طرفي العالم تتكرر وحدها، بل كان يتكرر أيضاً نمط الحملة التي كان يشنها هذان الديكتاتوران لمحاولة تحطيم القوات الشعبية؛ أما القوات الشعبية، فكانت تردد ما اقترح في الطرف الثاني من العالم دون أن تعلم بالمؤلفات التي كتبت عن استراتيجية وتكتيك حرب الغوار. وفي الحقيقة عندما يعرض أحد الناس تجربة، يمكن أن تفيد كل الناس، بيد أنها يمكن أن تتكرر دون أن تكون التجربة السابقة معروفة بالضرورة.

لم نكن نعرف تجارب الجيوش الصينية خلال عشرين عاماً من كفاحها في بلادها، أما هنا فكنا نعرف بلادنا، وكنا نعرف عدونا، واستخدمنا شيئاً يحمله كل إنسان على كتفيه، شيئاً ثميناً جداً إذا عرفنا كيف نستخدمه: لقد استخدمنا أيضاً، في محاربة العدو، رأسنا. وهذا الذي حمله على الهزيمة.

ثم كان هناك المسير نحو الغرب، وقطع طرق المواصلات والسقوط العظيم للديكتاتورية في وقت لم يكن أحد يتوقع ذلك. وكان الأول من كانون الثاني. وكانت الثورة، دون أن تفكر بما قرأت، وهذا قول نكرره، لأن الثورة تعلّمت من فم الشعب ما كان يجب عليها أن تفعل: قررت قبل كل شيء أن تعاقب المجرمين وعاقبتهم.

وفي الحال شهّرت الدول الاستعمارية بفترة القصاص هذه ووصفتها بأنها جرائم قتل، وفي الحال حاولت بذر بذور التفرقة، وهو أمر يحاول الإمبرياليون فعله على الدوام. «كان هنالك قتلة شيوعيون يقتلون الناس بينما كان هناك رجل جريء اسمه فيديل كاسترو لا علاقة له بذلك ويمكن إنقاذه». كانت دول الاستعمار تحاول تفريق الناس الذين ناضلوا من أجل قضية واحدة بحجج وذرائع تافهة. وظنت لفترة من الزمن أنها نجحت في مسعاها.

إلاّ إنهم أدركوا في أحد الأيام أن قانون الإصلاح الزراعي كان أشد بكثير وأعمق بكثير مما أوصى به المستشارون المتزنون لدى الحكومة ـ نقول بين معترضتين إنهم الآن كلهم في ميامي أو في مكان آخر من الولايات المتحدة ـ بيبان Pepin ريفيرو في دياريو دو لا مارينا أو مدرانو في بنساليبره، حتى أنه كان في حكومتنا وزير أول يطالب بالكثير من الاعتدال بحجة أن «الاعتدال ضروري في هذه الأمور».

و«الاعتدال» كلمة يحب عملاء الاستعمار استخدامها: فالمعتدلون هم كل أولئك الخائفين، أو كل أولئك الذين يفكرون بالخيانة بشكل من الأشكال أما الشعب فليس معتدلاً على الإطلاق.

كانوا ينصحون بتوزيع العشبة السامة التي تنبت في أريافنا والتي لم يكن على الفلاحين إلاّ أن يقتلعوها؛ كان الفلاحون يستطيعون أيضاً أن يسكنوا في المستنقعات أو أن يستفيدوا من قطعة صغيرة من الأرض أفلتت من جشع الإقطاعيين؛ أما المساس بأرض الإقطاعيين فكان ذنباً يتجاوز ما كانوا يظنون بإمكانية حدوثه. ومع ذلك حدث ما كانوا يخشون.

أذكر أني تحادثت في تلك الفترة مع شخص قال لي إنه ليس لديه أية مشكلة مع الحكومة الثورية لأنه لم يكن يملك سوى ٩٠٠ كابليريا، إن تسعمائة كاباليريا تمثل عشرة آلاف هكتار. طبعاً كانت لهذا السيد مشكلة مع الحكومة الثورية، فقد صودرت منه أراضيه ووزعت ملكيتها على الفلاحين الصغار، كما أوجدت تعاونيات على الأراضي التي اعتاد العامل الزراعي أن يشتغل فيها بصورة جماعية لقاء أجر.

هنا تتوضح إحدى المميزات التي يجب دراستها في الثورة الكوبية: فقد طبقت هذه الثورة إصلاحها الزراعي لأول مرة في أمريكا بأن تصدت للعلاقات الاجتماعية للملكية التي لم تكن علاقات إقطاعية؛ وكان ثمة بقايا علاقات إقطاعية في زراعة التبغ والقهوة؛ وكانت هاتان الزراعتان قد أُوكِلتا لعمال صغار فرديين كانوا يعيشون منذ زمن طويل على هذه القطعة من الأرض وكانوا يريدون أن تكون لهم أرضهم. بيدَ أن قصب السكر، والأرز، أو حتى الحيوانات، بالشكل الذي تستثمر فيه في كوبا، يشرف عليها أو يستغلها بصورة مشتركة عمال يمتلكون هذه الأراضي كلها ملكية مشتركة. إنهم لا يملكون قطعة من الأرض بل المجموع الكبير المسمى تعاونية. لقد أتاحت لنا هذه التدابير أن نعمق بسرعة إصلاحنا الزراعي. ويجب أن يعرف كل واحد منكم حقيقة لا جدال فيها هي أن أيّة حكومة ثورية لا تستطيع إدعاء الثورية هنا في أمريكا إذا لم تطبق الإصلاح الزراعي كتدبير أول، وأن الحكومة التي تصرح أنها ستطبق إصلاحاً زراعياً محدوداً لا تقدر هي أيضاً أن تدّعي لنفسها الصفة الثورية، الحكومة الثورية هي التي تطبق إصلاحاً زراعياً يبدل نظام ملكية الأرض، ليس فقط بتوزيع الأرض الفائضة على الفلاحين، بل بإعطائهم جوهرياً

الأرض غير الفائضة، الأرض التي يضع الإقطاعيون يدهم عليها، أفضل الأرض وأحسنها إنتاجاً، وهي، عدا هذا، الأرض التي سرقوها من الفلاحين في الزمن الغابر.

هذا هو الإصلاح الزراعي، وبهذا يجب أن تبدأ الحكومات الثورية. وعلى قاعدة الإصلاح الزراعي ستقوم معركة التصنيع الكبرى، وهي معركة أسهل بكثير، معركة تدورضد ظاهرات معقدة جداً يمكن أن نغرق فيها بسهولة إذا لم توجد على الأرض قوى كبيرة جداً صديقة للأمم الصغيرة. قد تتساءل بلدان ثورية مثل كوبا اليوم، بلدان غير معتدلة أبداً، إذا كان الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية هما بلدان صديقان لها؛ يجب ألاّ نجيب بفتور عن هذه المسألة، بل نؤكد بكل قوتنا أن الاتحاد السوفياتي والصين وجميع البلدان الاشتراكية وكذلك البلدان المستعمَرة أو نصف المستعمَرة التي تحررت هي بلدان صديقة. وعلى هذه الصداقة يمكن أن تؤسس منجزات الثورة الأمريكية. وفي الحقيقة لو لم يكن الاتحاد السوفياتي موجوداً ليعطينا النفط ويشتري منا السكر لاقتضى الأمر من شعبنا القوة كلها، والإيمان كله والتفاني العظيم كله لتحمل الضربة. ثم تفعل قوى الفرقة فعلها، تعززها النتيجة التي قد تؤدي إليها، بالنسبة لمستوى حياة الشعب الكوبي كله، تدابير «الديمقراطية الأمريكية الشمالية». ما تزال بعض الحكومات في أمريكا تنصحنا بأن نقبّل يد من يريد ضربنا وأن نبصق على من يريد الدفاع عنا. نقول لأولئك الذين يبشرون بالخنوع في منتصف القرن العشرين: إن كوبا أولاً لا تُذَل أبداً أمام أحد، ثم إن كوبا التي تعرف مطاعن هذه الحكومات لم تسمح قط لنفسها بأن تنصح هذه البلدان بإعدام خونتها جميعاً وتأميم احتكاراتها كلها.

لقد أعدم شعب كوبا رمياً بالرصاص مجرميه وحل جيش الديكتاتورية، لكنه لم يقل لأية حكومة أمريكية أن تفعل الشيء ذاته. ومع ذلك فكوبا تعلم أن هنالك مجرمين في جميع هذه البلدان؛ دون التحدث عن شرطة التعذيب الذين ظلوا أحياء بعد زوال الديكتاتورية السابقة والذين قَتَلوا في بلد صديق كوبيين أعضاء في حكومتنا... لم نطلب إعدام قاتل مناضلينا، ومع ذلك، لو كان هنا لأعدمناه... ولا نريد أن يرددوا على مسامعنا أكثر من أي وقت مضى وجوب التحالف مع مستغلنا الكبير؛ لأن هذا الطلب

كذبة من أنذل الأكاذيب وأكثرها تحقيراً يمكن أن تتلفظ بها حكومة أمريكية. فنحن الذين صنعنا الثورة الكوبية، نحن الشعب الكوبي بأسره، نسمي أصدقاءنا أصدقاءَ وأعداءنا أعداءً. ولا نقبل الحلول الوسطى. ونحن، شعب كوبا، لا نشرح لأي شعب على وجه الأرض ما يجب أن يفعل مع صندوق النقد الدولي، مثلاً، ولا نقبل أن يُسدي إلينا النصح أحد.

إننا نعرف ما يجب أن نفعل؛ فإذا أرادوا هذا الفعل أو لم يريدوه، ذلك شأنهم. لكننا لا نقبل النصائح لأننا بقينا هنا وحدنا حتى آخر لحظة؛ وقد انتظرنا وقوفاً العدوان المباشر من أقوى دولة في العالم الرأسمالي دون أن نطلب مساعدة من أحد؛ وكنا مستعدين، نحن وشعبنا، على تحمل نتائج تمردنا حتى النهاية.

لهذا نستطيع أن نتحدث مرفوعي الجبين، واضحي الصوت في جميع المؤتمرات وفي جميع المجالس التي يجتمع فيها إخواننا من أنحاء العالم. وعندما تتحدث الثورة الكوبية يمكن أن تُخطىء لكنها لا تكذب أبداً. وتعبر الثورة الكوبية في كل منبر تتحدث من فوقه عن حقيقة أبناء أرضها وهي تعبر عن هذه الحقيقة حيال أصدقائها أو أعدائها. إنها لا تختبىء أبداً لترمي حجراً ولا تُسدي نصائح لتخفي خنجراً في غمد من المخمل.

إنهم يهاجموننا كثيراً من أجل ما نحن عليه، ويهاجموننا أكثر لأننا نظهر لكل شعب من شعوب أمريكا ما يمكن أن يصير إليه. وهذا أمر يهم الإمبريالية أكثر بكثير مما تهمها مناجم النيكل أو المراكز السكرية الكوبية، وبترول فنزويلا، وقطن المكسيك، ونحاس الشيلي، وقطعان الأرجنتين، ومئة الباراغواي، أو قهوة البرازيل، ومع ذلك فإن جملة المواد الأولية التي تغذي الاحتكارات ذات أهمية كبيرة بالنسبة إليها.

ولذا يضع الإمبرياليون العقبات في طريقنا كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وعندما لا يستطيعون أن يضعوها بأنفسهم، يجدون مع الأسف في أمريكا من هو مستعد لهذا العمل... لا تهمنا الأسماء؛ ولا نتهم أحداً؛ ولا نستطيع أن نقول هنا إن الرئيس بيتانكور هو قاتل مواطنينا: فهو أسير نظام يدعي الديمقراطية. وهذا النظام الديمقراطي الذي استطاع أن يكون مثالاً آخر بالنسبة لأمريكا قد ارتكب هفوة كبرى لأنه لم يستعمل في الوقت المناسب مفرزة الإعدام. لقد صارت حكومة فنزويلا الديمقراطية اليوم أسيرة شرطة التعذيب السابقين، كما هو الحال في معظم أمريكا،

وكما كان الحال في كوبا سابقاً.

لا نستطيع أن نعتبر الرئيس بيتانكور مسؤولاً عن جريمة القتل؛ وإنما نستطيع أن نقول هنا، بالاستناد إلى تاريخنا كثوريين وإلى إيماننا كثوريين، إن اليوم الذي يشعر فيه الرئيس بيتانكور، الذي انتخبه شعبه، أنه صار أسيراً إلى درجة لا يستطيع أن يتقدم ويطلب المساعدة من شعب صديق. فستكون كوبا مستعدة لأن تظهر في فنزويلا إحدى تجاربها على الأرض الثورية؛ ويجب أن يعلم الرئيس بيتانكور أن الذي أطلق القضية المعقدة التي انتهت إلى قتل ليس ممثلنا الديبلوماسي، بل الأمريكيين الشماليين، في الجانب الآخر، أو الحكومة الأمريكية. ويأتي بعدهم أنصار باتيستا، وكذلك جميع أولئك الذين كانوا يشكلون احتياطياً لدى حكومة أمريكا الشمالية في هذه البلاد وكانوا يتنكرون في زي أعداء باتيستا؛ كل أولئك الذين كانوا يريدون طرد باتيستا والاحتفاظ بالنظام؛ الميرو، والكيفيدو، والديازلانز، والهوبر ماتوس... وبشكل ظاهر قوات الرجعية التي تعمل في فنزويلا. وإنه ليحزُّ في نفوسنا أن نقول ذلك، إلاّ أن الحكومة الفنزويلية تعرِّض نفسها للإغتيال من قبل جيشها هي، كما حدث ذلك قريباً بسيارة ملغومة. لقد صار رئيس فنزويلا اليوم أسير قواته القامعة.

إننا نتألم كثيراً لهذا الوضع لأن فنزويلا قد قدمت للشعب الكوبي المساعدة الأقوى والأكثر تضامناً عندما كنا في السييرا مايسترا. ونتألم لهذا الوضع لأن فنزويلا قد نجحت قبلنا في التحرر من نظام استبدادي بشع، متمثل في بيريز خيمينيز. وأخيراً نتألم لهذا الوضع لأن فنزويلا قد استقبلت وفدنا بمظاهر الود العظيم عندما ذهب إليها أولاً فيديل كاسترو ثم رئيسنا دورتيكوس.

إن شعباً بلغ الوعي السياسي العالي والإيمان القتالي العظيم اللذين بلغهما الشعب الفنزويلي، لن يظل زمناً طويلاً حبيس بضع حراب أو بضع رصاصات: فالرصاصات والحراب يمكن أن تنتقل إلى أيد أخرى ويصير القتلة ضحايا.

ليس دوري هنا أن أعدد الحكومات ولا طعنات الخناجر التي سددت إلينا، ولا أن أصب الزيت فوق نار التمرد. ليس ذلك دوري، أولاً لأن كوبا لم تصبح بعد في منجى من الخطر ولأنها ما تزال هدفاً للإمبرياليين في هذا الجزء من العالم؛ ولأنها بحاجة لتضامنكم جميعاً. ومن المؤكد أن

الاستعماريين قد تملكهم الخوف. فهم أيضاً كغيرهم من الناس يخافون من الصواريخ والقنابل. وقد رأوا اليوم لأول مرة أن القنابل المدمرة يمكن أن تسقط على نسائهم وأطفالهم،على كل ما بنوه بحب عظيم. وبدأوا يحسبون بآلاتهم الإلكترونية، وتحققوا من أن النظام لم يكن صالحاً. لكن هذا لا يعني أنهم عدلوا عن سحق الديمقراطية الكوبية. إنهم يبدأون من جديد حسابات معقدة لإيجاد أفضل طريقة للعدوان على الثورة الكوبية من بين الطرق المتوافرة لديهم. فلديهم طريقة ايديفوراس، وطريقة نيكاراغوا، وطريقة هاييتي؛ لم تعد لديهم في اللحظة الراهنة طريقة سان دومينغ، بل طريقة مرتزقة فلوريدا، وطريقة منظمة الدول الأمريكية. لديهم الكثير من الطرائق والمزيد من القوة لتحسينها.

ولقد عانى الرئيس آربنز وشعبه تجربة هذه الطرائق. ولسوء حظ غواتيمالا كان لدى الرئيس آربنز جيش من النمط القديم ولم يكن قد أدرك تماماً أن تضامن الشعوب يستطيع رد أي عدوان.

هذا التضامن الذي ينسى خلافات جميع أحزاب الكفاح السياسي القومي، لتدافع في لحظة معيَّنة، عن الثورة الكوبية، هو إحدى قوانا الكبرى وأسمح لنفسي بالقول إن هذا واجب يقع على عاتق شباب أمريكا لأن ما يجري هنا شيء جديد يستحق الدراسة. لا أريد أن أقول لكم الأمور الحسنة التي ينطوي عليها؛ فسترونها بأنفسكم.

أما أنه ما يزال ثمة مساوىء كثيرة.. فإني أعلم ذلك؛ وأعلم أن التنظيم ينقصنا، وأنتم تعلمونه جميعاً إذا ذهبتم إلى السيبرا. وأنه ما تزال هنالك «نزعة لحرب العصابات»... وأعلم أنه ينقصنا التقنيون نقصاً مخيفاً بالنسبة للعدد الذي نريد أن يتوافر لدينا. وأعلم أن جيشنا لم يبلغ بعد درجة النضج اللازمة وأن رجال الميليشيا لم ينسّقوا بعد تنسيقاً كافياً ليتحولوا إلى جيش. بيد أن ما أعلم وما أود أن تعلموه جميعاً، هو أن هذه الثورة قد قامت آخذة دوماً بالحسبان إرادة شعب كوبا كله، وأن كل فلاح، وكل عامل، إذا كان لا يجيد استخدام البندقية، يتدرب كل يوم ليتقن استخدامها، من أجل الدفاع عن ثورته. وإذا كان لا يفهم في الوقت الحاضر الآلية المعقدة لآلة ذهب تقنيوها إلى الولايات المتحدة، فإنه يدرسها كل يوم ليتعلم كيف يسيرها ليشغل معمله على أفضل وجه. وسيدرس الفلاح جرَّاره لحل مصاعبه الميكانيكية ولتعطي حقول تعاونيته مردوداً أفضل.

إن جميع الكوبيين في المدن وفي الأرياف، يسيرون متحدين في شعور أخوي واحد، نحو المستقبل بفكر موحد إطلاقاً، يقودهم زعيم يثقون به ثقة مطلقة، لأنه أثبت في ألف معركة وألف مناسبة إحساسه بالتضحية وقوة فكره وحصافته.

هذا الشعب الموجود أمامكم اليوم، يقول لكم إنه حتى لو وجب أن يزول من على وجه الأرض وحتى لو وجب أن تندلع بسببه حرب ذرية يكون هدفها الأول، وحتى لوزالت هذه الجزيرة وسكانها جميعاً، فإن هذا الشعب يعتبر نفسه سعيداً كل السعادة ومكافأ كل المكافأة إذا استطاع كل واحد منكم أن يقول وهو يعود إلى بيته:

«انظروا، إن الكلام يصل إلينا رطباً من غابات كوبا. لقد صعدنا إلى السييرا مايسترا وعرفنا الفجر. إن روحنا وأيدينا ملأى بحبة الفجر ونحن مستعدون لبذرها على هذه الأرض والدفاع عنها حتى تؤتي أُكُلَها».

إن صوت الشعوب سيدوي منذ الآن وإلى الأبد، في جميع البلدان الشقيقة الأمريكية، وفي الكرة الأرضية، إذا بقي المثال فيها على ما هو عليه: «ليكن ما يكون، ولتعمّ الحرية كل بقعة من أمريكا!».

رحلة إلى
البُلدان الاشتراكية

أود قبل كل شيء أن أُحيي جميع المستمعين في كوبا، بعد فترة من الغياب عن الحياة العامة، وأن أُعلن لهم أن ما دفعني إلى هذه الكلمة هو رغبتي في أن أشرح بوضوح، في الزمن القصير المخصص لحديث كهذا، مدى الاتفاقات التي وُقعت مع البلدان الاشتراكية، وبصورة رئيسية مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية. وأود كذلك أن أوضح دور كل واحدة في هذه المفاوضات، التي استغرقت زمناً طويلاً، والتي قد تبدو نتيجتها النهائية تتويجاً لمفاوضات عسيرة جداً، خرج منها الوفد الكوبي ظافراً بعد أن فرض اتفاقات الشراء من قبل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية. وتتعلق هذه الاتفاقات بشراء أربعة ملايين طن من السكر بسعر أربعة سانتافو للبيرة الواحدة، أي بسعر أعلى بكثير من السعر الذي تحدده البورصتان الكبيرتان في نيويورك ولندن.

والواقع أن الأمور لم تجر على هذا المنوال. فالمحادثات التي أجريناها في الاتحاد السوفياتي دارت، منذ البداية، بسهولة عجيبة بفضل الروح التي عرف قادة البلدان الاشتراكية أن يحللوا بها الطلب الكوبي. طبعاً لم يكن بمقدورنا أن نطلب من العالم الاشتراكي بذل الجهد ليشتري منا هذه الكمية من السكر بهذا السعر بالاستناد إلى أسباب اقتصادية. ذلك أنه لم يكن ثمة سبب حقاً ليتحقق هذا الشراء من وجهة نظر التجارة العالمية.

(*) خطاب أُذيع بالتلفزيون في ١٩٦٠/١٢/٢١.

الواقع أن هذا الشراء قام على مبدأ سياسي.

إن كوبا تتعرض لعدوان اقتصادي شرس من جانب الإمبريالية الأمريكية وهي ما تزال بلد زراعة وحيدة. ويجب على كوبا لكي تنمو وتنمّي تجارتها الخارجية أن تحسب حساب السكر. فإما أن تبيع سكرها، أو أن تصاب باضرار جسيمة في تجارتها الخارجية. يضاف إلى هذا أنها تبيع السكر بسعر معين وإلاّ حدث تدهور فعلي في رأسمال البلاد، إذا وجب أن يباع المحصول الرئيسي بسعر أدنى من ثمن كلفته.

لقد قدم الطلب الكوبي إذاً بعبارات سياسية من قبل الحكومة مباشرة ووقّعه الوزير الأول فيديل كاسترو. وقد تلقته البلدان الاشتراكية بكثير من العطف والتفهم. وفي بادىء الأمر عقد اجتماع في موسكو تم فيه توقيع اتفاق متعدد الأطراف للمدفوعات. كان ذلك على الأرجح حالة وحيدة. فبينما كنا مجتمعين عقد مندوبو الأحزاب الشيوعية لواحد وثمانين بلداً اجتماعاً لحل بعض المشكلات الهامة التي استرعت انتباه شخصيات مرموقة في العالم الاشتراكي مثل ليوشاوشي وخروتشوف.

ومع ذلك وجدوا متسعاً من الوقت للدعوة إلى اجتماع على مستوى وزراء التجارة الخارجية، وهو نوع لم يتوافر لدينا بعد. ففي هذه البلدان يُميزون في اقتصادهم بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية. وقد جاء إلى موسكو عدد من وزراء التجارة الخارجية وشخصيات أخرى للتباحث معنا وكان الموضوع الوحيد للحديث كمية السكر التي يستطيع امتصاصها كل بلد لمساعدة كوبا.

تعهّد الاتحاد السوفياتي بشراء مليونين و٧٠٠٠٠٠ طن من السكر إذا لم تشتر منا الولايات المتحدة هذه الكمية، وهذا هو الأرجح على ما يبدو؛ واشترت الصين مليون طن من السكر وتعهدت البلدان الاشتراكية الأخرى التي تنتج السكر هي أيضاً مع الأسف بشراء ٣٠٠٠٠٠ طن. وهذه بلدان أوروبية. ومن جهة أخرى اشترت جمهورية كوريا الديمقراطية عشرين ألف طن، وجمهورية فييتنام الديمقراطية ٥٠٠٠ طن، واشترت جمهورية منغوليا الشعبية ألف طن رمزاً للمساندة المتراصة التي قدمتها الكتلة الاشتراكية كلها لحكومتنا.

إن البعثة التي رأستها خلال شطر من الرحلة والتي يرأسها حالياً أمين السر المساعد للعلاقات الخارجية رودويخز لومبار، ستزور بلدان الكتلة

الاشتراكية ومهمتها الإضافية هي توقيع بروتوكولات للتجارة مع جميع البلدان الاشتراكية لعام ١٩٦١ وللأعوام التالية.

كانت مهمة صعبة لأننا اضطررنا لتغيير بنية تجارتنا في بضعة أشهر. ففي نهاية ١٩٥٩، أي منذ سنة بالضبط، كان للبلاد كلها بنية استعمارية، ونظام للتجارة الداخلية والخارجية يسيطر عليها سيطرة كاملة كبار المستوردين المرتبطين بالرساميل الاحتكارية. وفي عشرة أشهر صارت كوبا بلداً تحتكر فيه الدولة بصورة مطلقة التجارة الخارجية وجزءاً كبيراً من التجارة الداخلية.

هذا التحول يجر بالضرورة إلى صدامات عنيفة وصعوبات كبيرة جداً. وقد تلقينا تهاني البلدان الاشتراكية لا لأننا حللنا مشكلاتنا كلها ـ كان ذلك مستحيلاً ـ بل لأننا ارتكبنا قليلاً من الأخطاء نظراً لاتساع المهمة. إستطعنا أن نرسم الخطوط الكبرى للضرورات الرئيسية لبلادنا عام ١٩٦١ ووجدنا أنفسنا أمام صعوبة جديدة. ذلك أن البلدان الاشتراكية تستعمل النظام العشري بينما كنا نحافظ على الممارسة الإستعمارية فنزن بالليبرات ونقيس باليردات أو بالأميال.. إلخ. وكانت أدوات القياس الصناعية كلها متباينة في نمطها. حتى أن المسالة طرحت بالنسبة للكهرباء: فالتردد في البلدان الاشتراكية هو خمسون دورة في الثانية، وهو هنا ستون دورة. إن الآلات كلها يجب توفيقها مع هذا التردد المختلف.

هذه البلدان كلها ذات اقتصاد مخطط إلى أقصى حدود التخطيط وقد حددت فيها المنتجات الرئيسية المتوقعة لعام ١٩٦١. وبعضها، مثل تشيكوسلوفاكيا، قد وضعت خطة تنمية بنيوية لعام ١٩٨٠. فاضطرت هذه البلدان إلى تبديل تجارتها، وتوفيقها مع مستلزمات كوبا من أجل تزويدها ببعض الأصناف الجوهرية في مدة محدودة تحت طائلة عرقلة تنميتها. إنها استثنائية تماماً في تاريخ التجارة الخارجية أن يبلغ الأمر بكتلة كاملة من البلدان حد تحويل انتاجها لمساعدة بلد، كبلادنا، صغير جداً ـ في مساحته وفي عدد سكانه ـ أعزل من كل أهبة حيال دولة أمريكا الشمالية.

لقد وجدنا عطفاً كبيراً في جميع البلدان التي زرناها. واستطعنا أن نلمس إمكانيات التوسع الأكيدة لتجارة كوبا الخارجية في البلدان الاشتراكية، خاصة في آسيا وبصورة جوهرية في الصين. فهذه البلدان

يمكن أن تستوعب استيعاباً كاملاً انتاجنا الرئيسي، السكر، بل وتستطيع أن تستوعب أكثر منه لو توافرت لدينا وسائل نقله باعتباره أن لدينا إمكانية تبادل المحاصيل.

فالصين، مثلاً، بلاد تستهلك حالياً أقل من كيلوين من السكر في العام الواحد لكل فرد من السكان. ويبلغ هذا الرقم في كوبا نحواً من أربعين كيلو غراماً للفرد الواحد. بيد أن زيادة كيلو غرام واحد على استهلاك الفرد في الصين تمثل كمية تتراوح بين ٦٥٠ و٧٠٠٠٠٠ طن. وبعبارة أخرى، إذا رفعت الصين استهلاكها بمقدار عشرة كيلو غرامات للفرد الواحد في العام، وهي زيادة تظل قليلة، فإنها ستستهلك غلّة كوبا من السكر البالغة ٧ ملايين طن.

نستطيع ببساطة أن ننمي تجارتنا من السكر عن طريق مبادلتها بمنتجات أخرى من الصين. أما الاتحاد السوفياتي فوضعه مختلف. إنه اليوم المنتج الأول للسكر في العالم. وقد تجاوز كوبا منذ عامين.

(...) إن استهلاك السكر في الاتحاد السوفياتي هو اليوم أدنى منه في الولايات المتحدة، لكنه سيلحق بها في بضع سنوات. وإن إمكانياتنا لبيع سكرنا إمكانيات هامة إلاّ أنه ما يزال علينا الكثير مما يجب عمله لمؤالفة اقتصادياتنا و«إكمالها» كما يقول الأمريكيون الشماليون (يعني هذا بالنسبة إليهم ابتلاع جميع ثروات البلاد المستعمرة، إلاّ أنه قد يعني، على صعيد المساواة، تنمية بلاد كبلادنا تنمية متناسقة).

إن اتفاق المدفوعات متعددة الأطراف الذي وُقّع يتيح لكوبا أن تساوم قليلاً على مبيعاتها من السكر وعلى مشترياتها من المواد الصناعية ومحاصيل الاستيراد من كل نوع في إطار البلدان الاشتراكية الأوروبية التي تجري تقاص الكميات فيما بينها. فمثلاً نبيع مليونين و٧٠٠٠٠٠ طن من السكر للإتحاد السوفياتي ونفتح اعتماداً لديه؛ نستطيع أن نشتري من هنغاريا قيمة مليون بيزوس مثلاً ونكون مدينين لها؛ فيتحاسب الاتحاد السوفياتي وهنغاريا بحيث يكون اعتمادنا لدى الاتحاد السوفياتي صالحاً بالنسبة لهنغاريا. وهكذا نقيم مساواة بين جميع بلدان الكتلة الاشتراكية الأوروبية وكوبا. لقد اشتركت في هذا الإتفاق جميع البلدان الاشتراكية الأوروبية وجمهورية منغوليا الشعبية.

يضاف إلى هذا أننا وقعنا اتفاقاً لاستهلاك كامل الاعتماد البالغ مائة

مليون بيزوس الذي منحه إيّانا الاتحاد السوفياتي بمناسبة زيارة نائب رئيس الوزراء ميكويان إلى كوبا. وتعلمون أن المشكلات الصناعية ليست كلها بسيطة. فهي تستلزم، بعد العقود دراسات ومفاوضات لإمكان تحقيقها بالصورة النهائية.

وقعنا العقود لاستعمال أول هذه الاعتمادات وقدره مائة مليون بيزوس، وبدأت الدراسات لإنشاء مصنع الحديد.لم يحدد موقعه بعد، لانه يرتبط بتحديد مواقع ثروتنا المعدنية، والأرجح أن تكون بين اوريانته ولاس فيلاس.

ووقعنا كذلك بروتوكولاً يكلف بموجبه الاتحاد السوفياتي بالتنقيب الجيولوجي في بلادنا. فلدينا ثروات كبيرة جداً ـ النحاس، والنيكل، والمانغنيز ـ سننميها، ولدينا ثروات أخرى أقل أهمية مثل الكروم وفلزات اخرى قليلة.

وقد بدأ التقنيون من البلدان الاشتراكية يدرسون مناجمنا ويعملون لاستثمارها. وبلغت خطة التوظيف في الصناعة المنجمية لعام ١٩٦١ مبلغ ٢٧ مليون بيزوس. وهي خطة عظيمة الطموح ستتيح لنا الاستفادة من ثرواتنا المنجمية في مدى بضع سنوات.

إن النيكل يطرح مسالة اكثر اهمية ايضاً: ويعلم الجميع أن النيكارو قد شُل شللاً نصفياً وأن الموا قد شُل شللاً تاماً. فكيف فعل الامريكيون الشماليون حتى تركوا الموا مشلولاً عندما غادروا البلاد؟ المسالة بسيطة. إن الموا يشكل سبعين بالمائة من إنتاج النيكل المعدني كامل الصنع. وكانت عملية التنهية تتم في الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تقدم لكوبا جميع المعدات اللازمة لإنتاج النيكل. فقد كنا إذاً واقعين في شبكة يستحيل تمزيقها في أزمنة أخرى غير زمن الثورة. وقررنا أن الأفضل لنا أن يتوقف إنتاج المواد من أن نتحمل جميع أنواع الضغوط والتهديدات بسبب هذا المنجم. فارسل السوفياتيون فنيين، وتعهدوا بتشغيله في زمن قصير. إن هذا المنجم يمثل عندما يعود إلى العمل مدخولاً كبيراً من القطع النادر إلى البلاد. وتعهدوا كذلك أن ينتج هذا المنجم في بضع سنوات النيكل المنهي، وهو أحد العناصر الرئيسية في الصناعة الحديثة لتنمية الكيمياء. والنيكل مركب جوهري من الوجهة العملية للكيمياء الراهنة كلها، ولجميع نماذج الأجهزة الفضائية.

سينمو النيكارو كذلك إلى أقصى حدود إمكانياته. وستأتي المادة الأولية من الاتحاد السوفياتي بصورة رئيسية ومن تشيكوسلوفاكيا أيضاً؛ وسيساعدنا التقنيون السوفياتيون والتشيك في تحقيق هذا المشروع.

وقد وقعنا مع الاتحاد السوفياتي أيضاً بروتوكولات أقل أهمية لإنشاء مصانع صغيرة: مصنع للمبارد ومصنع لقطع التبديل، يتصفان بأهمية كبرى على الصعيد الاستراتيجي. يجب علينا أن ننتج محلياً قطعنا التبديلية لسبب بسيط هو أن البلدان الاشتراكية ـ المستعدة دوماً لتزويدنا بكل مساعدة ـ لا تملك قطع التبديل التي تتناسب مع الآلات الأمريكية الشمالية؛ باعتبار أن معظم الآلات التي تملكها بلادنا مصنوعة في أمريكا الشمالية.

لدينا إذاً برنامج تنمية تدريجية لإنشاء مصانع ستنتج قطع تبديل خاصة فالمصنع الذي يبنيه الاتحاد السوفياتي سيضع قطع التبديل الصناعية بصورة عامة. وسيكون لدينا مصنع ثانٍ لإنتاج قطع السيارات الصغيرة والكبيرة... إلخ؛ وسيبني لنا الاتحاد السوفياتي معمل تكرير كامل، قادر على إنتاج نحو مليون طن في السنة، ويتعهد بالقيام بالأبحاث اللازمة للتنقيب عن بترولنا، وقد كانت هذه الأبحاث حتى الآن غير مثمرة.

حصلنا على كميات صغيرة من البترول في بعض المناطق مثل منطقة خاتيبونيكو، بالقرب من هافانا، لكنها كميات لا تبلغ واحداً بالمائة من استهلاكنا القومي.

ونأمل أن تتيح لنا الأعمال الجديدة لمعهد البترول الكوبي وأعمال التقنيين السوفياتيين الحصول على كميات كبيرة من البترول.

لدى وصولنا إلى تشيكوسلوفاكيا، في المرحلة الأولى من رحلتنا، وقّعنا اتفاقاً هاماً ينص على زيادة الاعتماد الذي سبق أن منح لنا بمناسبة زيارة وزير التجارة الخارجية السيد كراخي. فأصبح الاعتماد أربعين مليوناً بدلاً من عشرين ستخصص لبناء المرحلة الأولى كلها من معامل تركيب العربات: جرارات، سيارات شحن، محركات بصورة عامة، دراجات نارية، ثم سيارات كبيرة وصغيرة سياحية.

هذا المجمع الصناعي الذي سيكون من أهم المصانع في كوبا سينشأ على الأرجح في سانتياغو كوبا.

ووقّعنا مع تيشكوسلوفاكيا بروتوكولات لشراء كمية كبيرة من

المصانع الصغيرة التي بدأت تصل. ويشاد حالياً في سانتياغو كوبا مصنع للبراغي انتهى حتى الآن بناؤه الخارجي؛ وسينبثق ٦١ مصنعاً مشتراة من البلدان الاشتراكية خلال العام في جميع أنحاء البلاد. لقد وُقعت في الوقت الحاضر عقود نهائية لإنشاء أكثر من مائة مصنع بين ١٩٦١ و١٩٦٥؛ وما يزال مثل هذا العدد من المصانع أو أكثر قيد البحث سيتم إنجازها خلال الفترة ذاتها.

إن قدرتنا المنشأة لإنتاج الكهرباء، الأساسية لصناعتنا، ستزداد بنسبة ٦٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة؛ وسيزداد الإنتاج الإجمالي حوالى ١٠٠٪ بفضل المشتريات من الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا بصورة رئيسية.

هنالك مشكلات تطرح علينا لأنه يجب أن ننتج الطاقة الكهربائية بدءاً من البترول. فنحن لا نستطيع إنتاج الكهرباء بدءاً من الماء لأن مجاري المياه لدينا متواضعة. نحن مضطرون إذاً لتأمين مؤونتنا من البترول، وسنوقع قريباً اتفاقات مع الاتحاد السوفياتي تضمن تزويدنا بالبترول لعدة سنوات. وفي الوقت ذاته نضمن بيع كمية كبيرة من السكر لأنه الثمن الذي ندفعه لشراء البترول.

وحصلنا كذلك من ألمانيا الشرقية على عدد كبير من المنشآت الصناعية وعلى وعد بمنحنا اعتماداً في حدود عشرة ملايين بيزوس. إن لهذا القرض مغزى هاماً لأن ألمانيا تجتاز فترة عسيرة. فقد قررت ألمانيا الغربية التي كانت زبونها الرئيسي في المنطقة الغربية ألاّ تشتري منها شيئاً لعام ١٩٦١. وأوقفت العمل بالمعاهدة التي كانت تربطها منذ بضع سنوات، فرأت الجمهورية الديمقراطية نفسها مضطرة للإحتفاظ بجميع أنواع المحاصيل التي تستهلكها ألمانيا الغربية وحدها، والتي لا تجد سوقاً أخرى في العالم، ويجري إنتاجها وفق منهاج موضوع سابقاً ورغم هذا كله، قررت منحنا أيضاً قرضاً يثبت، رغم قلة أهميته، أن ألمانيا مستعدة أيضاً لمساعدتنا. يضاف إلى هذا أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية هي منتج ومصدّر كبير للسكر؛ فلم يمنعها ذلك من أن تشتري منا ستين ألف طن بسعر ٤ سنتافو. وأعلنت على الملأ أنها ستحتفظ بهذا السكر على سبيل الاحتياط. أي بعبارة أخرى، لن يدخل إطلاقاً في السوق العالمية.

وبطبيعة الحال يبدي الإتحاد السوفياتي الإستعداد ذاته. إذ سيحتفظ للسنوات القادمة بكل السكر الذي لن يستهلكه هذه السنة رغم رفع نسبة الاستهلاك في البلاد.

أما جمهورية الصين الشعبية فلا تعرف هذا النوع من المشكلات لأنه ينقصها الكثير من السكر. ولذا فان تقدم المليون طن الذي تعهدنا به واتفاق المائة مليون بيزوس سيتحقق بسهولة.

وتجدر الإشارة إلى درجة التنمية العجيبة التي بلغتها الصين. إنها أمر لا يصدقه جميع أولئك الذين يعرفون تاريخ البلدان المتخلّفة في العالم والذين يعلمون أن ثمة بلدين كانا فيما مضى يرمزان إلى الجوع، والبؤس والعار الاستعماري: هما الصين والهند.

ففي خلال سفرتنا عام ١٩٥٩، استطعنا أن نزور الهند، وكان ظاهراً أن الحكومة الشعبية قد اتخذت تدابير معينة لرفع مستوى حياة السكان. بيدَ أننا وجدنا فيها جوعاً رهيباً، وبؤساً عظيماً، واستثماراً مخيفاً ورأينا خاصة أن البنية الحالية عاجزة عن تأمين ما تتطلبه هذه الجماهير البشرية الجائعة حقاً.

ويذكر الناس أن الصين كانت منذ زمن قليل جنة لتجار الأفيون. ومنذ زمن غير بعيد كانت النساء تباع فيها، وكان الفلاحون يقتلون بناتهم، تماماً كما يفعلون باناث القطط والكلاب. كانت أمور رهيبة تجري هناك مثل أكل الكائنات البشرية.

إن ما يجري الآن عجيب حقاً لكل من يعرف هذه الوقائع القديمة كلها عن الصين. فالصين تعد ٦٥٠ مليون نسمة. والصينيون لا يعرفون عددهم بالضبط. فهم في هذا مثلنا. لكن إذا كنا لا نعرف عددنا، فلأننا لم نستطع بعد أن نحصي عدد السكان ولأنهم كانوا في الماضي يحرصون على ألاّ نعرف ذلك، وألاّ يكون لنا أي إحصاء من أي نوع. أما الصين فلها شأن آخر، ومشكلتها أن عدد الصينيين كبير في بلد كبير جداً لا يجدون فيه بعد وسائل كافية للمواصلات. ويمكنهم أن يحسبوا أن عددهم يقارب ٦٧٠ مليون نسمة.

لن نزعم طبعاً أن مستوى حياة الصين يبلغ مستوى البلدان المتطورة في العالم الرأسمالي، بيدَ أننا لا نجد فيها على الإطلاق أية علامة من علامات البؤس التي نجدها في البلدان الآسيوية الأخرى التي أُتيحت لنا

فرصة زيارتها، حتى عندما تكون أكثر تنمية، مثل اليابان نفسها. فنرى الناس جميعاً يتغذون ويلبسون لباساً موحداً، والحق يقال، إلاّ أنه لائق، ويعمل الناس جميعاً، وبروح عجيبة.

إن الصين هي من تلك البلدان التي نجد فيها أن الثورة الكوبية ليست واقعة وحيدة وأنه أمر عادي في تاريخ الشعوب أن نجد ذلك الفوران الذي نجده في كوبا. فالصين تعيش اليوم الشطر الثوري ذاته من تاريخها الذي تعيشه كوبا: الناس كلهم مفعمون حماسة، والناس كلهم يشتغلون ساعات إضافية، والناس كلهم يهتمون بالإنتاج. وقلما نجد عاملاً لا يتابط كتاباً ولا يدرس موضوعاً تقنياً. إنهم يكافحون الأمية مكافحة قوية جداً، وسيتغلّبون عليها في بضع سنين.

أعلم أنه منذ فترة معينة، منذ حوالى أربعة أوخمسة أشهر، قام الرفيق نونز خيمينيز برحلة إلى البلدان الاشتراكية. وضع في أثرها تقريراً يروي ما رأى فيها، وقد سمّاه الناس«أليس في بلاد العجائب». أقول لكم إني، أنا الذي سافرت أكثر منه، والذي زار القارة الاشتراكية، يمكن أن أُسمّي «أليس في قارة العجائب».

يجب أن يقول المرء حقيقة ما رأى وأن يكون شريفاً؛ إن منجزات البلدان الاشتراكية، تلك التي بلغت مستوى عالياً من التنمية، أو تلك التي ما تزال في مراحل مشابهة جداً لمراحل كوبا، منجزات عجيبة. فليس ثمة مقارنة ممكنة بين نظامي الحياة، بين أنظمة التنمية في البلدان الاشتراكية وبين أنظمة البلدان الرأسمالية. وليس ثمة على الأخص، مقارنة ممكنة بين نظرة هذه البلدان ونظرة أي بلد رأسمالي عندما يتعلق الأمر بواقعة مثل ثورتنا. ففي كل مكان من البلدان الإشتراكية كان الحماس غريباً.

ويتضح هذا الحماس بشكل محسوس أكثر في الإتحاد السوفياتي. فقد انقضت ٤٣ سنة على ثورة السوفياتيين؛ وقد بلغوا جميعاً مستوى عالياً جداً من الثقافة السياسية، وهو حقاً أمر مؤثر جداً أن يكون المرء معروفاً ممن لا يعرفهم. كانوا يحتفلون في الحال بالثورة الكوبية، ويؤكدون تضامنهم معها. وعندما كنا نصل إلى عيد أو إلى مشهد، كان الحضور جميعاً يتلقوننا بمظاهر الحماس.

دُعينا إلى قراءة تقرير كوزلوف، نائب الوزير الأول، فكنا أول من دخل وعندما عرفنا الجمهور صفق لنا طويلاً. ثم دعينا إلى حضور اجتماع

«مجلس الرئاسة». وعندما ذُكر اسم كوبا تعالت الهتافات. لبضع دقائق لقي هذا المقطع من التقرير أكبر قدر من الحماس، حتى بدا أنه بزَّ المشكلات الجوهرية للاتحاد السوفياتي، التي كانت تتعلق مباشرة بالشعب السوفياتي، ومستقبله، ومستقبل العالم. كان اسم كوبا يثير أكبر موجة من الحماس.

وبطبيعة الحال لقينا الحفاوة ذاتها في الصين، وقد وجب كذلك أن نتحدث في اجتماعات هامة مختلفة. وأحدثت زيارة الوفد الكوبي، أول وفد اقتصادي رسمي، دوياً كبيراً. فمنحتنا الصين قرضاً قدره ستين مليون بيزوس (أو دولار) دون فائدة، يدفع في مدى خمس عشرة سنة.

أجرينا محادثات مع القادة الاشتراكيين دلّونا على شكل هذه المساعدة الممنوحة لكوبا ـ لأنه ليس ثمة اسم آخر نطلقه عليها.

تحادثنا مع الوزير الأول شواين لاي ووقعنا بلاغاً مشتركاً. وكان الوفد الكوبي قد تحدث في فقرة من هذا البلاغ عن «المساعدة المنزهة عن كل مصلحة من جانب البلدان الاشتراكية». وقد أثارت هذه الفقرة مناقشة طويلة شبه فلسفية لأن الصينيين رفضوا إطلاقاً قبول نعت «منزّهة عن المصلحة». فأعلنوا أن مساعدتهم كانت مصلحية، حتى لو كانت خالية من المصلحة المالية، باعتبار أن كوبا كانت في تلك اللحظة طليعة الكفاح ضد الامبريالية، والامبريالية هي العدو المشترك لجميع الشعوب؛ إذاً كان من مصلحة البلدان الاشتراكية كلها مساعدة كوبا. وهكذا حذفت عبارة «المنزهة عن المصلحة» وبقيت كلمة «المساعدة له» بلا نعت.

وشرحوا لنا أن شكل القرض كان ضرورياً لأن هذا ما يستلزمه القانون الدولي والاحترام المتبادل بين دولتين تتمتعان بالسيادة، إلاّ أن كوبا ليست مضطرة لتسديده إلاّ عندما تشاء، وإذا حال مانع دون تسديده فلا أهمية لذلك.

هكذا تلقت الدول الاشتراكية طلباتنا. فلو أننا تقدمنا بها إلى الولايات المتحدة، في زمن عادي، وليست في الوقت الحاضر، لقوبلت بالضحك من جميع الحكام ومن جميع التجار في البلاد.

إن الاتفاقات مع هذه الشعوب والروح الإنسانية التي أظهرتها قد اقنعتنا أن هذه البلدان هي بالتأكيد البلدان التي يجب أن نعتبرها في المقام الأول صديقة لنا. وعدا هذا فإن القوة، ومستوى التنمية الاقتصادية،

وانطلاقة هذه البلدان، وتنمية قوى الشعب كلها، اثبتت لنا أن المستقبل يعود دون شك لجميع تلك البلدان التي تناضل مثلها في سبيل سلام العالم، وفي سبيل العدالة بين البشر جميعاً.

لا يعني هذا أننا لم نر إلاّ العجائب. فهنالك بطبيعة الحال أمور قد تبدو لكوبي يعيش في القرن العشرين متمتع بجميع أنواع الرفاهية التي عودتنا عليها الامبريالية في المدن، نقصاً في الحضارة. إنها بلاد مجبرة لأن تستخدم إنتاجها في التنمية حتى آخر سنتيم.

طرحنا هناك أسئلة كنا نشعر منها ببضع الخجل، هذه حقيقة يجب الاعتراف بها. فمثلاً كنا نقول إن الشعب الكوبي يحتاج إلى مواد أولية لصنع مزيلات الرائحة، ولم يكونوا في تلك البلدان يفهموننا لأنها بلدان تنمي إنتاجها كله في سبيل الرخاء العام للشعب، وما يزال عليها أن تتخطى تاخراً كبيراً، وأن تبلغ أكثر بلدان العالم الرأسمالي تطوراً في إنتاج المواد الأساسية. ولا تستطيع أن تهتم بمزيلات الرائحة. أما نحن فإننا نهتم بها... وأنا أعلم أنه ما تزال في بلادنا مشكلات آلات الحلاقة ومزيلات الرائحة وأصناف أخرى مماثلة تنقصنا لأننا طبعاً مضطرون نحن أيضاً لأن نهتم الآن بأمور أكثر أهمية. فالصابون والأصناف المماثلة كلها لا تؤكل ويجب علينا قبل كل شيء أن نؤمن الغذاء للناس. لأننا في حالة حرب.

نحن في حرب اقتصادية، ونكاد نكون في حرب من نوع آخر، ضد دولة جبارة. كما أننا مدعوون نحن أيضاً من قبل دولة جبارة لكننا مضطرون لأن نلعب دورنا؛ فلسنا متفرجين في هذا الصراع الذي يدور حول كوبا بين عملاقين. بل نحن جزء هام من هذا الصراع. ويجب أن نحافظ على وحدة شعبنا، وروح شعبنا، وحس التضحية لدى شعبنا. وأن ننميها أكثر أيضاً. لأننا، لو عرفنا تاريخ هذه البلدان كلها، لأدركنا أننا لم نعان لحسن الحظ شيئاً مما عانته. نتحدث هنا عن ٢٠٠٠٠ قتيل، ويتحدثون عن ٢٠ مليوناً ـ وليست هذه كلمة، ليست رقماً، بل عشرين مليوناً من الناس الذين فقدوا، والذين ما يزالون يذكرونهم، ماتوا في الحرب الأخيرة، منذ خمس عشرة سنة. هذه البلاد التي تحب السلم حباً عميقاً، كالاتحاد السوفياتي، والتي تشربت فكرة السلم واقتنعت بأن الوسائل السلمية توصل إلى جميع الأهداف التي تنشدها، مستعدة لأن تغامر بكل شيء في حرب ذرية، مدمرة تدميراً يفوق الخيال، ويمكن أن يكون فيها عدد القتلى

أكبر بكثير، لمجرد الدفاع عن مبدأ وحماية كوبا.

لقد تحققنا من هذا في جميع البلدان، خاصة في البلدان الكبيرة، تلك التي يجب أن تتحمل عبء حرب على هذا القدر من الاتساع، ففي هذه البلدان نستطيع حقاً أن نقدِّر الأهمية التي حصلنا عليها في الوقت الحاضر، والتقدم الذي يجب أن نصل إليه لنكون أهلاً لتلك الثقة.

ومن بين البلدان التي زرناها شخصياً، كانت كوريا من أكثرها غرابة. والأرجح أنها البلد الذي أحدث لدينا انطباعاً أقوى من أي بلد آخر. فعدد سكانها لا يتجاوز عشرة ملايين نسمة ومساحتها أصغر قليلاً من مساحة كوبا: ١١٠٠٠٠ كم٢ تساوي مساحتها مساحة كوريا الجنوبية وعدد سكانها نصف عدد سكانها. وقد تهدمت في حرب مدمرة إلى درجة أنه لم يبق من مدنها شيء. تماماً كما حدث لقرى غوانو الصغيرة في بلادنا التي أحرقها ميروب سوزا وسانشه موسكيرا ولم يبق منها سوى الرماد. كان ذلك هو مصير بينغ بانغ، مثلاً، المدينة التي تعد مليون نسمة. أما اليوم فلا نرى أي أثر لذلك التخريب كله: كل شيء جديد. والذكرى الوحيدة الباقية، على جميع المسالك والطرق والسكك الحديدية، هي حفر القنابل التي كانت تتساقط بعضها إلى جانب البعض الآخر.

أخذنا الكوريون إلى مصانع كثيرة، أُعيد بناؤها كلها، وكانت هذه المصانع قد أُصيبت بقنابل يبلغ عددها بين ثلاثين وخمسين ألف قنبلة. فإذا فكرنا بالقنابل العشر أو الاثنتي عشرة التي كانت تلقى حولنا في السييرا، وكانت تمثل قصفاً يتطلب منا قدراً كبيراً من الشجاعة لتحمله، نستطيع أن نتصور ما تمثله ثلاثون ألف قنبلة تلقى على مساحة من الأرض تقل أحياناً عن كاباليريا.

وجدت كوريا الشمالية نفسها بعد الحرب بلا صناعة قائمة: وبلا منازل قائمة، بل دون حيوانات. في وقت بلغ فيه التفوق الجوي الأمريكي حداً لم يكن يجد معه الطيارون ما يدمرون فكانوا يتسلون بقتل الأبقار وكل ما يجدون. إنها عربدة حقيقية من عربدات الموت انقضّت على كوريا الشمالية خلال عامين فقط. وفي العام الثالث ظهرت الميغ ١٥٠ وتبدل الموقف بيد أن العامين يمثلان أكثر أنواع التدمير المنظم بربرية التي سبق أن عُرفت.

كل ما تستطيع كوريا أن ترويه يبدو غير قابل للتصديق. فترى مثلاً في الصور أناساً يملؤهم الحقد، حقد الشعوب، عندما ينفذ إلى أعمق أعماق

الإنسان. نرى في الصور مغاور يتكدس فيها ٢٠٠، ٤٠٠ طفل أعمارهم بين ٣ ـ ٤ سنوات قُتلوا بالغاز أو بالنار. نرى المجازر، النساء الحبالى يُقتلن بالحراب لانتزاع الأطفال من أحشائهن، والجرحى يقتلون بقاذفات اللهب. فقد اقترف جيش الاحتلال الأمريكي ـ الشمالي أكثر الأعمال لا إنسانية التي يمكن تصورها. وكاد يصل إلى الحدود الصينية ـ الكورية وكادت تُحتل البلاد باكملها في وقت من الأوقات. وإذا أضفنا إلى هذا أن جيش الاحتلال قد دمر كل شيء لدى انسحابه، نستطيع القول إن كوريا الشمالية قد بنيت على الأشلاء. وبطبيعة الحال، تلقت مساعدة البلدان الاشتراكية، خاصة مساعدة الاتحاد السوفياتي وهي مساعد كبيرة وكريمة. بيد أن ما يذهل أكثر من أي شيء آخر هو روح هذا الشعب. إنه شعب ظفر بكل شيء بعد ثلاثين عاماً من السيطرة اليابانية، حتى دون أن يكون لديه أبجدية. وبعبارة أخرى، كان شعباً من أكثر الشعوب تخلّفاً في العالم على هذا الصعيد. أما اليوم فلديه أدب وثقافة قوميان، ونظام قومي وتنمية للثقافة لا تعرف الحدود من الوجهة العملية. ويطبق التعليم الثانوي الإلزامي.

إن مشكلة الصناعة الكورية ـ التي نريد أن تكون لنا اليوم، والتي ستطرح مشكلتها بالنسبة لنا في عامين أو ثلاثة ـ هي نقص اليد العاملة. فكوريا تقوم بمكننة زراعتها مكننة متسارعة للاحتفاظ باليد العاملة وتحقيق خططها. وهي تستعد أيضاً لأن تقدم لاخوانها في كوريا الجنوبية المنتجات المنسوجة ومصنوعات أخرى كي تساعدهم على تحمل عبء السيطرة الاستعمارية الأمريكية الشمالية.

إن كوريا مثال البلد الذي استطاع بفضل نظام وقادة مدهشين كالمارشال كيم إيل سونغ أن يظل على قيد الحياة رغم المصائب الكبرى التي حلت به وأن يصير اليوم بلداً صناعياً.

قد يظن الناس هنا في كوبا أن كوريا الشمالية بلد من بلدان آسيا المتخلّفة. ومع ذلك فنحن نبيعه سكراً نصف مكرر: ومحاصيل أخرى خامية، مثل الهنكوين[1]، بينما يبيعنا الآلات الثاقبة، وآلات المناجم، وكلها منتجات يتطلب إنتاجها تكتيكاً متقدماً. ولذا كانت كوريا من تلك البلدان

---

(١) الياف نباتية.

التي نالت إعجابنا.

ها قد قضيت ساعة بدلاً من الدقائق التي كانت مخصصة لي لتقديم هذا التقرير الصغير. وكنت أود أن أقول لكم إننا اشترينا من جمهورية الصين الشعبية، من أصل الاعتماد الممنوح لنا والبالغ ٦٠ مليوناً والذي لم ينفد بعد، مصنعاً للنسيج سيتيح لنا حل مشكلة إنتاج المنسوجات.

واشترينا كذلك صناعات يطول تعدادها سيتيح لنا، في نهاية هذه الخطة الخمسية المنصرمة عام ١٩٦٥، أن نعتبر أنفسنا بلداً زراعياً وصناعياً. فإذا نجحنا في مشروع من أهم مشروعاتنا، أي في مشروع تحويل السكر إلى نتاج ثانوي، يعني إذا نجحنا في الاستفادة فائدة كاملة من فحوم قصب السكر المثناة (هيدروكاربور) في تحويلات كيميائية هامة جداً، بحيث لا يكون السكر سوى محصول من محاصيل أخرى، نستطيع عندئذ أن نقول إننا بلد صناعي زراعي وليس بلداً زراعياً صناعياً. لا أستطيع بطبيعة الحال أن أعِد بشيء. وسيكون أمراً ممتازاً إذا صرنا في مدى خمس سنوات بلداً زراعياً صناعياً.

قد لا يكون ذلك أمراً عظيماً؛ فنحن الآن نعلم أن لا شيء عظيم القيمة أبداً وأننا نستطيع المزيد على الدوام. لكننا حققنا، في نهاية المطاف، الشيء الكثير بالنسبة للبلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية، أشقاءنا الأعزاء. فعندما بدأت الثورة الكوبية، كنا وإياها في المستوى المتخلف ذاته، وفي مدى خمس سنوات سيظلون مع الأسف، في حالة التخلف ذاتها، ما لم يحدث شيء هام في أمريكا، بل سيكونون أكثر شقاء أيضاً تحت الجزمة الإمبريالية.

والآن أعتقد أني تحت تصرف أولئك الذين يريدون طرح الأسئلة.

هل كوبا حالة استثنائية
أم طليعة الكفاح ضد الامبريالية

لم يحدث قط في أمريكا حدث له من الميزات العجيبة، والجذور والنتائج العميقة بالنسبة لمصير الحركات التقدمية في القارة، ما لحربنا الثورية، حتى أن البعض يدعونه الحدث رقم ١ في تاريخ أمريكا ويضعونه إلى جانب الثلاثي المؤلف من الثورة الروسية، والتحولات الاجتماعية التي تلت هزيمة الجيوش الهتلرية في أوروبا الشرقية، والثورة الصينية.

ففي حين كانت هذه الحركة متنوعة غاية التنوع في أشكالها وفي مظاهرها، اتبعت ـ ولم يكن بمقدورها الاّ تتبع ـ الخطوط العامة لجميع الأحداث التاريخية الكبرى التي تتميز بالنضال ضد الاستعمار والانتقال إلى الاشتراكية.

على أن بعض الجماعات حاولت، عن حسن نية، أو بدافع من المصلحة السياسية، أن ترى في الثورة الكوبية سلسلة من العلل والمميزات الاستثنائية، فبالغت في أهميتها، ومضت حتى جعلت منها عوامل حاسمة لتفسير هذه الأحداث الاجتماعية والتاريخية العميقة. إنما يتحدثون عن «استثنائية» الثورة الكوبية، بالمقارنة مع خطوط العمل للأحزاب التقدمية الأخرى في أمريكا. ويؤكدون في الحقيقة أن شكل الثورة الكوبية وطرائقها هي نتاج وحيد وأن التطور التاريخي للشعوب في البلدان الأخرى من أمريكا سيكون مختلفاً.

(*) نيسان ١٩٦٠.

إننا نعترف أن هذه العوامل الاستثنائية يجب أن تضفي على الثورة الكوبية مميزات خاصة. وإنه لأمر ثابت بوضوح أن كل ثورة تتضمن هذا النوع من العوامل الاستثنائية. بيدَ انه لا يقل ثبوتاً ووضوحاً أن الثورات تخضع كذلك لبعض القوانين المزعومة.

أول هذه العوامل، وأحدثها ربما أهمها، تلك القوة من قوى الطبيعة المسماة فيديل كاسترو روز الذي بلغ في عام واحد أبعاداً تاريخية. إن مؤهلاته يمكن أن تُصنّف إلى جانب مؤهلات عظماء الرجال في تاريخ أمريكا اللاتينية. فما هي الظروف الاستثنائية التي تحيط بشخصية فيديل كاسترو؟ ثمة عوامل عدة في حياته وفي طباعه تجعله يرتفع على رفاقه وعلى كل أولئك الذين يتبعونه، ويتمتع فيديل بشخصية غير عادية إلى درجة تجعل منه زعيم أية حركة يشترك فيها؛ هذا ما فعله خلال حياته كلها، منذ كان طالباً، حتى صار زعيم بلادنا وزعيم الشعوب المضطهدة في أمريكا.

إنه يتمتع بصفات الثائر الكبير. وقد استطاع فيديل كاسترو، بقدرته على عقد الصلات، وتوحيد الشمل، ومعارضته الفرقة الموهنة؛ وبمهارته في قيادة عمل الشعب بصفته زعيماً أسمى؛ وبرغبته العجيبة في الإصغاء دوماً لإرادة الشعب، أن يفعل أكثر مما فعل أي إنسان في كوبا لبناء الجهاز الضخم الحالي للثورة الكوبية انطلاقاً من لا شيء.

ومع ذلك، لا يستطيع أحد أن يؤكد أن الشروط السياسية والاجتماعية في كوبا كانت تختلف اختلافاً كلياً عن شروط البلدان الأخرى في أمريكا وأن الثورة الكوبية نتجت بسبب هذه الفوارق. كما لا يستطيع أن يؤكد أيضاً أن فيديل قام بالثورة رغم هذه الفوارق. فقد قاد فيديل الثورة في كوبا باللحظة وبالأسلوب اللذين حصلا، بعد أن حلّل الاضطرابات السياسية العميقة التي كانت تهيء الشعب للقفزة الكبرى على طريق الثورة.

كانت توجد كذلك بعض الشروط التي سيصعب على الشعوب الأخرى استثمارها، رغم أنها لم تكن خاصة بكوبا؛ ذلك أن الإمبريالية، خلافاً لما تعتقد بعض الجماعات التقدمية، تستخلص الدروس من أخطائها.

إن الشرط الذي يمكن أن نسميه استثنائياً هو أن الامبريالية الأمريكية الشمالية قد ضُللت ولم تكن قادرة على تقدير العمق الحقيقي للثورة

الكوبية. وهذا ما يفسر الكثير من التناقضات الظاهرية في السياسة الأمريكية الشمالية. فقد فكرت الاحتكارات أولاً، كما هي العادة في مثل هذه الحالات، بخلف لباتيستا، لأنها على وجه الضبط كانت تعرف أن الشعب المستاء، كان يبحث هو أيضاً في تطلع ثوري عن هذا الخلف؛ وقد كان من الأمور الذكية المبصرة سحب الديكتاتور الصغير الذي لم يعد صالحاً واستبداله بـ«شباب» جدد يكونون قادرين في الوقت المناسب على خدمة مصالح الاحتكارات خدمة أفضل. وقد لعب الامبرياليون هذه الورقة لبعض الوقت، وخسروا خسارة محزنة. كنا نقلقهم قبل النصر، لكننا لم نكن نخيفهم. أو بالأحرى، لعبوا ورقتين، مستخدمين تجربتهم في هذه اللعبة المزدوجة التي لم تكن خسارتها ممكنة من حيث المبدأ. فجاء مرات عديدة مندوبون عن وزارة الخارجية الأمريكية، متنكرون بزي صحافيين لسبر هذه الثورة «الوقحة»،لكنهم لم يتوصلوا أبداً إلى تشخيص أقل علامة من علامات الخطر الكامن. وعندما أرادت الامبريالية أن ترد، وعندما أدركت أن مجموعة الشباب الذين لا يملكون الخبرة والذين كانوا يجتاحون ظافرين شوارع هافانا يفهمون فهماً واضحاً واجبهم السياسي وينوون بحزم توجيه حياتهم تبعاً له، كان الأوان قد فات. وهكذا ولدت في كانون الثاني ١٩٥٩ أول ثورة اجتماعية في منطقة الكاريبي كلها وأعمق الثورات الأمريكية.

نحن لا نؤمن أن ثمة شيئاً ما إستثنائياً في واقعة أن البورجوازية، أو على الأقل جزءاً كبيراً منها، قد أيدت الحرب الثورية ضد الطغيان، وأنها ساندت في الوقت نفسه ودفعت إلى أمام حركات تهدف إلى البحث عن حلول تتيح عن طريق التفاوض استبدال باتيستا بعناصر مستعدة للإشراف على الثورة.

ونظراً للشروط التي دارت فيها الحرب الثورية والتركيب المعقد للقوى السياسية التي كانت تعارض الطغيان، لم يكن عجيباً أن تتبنى بعض العناصر من الإقطاعيين موقف الحياد أو على الأقل عدم العداء تجاه القوات المتمردة. وإنه لأمر مفهوم أن تنظر البورجوازية الوطنية، التي خربتها الإمبريالية والطغيان، بعين العطف إلى هؤلاء الشباب المعتصمين في الجبال وهم ينزلون العقاب بالجيش المرتزق، أداة الامبريالية في خدمة مصالحها.

إن هذه القوة، رغم عدم ثوريتها، قد ساعدت الثورة في الاستيلاء على الحكم.

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد أيضاً، نستطيع أن نضيف عاملاً جديداً من عوامل الاستثنائية، هو تحوُّل الشعب إلى كادحين في الشطر الأعظم من الأرض الكوبية، نتيجة عمل الرأسمال الكبير في كوبا، والمكننة النصفية لاشكال الزراعة، التي كانت تؤدي إلى تنظيم نجم عنه تعاظم الوعي الطبقي.

هذا أمر يكن التسليم به، إلاّ أن علينا أن نشير، رغبة منا في إظهار الحقيقة، إلى أن الأرض الأولى التي احتلها الجيش المتمرد المؤلف من بقايا الرتل الذي اندحر لدى نزوله في غرانما، كانت مأهولة بطبقة من الفلاحين المتباينين بأصولهم الاجتماعية والثقافية عن أولئك الذين كانوا يقطنون في مناطق الزراعة الواسعة أو نصف الممكننة من مناطق كوبا. والواقع أن السييرا مايسترا، المركز الثوري الأول، كانت ملجأ لجميع هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يتقاتلون يومياً مع الإقطاعيين. كانوا يقيمون على أراضي الدولة أو أراضي بعض كبار الملاكين، ويحاولون الحصول على قطعة من الأرض، وقليل من الرخاء. وكان عليهم باستمرار أن يحاربوا مظالم الجند الذين كانوا دوماً حلفاء الإقطاعيين، فلم يكن أفقهم يتعدى الحصول على سند الملكية. إن الجنود الذين تكوّن منهم جيشنا الأول، جيش الفلاحين المغاورين، جاؤوا من تلك الطبقة الاجتماعية التي أظهرت بشكل يكاد يكون عدوانياً رغبتها في حيازة الأرض، والتي عبرت أفضل تعبير عن الروح المسماة «بورجوازية صغيرة»؛ فالفلاح يقاتل لأنه يريد الأرض لنفسه، ولأولاده، يريد أن يديرها، وأن يبيعها وأن يثري من عمله.

ويتعلّم الفلاح بسرعة، رغم ذهنيته «البورجوازية الصغيرة»، انه لا يستطيع تحقيق أمنية حيازة الأرض دون تحطيم نظام الملكية الاقطاعية. إن الإصلاح الزراعي الجذري الذي يستطيع وحده إعطاء الأرض للفلاحين يصطدم مباشرة بمصالح الامبرياليين،وكبار الملاكين العقاريين وأثرياء السكر وتربية المواشي. وتخشى البورجوازية محاربة مصالحها. أما البروليتاريا فليس لها مصالح تخاف عليها. وبهذا المعنى، فإن مسير الثورة ذاته هو الذي يوحّد بين العمال والفلاحين. فالعمال يساندون الكفاح ضد الإقطاعيين؛ ويساند الفلاح الفقير، الذي يأخذ الأرض، مساندة

مخلصة السلطة الثورية ويدافع عنها ضد أعدائها الإمبرياليين والمناوئين للثورة.

ونعتقد أنه لا يوجد عامل آخر من عوامل الاستثنائية. ولنتحرَّ الآن القواعد الدائمة لكل ظاهرة اجتماعية في أمريكا، والتناقضات التي تمت في أحضان المجتمعات الحديثة والتي تحدث تبديلات يمكن أن تبلغ أبعاد ثورة كالثورة الكوبية.

فهنالك قبل كل شيء، إن لم يكن حسب ترتيب الأهمية في الوقت الحاضر، النظام الإقطاعي. كان هذا النظام قاعدة السلطة الاقتصادية للطبقة القائدة طيلة الفترة التي تلت الثورات التحررية والمعادية للاستعمار في القرن الأخير. وهذه الطبقة من ملاكي الأراضي، الموجودة في جميع البلدان، متأخرة بصورة عامة عن الأحداث الاجتماعية التي توجه العالم. غير أن أكثر أبناء هذه الطبقة من الملاكين العقاريين فطنة والذين ينظرون منهم إلى الأمور نظرة صائبة يرون الخطر، إلى حد ما ويبدأون بتبديل شكل توظيف رساميلهم، ويمكننون الإنتاج الزراعي في بعض الأحيان، ويحوّلون قسماً من ثرواتهم إلى الصناعة، أو يصيرون هم أنفسهم عملاء تجاريين للإحتكارات. هذه الثورة التحررية الأولى لم تحطم الإقطاع بصفته قاعدة اقتصادية، بل تركت عنصراً رجعياً يدافع عن مبدأ العبودية في العمل.إنها ظاهرة تتبدى دون استثناء في جميع بلدان أمريكا وتشكل قوام جميع المظالم المقترفة منذ العصر الذي كان فيه ملوك إسبانيا يُقطِعون أنبل الفاتحين أراضي واسعة، ولا يتركون لـ«أهل البلاد الأصليين» المولَّدين والخلاسيين، في حالة كوبا، سوى الريلانخو[1] أي الجزء من الأرض المحصور بين ثلاث قطع دائرية كبرى متلاصقة. وقد تحالف مالك الأرض، الذي كان يدرك في معظم البلدان، أنه لا يستطيع العيش وحيداً، تحالف مع الاحتكارات التي كانت، بالتأكيد، أقوى مضطهدي شعوب أمريكا وأشرسها.

كانت أمريكا ساحة قتال بالنسبة لكبريات الشركات الاحتكارية الإمبريالية. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية تقرر مصير هذه الحرب بشكل يكاد يكون تاماً لصالح الاحتكارات الأمريكية الشمالية؛ ومنذ ذلك

---

(١) ريلانخو Realengos: أراضي الدولة.

الوقت كرس الإمبرياليون جهودهم لتعزيز سيطرتهم على مستعمراتهم وتحسين ترتيباتهم ضد تسلل المنافسين القدامى والجدد من إمبرياليي البلدان الأخرى. وقد أنتج هذا كله اقتصاداً مشوهاً ممسوخاً وصفه رجال الاقتصاد في الأنظمة الرأسمالية بكلمة غير مؤذية تدل على الإحسان العميق الذي يكنونه لنا، نحن «متخلفي التنمية». (ويسمون الهنود الأمريكيين البائسين، المستثمَرين، الجهلة: «الهنود الصغار»؛ ويطلقون على جميع الناس من العرق الأسود أوالخلاسي إسم «الملوّنين»؛ ويتخذونهم كأفراد وكطبقة أداة لتقسيم الجماهير العاملة في نضالها من أجل مستقبل اقتصادي أفضل).

ما هو تخلّف التنمية

إن قزماً له رأس ضخم وصدر عريض يعتبر متخلفاً بمعنى أن ساقيه الضعيفتين وذراعيه القصيرين لا تتناسب مع بقية جسمه؛ فهو مسخ ناتج عن تشويه عوّج تنميته. ذلك هو واقعنا نحن الذين نُدعى بلطف «متخلفي التنمية»، البلدان المستعمَرة، أو نصف المستعمَرة أو المستقلة. فبلداننا ذات اقتصاد شوهته السياسة الإمبريالية التي نمّت تنمية غير عادية الفروع الصناعية أو الزراعية بحيث تصير مكملة لاقتصاديات الإمبرياليين المعقدة. إن «تخلف التنمية» أو التنمية المشوهة يؤدي إلى التخصص في المواد الأولية تخصصاً خطيراً يجعل جميع الشعوب مهددة دوماً بالمجاعة. فنحن، «متخلفي التنمية»، بلدان زراعة وحيدة أيضاً. أي بلاد محصول وحيد يرتبط تصريفه غير الأكيد بسوق وحيدة تفرض الشروط وتحددها. تلك هي الصيغة الكبرى للسيطرة الاقتصادية الإمبريالية التي تتلاقى مع الحكمة الرومانية القديمة الخالدة: فَرِّق تَسُد.

إن نظام الاقطاع يحدد إذاً بعلاقاته مع الإمبريالية تحديداً تاماً «تخلف التنمية» المزعوم الذي يؤدي إلى نتائج منها البطالة وانخفاض الأجور. وإن ظاهرة انخفاض الأجور والبطالة حلقة مفرغة تقود إلى أجور أكثر انخفاضاً وبطالة أكبر بمقدار ما تزداد تناقضات النظام حدة؛ وتخلق ببقائها على الدوام تحت رحمة الترجرجات الاقتصادية مخرجاً مشتركاً لشعوب أمريكا من الريوبرافو إلى القطب الجنوبي.وهذا المخرج المشترك ـ الذي نكتبه بحرف كبير ـ والذي يستخدم منطلقاً لكل أولئك الذين يهتمون بهذه الظاهرات الاجتماعية، هو جوع الناس، وتعبهم من أن يكونوا مظلومين

ومضطهدين ومستثمرين إلى أقصى الحدود؛ وتعبهم من بيع قدرتهم على العمل بسعر تافه يوماً فيوماً (أمام خطر تضخم صفوف العاطلين عن العمل) ليكون بالمستطاع استنزاف أكبر قدر من الربح من جسم بشري وتبذيره في بذخ القابضين على الرأسمال.

هنالك إذاً مخارج مشتركة جوهرية وحتمية في أمريكا اللاتينية ولا نستطيع القول إننا أُعفينا من أي عامل من هذه العوامل المتضامنة. فالنظام الاقطاعي، سواء من حيث شكله الاستثماري البدائي أو شكله الاحتكاري، يتآلف مع الشروط الجديدة ويتحالف مع الإمبريالية: ذلك أن هذا الشكل من الاستثمار بواسطة الرأسمال الأجنبي يخلق اقتصاداً من نمط استعماري، يدعى باسم لطيف على السماع «تخلف التنمية».

كان كل ذلك موجوداً في كوبا. وكان فيها الجوع أيضاً. كانت نسبة البطالة في كوبا أعلى نسبة في أمريكا اللاتينية، وكانت الإمبريالية فيها أشرس بكثير مما هي عليه في البلدان الأخرى. وكان الإقطاع قوياً قوته في أية جمهورية من الجمهوريات الشقيقة.

ماذا عملنا لنحرر أنفسنا من هذا النظام الإمبريالي القوي، بموكبه من الحكومات العميلة في كل بلد، وجيوشها المرتزقة التي تدافع عن هذا النظام المعقد، نظام استثمار الإنسان للإنسان؟ كانت الشروط الموضوعية للنضال معطاة بجوع الشعب وبردة الفعل ضد هذا الجوع، بالإرهاب الذي كان يستدعي ردة الفعل الشعبية وبموجة الحقد التي كان القمع يخلقها بذاته. وكانت الشروط الذاتية غير متوافرة في أمريكا، باعتبار أن أهم هذه الشروط هو وعي النصر الممكن، عبر كفاح عنيف ضد السلطة الإمبريالية وحلفائها الداخليين. وقد خلق كفاحنا المسلح هذه الشروط إذ أتاح توضيح ضرورة التبدُّل وأتاح أيضاً هزيمة الجيش وتصفيته تصفية كاملة من قبل القوات الشعبية (وهذا شرط لا بد منه لكل ثورة حقيقية).

إن قواتنا المسلحة التي خُلِقت في الأرياف غزت المدن من الخارج، واتحدت مع الجماهير العاملة ونمّت حسها السياسي باحتكاكها مع هذه الجماهير.

فهل يمكن أن يتحقق هذا في بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية؟ لنشرح الصعوبات التي ستجعل، في رأينا النضالات الثورية في أمريكا عسيرة. أشرنا في بداية هذا المقال إلى أن بعض العوامل يمكن أن تعتبر استثنائية:

وهي موقف الإمبريالية التي فوجئت في حينه بالثورة الكوبية، وإلى حد ما، موقف البورجوازية الوطنية التي فوجئت هي أيضاً، والتي كانت تنظر بشيء من العطف إلى عمل المتمردين، بسبب الأضرار التي ألحقها بها الإمبرياليون (وينطبق هذا الوضع أيضاً على البلدان الأخرى). بيدَ أن الإمبريالية قد فهمت درس كوبا ولن تُفاجا في أية جمهورية من الجمهوريات الامريكية العشرين. وهذا أمر مهم لأنه إذا كانت حرب التحرير الكوبية التي دامت سنتين من المعارك المتواصلة، صعبة، فإن المعارك الجديدة التي تنتظر الشعوب في أرجاء أخرى من أمريكا اللاتينية ستكون أصعب بكثير. فالولايات المتحدة تقدم المزيد من الأسلحة للحكومات العميلة التي تتعرض للخطر؛ وتوقع معها مواثيق ارتباط تسهّل على الصعيد الحقوقي، القمع، والتدخل في الشؤون الداخلية بل والتدخل المسلح. يضاف إلى هذا تدعيم الإعداد العسكري لهذه الجيوش القامعة بحيث تصير أدوات فعالة ضد الشعب.

وما هو موقف البورجوازية؟ إنها مسالة تطرح، لأن في الكثير من البلدان الأمريكية تناقضات موضوعية بين بورجوازية وطنية تكافح في سبيل تنمية نفسها وبين الإمبريالية التي تغرق الأسواق بحيث تختنق الصناعة الوطنية في منافسة غير متساوية.

ورغم هذه التناقضات، لا تستطيع البورجوازية الوطنية بصورة عامة أن تقف موقفاً نضالياً في وجه الإمبريالية. ويثبت هذا أنها تخشى الثورة الشعبية أكثر مما تخشى الاضطهاد الاستبدادي من قبل الاحتكارات التي تهين القومية وتجرح مشاعر الوطنية وتستعمر الاقتصاد.

إن البورجوازية الوطنية لا تتردد في التحالف مع الإمبريالية والإقطاع للنضال ضد الشعب وقطع الطريق على الثورة.

تلك هي الصعوبات التي يجب أن تُضاف انطلاقاً من تدعيم الثورة الكوبية التي لا تقبل الرجعة إلى الصعوبات التي تنبثق من شروط الكفاح في أمريكا اللاتينية.

وهنالك مشكلات أخرى أكثر نوعية. فمن الصعب تشكيل جماعات من المغاورين في بلدان مكتظة بالمدن وذات صناعة خفيفة ومتوسطة أكثر تنمية، رغم عدم وجود التصنيع بالمعنى الحقيقي للكلمة. إن التأثير الإيديولوجي للمدن يلجم حرب الغوار إذ يخلق الآمال بكفاح الجماهير

المنظمة تنظيماً هادئاً. ويخلق نوعاً من النزعة التأسيسية لا تكون فيها الشروط، خلال فترات «عادية» إلى حد معين، قاسية على الشعب قساوتها في حالات أخرى.

وينبعث الأمل حتى من الزيادة الكمية في التمثيل البرلماني للعناصر الثورية، زيادة قد تؤدي إلى تبديل كيفي. وفي رأينا أن هذا الأمل غير محتمل التحقيق في الشروط الحاضرة في أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية.

ورغم أنه يجب ألاّ نستبعد إمكانية بدء التغيير بالتسلسل الانتخابي، فإن الشروط التي تسوده في جميع البلدان تجعل تلك الإمكانية أمراً بعيداً جداً.

ولا يستطيع الثوريون أن يتوقعوا الأنواع التكتيكية كلها التي يمكن أن تطرأ خلال النضال على برنامجهم التحرري. فالطاقات الحقيقية للثوري تقاس بمهارته في إيجاد تكتيك ثوري ينطبق تمام الانطباق على كل تغيير في الوضع. وسيكون خطأ لا يغتفر التقليل من قيمة ما يمكن لبرنامج ثوري أن يربحه من تسلسل انتخابي معطى. بيدَ أنه سيكون أمراً لا يغتفر كذلك ألاّ نفكر إلاّ بالانتخابات وأن نهمل الأشكال الأخرى للنضال بما فيها النضال المسلح لاكتساح السلطة، الأداة اللازمة لتطبيق البرنامج الثوري وتنميته.

عندما يحدثوننا عن اكتساح السلطة بتسلسل انتخابي، فإن مسألتنا هي على الدوام ذاتها: إذا استولت حركة شعبية على الحكم بكسب غالبية الأصوات الشعبية وقررت البدء بالتحولات الاجتماعية الكبرى التي تُكوِّن البرنامج، عليها ألا تدخل مباشرة في نزاع مع الطبقات الرجعية في البلاد؟ ألم يكن الجيش على الدوام أداة هذه الطبقات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن المنطقي الافتراض بأن الجيش سيكون إلى جانب طبقته ويشترك في النضال ضد الحكومة. وتقلب الحكومة بانقلاب دموي أو غير دموي وتعود اللعبة القديمة من جديد إلى ما لا نهاية. طبعاً يمكن أن يحدث كذلك أن يقهر جيش الاضطهاد بردة فعل شعبية تداخل عن الحكومة. وهذا أمر يبدو لنا غير محتمل، لأن القوات المسلحة تقبل القيام بإصلاحات اجتماعية عميقة وترضى بهدوء بأن تصفى كطبقة.

وإذا ما سلّمنا بالاعتماد على مساعدة الطبقة العسكرية في قيادة المعركة، يجب أن نحلل مشكلتين. أولاً، إذا انضم الجيش فعلاً إلى القوات

الشعبية، على فرض أنه نواة منتظمة تمتلك سلطة مستقلة لاتخاذ القرار؛ ففي هذه الحالة، يقع «انقلاب» قسم من الجيش ضد القسم الآخر، يترك على الأرجح بنية الطبقة العسكرية سليمة. والحالة الثانية التي يتحد فيها الجيش بسرعة وبصورة عفوية مع القوات الشعبية لا يمكن أن تحصل، في رأينا، إلاّ بعد أن يُقهر الجيش أو يندحر اندحاراً عنيفاً من قبل عدو قوي وثابت، أي في شروط مفجعة بالنسبة للسلطة المتشكلة. فالظاهرة يمكن أن تحدث عندما يكون الجيش قد اندحر وتحطم معنوياً؛ بيدَ أن من الضروري على الدوام أن تدور رحى معركة تمهيدية. ونعود دوماً إلى مسألة معرفة كيف نواصل هذه المعركة. ويقودنا الجواب إلى تنمية حرب الغوار في الريف، على أرض ملائمة، تدعمها معركة في المدن، وتعتمد دوماً على أكبر مشاركة ممكنة للجماهير العمالية وتهتدي بطبيعة الحال بايديولوجيتها.

لقد تحدثنا بما فيه الكفاية عن الصعوبات التي ستلقاها الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية. ونستطيع الآن أن نتساءل هل توجد الشروط الملائمة للمرحلة التمهيدية. مرحلة فيديل كاسترو في السييرا مايسترا أم لا. ونعتقد أن ثمة شروطاً عامة. هنا أيضاً، تسهّل انبثاق مراكز للتمرد. وأن في بعض البلدان شروطاً نوعية أكثر ملاءمة أيضاً. سنلح على عاملين ذاتيين هما من أهم نتائج الثورة الكوبية: أولهما امكانية قيام حركة ثورية تعمل في الريف، وتجتذب الجماهير الفلاحية، وتنتقل من الضعف إلى القوة، وتحطيم الجيش في معركة مجابهة، وتستولي على المدن وتعزز بقتالها الشروط الذاتية اللازمة للاستيلاء على الحكم.

إن «الاستثنائيين» الحقيقيين هم هؤلاء الأفراد غريبو الأطوار الذين يجدون أن الثورة الكوبية حدث وحيد من نوعه ولا يمكن تقليده في العالم. وهذا كذب محض.

فإمكانية انتصار الجماهير الشعبية في أمريكا اللاتينية تتبدى بوضوح بشكل حرب غوار يقودها جيش من الفلاحين يحطم تحطيماً كاملاً بنية العالم الاستعماري القديم. والعامل الذاتي الثاني يمكن أن يعتبر في واقعه أن الجماهير لا تعرف إمكانية الانتصار فحسب، بل تعرف الآن مصيرها. وهي تعرف بيقين متعاظم أن المستقبل يعود للشعب. أياً كانت مصائب التاريخ خلال فترات قصيرة، لأن المستقبل سياتي بالعدالة. وسيكون هذا المفهوم وسيطاً ثورياً في أمريكا اللاتينية.

نستطيع أن نورد عوامل أقل تعميماً تتحول شدتها من بلد إلى بلد. واحد هذه العوامل، عامل مهم جداً، هو استثمار الفلاحين. وقد كان هذا العامل، بصورة عامة، أقل في كوبا منه في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. فأولئك الذين يزعمون أنهم يرون، في الفترة التمردية لمعركتنا، نتائج تحول الريف إلى بروليتاريا، يجب أن يتذكروا أنه مهما كان مجلوب هذا التحول البزوليتاري في التعجيل بتشكيل التعاونيات التي تلت الاستيلاء على الحكم والإصلاح الزراعي، فإن الفلاح الذي كان قبل كل شيء مركز الجيش المتمرد ونخاعه الشوكي، هو نفسه الفلاح الذي أصبح اليوم في السييرا مايسترا مالكاً فخوراً بأرضه وفردياً متمسكاً بفرديته. ومن المؤكد أن ثمة خصائص في أمريكا، فالفلاح الأرجنتيني لا يسلك السلوك ذاته للفلاح البيروفي ، والبوليفي، أو الإستوائي، بيدَ أن الرغبة في الأرض تظل دوماً حاضرة لديهم وهم الذين بصورة عامة يجعلون أمريكا تنقاد لقدوتهم.

ولما كان الفلاحون، في معظم البلدان الأخرى، ما يزالون مستثمرين أكثر مما كان عليه الفلاح الكوبي، فإن ثمة فرصاً كبرى لأن تثور هذه الطبقة.

وهنالك أيضاً واقعة أخرى. فقد كان جيش باتيستا بكل نقائصه جيشاً منظماً تنظيماً يجعل من جميع أفراده، من الجندي البسيط إلى الجنرال، خبراء في استثمار الشعب. كانوا كلهم مرتزقة وهذا ما أدى إلى بعض التلاحم في جهاز القمع. إن جيوش أمريكا تضم، إجمالاً، ضباطاً ممتهنين ومجندين غير ممتهنين يدعون إلى الخدمة بصورة دورية. وفي كل سنة يغادر المجندون الشباب منازلهم التي سمعوا فيها أو رأوا بأم أعينهم الآلام اليومية التي يعانيها أهلهم، والتي عرفوا فيها البؤس والظلم الاجتماعي. فإذا ما دعوا يوماً لقتال المدافعين عن عقيدة يعترفون في سريرتهم بعدالتها، فإن قدرتهم على العدوان ستتحسر انحساراً غريباً.

وإننا نحصل على نتائج فعالة باتباع نظام من الدعاية التي تظهر للمجندين عدالة وصواب المعركة التي يخوضها الشعب.

بعد هذه الدراسة السطحية للأحداث الثورية، نستطيع القول إن الثورة الكوبية قد تضمنت عوامل استثنائية تمنحها خصائص وعوامل مشتركة لجميع الشعوب الأمريكية التي تعبر خير تعبير عن الضرورة الداخلية

لمثل هذه الثورة. ونرى أيضاً أن ثمة شروطاً جديدة ستسهل بقدر اكبر انطلاق الحركات الثورية: وعي الجماهير لمصيرها؛ وعي الضرورة ووعي قدر معين من انجاز هذه الامكانية وتوحد في الوقت ذاته شروطاً تزيد من صعوبة وصول الجماهير إلى هدفها، الاستيلاء على الحكم؛ فالبورجوازية الوطنية مرتبطة بالإمبريالية ارتباطاً وثيقاً إلى درجة تدفعها إلى محاربة القوات الشعبية مباشرة.

إن أياماً قاتمة تنتظر أمريكا اللاتينية. ويجب على الشعوب أن تضرب بقوة، دائماً، وحيثما أبدى الشرُّ نواجذه. يجب ألاّ تنزلق إلى الوراء بل أن تتقدم بصلابة وأن ترد على كل عدوان بضغط متزايد القوة من الجماهير الشعبية: ذلك هو طريق النصر.

القسم الثاني

حول بناء الاشتراكية

من هو
الشاب الشيوعي

ان اتحاد الشبيبة الشيوعية يجب أن يُعرَّف بكلمة واحدة: الطليعة. فأنتم، أيها الرفاق، يجب أن تكونوا طليعة الحركات كلها، والأوائل في التضحيات التي تتطلبها الثورة، أياً كانت طبيعة هذه التضحيات، والأوائل في العمل، وفي الدراسة، والأوائل في الدفاع عن البلاد. ويجب ألاّ تبدو هذه المهمة كتعبير لشبيبة كوبا فحسب، ولا كمهمة للجماهير المنظمة في مؤسسة، بل كمهمات يومية لكل واحد من أولئك الذين يشاركون في بناء اتحاد الشبيبة الشيوعيين. لذا يجب أن تحدد تلك الشبيبة لنفسها مهمات واقعية وملموسة: مهمات العمل اليومي التي لا تعرف الكَلَل.

ويجب أن يكون التنظيم حاضراً باستمرار في العمل كله الذي يمارسه اتحاد الشبيبة الشيوعيين. فالتنظيم هو المفتاح الذي يتيح اتباع المبادهات التي تصدر عن زعماء الثورة، والمبادهات التي يقترحها في أكثر من مناسبة وزيرنا الأول، والمبادهات التي تنبثق في أحضان الطبقة العاملة، والتي يجب أن تتحول كذلك إلى توجيهات واضحة للعمل التالي.

إن الأفكار، دون تنظيم، تفقد فعاليتها بعد لحظة الوثبة الأولى؛ وتسقط شيئاً فشيئاً في الروتين، وفي النزعة التوفيقية، وينتهي بها الأمر لأن تصير مجرد ذكرى.

أحذركم هذا التحذير، لأن الكثير من المبادهات خلال هذه الفترة

(*) تشرين أول ١٩٦٢.

القصيرة والغنية من ثورتنا، قد فشلت في غالب الأحيان، وأصبحت طي النسيان لانعدام الجهاز التنظيمي الذي يساندها ويوجهها الوجهة السليمة.

ويجب عليكم في الوقت نفسه أن تكونوا كلكم وأن يكون كل واحد منكم مقتنعاً بفكرة أن كونه شيوعياً شاباً، وأن انتماءه إلى اتحاد الشبيبة الشيوعية ليس نعمة منحها البعض له، وليس أيضاً نعمة تنعمون بها على الدولة أو على الثورة. إن الانتماء إلى اتحاد الشبيبة الشيوعيين يجب أن يكون الشرف الأسمى لشباب المجتمع الجديد. ويجب أن يكون شرفاً يناضل في سبيله في كل لحظة من حياته.

وهكذا نتقدم بسرعة أكبر. ونعتاد على التفكير بصفتنا جماهير، ونعمل وفق المبادهات التي تقدمها لنا الجماهير العاملة والمبادهات التي يقترحها كبار قادتنا؛ وفي الوقت نفسه نتصرف على الدوام تصرف أفراد يحرصون دوماً على سلامة أفعالهم، ويحرصون دوماً على ألاّ يلوثوا اسمهم أو اسم الجمعية التي ينتمون إليها.

وبعد عامين نستطيع أن نجمل ونلاحظ نتائج هذا الجهد. فنجد أن في حياة اتحاد الشبيبة الشيوعية نجاحات هامة. وقد كان النجاح في الدفاع أهم هذه النجاحات وأبرزها. إن شبيبة بلايا جيرون قد أحرزوا شرفاً عظيماً لأنهم استطاعوا أن يدافعوا عن ثورتنا في تلك المعركة، وأن يدافعوا عن المؤسسات التي خلقناها ببذل التضحيات الجسام، وعن النجاحات التي أحرزها الشعب كله خلال سنوات من النضال، لقد دافعوا في معركة دامت اثنتين وسبعين ساعة عن ثورتنا كلها.

كان العدو يقصد خلق رأس جسر على قدر كاف من القوة، وايجاد مطار يتيح له مهاجمة أرضنا كلها، وقصفها دون رحمة، وتحويل مصانعنا إلى رماد، وتفتيت وسائل مواصلاتنا، وتخريب زراعتنا. وبكلمة واحدة كان ينوي زرع الفوضى في بلادنا. فصفى العمل الحازم الذي قام به الشعب المحاولة الامبريالية في اثنتين وسبعين ساعة فقط.

ولقد تكلل بالمجد أولئك الشباب الذين كانوا لا يزالون أطفالاً. فبعضهم يمثل اليوم ذلك الشباب البطل، وآخرون بقي اسمهم خالداً في ذاكرتنا يحثنا لكسب معارك جديدة ويدفعنا إلى بطولات جديدة.

كان الشباب مستعداً في وقت كان الدفاع فيه عن البلاد المهمة الأولى. واليوم ما يزال الدفاع عن البلاد في المقام الأول من واجباتنا. غير أن علينا

الا ننسى أن الأمر الذي يقود الشبيبة الشيوعية كلٌ لا يتجزأ: فالدفاع عن البلاد لا يمكن أن يكمن في استعمال السلاح وحده؛ بل يجب علينا كذلك الدفاع عن البلاد بالبناء والعمل وباعداد الكوادر التقنية للاسراع بالتنمية في السنوات القادمة. وهذه المهمة ترتدي الآن أهمية كبرى لا تقل عن أهمية استخدام السلاح بصورة مباشرة.

وعندما برزت مشكلات كهذه، قالت الشبيبة «نحن هنا». واستجاب شباب الالوية لنداء الثورة واجتاحوا أرجاء البلاد كلها وبعد بضعة أشهر، استطعنا أن نعلن، بعد معركة حامية، كان لها شهداؤها، شهداء التربية، وصفاً جديداً في أميركا: لقد كانت كوبا الأرض الأمريكية الخالية من الأمية.

والدراسة على جميع المستويات هي اليوم أيضاً مهمة من مهام الشباب. فالدراسة الممزوجة بالعمل، كما في حالة الطلاب الشباب الذين يجنون القهوة في أوريانته، والذين يقضون عطلتهم الصيفية في جني هذه الحبة الهامة لبلادنا، ولتجارتنا الخاجية، ولنا نحن الذين نستهلك كمية كبيرة من القهوة، هي مهمة شبيهة بمهمة تعليم الاميين. إنها مهمة التضحية التي تتم بسرور، إذ يجتمع الطلاب مرة أخرى في جبال بلادنا ليحملوا إليها رسالتهم الثورية.

إنها مهمات بالغة الأهمية لأن الشيوعيين الشباب في اتحاد الشبيبة الشيوعية لا يعطون وحسب، بل يأخذون أيضاً، واحياناً يأخذون أكثر مما يعطون: فهم يكتسبون خبرات جديدة، وتجربة جديدة بالاحتكاك بالناس، والاطلاع على طريقة حياة فلاحينا، والعمل والحياة في المناطق المعزولة، وعلى كل ما يلزم لرفع هذه المناطق إلى المستوى ذاته للأرياف المأهولة والمدن. ويكتسبون خبرة ونضجاً ثوريين.

وأؤكّد لكم أن الرفاق الذين ينفذون مهمات مكافحة الأمية وجني القهوة، بالاتصال المباشر مع شعبنا الذي يساعدونه بعيداً عن ذويهم، يأخذون أكثر مما يعطون، على كثرة ما يعطون!

هذه هي التربية التي تتفق أفضل اتفاق مع شباب يعدون أنفسهم للشيوعية: انها شكل من أشكال التربية يفقد معه العمل صفته الملازمة له في العالم الرأسمالي، ليصير واجباً اجتماعياً لذيذاً يتم في البهجة، بين الأناشيد الثورية، وفي الرفاقية والأخوة، وسط الاتصالات الإنسانية التي تقوّي هؤلاء وأولئك وتهذّبهم جميعاً.

يُضاف إلى هذا أن اتحاد الشبيبة الشيوعية قد تقدم تقدماً كبيراً في تنظيمه. فثمة فرق كبير بين هذا الجنين الذي يشكل ملحقاً للجيش المتمرد وذلك التنظيم الذي نعرفه اليوم. هنالك شباب شيوعيون يعملون للثورة، في كل مكان، في مراكز العمل كلها، في جميع التنظيمات الادارية. وفي كل مكان يستطيعون أن يمارسوا فيه عملهم.

ان نجاح التنظيم يجب أن يعتبر ايضاً نجاحاً هاماً لاتحاد الشبيبة الشيوعية، بيد اننا لقينا، أيها الرفاق، على هذا الطريق الشاق، مشكلات كثيرة، وصعوبات كبيرة، وأخطاء جسيمة؛ ولم نستطع دوماً أن نتغلب عليها. وبديهي أن على اتحاد الشبيبة الشيوعية، بصفته منظمات صغرى، بصفته الاخ الأصغر للمنظمات الثورية المندمجة، أن يستوحي من تجارب الرفاق الذين عملوا أكثر من غيرهم في جميع المهمات الثورية، ويجب أن يصغي دوماً - باحترام - إلى صوت هذه التجربة.

يجب على الشبيبة أن تبدع، فالشبيبة التي لا تبدع شبيبة شاذة؛ أقولها جاداً. ولقد أبدى اتحاد الشبيبة الشيوعية القليل من روح الإبداع. فكان، من خلال قيادته، مطواعاً، هياباً، متردداً في طرح مشكلاته بنفسه.

وقد بدأ الآن بتبديل سلوكه. فقد حدثنا الرفيق جويل عن المبادهات للعمل في المزارع. وهي أمثلة عن الأسلوب الذي بدأ يحطم به الارتباط الشامل - ارتباط ينتهي به إلى السخافة - حيال منظمة أكبر منه، وأخذ يفكر تفكيره الخاص به.

هذه الأمور كلها تجد تفسيرها في واقعة أننا ما نزال نحن وشبابنا في طور النقاهة بعد مرض لم يدم لحسن الحظ زمناً طويلاً، لكنه لعب دوراً كبيراً في لجم التعميق الإيديولوجي لثورتنا. فنحن كلنا في طور النقاهة بعد أن شفينا من ذلك المرض المسمى التشيع. إلى أين قادنا التشيع؟ إلى النقل الآلي، إلى التحليلات الصورية، وإلى الفصل بين القادة والجماهير، حتى في قيادتنا القومية؛ وارتد اثرها هنا ارتداداً مباشراً على اتحاد الشبيبة الشيوعية.

فلو لم نتوصل - نحن الذين ضللتنا كذلك ظاهرة التشيع - إلى سماع صوت الشعب، الصوت الذي يهدي إلى الحكمة الكبرى والوجهة الفضلى، ولو لم نتوصل إلى سماع نبضات الشعب لنستطيع تحويلها إلى أفكار ملموسة، وتوجيهات واضحة، لما استطعنا قط تزويد اتحاد الشبيبة

الشيوعية بهذه التوجيهات. وبما أن الارتباط كان مطلقاً، والخضوع كبيراً جداً، فإن اتحاد الشبيبة الشيوعية كان يبحر كمركب ليس له هدف، متعلق بمركب أكبر: منظماتنا الثورية. وكانت هذه المنظمات نفسها تمضي بلا هدف.

هنا كانت تنبثق هذه المبادهات الصغيرة، المبادهات الوحيدة التي كان اتحاد الشبيبة الشيوعية قادراً على القيام بها، والتي كانت تتحول أحياناً إلى «هتافات» غليظة، وإلى تظاهرات تنم عن نقص في العمق الإيديولوجي.

انتقد الرفيق فيديل نقداً صارماً بعض المتطرفين وبعض الصيغ التي تعرفونها جيداً مثل: «المنظمة الثورية هي الشمعة...»، «نحن اشتراكيون، إلى الأمام...» وكل ما كان ينتقد فيديل وتعلمونه جيداً كان انعكاساً للشر الذي يضيم ثورتنا.

لقد اجتزنا هذه المرحلة، تجاوزناها تماماً. بيد أن الأجهزة تظل دوماً أبطأ قليلاً. انها كالمرض يُفقد المرء وعيه. وعندما ينحسر، يستعيد الدماغ صفاءه لكن الأعضاء لا تنسق حركاتها كل التنسيق. وبعد أن ينهض المريض من سريره تكون مشيته في الأيام الأولى غير ثابتة ثم تستعيد ثباتها شيئاً فشيئاً. لقد وصلنا إلى هذه المرحلة.

علينا إذاً أن نحدد ونحلل بصورة موضوعية جميع أجهزتنا لنتابع التنظيف. وعلينا أن نعرف أن خطواتنا ما تزال غير ثابتة، كي لا نسقط، كي لا نتعثر وننطرح أرضاً. يجب أن نعرف مواطن الضعف لنتغلب عليها ونقوي أنفسنا.

هذا النقص في المبادهة الخاصة مرده، خلال زمن طويل، إلى جهل الديالكتيك الذي يحرك الأجهزة الجماهيرية. فلا تستطيع هذه الأجهزة، مثل اتحاد الشبيبة الشيوعية، أن تكون مجرد أجهزة قيادية؛ ولا تستطيع أن ترسل باستمرار التوجيهات إلى القواعد دون أن تتلقى منها شيئاً.

كان يظن أن اتحاد الشبيبة الشيوعية وجميع المنظمات الكوبية هي منظمات ذات خط وحيد يسير من القمة إلى القواعد وليس لها جهاز إرجاع ينقل الاتصالات من القواعد. فيجب، بالعكس، تبادل التجارب، والأفكار، والتوجيهات بصورة مستمرة.

لقد رأينا نقاط العمل الأضعف.

إن شباباً، أشبه ما يكونون بأبطال الروايات، ويمكن أن يضحّوا مائة

مرة بحياتهم في سبيل الثورة، يسيرون بصورة جماعية نحو المهمات الملموسة والاستثنائية التي تستدعيهم. ومع ذلك يتأخرون أحياناً عن عملهم لأنهم كانوا في اجتماع للشبيبة الشيوعية، أو لأنهم سهروا حتى وقت متأخر لمناقشة مبادهة من مبادهات الشبيبة الشيوعية، أو بكل بساطة لأنهم لا يذهبون إلى العمل، هكذا، دون سبب.

إذا لاحظنا لواء من ألوية العمل الطوعي حيث يفترض أن نجد شبيبة شيوعية، لا ترى أحداً منهم في أغلب الأحيان. لا أحد. فالقائد كان يحضر اجتماعاً، والآخر كان مريضاً، والثالث لم يكن مطلعاً. ان الموقف الأساسي، الموقف الطليعي للشعب. الموقف المثالي الحي الذي يدفع الناس كلهم إلى أمام ـ كما فعل شباب بلايا خيرون ـ هذا الموقف لا نجده آخر الأمر، في العمل، وإن الجد يجب أن يتحلى به شباب اليوم لمجابهة الاشتباكات الكبرى ـ وأكبرها بناء المجتمع الاشتراكي ـ لا ينعكس في العمل الملموس.

يجب أن تنظموا أعمالكم، وأن تكتشفوا الموضع الجارح من الجلّ، ومواطن الضعف التي يجب تصحيحها؛ يجب أن تهتموا بكل واحد منكم لتتبينوا بوضوح أن من لا يفكر بالثورة إلا ساعة التضحية، ساعة المعركة، ساعة المغامرة البطولية وما يخرج من عامي ويومي، لكنه متوسط في عمله أو أسوأ من الوسط، لا يمكن له أن يكون شيوعياً صالحاً.

كيف تسمحون لانفسكم بمثل هذا التصرف في وقت صرتم تحملون اسم الشبيبة الشيوعية، الاسم الذي لم نحمله بعد نحن المنظمة القائدة، نحن الحزب القائد؟ أنتم الذين يجب أن تبنوا مستقبلاً يكون فيه العمل والتكريم الأسمى للإنسان، ويصير فيه واجباً اجتماعياً، ولذة للانسان، مستقبلاً يكون فيه العمل خلاقاً إلى أقصى الحدود، ويهتم فيه كل واحد بعمله ويعمل الآخرين اهتماماً يومياً في تقدم المجتمع.

كيف يمكن أن تحتقروا العمل أنتم الذين صرتم تحملون هذا الاسم؟ ثمة ثغرة، ونقص في التنظيم، والشرح والعمل. نقص هو، عدا هذا، من طبيعة البشر. فنحن جميعاً ـ كلنا على ما أظن ـ نفضل ما يقطع علينا الحياة المملة، ما يجعلنا من حين إلى آخر وبصورة مفاجئة، نفكر بقيمتنا نحن، بقيمتنا في المجتمع.

اتصور زهو أولئك الرفاق الذين كانوا في كواتروبوكاس[1] مثلاً، وكانوا يدافعون عن وطنهم ضد طائرات اليانكي. وفجأة أتيحت الفرصة لاحدهم لان يرى أن قذائفه أصابت طائرة معادية. إنها بطبيعة الحال اسعد لحظة في حياة الإنسان، لحظة لا تنسى. وإن الرفاق الذين أتيح لهم أن يحيوا هذه التجربة لن ينسوها أبداً.

اما نحن، فيجب أن ندافع عن ثورتنا، الثورة التي نقوم بها كل يوم. ولكي نستطيع الدفاع عنها يجب أن نبنيها، وأن نعززها بهذا العمل الذي لم يعد اليوم يرضي الشباب، أو على الأقل يعتبر الشباب آخر واجباتهم لانهم ما يزالون يحتفظون بعقلية العالم الرأسمالي القديمة؛ العقلية التي تعتبر العمل واجباً وضرورة، بل واجباً وضرورة مؤلمين.

فلماذا وصل الأمر إلى هذا الدرك؟ لأننا لم نعط العمل بعد مغزاه الحقيقي لأننا لم نكن قادرين على التوحيد بين العامل وموضوع عمله ولم نستطع في الوقت نفسه حمل العامل على وعي أهمية العمل الخلاق الذي يحققه كل يوم.

فالعامل والآلة، والعامل وموضوع العمل ما يزالون أمرين متباينين، متنازعين. ويجب أن نعمل على أن نزيل هذا التناقض وأن نكوّن تدريجياً اجيالاً تهتم بالعمل اهتماماً أفضل وتعرف أن تجد فيه مصدراً دائماً ومتبدلاً باستمرار للانفعالات الجديدة. يجب أن نجعل من العمل شيئاً خلاقاً، شيئاً جديداً.

تلك هي الأرجح النقطة الضعيفة الكبرى لاتحادنا، اتحاد الشبيبة الشيوعية ولذا الحّ وأسكب في بهجة الاحتفال بهذه الذكرى، نقطة صغيرة من المرارة لأُصيب النقطة الحساسة، وأدفع الشباب إلى القيام برد فعل.

حضرت اليوم اجتماعاً نوقشت فيه المنافسة في الوزارة. والأرجح أن الكثيرين منكم قد ناقشوا المنافسة في مركز عملهم وقراوا حول الموضوع نصاً طويلاً. فما هي مشكلة المنافسة، أيها الرفاق؟ المشكلة هي أن المنافسة لا يمكن أن تُدار بنصوص تنظمها، وترتبها وتسكبها في قوالب. إن التنظيم والقولبة ضروريان لنستطيع أن نقارن فيما بعد عمل المتحمسين الذين يشاركون في المنافسة.

---

(١) عربة مدرعة ذات اربعة مدافع مضادة للطائرات.

وعندما يتنافس رفيقان، كل مع آلته لينتج أكثر، يشعران بعد فترة من الزمن بضرورة وجود نظام يحدد أي رفيق ينتج بآلته أكثر من الآخر، يحدد الكمية المنتجة، وساعات العمل، وحالة الآلة في نهاية المنافسة، والعناية التي توافرت لها... ولو أنكم، بدلاً من أن تضعوا نظاماً لرفيقين يتنافسان فعلاً، وضعتموه لرفيقين آخرين يعتقدان أن الوقت قد حان للعودة إلى المنزل ماذا يكون نفع النظام، وماذا تكون وظيفته؟

في كثير من الحالات نجد نظاماً وقالباً لشيء ما غير موجود. فالقالب يجب أن يكون ذا محتوى؛ والنظام يجب أن يكون ما يعرف ويحدد وضعاً قائماً. يجب أن يكون النظام نتيجة للمنافسة في جميع مراكز العمل الكوبية.

لقد تصدينا بهذا الشكل لعدة مشكلات، وفي أغلب الأحيان عالجنا المسائل معالجة مشوهة. عندما سألت في هذا الاجتماع لماذا لم يحضر أمين سر الشبيبة الشيوعية، وكم مرة تغيب، علمت أنه نادراً ما كان يحضر وأن الشبيبة الشيوعية لم تحضره أبداً.

بيد أن الشبيبة الشيوعية، نواة الحزب، والاتحاد النسائي، ولجان الدفاع والنقابات تحمست بطبيعة الحال أثناء الاجتماع ومناقشة المشكلات، أو على الأقل، شعرت بتقصيرها وبشيء من المرارة، وبالرغبة في تحسين سلوكها، وإثبات قدرتها على فعل ما أحجمت عن فعله: أي تحريك الناس، ثم تعهدوا كلهم بأن تدخل الوزارة في المنافسة على جميع المستويات، وبمناقشة النظام بعد قيام المنافسات وإبداء وقائع ملموسة خلال خمسة عشر يوماً. كان ذلك بمثابة تعبئة، فقد فهم كل واحد وشعر في أعماقه أن شيئاً ما في عمله لم يكن سليماً، لأن كل واحد من هؤلاء الرفاق هو رفيق عظيم. شعر أن كرامته قد جُرِحت وأراد تبديل الوضع. هكذا يجب أن يكون رد الفعل. اعذروني إذا ألححت كل هذا الإلحاح، لكن كما ترون لا قيمة لشيء دون العمل. فثروة العالم كلها، وقيم الإنسانية كلها ليست سوى عمل متراكم. ولا تتقدم البلاد دون العمل الإضافي الذي نقوم به لنخلق المزيد من المواد الفائضة للمصانع الجديدة، والمؤسسات الاجتماعية الجديدة، وتظل وتيرة نمو إنتاجنا، دون هذا العمل، بطيئة، أياً كانت قوة حيوشنا. فيجب الكف عن هذه الأخطاء السابقة كلها؛ ويجب فضحها، وتحليلها في كل مكان ثم تصحيحها. أريد الآن أن أقول لكم، أيها

الرفاق، ما هو رأيي؟ ما هي نظرة قائد وطني للمنظمات الثورية إلى ما يجب أن يكون عليه الشاب الشيوعي، لنرى ما إذا كنا متفقين جميعاً. اعتقد أن الميزة الأولى للشاب الشيوعي يجب أن تكون الشرف الذي يناله لكونه شاباً شيوعياً. وهذا الشرف هو الذي يدفعه إلى أن يبرهن للناس أن الشاب الشيوعي لا يعيش في الخفاء، ولا يقتصر على الصيغ، بل يعبر عن حاله في كل لحظة ويثبتها لأن هذه الحال مدعاة للفخار.

ويجب على الشاب الشيوعي أن يكون ذا حس مرفق بالواجب نحو المجتمع الذي نبنيه، مع أمثالنا من البشر، ومع الناس في العالم كله.

ومن جهة أخرى، يجب أن يكون الشاب الشيوعي حساساً جداً بجميع المشكلات، وحساساً جداً بالظلم. يجب أن يتمرد على كل ما هو ظالم، أياً كان مبعث الظلم. ويجب أن يستفسر عن كل ما لا يفهم. وأن يعلن الحرب على جميع نماذج الصورية. وأن يظل على الدوام منفتحاً على التجارب الجديدة، ليطبق التجربة الكبرى للإنسانية، السائرة إلى أمام منذ سنوات طويلة في طريق الاشتراكية، على الشروط الملموسة لبلادنا، وعلى الواقع الكوبي؛ وأن يفكر، جماعياً وإفرادياً، بوسائل تبديل الواقع وتحسينه.

يجب أن يسعى الشاب الشيوعي لأن يكون الأول في كل زمان ومكان، وأن يناضل ليكون الأول، وأن يشعر بالانزعاج عندما يحتل مقاماً أدنى. وبطبيعة الحال لا تستطيعون كلكم أن تكونوا الأول، إنما يجب أن تكونوا من بين الأوائل، في جماعة الطليعة. يجب أن يكون الشيوعي الشاب مثالاً حياً ومرآة يتمارى فيها أولئك الذين لا ينتمون إلى الشبيبة الشيوعية؛ المثال الذي يمكن أن يتأمله الرجال والنساء الأكبر سناً والذين فقدوا شيئاً من حماسة الشباب، والذين فقدوا الإيمان بالحياة والذين يظهرون دوماً ردود فعل على المثال. وهذه مهمة أخرى من مهام الشبيبة الشيوعية.

يجب أن يضم الشباب إلى هذه الصفات كلها روح التضحية، لا في سبيل الأيام البطولية العظمى وحدها، بل في كل لحظة. التضحية لمساعدة الرفاق في المهمات الصغيرة، ليستطيع القيام بعمله، وكتابة واجبه في المدرسة، وتحسين وضعه بشكل أو بآخر. ويجب أن يكون الشباب متهيئاً لكل ما يحيط به.

إن الشاب الشيوعي لا يقف عند حد من الحدود التي تفصل بين البلدان؛ بل يجب أن يمارس الأممية البروليتارية ويشعر بها شخصياً. يجب أن يتذكر، كما نفعل نحن في كوبا الذين نطمح لأن نكون شيوعيين، انه مثال واقعي وملموس لأمريكتنا كلها، وليس فقط لأمريكا بل لبلدان العالم الأخرى التي تناضل أيضاً على قارات أخرى في سبيل الحرية، وضد الاستعمار. والاستعمار الجديد، والامبريالية، وضد جميع أنواع الاضطهاد في الأنظمة الظالمة. يجب أن يتذكر دوماً أننا شعلة مضيئة، وأن كل واحد منا بمفرده، في الحالة التي نحن عليها، مرآة لشعب كوبا، ومرآة أيضاً لشعوب أمريكا، ولشعوب العالم المضطهدة التي تناضل في سبيل حريتها. ويجب أن تكون أهلاً لذلك في كل لحظة وفي كل ساعة.

هذا هو رأينا في ما يجب أن يتحلى به الشاب الشيوعي. وإذا ما قيل لنا إننا عاطفيون، ومثاليون متأصلون في المثالية، وإننا نفكر بأمور مستحيلة، وإننا لا نستطيع أن نطلب من شعب أن يكون نوعاً من النموذج البشري، نجيب بيقين أن هذا أمر ممكن، وأننا على حق، وأن الشعب كله يستطيع أن يتقدم، وأن يتخلص من الدناءات الإنسانية، كما تخلصنا في كوبا خلال هذه السنوات الأربع من سني الثورة؛ وأن يُحسِّن وضعه كما حسنّا وضعنا يوماً بعد يوم، وأن يتخلص دون مساومة من جميع المتخلفين والعاجزين عن المسير على وتيرة الثورة. يجب أن يكون الأمر كذلك، أيها الرفاق، وسيكون كذلك. سيكون الأمر كذلك لأنكم شباب شيوعيون، تبدعون المجتمع الأكمل، وأناس أعددتم لأن تعيشوا في عالم جديد سيزول منه كل ما هو متداع، وكل ما هو قديم، وكل ما يمثل المجتمع الذي انهارت قواعده منذ زمن قريب.

وللوصول إلى هذا الهدف، يجب أن نعمل كل يوم، نعمل بشعور عميق. إننا نكمل أنفسنا، ونزيد معارفنا، ونفهم العالم الذي يحيط بنا بشكل أفضل. يجب أن نبحث، ونتثبت ونعرف جيداً علل الأشياء، وأن نعتبر دوماً مشكلات الإنسانية مشكلات شخصية.

بهذا الشكل، في لحظة معيَّنة، في أحد الأيام، في بضع سنين – وبعد تضحيات عديدة، ربما بعد أن نكون قد وجدنا أنفسنا أكثر من مرة على شفير الهاوية – وربما بعد أن نكون قد رأينا معاملنا تتخرب ورأيناها تبنى من جديد، وبعد أن نشهد اغتيال، وتقتيل عدد منا، وإعادة بناء ما

تهدم، بعد كل هذا، نكون قد خلقنا يوماً ما، مع الشعوب الأخرى في العالم، ودون وعي تقريباً، المجتمع الشيوعي، مثلنا الأعلى.

أيها الرفاق، إنها مهمة عظيمة أن أتحدث إلى الشبيبة. ففي هذه اللحظة أشعر أني قادر على نقل بعض الأمور. أود أن أتحدث مطولاً عن جهودنا كلها وعن أعمالنا كلها. ورغم كل شيء فإن البعض يتحطمون على صخرة الواقع اليومي ويرغموننا على أن نبدأ من جديد. لحظات من الضعف ومن الاتصال بالشعب ـ بمثله الأعلى وبصفائه ـ الشعب الذي يلهمنا حمية ثورية جديدة.

ثمة أشياء كثيرة يجب أن نقولها. لكن يجب علينا أن نقوم بواجبنا. واغتنم هذه الفرصة لأشرح لكم لماذا يجب أن أغادركم الآن؛ ستظنون أني مفعم بالنوايا السيئة: أترككم الآن لأذهب إلى العمل الطوعي في مصنع للنسيج. فنحن نعمل هناك منذ بعض الوقت. ونتنافس مع الأمبريزا كونسوليداد دو هيلادوس، أي تيخيدوس بلانوس الذي يعمل في مصنع آخر ومع الجماعة المركزية للتخطيط.

أريد أن أقول لكم، بصدق، إن وزارة الصناعة هي الأخيرة في التنافس وإن علينا أن نبذل جهداً كبيراً، متكرراً باستمرار، لنتقدم وننجح في أن نكون أفضل من غيرنا، وكما سبق أن قلنا، يجب السعي لنكون أفضل من غيرنا لأننا نتألم من كوننا الأخيرين في التنافس الاشتراكي.

لقد حدث لنا ببساطة ما حدث لكثير منكم: فهذا التنافس بارد، مبتكر إلى حد ما ولم نعرف كيف نتصل اتصالاً مباشراً بجماهير العاملين في الصناعة. سنعقد غداً اجتماعاً نتحدث فيه عن هذا التقصير، ونحاول حل هذه المشكلات كلها، ونبحث عن نقاط الاتصال، ونقيم لغة مشتركة لهوية مطلقة بين العاملين في هذه الصناعة وبيننا، نحن العاملين في الوزارة وعندما نصل إلى هذه الغاية، فإني واثق أن مردودنا سيزداد كثيراً وسنستطيع على الأقل أن نناضل بشرف للوصول إلى المراتب الأولى.

وعلى أية حال، سأبلغكم النتيجة في الاجتماع القادم، في السنة القادمة، فإلى اللقاء!

مع شغيلة اتحاد العمال الكوبيين

أيها الرفاق ممثلي مختلف النقابات الوطنية وقيادة اتحاد العمال الكوبيين الثوري؛ أيها الرفاق الحضور من مختلف أجهزة الإدارة؛

إن دورة النقاشات التي تُختتم اليوم يجب أن ترتدي أهمية كبيرة جداً في تنمية ثورتنا في الأشهر القادمة، والسنوات القادمة لأن العلاقات بين الأجهزة التي تقود الإنتاج على المستوى القومي وبين الشغيلة في قطاعات الشعب كلها قد كوّنت على وجه الضبط إحدى النقاط الضعيفة في تنظيمنا. ففي بداية عام ١٩٦٢ الذي يعتبر بداية التخطيط في كوبا، بحيث تنظم هذه العلاقات تنظيماً كاملاً ويعتاد الناس كلهم على العيش في المنظمات الحقوقية الجديدة الناشئة عن النظام الاجتماعي الجديد الذي حلّ في كوبا. يجب أن نكافح الذهنية السابقة: ذهنية رب العمل في الأجهزة الإدارية؛ وذهنية الطبقة العاملة المستثمرة والمنهوبة التي لا تكافح إلا في سبيل مطالب اقتصادية على مستوى النقابات الوطنية. ذلك أن قاعدة ثورتنا تكمن على وجه الضبط في الطبقة العاملة. فالطبقة العاملة هي محرك الثورة وسبب وجودها، وما أن وطد شعبنا العزم الأساسي على بناء الاشتراكية، حتى توطدت كذلك، بصورة موازية، ديكتاتورية البروليتاريا، أي الديكتاتورية الديمقراطية للطبقة العاملة على جميع المستويات في البلدان التي تسير في طريق بناء الاشتراكية.

(*) الجلسة الختامية لمجلس اتحاد العمال الكوبيين الثوري (١٥ نيسان ١٩٦٢).

لقد تقدمنا في مدة تزيد قليلاً عن ثلاث سنوات تقدماً عجيباً، فصفينا عملياً علاقات الإنتاج القديمة، وحطمنا البنية الفوقية للنظام الرأسمالي نصف الإقطاعي الكوبي وبدأنا نرسي قواعد الاشتراكية، بيد أن هذا العمل كله قد تمّ وسط صراعات عنيفة، وتوترات رهيبة أمام أكبر دولة امبريالية على وجه الأرض؛ وهكذا فقد أهملت أحياناً أنواع العلاقات المباشرة الشخصية، اليومية بين الشغيلة والأجهزة الإدارية.

إنها طبعاً غلطتنا فعندما أعدنا تنظيم المنظمات الثورية المندمجة، رأينا كيف أحلّ عمل رفيق من رفاق القيادة القومية طرائق شخصية كانت تشكل عقبة خطيرة تمام الخطورة في وجه اندماج أفضل بين الطبقة العاملة والأجهزة القيادية.

ولإرضاء المصالح الشخصية ظهر في البلاد بأسرها عيب مؤذ يجب تنحيته تنحية مطلقة: إبعاد الجماهير، والجمود العقائدي. والتشيع. وكانت البيروقراطية تهددنا بسبب هذه العيوب. وكانت هذه الأمور تُترجم إلى فصل ظاهر بين الجماهير العاملة وأجهزة الانتاج.

كنا أحياناً نسأل بعضنا بعضاً في مجالس القيادة عن الأصل الواقعي لهذا الجمود. لماذا كانت المهمات الكبيرة، الجسيمة التي تعود مباشرة للطبقة العاملة، تنبثق كمبادهات بيروقراطية؟ لماذا كان الحد الأدنى التقني يتولد في وزارة الصناعة وليس من الطبقة العاملة مباشرة كجواب لضرورة حيوية للطبقة العاملة، ضرورة رفع مستواها التقني؟ لماذا كان التحسين العمالي يتولد كذلك بالشكل ذاته؟ لماذا كانت المبادهات تأتي من الأعلى لتمضي نحو الجذر إلى حيث كان يجب أن تولد في الواقع، من الطبقة العاملة كلها؟

كنا نظن أحياناً أن السبب مردّه نقص في عمل اتحاد العمال الكوبيين أو عدم قدرتنا نحن على فهم العصر الذي كنا نعيش فيه. وكنا نحلل باستمرار؛ وباستمرار كنا نسعى لإقامة صلات أوثق فأوثق مع الطبقة العاملة وممثليها. ورغم كل ذلك، كان ثمة فصل وقد تحدثنا غالباً عنه.

وبعد ذلك استطعنا أن نقوم بتحليلات أعمق فأدركنا أن أموراً كثيرة يجب تصحيحها. منها النظام المستخدم لخلق القوى الثورية الفاعلة الممثلة للطبقة العاملة الفاعلة التي تشارك في الإنتاج «وفي كل تعاونية» وفي كل مزرعة من مزارع الشعب، وفي كل جهاز للنقل من أجهزة وزارة

التجارة الداخلية أو الخارجية.

لماذا يجب أن نجعل مشاركة الطبقة العاملة في قيادة المصانع والمشروعات أكثر وعياً وتصميماً باطراد.

ليست القضية في إحلال الصراع بين الطبقة العاملة والإدارة بل في التنسيق المطلق، التنسيق المبني على مصالح مشتركة، ومثل أعلى مشترك، وأفكار تنظيمية مشتركة وإرادة واحدة للتغلب على جميع الصعاب.

ما يزال يلزمنا وقت كثير، قد يبلغ بضعة أشهر، لنحقق فعلاً ذلك الدمج. لماذا؟ لاننا اجتزنا جميع أنواع الكفاح التي لم تكن محددة بوضوح. ولقد اضطررنا في الوزارة التي كنت مسؤولاً عنها، إلى أن نوطد بحزم مبدأ السلطة، والمسؤولية الوحيدة لتجنب التدخلات التي لا مبرر لها من جانب بعض الأجهزة النقابية وأحياناً من جانب القوى الثورية الفاعلة في إدارة المصنع ذاتها.

والحقيقة أن قيادة الطبقة العاملة لا تتم عن طريق اتخاذ القرارات الإدارية كلها مباشرة في المصنع أو المشروع. بل تتم عن طريق الاهتمام بمشكلات المصنع، بتحليلها في القاعدة، حيث تنتج الواقعات، ثم عن طريق اقتراح الأفكار الجديدة، والايحاءات، والقرارات الجماهيرية التي تنقل إلى إدارة المصنع.

في المرحلة الراهنة من تنميتنا يجب أن يكون هنالك مسؤول وحيد يمكن مطالبته بتقديم الحساب عن عمله وهذه مهمة لم تتحقق تماماً. فقد تحدثنا في أغلب الأحيان عن الإداريين المستبدين الذين يتجاهلون جميع الأجهزة التي خلقتها الثورة وبعضها، كالنقابات، تعبير عن النضال العمالي، وعن إداريين آخرين يخضعون خضوعاً تاماً لما تقترحه عليهم أو ما تفرضه النقابات أو القوى الثورية. وأشرنا أكثر من مرة إلى أن هذين الموقفين مغلوطان. فالإداري يشغل وظيفة خاصة هي أن يقوم في المصنع بوظيفة مندوب عن الحكومة التي تمثل الشغيلة كلهم وشعب كوبا كله. ويجب أن يكون مسؤولاً عن أفعاله.

بيد أن الطبقة العاملة، سواء على مستوى المصانع، والمشروعات أو على مستوى الوحدات الإدارية ملزمة بالسهر على تنفيذ أوامر الحكومة كلها، وعلى جميع الخطوط الكبرى للتنمية التي تضعها الحكومة، وعلى

جميع الأفكار التوجيهية التي تصوغها كل وحدة إدارية؛ وهذا السهر حق من حقوقها بل واجب من واجباتها. من هذه المناقضة يجب أن تصدر الأوامر، والتوجيهات التي تتيح لكل وحدة أن تعمل على خير وجه.

توجد في الوقت الحاضر مهمات ملحة يجب على الطبقة العاملة أن تضع يدها عليها، بواسطة ممثليها، لكي تضمن نجاحها. وأن تنتزعها من يد البيروقراطية التي تتولاها حالياً وأن تسعى للاستناد إلى جماهير الشغيلة.

وقد بذلت جهود عديدة: التنافس، الحد الأدنى التقني، التحسين العمالي، المجالس التقنية الاستشارية، تحويل الطرائق لحساب الأجور التي هي قيد الدراسة، والآن الخلق التجريبي لنموذج جديد من المدارس: المدارس الشعبية.

وهي كلها مبادهات من النمط البيروقراطي. لا يعني هذا أنها سيئة، بل يعني ببساطة أن الذي خلقها هو الجهاز البيروقراطي، الجهاز غير المنتج، الجهاز المكلف بادارة الانتاج وحسب، وأنها تمثل كلها إخفاقات جسيمة. إن تحليل كل مبادهة من هذه المبادهات بالتفصيل يستغرق وقتاً طويلاً؛ ولذا سنقتصر في الحديث عن أهمها على الخطوط الكبرى.

سنتحدث أولاً عن المجالس التقنية الاستشارية، ولو أنها في الوقت الحاضر ليست أكثر المبادهات أهمية، لنعيد إلى الأذهان بعض التجارب السيئة الغابرة. كانت هذه المجالس المحاولة الأولى لخلق صلة حقيقية بين جماهير الشغيلة وإدارة المصنع.

وقد ظهرت في وقت كانت تسود فيه أفكار قَبلية عن الطبقة العاملة إذ كانوا يشكون في أن تستطيع الطبقة العاملة أن تنتخب بحصافة ممثلين عنها. وبما أن وزارتنا، وزارة الصناعة، قد رفضت أن تتقبل مباشرة المجالس التقنية الاستشارية المنتخبة من قبل الشغيلة فقد أحللنا على وجه الضبط نظام الجماعات الثلاثية.

كنا نريد أن ندافع عنها ضد سوء الانتقاء. ومع ذلك، أدت آلية الانتخاب إلى اختيار مندوبين لم يكونوا يصلحون لمنصبهم. يجب أن تفهموا جيداً أنني لا أقصد التعميم ولا أعني جميع المجالس التقنية الاستشارية، كما أني لا أقصد بصورة خاصة أشخاصاً معينين، وإنما أصف ببساطة النظام المستخدم: النظام الذي كان ينحصر في أن يؤخذ بعين الاعتبار «الوضوح السياسي» وحده، أو بصورة جوهرية،بحيث لم ينتخب في كل مركز من

مراكز العمل أكفأ الناس على الصعيد التقني.

نرد على ذلك أن مشاركة الجماهير بالانتخابات كانت ضعيفة فكانت هذه الانتخابات بيروقراطية فعلاً بأسوأ ما تعني هذه الكلمة.

وتحولت المجالس التقنية الاستشارية، في نهاية المطاف إلى جهاز ملحق بادارة المصنع ولم تقم بعملها خير قيام (عدا حالات نادرة) إلا حيثما استطاع المدير أن يستخدمها كوسيلة إضافية للإدارة.

لم تكن هذه المجالس تمثل الطبقة العاملة تمثيلاً واقعياً، ولذا لم تكن لها شخصية خاصة بها لتقود إدارة المصنع.

تحدثنا اليوم عن المنافسة باعتبارها إحدى النقاط الأساسية. وقد عرفت المنافسة هي أيضاً تقلبات مختلفة، مردها عجزنا عن تجسيد الثوابت. فقد درسناها مطولاً في العام الماضي بأن اتخذنا قاعدة لهذه الدراسة التجارب الأولى للمنافسة في قطاع السكر. وقد ناقشنا مطولاً، وجدياً، كما أرى، جميع مشكلات التنافس. واستخلصنا النتائج، ثم اختفى التنافس في الأوراق المكتبية.

لقد عادت المنافسة إلى الظهور اليوم ويجب علينا أن نهتم بها الآن وقد انقضى جزء كبير من عام ١٩٦٢. يجب أن تكون المنافسة القاعدة الرئيسية لتنمية الوعي الاشتراكي وتنمية النجاحات في الانتاج وفي نجاحه.

ما هي المنافسة؟ المنافسة هي ببساطة مباراة، لكنها، مباراة تستهدف أنبل هدف، هو تحسين كل مركز عمل، وكل مشروع، وكل وحدة إنتاجية وجعلها في طليعة بناة الاشتراكية. وبعبارة أخرى، هي أنبل مباراة يمكن أن توجد: ذلك أن عليها أن تظهر من في الأمة كلها يبني الاشتراكية بناء أكبر وأفضل وأسرع. فالمنافسة تتطلب بالضرورة أن نلجأ إلى الجماهير. يجب ألاّ تكون هنالك قوة أخرى، عملياً، غير قوة قيادة الجماهير. يجب علينا فقط أن نقدم النصائح التقنية، ودلائل التقدير، ومعايير قياس المنافسة، لكي تتم الأشغال المختلفة تبعاً لمقاييس مشتركة تتيح لنا فيما بعد مقارنة بعضها مع البعض الآخر. يجب علينا أن نُحل في المنافسة حوافز أدبية، مثل تعريف الناس أنهم افراداً وجماعياً أفضل من الأفاضل في مركز العمل، وأن نُحل كذلك الحوافز المادية المتوافقة مع الظروف. يجب أن نشجع مراكزالعمل التي أظهرت اهتماماً أكبر في بناء الاشتراكية؛ ونزودها بالمزايا الاشتراكية الأولية، مثلاً

تجهيزها بمستشفى، ومنازل عمالية، أو دار للحضانة. ويجب أن يترافق العمل الاجتماعي والحافز الاجتماعي بمقدار ما تسمح بذلك إمكانياتنا المادية المحدودة بسبب الحصار الامبريالي، وإنفاق طاقة ضخمة على الدفاع عن الأمة، وإنفاق طاقة وموارد جسيمة لإنشاء مراكز إنتاج جديدة. وبالرغم من هذه المصاعب كلها، يجب أن نستمد من أية جهة كانت القوة والمواد اللازمة لاعطاء أفضل عمالنا ما يستحقون.

إن الحد الأدنى التقني هو إحدى النقاط التي يجب على الجماهير العاملة أن تدعمها مباشرة بكل حماستها. وليس هذا الحد الأدنى غاية في ذاته ولا يمثل سوى المرحلة الأولى التي يضطر كل عامل لاجتيازها ليتسجم مع وعيه الثوري ويقوم بواجبه نحو الثورة. وتنحصر هذه المرحلة الصغيرة، المرحلة الدنيا ـ كما يدل عليها اسمها ـ في اكتساب المعلومات اللازمة لاشغال منصب من المناصب والقيام به على أفضل وجه. أي المعلومات الضرورية للقيام بالتزاماته حيال الدولة التي تدفع أجراً لإنجاز مهمة من مهام الانتاج.

ويجب على البروليتاريا الكوبية أن تعتبر الحد الأدنى التقني التزاماً أدبياً. وإذا لم يُدرَس ١٠٠٪ من عمال كوبا بشكل أو بآخر لتحسين معلوماتهم التقنية فلن نستطيع القول إننا بلغنا الهدف.

لقد سجل في الحد الأدنى التقني ٦٥٢٢٨ عاملاً من الشغيلة المرتبطين بوزارة الصناعة (الذين يبلغ عددهم حسب إحصائنا، ١٨٩٥١٤)، أي ٣٤,٤٪ من القوة العاملة الصناعية في كوبا. ولدينا ٧٤٩٦ مدرباً و٢٧٢٤ أستاذاً. تأتي في طليعة المحافظات هافانا ولاس فيلاس، وتبلغ نسبة الشغيلة المسجلين فيهما في الحد الأدنى التقني ٤١٪. أما المحافظة الأخيرة فهي ماتانزاس وتبلغ النسبة فيها ١٩,٥٪ فقط.

بيدَ أن التسجيل في الحد الأدنى التقني ليس سوى الالتزام الأول. يجب بعده حضور الدروس ثم زيادة المردود.

وفي هذا الوقت الذي كدنا نهجر فيه «عام التربية» (العام الذي صفينا خلاله الأميّة في كوبا) نعتقد أن على الطبقة العاملة واجباً لا محيد عنه هو أن تدرس باستمرار بشكل أو بآخر.

وسيستطيع العمال بفضل الحد الأدنى التقني، تحسين شروط استعمال آلاتهم، ومردود عملهم، والتهيؤ لاجتياز مراحل جديدة. وفي الحقيقة فإن

حاجات البلاد عظيمة إلى درجة أننا لا نقدر أن نتوقف في أية لحظة. ولا نقدر أن نأخذ التقنيين إلاّ من الإنتاج نفسه، من عمالنا.

وفي مدى عشر سنوات، ستنتج جامعاتنا بملء مردودها تقنيين من جميع الاختصاصات، بيدَ أنها في الوقت الحاضر عاجزة عجزاً مطلقاً عن تلبية طلباتنا. اننا نحتاج في السنوات الأربع القادمة إلى أربعين ألف عامل متخصص، تفتقد إليهم كوبا لتركيب وتشغيل المصانع الجديدة التي أوصينا عليها من مختلف البلدان الصديقة. يجب أن نعمل إذاً باستمرار وأن نحسن أنفسنا كل يوم.

يمثل الحد الأدنى التقني مرحلة تقنية، إلاّ أننا لا نستطيع بعد أن نقطع بعض المراحل، أن ندرس الأوجه التقنية والعملية وحدها؛ بل يجب كذلك أن نحصل على ثقافة عامة، تتيح لنا زيادة معلوماتنا. وهكذا يجب أن تهتم الطبقة العاملة بالتحسين العمالي، وأن تُعيره أهميته الحقيقية؛ ويجب على المجموعة العمالية أن تضغط على الرفاق الذين يمتنعون عن الدراسة، ويهزأون بها ويحملون أفكاراً رجعية؛ كما كان البعض يرفضون مكافحة الأمية قائلين إنهم غير قادرين على زيادة أجرهم، وإنهم بلغوا من العمر أربعين سنة، ولم يعرفوا قط القراءة وإنهم لا يرون سبباً للتعلم. يجب على الجماعة أن تكون شديدة مع هذا النوع من الناس، لأن من يمتنع في هذه اللحظة عن تحسين وضعه يسيء إلى إمكانيات البلاد في المستقبل.

سبق أن تحدثنا عن المدارس الشعبية، دون أن نوضح مع ذلك اتساع المشروع؛ فالمدارس الشعبية، باختصار، تمثل ميداناً جديداً للعمل بالنسبة لمجموعات من العمال يجب أن يهجروا الإنتاج بسبب نقص المواد الأولية التي تؤدي إلى فائض في اليد العاملة. وسيقبض هؤلاء الرفاق العمال أجراً ليدرسوا. ستكون الدراسة جبهة العمل بالنسبة إليهم، بحيث يستطيعون، بعد بضعة أشهر، بعد سنة، أو سنتين أو خمس سنوات - حسب نوع الدراسات التي شرعوا بها - أن ينتقلوا إلى أصناف أخرى، وإلى مستويات أخرى، تتناسب بطبيعة الحال مع مستويات أعلى للأجور.

ونعتقد أن الأربعين ألفاً من العمال المؤهلين الذين نحتاج إليهم في مصانعنا سيخرجون من هذا المنجم الواسع المتمثل في الطبقة العاملة.

ستكون المدارس الشعبية، في البداية، مجرد مكان للعمل يقضي فيه العمال الذين لا يجدون عملاً في المصانع ست أو ثماني ساعات في اليوم

يكتسبون خلالها المعلومات العامة. ثم تصير هذه المعلومات تقنية تبعاً لحاجات البلاد، وتبعاً لاستعدادات الرفاق العمال. وبعدئذ يعاد دمجهم بالإنتاج وقد صارت لديهم كفاءات جديدة. نستطيع أن نحقق كل هذا في كوبا لسببين: أولاً لاننا بصورة خاصة في بلد اشتراكي. ثم لان إنتاجية مصانعنا كافية في كثير من الحالات لسد حاجة السوق الوطنية دون زيادة عدد العمال.

فمثلاً، يوجد في صناعة السكر فائض من اليد العاملة. وكانت هذه الزيادة موجودة دون أن يكون هنالك أي تحويل تكنولوجي، لكننا نستطيع، بابتكارات تقنية صغيرة، وبتوظيفات متواضعة أن نحقق تقدماً يبعد عن الإنتاج عشرات الآلاف من عمال السكر أو بالاحرى يحيل هذا العدد فائضاً.

ويسود الوضع نفسه في صناعة التبغ، والألبسة، والطحين، والاحذية، والخشب. والسبب في ذلك هو في بعض الحالات إنتاجية آلاتنا، وفي حالات أخرى هو أن نظام العمل الحرفي القائم في هذه الفروع كان يجعل من العمل نظاماً للاستثمار؛ وعندما جاءت الثورة وكان ثمة عمل طيلة السنة، صارت اليد العاملة فائضة لنقص في المواد الأولية، بحيث توافر لدينا احتياطي واسع نستطيع بسرعة أن نستفيد منه اليوم، لأن إعداد العامل المؤهل ليس قضية أيام حتى ولا قضية أشهر أحياناً، بل قضية سنين؛ يجب أن نبدأ من اليوم كي لا يحدث لنا مع المصانع الآلية ما حدث مع المصانع الأولى التي اضطررنا أن نبدأ العمل فيها دون المعلومات التقنية اللازمة ولاقينا بعض المصاعب.

ولكي نحقق هذه المهمة بسهولة، ولكي يكون كل واحد واعياً لمسؤوليته أو واجبه، وحقوقه، يجب أن نتصدى للمشكلة الأصعب، مشكلة الأجور.

إننا لا نقدر أن نواصل جهودنا دون تعديل بُنية الأجور. فالمبدأ الأساسي هو أن نقبل حالياً التصنيفات الوطنية العامة لمراكز العمل التي تتناسب معها أجرة معينة، خاصة لقاعدة الحد الأدنى من العمل والكيفية.

يعني هذا أن عامل المخرطة من الصنف آ، مثلاً، الذي يعمل في منجم يحق له أن يتقاضى أجراً أساسياً يساوي أجر عامل في معمل للجعة، وفي مركز لتوليد الكهرباء، أو في صناعة التعدين.

إنها وسيلة لتجنب مظالم خطيرة جداً، خاصة في مراكز التصنيف الأصغر. فقد أشرنا إلى التناقض بين القطبين المتعارضين في الصناعات: المنجم ومعمل الجعة. إن معمل الجعة في النظام الرأسمالي يرد لأصحابه رأس المال المدفوع في سنة واحدة فقط ويتقاضى العامل في معمل الجعة، رغم أنه مستثمر ككل عامل آخر، أجوراً أعلى من تلك التي يتقاضاها عامل في المناجم.

وبعبارة أخرى، يمكن للعمل الأدنى في معمل للجعة، عمل الكناس، مثلاً، أن يعطي ربحاً يبلغ سبعة وثمانين بيزوس. أما في المنجم فإن العامل ذاته يكسب ٢ بيزوس. أي أجراً لا يكاد يكفي لإطعام عائلته!

لماذا؟ بكل بساطة لأن الصنعة كانت مربحة جداً وكان باستطاعة العمال أن يضغطوا على أرباب العمل.

أما المناجم فكانت، في كوبا، قليلة المردود. ولم يكن بمقدرو العمال أن يضغطوا على أرباب العمل لأنهم كانوا يغامرون بإغلاق المعامل.

والآن يسهل جداً القول إننا سنقيم العدالة المثالية، وإن كل واحد سيكون مؤهلاً وإننا كلنا سنكون راضين. بيدَ أن مشكلات عملية هامة جداً تطرح علينا. أولها أن تحديد صفة كل وظيفة من وظائف العمل مهمة معقدة غاية التعقيد.

وكان بعض التقنيين، وبعض الرفاق في النقابات أيضاً على ما أظن، قد أبلغوا، في البداية، وزارة العمل أن تحديد صفة وظائف الاستخدام كلها في كوبا سيكون جاهزاً في أول أيار. إلاّ أن هذا التأكيد لن يكون ممكناً. وبالعكس، لن نستطيع الحصول على تحديد مرضٍ. بصورة تقريبية إلاّ بالنسبة لبعض المستويات. أقول بصورة تقريبية لأنه لا يمكن أن يكون كاملاً من المرة الأولى. بل يجب إدخال التعديلات واكتساب الخبرة.

والمشكلة الثانية التي لا تقل عن الأولى أهمية هي أن تحديد أجور الوظائف لا يمكن أن يسير وفق خط الأجور الأعلى في كوبا. ولا نستطيع أن نتخذ قاعدة لهذه الأجور معامل الجعة، والمراكز الكهربائية أو بعض القطاعات التي تدفع أجوراً أفضل بل يجب أن نجد وسطاً عادلاً.

كيف نعالج المشكلة حيال رفاق اكتسبوا في مركز عملهم الحق بتناول أجور عالية، بعد صراع مرير في أغلب الأحيان، وطويل جداً، مع القطاع الرأسمالي في عصور أخرى؟ نعالجها عملياً بالاحتفاظ بالمستوى ذاته

للأجور الحالية بعد إعطائها اتصافاً آخر. ونعود إلى مثال الخراط: فالخراط الذي يتناسب اتصافه مع أجرة قدرها ثماني بيزوس في اليوم والذي يمكن أن يكسب خمسة عشر في مركز عمله يتقاضى خمسة عشر. أي أن أجرته تظل خمسة عشر، إلاّ أن وظيفته تساوي ٨ بيزوس في اليوم. معنى ذلك أنه إذا استقال هذا الرفيق أو مات، أو انتقل إلى عمل آخر، فإن من سيحل محله يجب أن يكتسب الأجر المتناسب مع وظيفته، أي ٨ بيزوس. وإني واثق إننا، بهدا النظام، وتقدم الوعي لدى الشعب الكوبي كله، سنستطيع بسهولة أن نحل جميع المشكلات التي يطرحها تباين أجور مقدارها أعلى من اتصافها.

وتطرح أيضاً مشكلة أخرى: هي أن كثيراً من الاتصافات ستترك قطاعات واسعة من العمال أدنى من الأجر المتناسب معها من حيث العدالة. فهل يجب عندئذ أن نرفع هؤلاء العمال آلياً إلى الأجر الأدنى المناسب في الشروط الجديدة؟ لكن هذا الأجر سيؤدي عندئذ إلى زيادة جديدة في الكميات الكبيرة من النقود المتداولة في كوبا، والتي تتجاوز منتجاتنا في الوقت الحاضر وتخلق ضغوطاً تضخيمية، هي أصل النقص المعروف في بعض المنتجات.

لذا يجب علينا أن نتصرف بغاية الحذر، وأن نحلل المشكلة تحليلاً يكاد يكون وجدانياً، وأن ندرس كل حالة خاصة، ونبحث في كل نقابة، وكل قسم نقابي؛ وأن نستعين بوعي الشغيلة لتتم هذه الزيادات تدريجياً، وتقسيطاً إذا أمكن خلال سنة، أو سنتين، أو ثلاث سنوات، ولئلا تؤثر تأثيراً فظاً في زيادة النقود المتداولة كل شهر بالنسبة للمحاصيل النادرة المتوافرة لدينا لسد حاجات الشعب.

يبدو لي، أيها الرفاق، أن هذه هي النقطة الأدق التي ستسيء إلينا أكبر إساءة؛ لكنني واثق أننا سننتصر في هذا المجال أيضاً.

ما هو مغزى هذه الاتصافات؟ إنها تعني أن العامل الذي يعادل اتصافه كلاً من مختلف النماذج الموضوعة مؤهل لأن ينتج كمية محددة من المنتجات ذات كيفية محددة ستكون الكمية القياسية الدنيا للعمل. ولكي يستحق هذا الأجر، يجب أن ينجز الكمية القياسية.

لقد تحققنا اليوم على وجه الضبط من الفوارق التي تظهر في عمل بسيط ببساطة حصد القصب: فقد كانت هنالك جماعة من الشغيلة

المتطوعين، جماعة من العمال تشتغل بنسق أكثر ثباتاً، جماعة من الجنود المتمردين، كلهم فلاحون، كانوا يشتغلون بوتيرة أسرع أيضاً. ثم جاء غواجيرو فكان مردوده غريباً. كان ذلك الرجل آلة حقيقية. هنالك إذاً فوارق جسيمة في الإنتاج الفردي، تتأتى عن قدرة كل واحد على القيام بعمل معيّن، فلو أعطيت اتصاف حصّاد القصب من الدرجة «أ» وكنت أحصد كومة صغيرة جداً، فإن العمل لن يسير على ما يرام وسنسير إلى الكارثة. فإذا كانوا مخطئين يجب أن يقولوا لي «أنت حصّاد قصب السكر من الصنف «أ»، لذا يجب أن تحصد ٣٠٠ آروباس في اليوم. وإذا لم تفعل، لن تتقاضى أجرة الصنف «أ». بل الأجرة المتناسبة مع صنفك».

وبعبارة أخرى، يرتبط اتصاف الشغيلة ارتباطاً مباشراً بانتاجهم؛ فالكمية القياسية لعمل ما وجودته واجب اجتماعي لكل عامل تجاه المجتمع كله الذي يعطيه العمل ويضمن إطعام أطفاله. كما يضمن له الحد الأدنى من رغد العيش والخدمات، وجميع الأمور التي يسهر المجتمع على تحسينها كلما زادت قدرتنا على الإنتاج.

وثمة أمر آخر يجب أن نكافح في سبيله هو الجودة. فقد أوجدنا في وزارة الصناعة مجلس الجودة في المشروعات لحماية المصنوعات. بيد أن حماية الجودة مرتبطة كذلك بوعي الشغيلة. ونحن نستطيع الإشراف على الجودة أكثر مما فعلنا حتى الآن. ولا بد من القول إن عمال الأحذية في لاس فيلاس مثلاً قد اعترفوا بتدني جودة مصنوعاتهم لأن المادة الأولية لم تكن هي نفسها، ولأن جودة الجلود لم تكن ثابتة.

هذه أمور متوقعة. لكن عبقرية الابتكار لدى الطبقة العاملة، وقدرتها على التمييز، وشعورها بالتضحية واهتمامها بتنمية البلاد يمكن أن تجد حلاً لهذه المشكلات، وأن تكون إدارة المصنع والعمال جسداً واحداً للمحافظة على جودة ثابتة، والسعي دوماً لتحسينها.

اننا لا نستطيع أن نُزاحم أحداً في السوق العالمية دون تحسين إنتاجنا لأن هذه السوق لا تقبل إلاّ الأفضل بأسعار تنافسية. يضاف إلى هذا أن واجبنا يملي علينا تزويد شعبنا بمنتجات جيدة. وهو التزام يعتبر جزءاً من واجبنا نحو المجتمع. فعلينا أن نقدم له أفضل إنتاج ممكن، سواء كان استهلاكياً أو وسيلة من وسائل الانتاج.

يجب علينا كذلك أن نكافح نزعة الغياب التي ما تزال مستشرية في

بلادنا. فهي نزعة متأتية على الأرجح من كثرة النقود وعدم كفاية الإمكانيات لإنفاقها، في هذه الفترة التي نحياها. بيدَ أن نزعة الغياب يمكن محاربتها باتخاذ تدابير اجتماعية، وتدابير جماعية، وبالمناقشة، والشرح الواضح للأخطار التي يجلبها. أعتقد أيها الرفاق أننا وصلنا، في نهاية المطاف، إلى مرحلة إذا فشلت فيها وسائلنا هذه، فسنستعمل أيضاً طرائق قسرية.

ذلك أن علينا حماية الإنتاج. فكما أن العامل الذي يسرق في مركز من مراكز العمل، ويسرق رفيقه، ليس عضواً حقيقياً في الطبقة العاملة، كذلك توجد سلسلة تامة من الجرائم الاجتماعية يجب أن نُدينَها ونُعاقب عليها. إن العامل الذي يهرب عند الخطر من خندقه ـ أي من وراء آلته ـ لا يقوم بواجبه. وليس لدينا وسيلة أخرى لمعاقبته، إذا كان وعيه موصداً ولم تفعل فيه انتقادات رفاقه، والمؤيدات، والتذكيرات بالنظام، والمناقشة، لا يبقى أمامنا سوى أخذه من الناحية الحساسة لديه، ناحية جيبه: فيكسب أجراً أقل.

ثمة أمور كثيرة يجب التحدث عنها؛ مبادهات تنبثق كل يوم، وتتجسد شيئاً فشيئاً وتظل عرجاء لفترة من الزمن، مبادهات تحتاج لحرارة الشعب.

واني أعتقد أن من الأفضل دراسة ما صدر عن اجتماعات الانتقاد والانتقاد الذاتي التي انعقدت على مستوى وزارة الصناعة.

فلنكرس جهودنا لأن نوحّد أكثر فأكثر إدارة المصنع، وتصفية الفصل المستمر بينما يمكن أن يسمى عملاً فكرياً، عملاً إدارياً وبين العمل اليدوي، وأن نجعل من وحدة المصنع وحدة قتال حقيقية تخضع لعقيدة واحدة، وطريقة تفكير واحدة، قائمة على إيمان أعضائها كلهم لا على الإرادة الطيبة لدى بعضهم؛ أن نجعل منها قوة قتال انضباطية من قوى الإنتاج، تحرز كل يوم انتصارات جيدة للقضية المشتركة، قضية بناء الاشتراكية.

أيها الرفاق، هذا اليوم هو بالضبط الذكرى السنوية الأولى للهجوم الجوي على هافانا، وسانتياغو وبعض المدن الأخرى. وفي الأيام القريبة الآتية ستحل الذكرى السنوية الأولى للهجوم الإمبريالي على بلايا خيرون، أي ذكرى الإندحار الكبير الأول للامبريالية الأمريكية. وسنحتفل بعد

بضعة أيام بالعيد الدولي للشغيلة للـمرة الرابعة في كوبا الثورية.

فلنذكر هذه السنوات الـماضية، والنجاحات التي حققناها في التلاحم والوعي السياسي. لقد صار بامكاننا الآن أن نصعد إلى الـمنبر لتوجيه الانتقادات والانتقادات وحدها تقريباً. فلـماذا؟ لأن العمل الذي أنجزناه كلنا، عمل الشعب في كوبا طيلة ما يقارب ثلاث سنوات ونصف من الثورة، هذه السنوات الثلاث التي اكتسبنا خلالها تلاحماً في الدفاع ضد الضربات الخارجية، وفي الكفاح للقضاء على الرجعية الداخلية، قد جعل منا قوة قتالية عظيمة منضبطة وما تزال الثورة تشكو من مواطن الضعف، فلـم تحقق بعد التجانس الكامل؛ وما تزال فيها تشققات يمكن أن ينفذ منها العدو، إلا أنها تحسن كل يوم تنظيمها، وانضباطها، ووعيها.

وعندما نصل إلى هذا اليوم الأول الجديد من أيار، للـمرة الرابعة بعد الثورة، سنستطيع القول، ونحن نتطلع إلى هذا الـماضي القصير، إلى هذه السنوات الثلاث والنصف الـمنصرمة، ونكرر القول مرة أخرى، وإلى الأبد، وبكل تأكيد، لقد انتصرنا!

الإطار داخل الثورة

من الأمور النافلة أن نلح على مميزات ثورتنا، وعلى الشكل الأصيل، والقلة من سمات العفوية، التي ارتداها الانتقال من ثورة للتحرر الوطني إلى ثورة اشتراكية، وعلى تراكم المراحل التي عاشها بسرعة كبيرة أبطال ملحمة المونكادا، مروراً بفصل الغرانما حتى إعلان الصفة الاشتراكية للثورة الكوبية. فقد انضم تدريجياً مؤيدون جدد، وكوادر جديدة، ومنظمات جديدة لتعزيز البنية العضوية للحركة الأولية حتى تكونت القواعد الشعبية التي تتميز بها ثورتنا.

ولما تكشّف أن طبقة اجتماعية جديدة قد أخذت نهائياً على عاتقها قيادة كوبا، رأينا الحدود التي كانت تمارس داخلها السلطة، بسبب الشروط التي وجدنا فيها الثورة، محرومة من الكوادر لإنجاز الجبال، من المهام التي كانت مفروضة على جهاز الدولة، في التنظيم السياسي وعلى الجبهة الاقتصادية كلها.

لقد وزعت المناصب البيروقراطية بعد الاستيلاء على الحكم مباشرة توزيعاً معتدلاً؛ فلم تكن هنالك مشكلات كبيرة لأن البُنيَة القديمة لم تكن قد هدمت. وكان الجهاز يعمل على نسق بطيء وكسول، نسق الآلة القديمة التي تكاد تتعطل، لكنه كان ذا تنظيم، وفي داخل هذا التنظيم، كان منسقاً تنسيقاً كافياً ليظل قائماً بفعل الجمود، دون أن يهتم بالتحولات السياسية

(*) مقال نشر في كوبا سوشياليستا العدد ١٣، أيلول ١٩٦٢.

التي تبعتها تحويلات في البُنية الاقتصادية.

ولـم تكن حركة ٢٦ تموز التي حدّت كثيراً من اندفاعها الصراعات الداخلية بين جناحها اليساري وجناحها اليميني، قادرة على تكريس جهودها لـمهام بنّاءة؛ ولـم يكن الحزب الاشتراكي الشعبي قد كوّن كوادر متوسطة لـمواجهة الـمسؤوليات الجديدة التي أشرفت على الظهور، بسبب ما كابد خلال سنوات من هجمات عنيفة ومن اللاشرعية.

ولـما حصلت التدخلات الأولى من جانب الدولة في الاقتصاد، لـم يكن البحث عن الكوادر مسألة معقدة جداً، وكان الاختيار يتناول أشخاصاً يملكون قاعدة دنيا لإشغال مركز من مراكز الإدارة. غير أنه بعد تسارع الحركة، بدءاً بتأميم الـمشروعات الأمريكية الشمالية أولاً، ثم الـمشروعات الكوبية الكبيرة، حصل نقص حقيقي في تقنيي الإدارة. وشعرنا أيضاً بالحاجة الـماسة إلى التقنيين في الإنتاج، لأن كثيرين منهم غادروا البلاد، سعياً وراء أوضاع أفضل قدمتها لهم الشركات الأمريكية في بلدان أخرى من أمريكا أو في الولايات الـمتحدة نفسها. ووجب أن يبذل الجهاز السياسي جهداً شديداً، بالإضافة إلى الـمهام البُنيوية، ليهتم على الصعيد الإيديولوجي بجماهير متعطشة إلى التعلـم، بدأت اتصالها بالثورة.

ولقد أدينا جميعاً دوراً على أفضل وجه ممكن. ولـم يكن ذلك خالياً من التعب والصعوبات. فارتُكبت أخطاء كثيرة في فرع الإدارة التنفيذية، وارتكبت أخطاء جسيمة من قبل الإداريين الجدد للـمشروعات، والذين كانوا يتحملون مسؤوليات كبيرة وهامة. وارتكبنا كذلك أخطاء خطيرة ذات نتائج جسيمة على الجهاز السياسي، الذي سقط رويداً رويداً في بيروقراطية هادئة ومريحة؛ وتحول جزئياً إلى منطلق لترفيعات وأعباء بيروقراطية منقطعة انقطاعاً كاملاً عن الجماهير.

إن السبب الرئيسي لأخطائنا يكمن في تجاهلنا للواقع في لحظة معطاة. وإن ما أضعف إدراكنا وصول الحزب إلى جهاز بيروقراطي، وإن ما عرّض للخطر الإدارة والإنتاج، هو نقص الكوادر الـمتوسطة الكفؤة. فقد نقصتنا هذه الإدارة، وكانت الكوادر تفرض نفسها كمُرادف لسياسية الجماهير؛ وكانت الأوامر تقضي بإعادة الاتصال بالجماهير، الاتصال الذي كانت الثورة تحافظ عليه كل الـمحافظة خلال الفترة الأولى من حياتها. وكان يجب أن يتم الاتصال عن طريق جهاز يسمح بالاستفادة منه أكبر قدر من

الفائدة، سواء في فهم آمال الجماهير كلها أو في نقل التوجيهات السياسية التي لم تكن تعطى في أغلب الأحيان إلاّ بخطب شخصية يلقيها الوزير الأول فيديل كاسترو أو قادة آخرون للثورة.

نستطيع أن نتساءل إذاً ما هو الكادر. ويُجاب على ذلك بأن الكادر فرد بلغ قدراً من التكوين السياسي لتفسير التوجيهات الكبرى الصادرة عن السلطة المركزية، وتبنيها ونقلها كتوجيهات إلى الجماهير، مدركاً مظاهر رغباتها ودوافعها العميقة. إنه فرد انضباطي على الصعيد الإيديولوجي وعلى الصعيد الإداري أيضاً، يعرف ويمارس المركزية الديمقراطية ويعرف كيف يثمن تناقضات الطريقة ليستخلص أكبر فائدة من أوجهها؛ ويعرف كيف يطبّق في الإنتاج مبدأ المناقشة الجماعية. والقرار والمسؤولية الوحيدة؛ وهو فرد ثَبُت إخلاصه وتأكدت شجاعته المادية والأدبية على نسق تكوينه الإيديولوجي بحيث يكون مستعداً دوماً لمجابهة أي نقاش ومسؤولاً عن حسن مسيرة الثورة ولو أدى ذلك إلى دفع حياته ثمناً لها. وهو كذلك فرد قادر على التحليل الشخصي، مما يتيح له اتخاذ القرارات الضرورية والبرهنة على مبادهة خلاّقة لا تتعارض مع الانضباط.

فالكادر إذاً، مبدع، إنه قائد عظيم المدى. وتقني على مستوى سياسي مُرض، يستطيع، بالمحاكمة العقلية الديالكتيكية، أن يدفع قطاعه الإنتاجي في طريق التقدم أو تكوّن الجمهور بفعل مركزه السياسي القيادي.

هذا الرجل المثالي، المحاط ظاهرياً بخصال يصعب بلوغها، موجود مع ذلك في صفوف الشعب الكوبي ونلتقي به كل يوم. والمهم أن نستفيد من جميع الفرص لنجعله يزداد تفتحاً، ونربيه، ونستفيد من كل شخصية ونجعلها أنفع قيمة للأمة.

إن تكوين الكادر يتحقق في الفاعليات اليومية، ويجب أن يكون كذلك موضوعاً لعمل منظم في مدارس خاصة يعمل فيها أساتذة أكفّاء. قدوة لتلاميذهم، على تحقيق تقدمهم الايديولوجي.

لا نستطيع أن نتصور في نظام يبني الاشتراكية كادراً لا يتحلى بتكوين سياسي رفيع؛ ويجب الاّ نفهم بالتكوين السياسي تعلم النظرية الماركسية وحده؛ بل يجب أن يقتضي أيضاً مسؤولية الفرد عن أعماله؛ والانضباط الذي يعاقب على كل ضعف عارض ولا يتعارض مع قدر كبير

من المبادهة، والاهتمام المستمر بجميع مشكلات الثورة. ولتحقيق مثل هذا الكادر يجب أن نبدأ بإحلال مبدأ الانتقاء داخل الجماهير؛ ففي الجماهير يجب البحث عن الشخصيات الناشئة، التي عانت التضحية، أو التي بدأت تعبّر عن مخاوفها، وتوجيه هذه الشخصيات نحو مدارس خاصة، أو توجيهها، إذا عزّت المدارس، نحو مراكز يتحملون فيها مسؤوليات كبيرة ويتعرضون للاختبار في الممارسة العملية.

وهكذا فقد وجدنا جمهرة من الكوادر الجديدة التي تكونت في هذه السنوات الأخيرة؛ بيدَ أن تكوينهم لم يكن موحداً لأن الرفاق الشباب وجدوا انفسهم أمام واقع الخلق الثوري دون توجيه حزبي مناسب. وقد حقق البعض نصراً مؤازراً، بيدَ أن عدداً كبيراً منهم لم يتوصل تماماً إلى هذا الهدف وظلوا في منتصف الطريق، أو ظلّوا في التيه البيروقراطي أو إغراءات السلطة.

ولضمان انتصار الثورة وتدعيمها تدعيماً كاملاً، نحتاج لتكوين كوادر من مختلف الأنواع، نحتاج للكادر السياسي الذي يجب أن يكون قاعدة تنظيماتنا الجماهيرية والذي يوجه الجماهير بعمل الحزب الموحد للثورة الاشتراكية (بدأت هذه القواعد بالظهور مع قيام المدارس القومية والإقليمية للتثقيف الثوري ومع المباشرة بالدروس وبالحلقات الدراسية على جميع المستويات)؛ ونحتاج كذلك للكوادر العسكرية؛ وللحصول على هذه الكوادر نستطيع أن نستعمل الانتقاء الذي لجأت إليه الثورة بين مقاتلينا الشباب؛ لقد بقي عدد كبير منهم أحياء، وهم لا يملكون حقاً معلومات واسعة، ولكنهم مجربون في نار المعارك، متمرسون على شروط الكفاح القاسية، ويتحلون بأمانة تصمد للسجن حيال النظام الثوري، لارتباطهم الوثيق بولادة الثورة ونموها منذ بدء أعمال العصابات الأولى في السيبرا. يجب علينا كذلك تكوين كوادر اقتصادية تكرس جهودها لمهمات التخطيط الصعبة، وتنظيم الدولة في هذه الفترة من فترات الخلق، ويجب أن نعمل مع المهنيين، وأن ندفع الشباب إلى الإحاطة بأهم نواحي الحياة التقنية، لنحاول أن نضفي على العالم لهجة الحماس الايديولوجي الذي يضمن التنمية المتسارعة. ومن الضروري خلق الفريق الإداري الذي يعرف كيف يستفيد من المعلومات التقنية لدى الآخرين، ويجمعها؛ ويوجه المشروعات ومنظمات الدولة الاخرى لتوفيقها مع نسق الثورة.

والمخرج المشترك لهذه المساعي كلها هو الوضوح السياسي. ولا ينحصر الوضوح السياسي في دعم مسلمات الثورة دون قيد أو شرط بل مساندتها مساندة عقلانية، وأن نكون قادرين على التحليل الديالكتيكي الذي يتيح قيام علاقات دائمة، على جميع المستويات، مع النظرية الفنية والممارسة الثورية. يجب اختيار هؤلاء الرفاق من الجماهير حسب المبدأ الوحيد القائل إن الأفضل ينفصل وأن من الواجب إعطاء الأفضل أكبر الفرص للتنمية.

إن وظيفة الكادر، أياً كانت الجبهة التي يعمل فيها، تظل في كل مكان واحدة لا تتغير. فالكادر هو القطعة الرئيسية في المحرك الايديولوجي المتمثل في حزب الثورة الموحّد. وهذا ما يمكن أن نسميه اللولب الديناميكي لهذا المحرك؛ وهو لولب لأنه قطعة تؤمن عمله، وهو ديناميكي لأنه ليس عضواً بسيطاً ينقل الأوامر من الأعلى والمطالب من الأدنى بل خلاّق يتعاون مع الجماهير في تنميتها ومع القادة لاطلاعهم، ويعمل هكذا كنقطة اتصال. ويؤدي رسالة هامة، رسالة اليقظة لئلا تنطفىء روح الثورة المذهلة، ولئلا تنام الثورة، ولا تتباطأ. إنه مكان حساس: ينقل ما يأتي من الجماهير وينقل إليها توجيه الحزب.

فتكوين الكوادر إذاً مهمة ملحة. وقد باشرت الحكومة الثورية بضراوة تشكيل الكوادر، فوضعت برنامجاً للمنح الدراسية تعطى حسب مبادىء الانتقاء،وبرامج دراسية للشغيلة تفسح إمكانيات مختلفة للتكوين التكنولوجي، ووسعت المدارس التقنية الخاصة، والمدارس الثانوية والجامعات التي تفتح الباب أمام مهن جديدة، وأخيراً أصدرت الأوامر إلى حزبنا كله بالدراسة والعمل واليقظة الثورية القائمة جوهرياً على اتحاد الشبيبة الشيوعية التي ستخرّج في المستقبل كل أنواع الكوادر وحتى الكوادر القائدة للثورة.

إن مفهوم «الكادر» مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحس بالتضحية، وضرب المثل على التعبير عن حقائق الثورة وأوامرها. وعلى الكادر بصفته قائداً سياسياً أن يكسب بعمله احترام الشغيلة. ولا بد له من أن ينال اعتبار وحب الرفاق الذين يجب أن يقودهم إلى الطليعة.

إذاً ليس ثمة من هو أفضل من الكادر الذي تنتخبه الجماهير في الجمعيات التي تعيّن الشغيلة النموذجية، الشغيلة الذين سيدخلون في

صفوف الحزب الموحد للثورة الاشتراكية مع الأعضاء القدامى في المنظمة الثورية المندمجة الذين يكونون قد نجحوا في جميع مراحل الانتقاء المفروضة. وسيشكلون في البداية حزباً مصغراً إلاّ أن نفوذه لدى الشغيلة سيكون عظيماً، ثم يكبر هذا الحزب كلما جعل تقدم الوعي الاشتراكي من العمل والتفاني الشامل لقضية الشعب ضرورة. إن المهام العسيرة التي تنتظرنا ستنجز بتعقيد أقل إذا توافرت الكوادر المتوسطة كهذه الكوادر. ولقد توصّلنا، بعد فترة من البلبلة والطرائق السيئة إلى السياسة الصحيحة، السياسة التي لن نتخلى عنها أبداً. ومع الوثبة المتجددة على الدوام للطبيعة العاملة التي تغذي بينابيعها الغنية صفوف الحزب الموحد المقبل للثورة الاشتراكية، ومع قيادة حزبنا، ندخل إلى أعماق المهمة، مهمة تكوين الكوادر التي تضمن تنمية ثورتنا تنمية نشيطة. يجب أن ننتصر.

ضد البيروقراطية

كانت ثورتنا جوهرياً نِتَاج حركة غوارية شرعت بالنضال المسلح ضد السلطة وتبلورت بالاستيلاء على الحكم. وقد ظلت المراحل الأولى لدولتنا الثورية، كما ظلت الفترة الأولية كلها لإدارتنا الحكومية، مصطبغة بقوة بالتكتيكات الغوارية. فـ«النزعة الغوارية»[1] كانت تكرر تجارب الكفاح المسلح لجبال كوبا وأريافها في مختلف المنظمات الإدارية والمنظمات الجماهيرية، وكانت تفسر بواقعة أن أجهزة الإدارة والمجتمع بصورة عامة كانت تتبع الشعارات الثورية وحدها (وكانت تفسرها في أغلب الأحيان تفسيراً مغايراً). وكانت طريقة حل المشكلات الملموسة متروكة لكل قائد من القادة يتصرف فيها كما يشتهي.

كانت ميادين العمل لـ«المغاورين الإداريين» الذين كانوا يشغلون جهاز المجتمع المعقّد كله متنازعة، وكانت المصادمات مستمرة، والأوامر تتبعها أوامر معاكسة، وتفسيرات القوانين متباينة، وفي بعض الحالات تتناقض مع القوانين نفسها، في أجهزة كانت تضع قراراتها هي، دون الرجوع إلى جهاز القيادة المركزي. وبعد عام من التجارب الأليمة توصلنا إلى النتيجة بأن علينا أن نغير تغييراً كلياً أسلوب عملنا وأن نعيد

(*) مقال نشر في كوبا سوشياليستا، العدد ١٨ شباط ١٩٦٣.

(١) عفوية غير منظمة في العمل.

تنظيم جهاز الدولة تنظيماً عقلانياً، مستخدمين تكتيك التخطيط الذي استخدمته البلدان الاشتراكية الشقيقة.

بدأنا، على سبيل العلاج، بتنظيم الأجهزة البيروقراطية القوية التي تميز صفات تلك الفترة من بناء دولتنا الاشتراكية، إلاّ أن الخلل كان كبيراً جداً وبدأت مجموعة من الأجهزة، بينها وزارة الصناعة، تمارس سياسة مركزية العمليات، فاعاقت كثيراً مبادهة الإداريين. ويُفسَّر مفهوم المركزية هذا بنقص الكوادر المتوسطة والفوضى الداخلية؛ ولذا وجب التزام جانب الصرامة في متطلبات إطاعة التوجيهات. وبصورة موازية، كان نقص أجهزة المراقبة الملائمة يجعل من الصعب تحديد الأخطاء الإدارية في الوقت المناسب، مما كان يبرر استخدام «الكتيّب». بهذه الصورة، كانت أكثر الكوادر وعياً وأحرصها على تجنب الخطأ تحد من اندفاعاتها لعدم توافقها مع مسيرة الإدارة البطيئة، بينما كان غيرهم يستمرون في الدفاع عن امتيازاتهم، دون أن يشعروا بأنهم ملزمون باحترام أية سلطة؛ من هنا جاءت ضرورة تدابير الإشراف الجديدة لشل فاعليتهم. وهكذا بدأت ثورتنا تشكو من داءٍ يدعى البيروقراطية.

إن البيروقراطية لا تولد طبعاً مع المجتمع الاشتراكي وليست بالضرورة جزءاً منه. فالبيروقراطية كانت موجودة في زمن الأنظمة البورجوازية بموكبها من الاتاوات والزلفى؛ وكانت ميزانية الدولة تعيل عدداً كبيراً من أصحاب الامتيازات الذين كانوا يشكلون «بلاط» السياسي الذي يشغل منصباً. ففي مجتمع رأسمالي، يوضع فيه جهاز الدولة كله في خدمة البورجوازية، تتقلص أهمية هذا الجهاز بصفته عضواً موجهاً إلى حد كبير وينحصر الاهتمام بصورة جوهرية في جعله نفّاذاً ليسهُّل حركة أصحاب الامتيازات وجعله في الوقت نفسه نفّاذاً بقدر يكفي ليحبس الشعب داخل شباكه.

ولقد بدأ مرض البيروقراطية يمتد امتداداً خطيراً بسبب ثقل «الخطايا الأصلية» التي ترزح تحتها الأجهزة الإدارية القديمة والأوضاع التي خلقت بعد انتصار الثورة، ولو بحثنا عن أصوله في الوقت الحاضر لأضفنا أسباباً جديدة إلى الأسباب القديمة ولوجدنا ثلاثة أسباب رئيسية.

وأحد هذه الأسباب غياب المحرك الداخلي. نعني بذلك انعدام المصلحة لدى الفرد لخدمة الدولة وللتغلب على وضع مُعيَّن. وهو يستند

إلى انعدام الوعي الثوري، أو، في أية حال، تقبل ما يسير من سيء إلى أسوأ.

نستطيع إقامة صلة مباشرة وبديهية بين غياب المحرك الداخلي وانعدام المصلحة لحل المشكلات. ففي هذه الحالة، سواء أكان هذا الضعف في المحرك الايديولوجي متأتياً عن نقص مطلق في القناعة، أو ناتجاً عن قدر معين من اليأس حيال المشكلات المتكررة التي لا يستطيع الفرد حلها، يلجأ هذا الفرد، أو المجموعة من الأفراد إلى البيروقراطية، ويملأ أوراقاً، ويُبعد عنه المسؤولية ويضع دفاعاً خطياً ليستمر في الحياة الرتيبة أو ليدافع عن نفسه تجاه لا مسؤولية الآخرين.

وثمة سبب آخر هو نقص التنظيم. فإذا ما طمحنا إلى تحطيم «النزعة الفوارية» دون أن تكون لدينا تجربة إدارية كافية ينتهي بنا الأمر إلى التمزُّق والاختناق اللذين يعيقان دون جدوى تيار المعلومات الآتية من القواعد وتيار التعليمات أو الأوامر الصادرة عن الأجهزة المركزية. ذلك أن هؤلاء وأولئك يسلكون تارة اتجاهات مضلّلة، وطوراً يُسيئون تفسير المعلومات والتعليمات، ويقعون في عدم الانسجام، وكلها أمور تزيد في خطورة الاعوجاج.

إن نقص التنظيم يتميز جوهرياً بغياب الطرائق لمواجهة وضع مُعيَّن. ولدينا أمثلة عن ذلك في الوزارات عندما تريد حل المشكلات على مستويات أخرى غير المستوى المطلوب أو عندما تسلك هذه الوزارات طرقاً خاطئة وتضيع في متاهات الأوراق. فالبيروقراطية هي سلسلة نماذج الموظف الذي يريد حل مشكلاته كيفما اتفق والذي يصطدم مرات عديدة بالنظام القائم دون أن يجد الحل. ونلاحظ غالباً أن المخرج الوحيد للكثير من الموظفين ينحصر في طلب المزيد من الموظفين لإنجاز مهمة لا يتطلب حلها إلاّ قليلاً من المنطق؛ وهكذا يخلقون أسباباً جديدة لورقية لا جدوى منها.

يجب ألاّ ننسى أبداً، ونحن ننتقد أنفسنا نقداً سليماً، أن الإدارة الاقتصادية للثورة مسؤولة عن معظم الشرور البيروقراطية؛ فأجهزة الدولة لم تتشكل تبعاً لخطة وحيدة وعلاقات مدروسة دراسة وافية، مما ترك هامشاً عريضاً للمضاربة بالطرائق الإدارية. ولم يقم الجهاز المركزي للإقتصاد، المجلس المركزي للتخطيط، بدوره القيادي؛ ولم يكن بمقدروه أن يقوم به لأنه لم يكن يتمتع بسلطة كافية على الأجهزة؛

كان عاجزاً عن إعطاء أوامر واضحة على أساس نظام وحيد مزود بوسائل المراقبة، وكان ينقصه العون الذي لا بديل له، عون خطة طويلة الأمد ـ وقد لجم التمركز المفرط دون تنظيم كامل العمل العفوي دون أن يستبدله بالنظام الصحيح المُعطى في اللحظة المناسبة ـ فحَجَب تراكم القرارات الصغرى رؤية المشكلات الكبرى واختنق حلها في الفوضى. لقد تميَّز عملنا بقرارات الدقيقة الأخيرة المتخذة على عجل ودون تحليل. والسبب الثالث، وهو سبب هام جداً، هو نقص المعارف التقنية التي بلغت قدراً كافياً من التنمية لكي تتيح اتخاذ قرارات صحيحة وسريعة. وقد وجب، بسبب هذا النقص، جمع كثير من التجارب الصغرى ومحاولة استخلاص نتيجة منها. وصارت المناقشات طويلة لا تنتهي دون أن يكون لأحد المتناقشين سلطة كافية ليفرض وجهة نظره. فبعد اجتماعين، أو عدة اجتماعات تظل المشكلة معلقة حتى تحل من ذاتها أو يتخذ أي قرار ولو كان سيئاً.

إن غياب المعارف غياباً يكاد يكون شاملاً، المتكافىء مع عدد كبير من الاجتماعات، يميز «نزعة الاجتماعات» التي تجد تعبيرها جوهرياً في غياب النظرة الواضحة إلى المستقبل من أجل المشكلات. ففي هذه الحالة، تنتهي الأجهزة المخصصة إلى البيروقراطية، أي إلى الاختناق الذي تفرضه على تنمية المجتمع الكتابات العقيمة والتردد. هذه الأسباب الثلاثة تؤثر تأثيراً متفاوتاً على حياة المؤسسات في البلاد، سواء بصورة دروية، أو بشكل اتحادات مختلفة؛ وقد آن الأوان لقطع دابر تأثيرها الضار. واتخاذ تدابير ملموسة لحث أجهزة الدولة على إقامة إشراف مركزي صلب يتيح للقيادة وضع يدها إلى أقصى الحدود، على تنمية علاقات القوى المنتجة على قواعد منطقية.

إذا عرفنا أسباب البيروقراطية وآثارها، نستطيع أن نحلل بالضبط إمكانات إصلاح ما فسد. ويمكننا أن نعتبر أن التنظيم هو، من بين الأسباب كلها التي ذكرنا، مشكلتنا المركزية وأن علينا مجابهتها بالشدة اللازمة. ولذا يجب علينا تبديل نمط عملنا؛ وتصنيف المشكلات حسب مراتبها بإعطاء كل جهاز وكل مستوى للقرار مهمته؛ وإقامة العلاقات الملموسة فيما بينها، بدءاً بمركز القرار الاقتصادي حتى الوحدة الإدارية الأخيرة، وإقامة العلاقات بين مختلف مركباتها أفقياً، لتشكل أخيراً مجموع

علاقات الاقتصاد. هذه هي المهمة التي يسهل على قوانا بلوغها في الوقت الحاضر، وستتيح لنا ميزة أخرى، هي أن ننقل إلى جبهات أخرى عدداً كبيراً من الذين لا يقومون بأي عمل ولا جدوى منهم، أو يقومون بوظائف تافهة أو تشكل مع وظائف أخرى إزدواجية لا نتيجة منها. يجب أن نسعى بجد لأن نحقق بصورة متواقتة عملاً سياسياً كي نصلح انعدام الدوافع الداخلية، أي انعدام الوضوح السياسي الذي يجد تعبيره في غياب التنفيذ. والوسائل المؤدية إلى هذه الغاية هي من جهة التربية المتواصلة التي تشرح المهام شرحاً واضحاً. وتدخل في روع الموظفين روح الاهتمام بعملهم الملموس، ومن جهة أخرى إتخاذ التدابير الصارمة لمحو الطفيلية: سواء منها الطفيلية التي تخفي عداءً عميقاً نحو المجتمع الاشتراكي، أو الطفيلية المختلطة مع العمل اختلاطاً لا علاج له.

وعلينا أخيراً أن نصلح الدونية المتمثلة في نقص المعارف. فقد شرعنا في مهمة جبارة هي تحويل المجتمع من أوله إلى آخره وسط العدوان الإمبريالي، والحصار المتزايد الأحكام، والتحويل الكامل لتكنولوجيتنا، والنواقص الخطيرة في المواد الأولية والمواد الغذائية، والهروب الجماعي، وأخيراً وسط الندرة في التقنيين المؤهلين الذين كانوا متوافرين لدينا. في هذه الشروط، يجب أن نواجه عملاً جدياً ودؤوباً مع الجماهير، لنملأ الفراغ الذي تركه الخونة ونلبي الضرورات الملحة إلى قوة العمل المتصف، الناشئة عن النسق السريع المفروض على تنميتنا. ولذا فإن الأهلية المهنية تشغل مكاناً مفضلاً في جميع خطط الحكومة الثورية.

إن تكوين الشغيلة الفاعلين يبدأ في مراكز العمل في المرحلة الأولى من التربية: مكافحة بعض آثار الأمية المتبقية في المناطق النائية، دروس التحسين العمالي لأولئك الذين بلغوا الدرجة الثالثة، دروس الحد الأدنى التقني للعمال الذين بلغوا مستوى أعلى، دروس التحديد لتكوين رؤساء عمال وعمالاً مؤهلين، الدروس الجامعية لجميع المهن الحرة والإدارة. إن الحكومة الثورية تنوي تحويل بلادنا إلى مدرسة كبيرة تكون فيها الدراسة ونجاح الدراسات أحد العوامل الرئيسية لتحسين شروط الفرد، سواء على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد وضعه الخلقي داخل المجتمع، تبعاً لصفاته.

وإذا توصلنا إلى الإحاطة بالعلاقات المشوشة بين الأجهزة وبين أقسام الأجهزة، تحت أكداس الأوراق التي لا جدوى منها، وازدواجية الوظائف والمآزق العديدة التي سقطت فيها مؤسساتنا، وإذا ما وجدنا جذور المشكلة ووضعنا قواعد تنظيمية، تكون بدائية، أولاً، ثم تصير أكمل؛ وإذا ما خضنا معركة جبهية ضد المستائين، والمتمردين والمشوشين، وإذا ما قوّمنا هذه الجماهير وهذبناها، وأدخلناها في جسم الثورة وأزلنا ما لا طائل تحته؛ وإذا ما واصلنا في الوقت نفسه دون أن نضعف أمام الصعاب، مهمة تربوية عظيمة على جميع المستويات، نكون قادرين على تصفية البيروقراطية في زمن قليل.

إن تجربة التعبئة الأخيرة هي التي دفعتنا إلى مناقشات في وزارة الدفاع لتحليل الظاهرة التي أتاحت، في وقت كانت البلاد كلها تواجه فيه قواها للصمود أمام هجوم العدو، ألاّ يسقط الإنتاج الصناعي، وأن تزول نزعة التغيب، وأن تحل المشاكل بسرعة لا يمكن تصورها. وقد توصلنا إلى نتيجة هي أن عوامل مختلفة تضافرت لتحطيم أسباب البيروقراطية؛ وكانت الغالبية العظمى من الشعب الكوبي قد اعترتها وثبة كبرى من مقاومة الإمبريالية، وكان كل عامل قد صار، في مستواه، محارباً من محاربي الاقتصاد مستعداً لحل أية مشكلة.

وهكذا كان العدوان الأجنبي يحث المحرك الايديولوجي. وكانت قواعد التنظيم تقتصر على الدلالة بدقة على ما يمكن عمله وعلى المشكلة الرئيسية التي يجب حلها؛ والمحافظة على المستوى العالي للإنتاج، ومستوى بعض المنتجات ببذل المزيد من الجهود، وتحرر المشروعات، والمصانع والأجهزة، من كل ما تبقى من الوظائف الاتفاقية، اللازمة للقيام بنشاط اجتماعي عادي.

كانت المسؤولية الخاصة الملقاة على كل فرد ترغمه على اتخاذ قرارات سريعة؛ وقد كنا أمام وضع من أوضاع الضرورة القومية الملحة، وكان يجب اتخاذ هذه القرارات سواء أكانت صحيحة أم خاطئة؛ كان يجب اتخاذها وبسرعة؛ وهذا ما جرى في كثير من الحالات.

لم نجرد بعد حصيلة التعبئة، وبديهي أن هذه الحصيلة لا يمكن أن تكون إيجابية إذا ما أردنا توضيحها بعبارات إيجابية؛ وبالعكس، كانت إيجابية على الصعيد الايديولوجي، في تقدم وعي الجماهير. فأي درس يجب

أن نستخلص من ذلك؟ نستخلص وجوب إفهام شغيلتنا، وعمالنا، وفلاحينا، ومستخدمينا، أن خطر العدوان الإمبريالي ما يزال قائماً فوق رؤوسنا، وانه ليس ثمة وضع سلمي وأن علينا مواصلة تعزيز الثورة كل يوم، لانها افضل ضمانة لنا ضد وقوع الغزو علينا، فكلما صعب على الإمبريالية أخذ جزيرتنا، وعزّزنا دفاعنا ورفعنا درجة الوعي لدى شعبنا، ازدادت القناعة لدى الإمبريالية بصعوبة تحقيق أهدافها؛ بيدَ أن تنمية البلاد الاقتصادية تقربنا من اليسر المتزايد، والرخاء المتعاظم. إن المهمة الايديولوجية هي ديمومة المثال العظيم المعبىء ضد العدوان الامبريالي.

يجب أن نحلل مسؤوليات كل موظف، ونثبتها بدقة في حدود لا تتجاوزها تحت طائلة مؤيدات صارمة جداً. ويجب في الوقت نفسه أن ندرس كل ما هو جوهري وكل ما هو ثانوي في عمل مختلف وحدات أجهزة الدولة، وتحديد الثانوي للتركيز على الجوهري، مما سيتيح لنا القيام بعمل أسرع. يجب أن نطالب موظفينا بالعمل، وأن نحدد وقتاً لإنجاز الأوامر الصادرة عن الأجهزة المركزية، وأن نمارس إشرافاً ملائماً والحثّ على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

فإذا توصلنا إلى إتمام هذا العمل كله، نقضي على البيروقراطية. والواقع أن هذا ليس مهمة جهاز واحد، بل وليس مهمة أجهزة البلاد كلها؛ إنه مهمة الأمة بأسرها، أي مهمة الأجهزة القائدة، وبصورة رئيسية الحزب الموحد للثورة والمنظمات الجماهيرية. يجب أن نطبق كلنا هذا الشعار الملح: الحرب على البيروقراطية. جعل جهاز الدولة مرناً. إنتاج بلا عوائق، ومسؤولية الإنتاج.

«الحزب الماركسي ـ اللينيني»

يهدف هذا الكتاب إلى إطلاع مناضلي الحزب على الميدان الرحب والغني جداً للأفكار الماركسية ـ اللينينية.

إن اختيار المواضيع بسيط ومفيد. واقصد بذلك فصلاً من كتاب الماركسية ـ اللينينية لأوتوف كوزينن وعدة خطب لفيديل كاسترو. لقد كان الاختيار موفقاً لأن هذا الفصل يلخّص تجارب الأحزاب الشقيقة ويقدم الخطوط الكبرى العامة لما يجب أن يكون عليه الحزب الماركسي ـ اللينيني والأسلوب الذي يجب أن يسير عليه؛ أما تتابع خطاب الرفيق فيديل فهو يستعرض التاريخ السياسي لبلادنا في كلمات قائد الثورة، التي يستذكر فيها أحياناً تجارب شخصية.

فالوجهان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، هما النظرية العامة كتعبير عن تجارب الحزب الشيوعي السوفياتي والأحزاب الماركسية اللينينية للإنسانية كلها والتطبيق العملي لهذه الأفكار العامة على خصائصنا نحن. ويجب ألاّ نستنتج من الخصائص التي تتسم بها الأحداث الاجتماعية في هذه المنطقة من العالم وجود استثناءات تاريخية؛ بل أن نستنتج ببساطة أن في الإطار العام للنظرية، النابعة من التجربة، يوجد مكان للحالة

(*) مدخل إلى كتاب الحزب الماركسي ـ اللينيني، الذي نشرته قيادة الحزب الموحد للثورة الاشتراكية في كوبا عام ١٩٦٣.

النوعية الخاصة بالوضع الكوبي الذي يضيف تجارب جديدة إلى الحركة العمالية العالمية.

ويعلّمنا الكتاب بوضوح صاف ما هو الحزب الماركسي ـ اللينيني: «أفراد جمعتهم وحدة الأفكار يشكلون جماعة لإحياء المفاهيم الماركسية، أي لإتمام الرسالة التاريخية للطبقة العاملة». ويقول أيضاً إن الحزب لا يستطيع أن يعيش معزولاً عن الجماهير، وأنه يجب أن يظل على اتصال دائم بها، وأن يمارس الانتقاد والانتقاد الذاتي ويتشدد كثيراً تجاه أخطائه هو؛ وألاّ يقوم على مفاهيم سلبية للنضال ضد شيء ما فقط، بل أن يقوم كذلك على مفاهيم إيجابية للنضال في سبيل شيء ما، وأن الأحزاب الماركسية ـ اللينينية لا يمكن أن تنتظر مكتوفة اليدين وأن تسد الشروط الموضوعية والذاتية، المتحققة بفعل الآلية المعقدة لنضال الطبقات، جميع الضرورات لكي تسقط السلطة بين يدي الشعب كما تسقط الثمرة اليانعة. ويظهر دور القائد والوسيط لهذا الحزب. طليعة الطبقة العاملة، وقائد طبقته، الذي يعرف كيف يقوده إلى طريق النصر ويسير به بسرعة نحو أوضاع اجتماعية جديدة. ويلحُّ على واقعة أنه، حتى في أوقات التقهقر الاجتماعي، يجب أن يعرف كيف يتراجع ويحتفظ بكوادر ثابتة ليستند إلى الموجة التالية ويتقدم إلى مدى أبعد، حتى الهدف الجوهري للحزب في المرحلة الثورية الأولى، مرحلة الاستيلاء على الحكم.

ومن المنطق أن يكون هذا الحزب حزباً طبقياً. فالحزب الماركسي ـ اللينيني يستطيع بصعوبة أن يكون شيئاً آخر، ومهمته هي البحث عن الطريق الأقصر إلى ديكتاتورية البروليتاريا، ويأتي أفضل مناضليه، وكوادره القائدة وتكتيكه من صفوف الطبقة العاملة.

نحن لا نستطيع أن نفهم أن بناء الاشتراكية يبدأ بحزب من الطبقة البورجوازية، حزب يضم بين أعضائه عدداً كبيراً من المستثمرين يكلفون برسم خطه السياسي. إن تجمعاً كهذا لا يستطيع بشكل ظاهر أن يقود الكفاح إلاّ في مرحلة التحرر الوطني، حتى مراحل معينة وفي شروط محددة. وفي المرحلة التالية، تصير الطبقة الثورية رجعية وتنشأ شروط جديدة تجعل ظهور الحزب الماركسي ـ اللينيني كقائد للكفاح الثوري أمراً إلزامياً. ولقد صار من المستحيل، في أمريكا على الأقل، التحدث عن حركات للتحرير بقيادة البورجوازية. فالثورة الكوبية استقطبت القوى؛

وعندما وضعت البورجوازيات الوطنية الضعيفة أمام الخيار بين الشعب والإمبريالية اختارت الامبريالية، وخانت نهائياً بلادها. وصار من المستحيل، استحالة تكاد تكون كلية، أن يتم الانتقال السلمي نحو الاشتراكية في هذا الجزء من العالم.

فإذا صار الحزب الماركسي ـ اللينيني قادراً على التنبؤ بالمراحل التاريخية القادمة وعلى أن يصير علم الشعب وطليعته حتى قبل أن يجتاز مرحلة التحرر الوطني ـ إذا كان الأمر يتعلق ببلداننا المستعمرة ـ عندئذ يكون هذا الحزب قد أدى رسالة تاريخية مزدوجة وسيكون بمقدوره مجابهة مهمات بناء الاشتراكية بقوة أكبر واكتساب وجاهة أعظم لدى الجماهير.

ثم تأتي التجربة الكوبية؛ التجربة الغنية بكل ما تجلب من جديد، بكل ما فيها من قوة في هذه اللحظة من لحظات تنمية الثورة الأمريكية، وكذلك بتعاليمها المتمثلة في أخطائها، الأخطاء المحللة والمصممة علناً، وبالتماس مع الجماهير، والمطروحة ليحكم عليها الرأي العام.

إن خُطب الرفيق فيديل التي يتحدث فيها عن الحزب الموحد للثورة الاشتراكية وطرائق العمل المستخدمة في المنظمات الثورية المندمجة ترسم مرحلتين جوهريتين من ثورتنا وتتميز بأهمية خاصة. ففي المرحلة الأولى نجد التصريح الصادق لثوري كامل بلغ فكره قمة التطور ويعلن دون أي شك، على العالم صفته الماركسية ـ اللينينة. وهو لا يفعل بتأكيد لفظي بسيط: بل يبرز الملامح، والواقعات الأشْهَر لتطور القائد، وتطور الحركة والحزب نحو تكوين الحزب الموحد للثورة الاشتراكية.

وعندما يحلل الرفيق فيديل نفسه، يعترف بكمية المفاهيم التأخرية التي أدخلها الوسط في ذهنه، ويروي كيف ناضل غريزياً ضد هذه المفاهيم وخلق نفسه في الكفاح؛ ويسرد لنا شكوكه ويشرح أسبابها والطريقة التي لجأ إليها لإبعادها.

كانت حركة ٢٦ تموز في تلك الفترة شيئاً جديداً يصعب تعريفه؛ فها هو فيديل كاسترو، بطل المونكادا، وأسير جزيرة الصنوبر، يُدرِّب مجموعة من الرجال مهمتها بلوغ شواطىء الأوريانته، وإشعال نار الثورة في المقاطعة وفصلها عن بقية البلاد في زمن أول، أو التقدم بقوة لا تقهر،

تبعاً للشروط الـموضوعية، حتى هافانا ذاتها، في تتابع من الانتصارات الدامية بقدر متفاوت.

ولقد صغنا الواقع صغة قوية؛ فلـم تكن الشروط الذاتية الضرورية متوفرة كلها لكي تتبلور هذه الـمحاولة؛ ولـم نكن قد اتّبعنا قواعد الحرب الثورية كلها، تلك القواعد التي سنتعلّمها فيما بعد بدمنا وبدم رفاقنا خلال سنتين من الكفاح الشاق. لقد غُلبنا وفي هذه اللحظة بدأ التاريخ الأهم لحركتنا. في هذه اللحظة أظهر قوته الحقيقية، وجدارته التاريخية الحقيقية؛ وأدركنا الأخطاء التكتيكية التي ارتكبناها وفهمنا أنه كانت تنقصنا بعض العوامل الذاتية الهامة؛ كان الشعب يعي ضرورة التبديل لكنه كان يفتقر إلى اليقين بإمكانيتها. فقد كانت الـمهمة إذاً خلق هذه الإمكانية، وبدأ في السييرا العمل الطويل الذي استخدم وسيطاً للحركة في البلاد بأسرها والذي أثار عواصف لا تنقطع، وانفجارات ثورية متواصلة في أرض الوطن كلها.

وبدأت الوقعات تبرهن أن الجيش الثوري يستطيع، بفضل ثقة الشعب وحماسه وتوفر القيادة الحكيمة له، وفي شروط ملائمة للكفاح، أن يزيد قوته مستخدماً الأسلحة استخداماً متقناً وأن يحطم يوماً ما الجيش الـمعادي. وهذا درس عظيم من دروس التاريخ. فقد تبدلت نسبة القوى مع انتصار الثورة تبدلاً تدريجياً حتى صارت ملائمة جداً للحركة الثورية؛ وخلقت الشروط الذاتية اللازمة لتحقيق التبديل ووقعت أزمة الحكم الضرورية للتبديل. لقد تحققت تجربة ثورية جديدة في أمريكا؛ وثبت أن الحقائق العظمى للـماركسية ـ اللينينية تتأكد على الدوام، وثبت في هذه الحالة الواضحة، أن رسالة القادة والأحزاب هي خلق الشروط الضرورية كلها للاستيلاء على الحكم لا ليصيروا متفرجين جدداً على الـموجة الثورية الـمتولدة في داخل الشعب.

ودلّت التجربة الكوبية في الوقت نفسه، إذ أظهرت للقوى الـمسلحة التي تدافع عن السيادة الشعبية، ضرورة التوقّي من الـمفاجآت، والهجمات، والإبادة، على أهمية تمركز الكفاح الـمسلح في الأراضي الأكثر ملاءمة لحرب الغوار، أي في أكثر الـمناطق الريفية وعورة. وهذا مجلوب آخر قدمته الثورة الكوبية للكفاح الأمريكي من أجل الانعتاق؛ فقد انطلقنا من الريف إلى الـمدينة ومن الأصغر إلى الأكبر، وخلقنا الحركة الثورية التي

بلغت أوجها في هافانا.

ويشرح فيديل بوضوح، في مكان آخر، أن الصفة الجوهرية للثوري هي معرفته تفسير الواقع. ويقول لنا في معرض حديثه عن إضراب نيسان إننا لم نحسن تفسيره في ذلك الوقت ولذا عانينا الكارثة. فلماذا أُعلِن إضراب نيسان؟ لأنه كان في داخل الحركة مجموعة من التناقضات سميناها تناقضات «الجبل والسهل» ولأن تحليل العناصر التي تعتبر جوهرية لتقرير الكفاح المسلح كانت تجعله أمراً ظاهراً، لأن هذه العناصر كانت متعارضة قطرياً في كل من الصنفين.

كان الجبل مستعداً لدحر الجيش كلما كان ذلك ضرورياً. ولكسب المعركة تلو المعركة، والاستيلاء على السلاح والوصول يوماً إلى الاستيلاء على الحكم استيلاءً كلياً بالاستناد إلى جيشه المتمرد. كان الجبل يحبذ الكفاح المسلح المعمم في البلاد كلها، والذي يبلغ الأوج بإضراب عام ثوري يفجر ديكتاتورية باتيستا ويقيم في الحكومة سلطة «المدنيين» باعتبار أن الجيش الجديد يصير «لا سياسياً».

كان الصدام بين هاتين الموضوعتين دائمياً وقلّما كان هذا الصِدام يشجع وحدة القيادة المطلوبة في مثل هذه الأوقات. لقد أعدّ السهل إضراب نيسان وأوعز به بموافقة قيادة الجبل التي لم تكن تشعر أنها قادرة على منعه. رغم شكوكها الجدية بنتيجته، ومع التحفظات الصريحة التي أبداها الحزب الاشتراكي الشعبي الذي رأى الخطر في الوقت المناسب. ونزلت القيادات الثورية إلى السهل لمؤازرة الإضراب، وهكذا بدأ قائد جيشنا الخالد كاميلو سيانفويغوس غاراته الأولى في منطقة بايامو.

إن لهذه التناقضات سبباً أعمق من الخلافات التكتيكية: فقد صار الجيش المتمرد كادحاً من الوجهة الايديولوجية وصار يفكر باعتباره طبقة محرومة؛ وكان السهل ما يزال بورجوازياً صغيراً، وتضم قيادته خَوَنة المستقبل، وكان متأثراً جداً بالوسط الذي يتطور فيه.

كان ذلك هو الكفاح الأصغر للإشراف الداخلي، في إطار الكفاح الثوري الأكبر للوصول إلى السلطة. ويمكن تفسير الأحداث القريبة في الجزائر بالمماثلة مع الثورة الكوبية: فالجناح الثوري لم يكن يدع الفرصة لإبعاده عن السلطة وكان يناضل للاستيلاء عليها بكاملها، وكان الجيش المتمرد الممثل الحقيقي للثورة الظافرة.

وتتابعت الاضرابات دورياً، ولـم تتحقق وحدة القيادة (دون أن يعترف بها الجميع مع ذلك) إلاّ عندما سُمّي فيديل وزيراً أول، بعد بضعة أشهر من انتصار الثورة. فماذا عملنا حتى ذلك الوقت؟ اكتسبنا، كما يقول فيديل، حق البدء. ولـم نقطع سوى مرحلة قائمة على الكفاح حتى الـموت ضد النظام القائم في كوبا الذي يجسده الديكتاتور باتيستا، بيدَ أن اتّباعنا خطاً ثورياً منطقياً يهدف إلى تحسين مجتمعنا وتحريره قدر الإمكان من جميع العوائق الاقتصادية كان يرغمنا على النضال وجهاً لوجه ضد الامبريالية.

كانت الامبريالية عنصراً هاماً حراً في تنمية وتعميق إيديولوجيتنا؛ وكانت كل ضربة يوجهها إلينا تستدعي رداً؛ وفي كل مرة كان فيها اليانكي، بتعاليهم الـمعروف، يردون علينا متخذين تدبيراً ضد كوبا، كان يجب علينا أن نتخذ في الحال التدبير الـمضاد الضروري، وهكذا كانت الثورة تزداد جذرية بصورة تدريجية.

كان الحزب الاشتراكي الشعبي داخلاً في هذه الجبهة، وبدأ الرفاق ذوو النزعة النضالية الثورية السابقة بالاندماج مع أولئك الذين وصلوا إلى الحكم بعد الكفاح في السييرا، وكان فيديل يتوقع بعض أخطار التشيع؛ فكان ينتقد من يهزّ في وجه غيره سنيه الخمس عشرة أو العشرين من النضال، وينتقد تشيع الـملتحين من الـمقاومين في السييرا أو الإرهابيين في الـمدن.

في فترة النضال الـمسلح كانت مجموعة من الرفاق تريد الدفاع عن الحركة «الكوديلية» الظاهرية لفيديل وقد ارتكبت خطأ، سيتكرر فيما بعد عندما ظهرت بدعة التشيع، بالخلط بين لقاءات القائد العظيمة ـ الكفاءات العظيمة لزعيم الثورة ومواهبه التي لا تنكر في القيادة ـ وبين الفرد الذي يكون اهتمامه الوحيد منصرفاً إلى ضمان ولاء أنصاره دون قيد أو شرط وإقامة نظام كوديلي. وقد خاضت هذا الكفاح الـمنطلق على قواعد خاطئة مجموعة من الرفاق حتى أن هذا الكفاح لـم ينته في الأول من كانون الثاني ولا عندما تقلّد فيديل منصب الوزير الأول؛ لـم ينته إلا بعد أن غُلب الجناح اليميني في حركة ٢٦ تموز. وهكذا سقط أورويتا، وميرو كاردونا، وراي، وهوبرت ماتوس، ودافيد سلفادور وغيرهم كثير من الخونة لأنهم عارضوا الإرادة الشعبية.

وبعد النصر الكامل على الجناح اليميني ظهرت ضرورة إيجاد بنية

للحزب؛ حزب الثورة الموحد، الذي يعبر عن الماركسية ـ اللينينية في الشروط الجديدة بكوادر منتقاة انتقاء دقيقاً، وأن يكون تنظيمه مركزياً ومرناً، ولذا كنا نثق ثقة مطلقة بالسلطة المكتسبة خلال سنوات عديدة من النضال بواسطة الحزب الاشتراكي الشعبي، وكنا نعدل عدولاً يكاد يكون كلياً عن معاييرنا التنظيمية وهكذا خلقت الشروط كلها التي أتاحت للتشيع أن ينضج.

وقد كُلّف الرفيق إنيبال إسكالانته بهذا العمل التنظيمي وبدأت فترة قاتمة كانت لحسن الحظ قصيرة جداً. وكانت طرائق القيادة رديئة؛ ففقد الحزب صفاته الجوهرية النابعة من صلته بالجماهير، والمركزية الديمقراطية وروح التضحية. وفي بعض الأحيان يصل إلى المراكز القيادية أفراد بلا تجربة ولا كفاءة، بفضل القيام بأعمال بهلوانية حقيقية، لسبب واحد هو أنهم تآلفوا مع الوضع.

وفقدت المنظمات الثورية المندمجة، دورها كمحرك إيديولوجي ـ ومراقبة لجهاز الإنتاج كله ـ وصارت جهازاً إدارياً؛ ففي هذه الشروط كانت إشارات الإنذار التي يجب أن تصل من المقاطعات لشرح المشكلات المطروحة، تضيع في الطريق لأن أولئك الذين يجب عليهم السهر على عمل الموظفين الإداريين كانوا على وجه الضبط القادة الذين يقومون بوظيفة مزدوجة حزبية وإدارية عامة.

إن زمن المفاهيم المغلوطة، والأخطاء الكبرى والنقل الميكانيكي قد انقضى، لحسن الحظ. وانهارت الأسس العتيقة التي قامت عليها العبقرية التشيعية.

وأمام هذه المشكلات كان قرار القيادة القومية التي يرأسها فيديل الاتجاه إلى الجماهير، واللجوء إلى الجماهير وهذا ما أتاح إقامة نظام المشورة لجميع مراكز العمل من أجل أن تنتخب الجماهير الشغيلة النموذجيين، وإمكانية انتقائهم ليكونوا جزءاً من أنوية الحزب، الحزب المتحد بالجماهير اتحاداً وثيقاً.

ومن التبديلات التي حصلت في الحزب إصلاح نظام التربية الذي يكافء، لا «المجازين في الماركسية» كما كان يحدث في الماضي، بل خيرة الشغيلة، والرجال الذين أثبتوا بموقفهم، وبعملهم اليومي، وبحماسهم وروح التضحية لديهم، أنهم يتمتعون بصفات عليا، صفات

الأعضاء في الحزب القائد. إنه عصر جديد لبعث الحياة في الحزب وفي طرائقه. وقد فتح أمامنا طريقاً عريضاً ونيراً يقود إلى بناء الاشتراكية التي تقع على عاتق الحزب مهمة قيادتنا إليها. وهذه القيادة لن تكون الأمر الآلي والبيروقراطي، والإشراف الضيق والتشيعي، الأمر اللامبالي، والنصح الذي يجب اتباعه دون أن يكون مثالاً، وامتياز الأفكار الغابرة أو التاريخ.

إن حزب المستقبل سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماهير وسيستخلص منها الأفكار الكبرى التي ستتجسد فيما بعد في توجيهات ملموسة، وسيكون حزباً يطبق انضباطه تطبيقاً صارماً تبعاً للمركزية الديمقراطية التي ستتضمن دوماً وفي الوقت نفسه المناقشة والانتقاد، والانتقاد الذاتي المكشوفة، لكي يتحسن العمل باستمرار. وسيكون في هذه المرحلة حزباً للكوادر، وللخيرة، وسيلعب هؤلاء دوراً ديناميكياً باتصالهم بالشعب، ونقل تجاربه للدوائر العليا، ونقل التوجيهات الملموسة إلى الجماهير وقيادتها. ويجب أن تكون كوادر حزبنا الأولى في الدراسة، والأولى في العمل، والأولى في الحماس الثوري، والأولى في التضحية، وأن تكون دوماً أفضل من غيرها وأكثر نقاءً وإنسانية.

يجب ألا ننسى أبداً أن الثوري ليس آلة أوتوماتيكية ومتعصبة تُوجَّه كالطوربيد بجهاز آلي ذاتي نحو هدف معين. وقد تصدى فيديل بصراحة لهذه المشكلة في إحدى خطبه: «من قال إن الماركسية هي العدول عن المشاعر الإنسانية، الرفاقية، وحب القريب، واحترام الرفيق واعتباره؟ من قال إن الماركسية تعني انعدام النفس، وانعدام المشاعر؟ إن حب الإنسان هو الذي أوجد الماركسية؛ فحب الإنسان والإنسانية، والرغبة في محاربة البؤس، والظلم، والعذاب والاستثمار الذي تعانيه الإنسانية هو الذي ولّد الماركسية في ذهن كارل ماركس، عندما كان على وجه الضبط بمقدور الماركسية أن تنبثق، وعندما كان بمقدورها على وجه الضبط أن تُبرز الإمكانية الواقعية، وأكثر من الإمكانية الواقعية، الضرورة التاريخية للثورة التي كان كارل ماركس ترجمانها. ولكن ما الذي أتاح له أن يكون ترجمانها إذا لم يكن تيار المشاعر الإنسانية لدى رجال مثله، ومثل إنجلس، ولينين؟».

هذا التثمين، تثمين فيديل، أمر جوهري بالنسبة للمناضل في الحزب الجديد، فتذكروه دوماً أيها الرفاق؛ وانقشوه في ذاكرتكم كسلاح ماض

ضد جميع الانحرافات. يجب أن يكون الماركسي أفضل الكائنات البشرية وأكملها، ويجب أن يكون دوماً، ومع كل شيء، كائناً إنسانياً، ومناضلاً حزبياً يعيش ويهتز لاتصاله بالجماهير، وموجهاً يُترجم إلى توجيهات ملموسة رغبات الجماهير الغامضة أحياناً، وعاملاً لا يكل يعطي كل شيء لشعبه، وعاملاً عنيداً يقدم للثورة ساعات راحته، وأمنه الشخصي، وعائلته أو حياته، ولا يكون أبداً غريباً عن حرارة الاتصال البشري.

إن حزبنا يتحمل على الصعيد الدولي واجبات لا متناهية في أهميتها؛ فنحن البلد الاشتراكي الأول في أمريكا، ومثال يُحتذى بالنسبة للبلدان الأخرى، وتجربة حية يجب أن تفهمها الأحزاب الشقيقة،وتجربة حية، متكررة ومتبدلة تعلن للجميع نجاحاتها وأخطاءها. وعلى هذا فإن مثالها يتضمن المزيد من التعاليم، وهو لا يسعى للتأثير في أولئك الذين امتهنوا الإيمان بالماركسية اللينينية وحسب، بل في الجماهير الشعبية الأمريكية.

إن تصريح هافانا الثاني دليل للبروليتاريا، والفلاحين والمثقفين الثوريين في أمريكا، وسيكون موقفنا دليلاً مستمراً. فيجب أن نكون جديرين بالمكان الذي نشغله، ويجب أن نعمل كل يوم ونحن نفكر بأمريكا وأن ندعم أكثر فأكثر قواعد دولتنا، وتنظيمها الاقتصادي وتنميتها السياسية لنستطيع كذلك، أن نتجاوز أنفسنا من الداخل، أن نقنع أكثر فأكثر شعوب أمريكا بالإمكانية العملية السلوك طريق التنمية الاشتراكية، في المرحلة الحالية من نسبة القوى الدولية.

نفعل كل هذا دون أن ننسى حساسيتنا أمام مسؤولية المعتدين، وآلام الشعوب لا يمكن أن تقتصر على إطار أمريكا بل ولا على إطار أمريكا والبلدان الاشتراكية معاً؛ فيجب أن نمارس الأممية البروليتارية الحقيقية، وأن نعتبر كل عدوان إهانة شخصية، مثله مثل كل إهانة، وكل فعل يتنافى مع كرامة الإنسان، وسعادته في أي مكان من العالم.

يجب علينا نحن مناضلي حزب جديد، في منطقة جديدة متحررة من مناطق العالم وفي وضع جديد، أن نرفع دوماً إلى العلاء الكرامة التي رفعها مارتي، الهادي لأجيال عديدة، والحاضر اليوم بنضارته الخالدة في الواقع الكوبي: «يجب أن يشعر كل إنسان حقيقي بأنه يتلقى على خده الصفعة التي توجه إلى أي إنسان».

حول بناء الحزب

أيها الرفاق

قررنا، بالاتفاق مع الرفاق المنظمين في هذه المقاطعة وفي حزبنا كله، أن نشارك في هذا الاجتماع نظراً لأهمية مصنع النسيج في اريفوانابو بالنسبة لإنتاج البلاد، فهو اليوم الوحدة الإنتاجية التي تضم أكبر عدد من العمال في البلاد. وبعبارة أخرى، إنه أكبر مركز صناعي.

وهو بالإضافة إلى هذا، ذو وزن حاسم في صناعة من أهم الصناعات لرفاهية شعبنا لأنه يؤمّن اللباس، أحد الخيرات الجوهرية التي يترتب على ثورتنا تقديمها للشعب مهما كانت الشروط التي وجدنا فيها، وأياً كانت الصعاب التي اعترضتنا.

وقد جئنا لتحليل التبديلات التي طرأت على تنظيم الحزب.

إن أعضاء الحزب الموحد للثورة الاشتراكية الذين جاؤوا من هذا المركز من مراكز عملهم هم، كما استطعتم أن تحكموا عليهم، بل وتبعاً لحكمكم، رجال يتمتعون بتأييد اجتماعي لرفاقهم في العمل وستحظى القوى التي تتشكل في الوقت الحاضر، ومنظمات الحزب، من الآن فصاعداً بالمساندة الضرورية كلها، وسيتخلون عن العمل شبه السري، شبه التآمري الذي مارسه حزبنا زمناً طويلاً.

(*) خطاب أُلقي في ٢٤ آذار في الجمعية العامة لانتخاب الشغيلة الجديرين بأن يصيروا من مناضلي الحزب الموحد للثورة الاشتراكية في مصنع اريفوانابو للنسيج.

هذا الظل الذي كان يعيش فيه، والمتكوّن من أنوية سرية منتخبة بشكل آلي دون فحص كاف لصفات الرفاق، قد استُبدل ببنية جديدة تقرر فيها الجماهير في المستوى الأول من هم العمال النموذجيون الذين يجب أن يُقترحوا لعضوية الحزب.

ومن هنا نشأ فرق كبير. ومن هنا نجمت القوة الكبيرة التي يجب على الحزب القائد أن يكتبها، تبعاً لخط كامل من التحولات البنيوية، والتنظيم، والمفهوم العام للحزب، وهو يترأس بحزم الدولة البروليتارية، ويقود بأفعاله، ومثاله، وتضحيته، ونفاذ فكره وجرأة أعماله، كل لحظة من لحظات ثورتنا، ومع ذلك فإن الأمور ما تزال فيه بعيدة عن الكمال. وما يزال كثير منها بحاجة إلى تصحيح.

لكن لماذا نذهب بعيداً، فقد كنا قبل قليل نقوم بإحصاء صغير؛ اعتبر أن ١٩٧ رفيقاً من أصل ٣٠٠٠ عامل هم أهل لأن ينضموا إلى الحزب الموحد للثورة الاشتراكية في هذا المركز العمالي. ما هو الرقم الصحيح؟ (الجمهور يجيب).

حسناً، ٤٠٠٠، فالنتيجة الإحصائية لا تتبدل لقد اختير ١٩٧ رفيقاً، إلاّ أن هؤلاء الـ١٩٧ لا يضمون سوى ٥ نساء. ومع ذلك فإن نسبة النساء اللواتي يعملن هنا في أريغوانابو أعلى بكثير من ٢,٥٪ من إحصائنا. مما يدل على أن المرأة تشترك اشتراكاً غير كافٍ على صعيد المساواة في الحقوق، والمساواة في شروط الحياة، والمشاركة في العمل الفاعل لبناء الاشتراكية. ومن الخير لنا جميعاً، وفي كل مكان، أن نحاول معرفة السبب.

يبدو أن ثمة سببين حاسمين: أولهما أن المرأة لم تتحرر فعلاً من كل أنواع الروابط التي تشدها إلى تقاليد الماضي الزائل. ولذا فهي لا تشارك في الحياة الفاعلة للعامل الثوري. ثم، إن جماهير الشغيلة ممن يُسمَّون بالجنس القوي، يجدون أن النساء ما يزلنَ غير متطورات تطوراً كافياً وتستفيد من الأغلبية المتوافرة لها، ونلاحظ، في أماكن كهذه، أن عمل الرجال بصورة خاصة أبرز من عمل النساء وأنهم ينسون دور المرأة التي يحكمون عليها بصورة ذاتية.

منذ بضعة أشهر، عمدت وزارة الصناعة إلى استبدال موظفة ذات كفاءة تامة. فلماذا؟ لأن عملها كان يضطرها لأن تسافر في المحافظات برفقة مفتشين أو مع المدير العام. وكان زوج هذه الرفيقة ـ وهو عضو في

الجيش المتمرد على ما أعتقد ـ لا يسمح لزوجته بالسفر لوحدها. فكانت سفراتها كلها مرتبطة بإمكانية أن يترك زوجها عمله لمرافقتها إلى كل مكان تذهب إليه.

إن هذا مظهر من مظاهر التمييز. فهل ترافق المرأة زوجها لمراقبته كلما سافر إلى المحافظات؟ كي لا يقع فريسة للإغراءات، أو أمور أخرى لا أعلمها؟

وماذا يعني ذلك؟ يعني بكل بساطة أن الماضي ما يزال ينيخ بكلكله علينا؛ وأن تحرير المرأة يجب أن يكون حصولها على حريتها الكاملة، وعلى حريتها الداخلية. ذلك أن الأمر لم يعد إلزاماً جسدياً يفرض على النساء لاحتباسهن في أوضاع معينة؛ بل ثقل التقاليد.

هذه المرحلة الجديدة التي نعيشها، هذه المرحلة من مراحل بناء الاشتراكية التي تمحي فيها جميع أنواع التمييز والتي لا تُبقي إلاّ على ديكتاتورية وحيدة وحاسمة هي ديكتاتورية الطبقة العاملة، هذه المرحلة، مرحلة إعداد طريق سيكون مليئاً بالنضالات والصعوبات لبلوغ مجتمع كامل دون طبقات، مجتمع تزول فيه الفوارق كلها، هذه المرحلة لا يمكن أن تقبل ديكتاتورية غير ديكتاتورية البروليتاريا بصفتها طبقة.

فالبروليتاريا ليست جنساً، إنها مجموع الرجال والنساء كلهم الذين يناضلون بثبات في جميع مراكز العمل في البلاد للوصول إلى هدف مشترك.

ضربت لكم مثلاً عما بقي مما يجب عمله. بيدَ أن ثمة أموراً كثيرة ما تزال باقية. ودون أن نرجع إلى التقاليد السابقة لانتصار الثورة، ما يزال علينا أن نناضل ضد تقاليد ماض أقرب، يعود لتاريخنا الثوري.

هنالك تقليد يقضي على أعضاء الحزب، والنقابات، ومختلف المنظمات الجماهيرية، بأن يقودوا، ويوجهوا، ويقرروا، لكنهم في أغلب الأحيان لا يعملون. وهذا تقليد سلبي كل السلبية. إن من يطمح إلى القيادة يجب أن يستطيع مجابهة حكم الجماهير، أو بالأحرى أن يتعرض لهذا الحكم، يجب أن يقتنع أنه اختير لأنه من الممتازين بعمله، وروح التضحية لديه، وموقفه الطليعي في جميع النضالات التي يجب على البروليتاريا أن تخوضها يومياً في سبيل بناء الاشتراكية.

إننا ما نزال نعاني من هذه التقاليد. فلم تتخلص منظماتنا بعد تخلصاً تاماً من هذه الخطيئة التي دخلت إلى تقاليدنا والتي بدأت تسيء إلينا. يجب

أن نقضي على الفكرة بأن الانتخاب لعضوية منظمة جماهيرية أو لعضوية الحزب القائد للثورة ـ القائد بوجه من الوجوه المتعددة ـ يتيح أقل فرصة للحصول على أية ميزة من الآخرين.

ويجب أن ننسى تلك السياسة القاضية بمكافأة من يُثبت وعياً عالياً أو روحاً عظيمة للتضحية بالخيرات المادية.

هذان العنصران يتصادمان باستمرار ويتداخلان ديالكتيكياً في بناء الاشتراكية: فمن جهة الحوافز المادية الضرورية، لأننا خارجون من مجتمع لم يكن يفكر إلاّ بالحوافز المادية ولأن مجتمعنا الجديد يُبنى على قاعدة ذلك المجتمع القديم، باللجوء إلى مختلف أنواع التآلفات في وعي الناس من المجتمع القديم، ولأننا لا نملك بعد كل ما يلزم لإعطاء كل فرد حسب حاجاته.

لذا فإن المصلحة المادية ستظل قائمة لبعض الوقت في البناء التدريجي للاشتراكية.

إن عمل الحزب الطليعي ينحصر على وجه الضبط في رفع راية المصلحة المعارضة إلى أعلى ما يستطيع، راية الحافز الأدبي، حافز الناس الذين يناضلون ويضحون ولا ينتظرون شيئاً آخر غير عرفان رفاقهم، وغير ما أعطيتم اليوم رفاقكم باختياركم أعضاء في الحزب الموحد للثورة.

الحافز المادي هو إرث الماضي الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار والذي يجب أن ننتزع منه شيئاً فشيئاً سيطرته على وعي الناس، كلما تقدم المجتمع. فالحافز الأدبي في صعود مستمر، والحافز المادي ينطفىء تدريجياً. وليس لهذا الحافز الأخير مكان في المجتمع الجديد، بل سينطفىء أثناء الطريق ويجب أن نهيء الشروط لكي يفقد هذا النوع من التعبئة الذي ينشط اليوم أهميته وأن يُستبدل بالحافز الأدبي، والإحساس بالواجب، والوعي الثوري الجديد.

أيها الرفاق، لقد اجتزنا الآن المراحل الأولى: فقد صار الحزب الموحد للثورة قائماً رسمياً منذ الآن، في هذا المركز من مراكز العمل ـ إذا صح القول ـ وهو منذ الآن مؤلف من ١٩٧ عضواً. فما هي الصفات التي تنشدونها فيهم؟ إنكم تعرفونها لأنكم اخترتموهم بأنفسكم، أنتم تعرفون روح التضحية، والرفاقية، وحب الوطن، والروح الطليعية في كل لحظة من

الكفاح، روح المدرب مثلاً، المدرب المتواضع، دون بريق، التي يجب أن يتحلى بها العضو في الحزب. وبطبيعة الحال، يجب أن يشعر العضو في الحزب الجديد في أعماق كيانه كله بالحقائق الجديدة. فما يعتبر تضحية بالنسبة للناس العاديين يجب أن يكون بالنسبة إليه عملاً يومياً بسيطاً، من واجبه أن يقوم به، ومن الأمور العادية أن يقوم به.

وبعبارة أخرى، إن موقف الإنسان في ظروف دقيقة من حياته اليومية هو الذي يجب أن يتبدل؛ وهو كذلك موقف الثوري أمام الواجبات الخاصة في عصر كعصرنا، نواجه فيه الحصار الإمبريالي.

منذ بضعة أيام روى أحد الرفاق، في أحد الاجتماعات العديدة التي نعقدها مع الأسف والتي لم نستطع بعد إلغاءها «الحكاية» الأخيرة التي وصلت إلى مسامعي ـ على الأقل ـ بشأن تكوين الحزب.

إنها حكاية رجل سيدخل في الحزب وقد شرح له أعضاء القسم وجوب العمل ساعات إضافية، وضرب المثل، واستخدام وقته في تحسين إستعداده الثقافي، والاشتراكي يوم الأحد في العمل الطوعي، والعمل طوعاً كل يوم، والتخلي عن كل تباه، وتكريس وقته كله للعمل، والمشاركة في المنظمات الجماهيرية القائمة كلها. وأخيراً قالوا له: «يجب عليك بصفتك عضواً في الحزب أن تكون مستعداً في كل لحظة لتهب حياتك للثورة. فهل ستكون مستعداً لذلك؟» فأجاب: «إذا كان عليَّ أن أعيش الحياة التي ذكرتم فاية حاجة لي بها؟ سأهبها بسرور».

هذه الحكاية تعبر عن موقف قديم عميق الرجعية. لأن العامل الطليعي، العضو في حزب الثورة القائد ينظر على وجه الضبط إلى هذه المهام كلها التي ندعوها تضحيات باهتمام جديد، باعتبارها جزءاً من واجبه، لا كواجب مفروض عليه بل كواجب داخلي. وهو يعير هذا الواجب الاهتمام الذي يستحق.

وبفضل جهد الفرد الداخلي، وتعميق وعيه تصير الأمور العادية والمملة هامة وجوهرية؛ ولا يستطيع الامتناع عن فعلها دون أن يشعر بالانزعاج. هذا ما ندعوه التضحية. وعندئذ يصير الامتناع عن التضحية تضحية حقيقية من قِبَل الثوري. يعني هذا أن المقولات والمفاهيم قد تغيرت.

إن الثوري الحقيقي، العضو في حزب الثورة القائد يجب أن يعمل كل

ساعة، وكل دقيقة من حياته خلال سنوات النضال القاسية التي تنتظرنا، باهتمام متجدد على الدوام، ومتعاظم على الدوام ومتزايد الحيوية دوماً. وهذه صفة أساسية.

وهذا هو الشعور بالثورة. معنى هذا أن الإنسان ثوري في أعماق نفسه، ويشعر بانه ثوري. وعندئذ ترتدي فكرة التضحية أشكالاً جديدة.

والمناضل في حزب الثورة الموحد مناضل ماركسي؛ يجب أن يعرف الماركسية ويطبق على تحليله المادية الديالكتيكية ليفسر العالم تفسيراً صحيحاً. بيدَ أن العالم واسع، ويمتلك بنى عديدة متباينة، وقد مر بمدنيات كثيرة متباينة؛ فحتى اليوم ما تزال بعض الشعوب، في أماكن معينة من العالم، تعيش حياة بدائية جداً في المجتمع، حياة الشيوعية البدائية. وما يزال العالم يضم مع الأسف نظام العبودية، والإقطاع المنتشر كثيراً في أمريكا، والنظام الرأسمالي بمرحلته الأخيرة: الإمبريالية. زد على ذلك أن ثمة شعوباً تسير في طريق بناء الاشتراكية وشعوباً أخرى ـ مثل الاتحاد السوفياتي ـ بدأت تبني الشيوعية.

وإذا كان تعريف الشعوب واحداً من الوجهة الاجتماعية، سواء أكانت رأسمالية أم في طريقها لبناء الاشتراكية، فإنها تتوصل إلى هذه المرحلة التاريخية بطرق مختلفة وفي شروط خاصة بكل منها.

ليست الماركسية إذاً سوى دليل للعمل. فقد اكتشفت الحقائق الكبرى الأساسية، وانطلاقاً منها، يفسر الواقع في كل مكان من العالم بسلاح المادية الديالكتيكية. ولذا فإن بناء الاشتراكية في أي بلد لن يكون مماثلاً لبنائها في بلد آخر. وسيكون لأشكال بناء الاشتراكية كلها مميزات خاصة لدى تكوينها.

إن مميزات ثورتنا هي أيضاً مميزات خاصة. فهي لا تنفصل عن الحقائق الكبرى، ولا يمكن أن تتجاهل الحقائق الكبرى التي اكتشفتها الماركسية، ولم تخترعها، الحقائق التي لم تثبت كعقائد جوهرية بل حقائق مكتشفة في تحليل تنمية المجتمع. بيدَ أن لثورتنا خصائصها وسيكون أعضاء الحزب الموحد للثورة صانعيها؛ سيكون عليهم تغليب النظرية وخلق الممارسة تبعاً للنظرة وحسب الشروط الخاصة بهذا البلد الذي كتب علينا أن نعيش فيه وأن نناضل.

وبعبارة أخرى، يجب أن نشرع في بناء الاشتراكية في كوبا مبتعدين عن

الميكانيكية كما نبتعد عن الطاعون. فالميكانيكية لا تقود إلاّ إلى صيغ نمطية جامدة، وإلى أنوية سرية للحزب، وإلى المحسوبية، وجميع الشرور الأخرى داخل المنظمة الثورية. يجب أن نعمل ديالكتيكياً وأن نستند إلى الجماهير، وأن نظل دوماً على اتصال بها، وأن نقودها بأن نكون قدوة لها، وأن نستخدم المادية الديالكتيكية ونكون في كل لحظة مبدعين.

كيف نستطيع إذاً تعريف المهمات الأكثر أهمية التي تقع على عاتق العضو في حزب الثورة الموحد؟ هنالك مهمتان جوهريتان، تتكرران باستمرار وتشكلان القاعدة التي تستند إليها تنمية المجتمع كله: أولاهما الإنتاج، وتنمية الخيرات المعدة للشعب؛ ثم تعميق الوعي.

لا أرى فائدة في أن أشرح لكم سبب هذه الأهمية الكبرى للإنتاج ولماذا يجب على العضو الحزبي أن يعيره اهتماماً مستمراً.

وإذا لم تكن الاشتراكية مجتمعاً للربح، فإنها ليست كذلك نظاماً خيالياً قائماً على طيبة الإنسان بصفته إنساناً. والاشتراكية نظام نصل إليه تاريخياً وتستند إلى تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية والتوزيع العادل لثروات المجتمع كلها في إطار إنتاج من نمط اشتراكي. وعندما كان الإنتاج من صنع الرأسمالية، كانت المصانع الكبرى، والملكيات الرأسمالية الكبرى، والأماكن التي يعمل فيها الناس معاً، بصورة جماعية موجودة: بيدَ أن ثمرة عمل الإنسان في عصر الرأسمالية تعود فردياً للرأسماليين، للطبقة المستثمرة، المالكة الحقوقية للخيرات المنتجة.

لقد تبدل الوضع الآن إلاّ أن الأساس يظل كما هو: تصل طبقة اجتماعية وبنية اجتماعية وتستند بالضرورة إلى سابقتها. إن بناء الاشتراكية يعني تنمية إنتاجنا كله.

أما الوعي، فما يزال أكثر أهمية، عند الاقتضاء، بسبب الميزات الجديدة التي ترتديها تنمية المجتمعات في هذا القرن.

عندما حلل ماركس المجتمعات، كان الناس يعرفون المجتمع البدائي، والمجتمع الإقطاعي والمجتمع الرأسمالي. وكان ثمة مجتمع عبودي. لقد حلل ماركس أسباب وجود كل مجتمع من هذه المجتمعات؛ وأظهر أن كل شيء كان مرتبطاً بالإنتاج، وأن وعي الإنسان يحدده الوسط الذي كان يعيش فيه، وأن هذا الوسط محدد بعلاقات الإنتاج. ومضى ماركس في تحليله إلى أبعد من هذا فكشف عن حقيقة أكثر أهمية أيضاً: أظهر أن

الرأسمالية يجب أن تزول تاريخياً وأن يحل محلها مجتمع جديد: المجتمع الاشتراكي.

ثم عمق لينين ايضاً هذا التحليل وتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الانتقال من مجتمع إلى آخر ليس انتقالاً ميكانيكياً، وأن الشروط يمكن تسريعها إلى أقصى حدود السرعة بفضل ما ادعوه بعض الوسيطات. وبعبارة أخرى، إذا قامت طليعة بروليتارية قادرة على تقديم المطالب الجوهرية للبروليتاريا، وعلى رؤية طريقها بوضوح وتحاول الاستيلاء على الحكم لإرساء قواعد مجتمع جديد، فمن الممكن التقدم وحرق المراحل. واستنتج كذلك أن المجتمع الاشتراكي يمكن أن ينمو في بلد واحد منعزل؛ حتى في أسوأ شروط الحصار الرأسمالي، كالحصار الذي جابهه الاتحاد السوفياتي. وهكذا نصل إلى أهمية الوعي.

لقد تأكدنا بأن التنمية التاريخية للمجتمعات يمكن اختصارها، في بعض الشروط، وأن حزب الطليعة هو إحدى الوسائل الرئيسية لهذا الاختصار. وقد فعلنا في كوبا فعل الاتحاد السوفياتي منذ ٤٥ سنة إذ حذونا حذوه. واستطعنا أن نحرق المراحل بفضل الحركة الطليعية وأن نؤكد الصفة الاشتراكية لثورتنا بعد عامين من انتصارها، في وقت كانت ترتدي فيه، واقعياً، الصفة الاشتراكية لأننا كنا نملك جميع وسائل الانتاج. وكنا نعد لمحو استثمار الإنسان للإنسان، وكنا نعد التخطيط لأشكال الإنتاج كلها كيما نستطيع ممارسة توزيع ملائم وعادل بين الجميع. غير أن هذا التعجيل مع الأسف يخلّف كثيراً من الناس في الطريق، لأن المجتمع القديم يواصل ضغطه على وعي الناس.

فنحن لا نصل إلى الاشتراكية، في الشروط الراهنة لبلادنا وفي كثير من البلدان الأخرى التي حلت فيها، بتفجير الشروط الاجتماعية السابقة، أي بتبديل ميكانيكي، ناجم عن وجود عدد كبير من الشروط الموضوعية بحيث لا يكون الانتقال إلى الاشتراكية سوى مسألة شكلية.

إن الطليعة هنا هي التي قادت الشعب. وكانت هذه المهمة الشاغل الرئيسي لفيديل الذي قاد شعبنا وأوضح له في كل لحظة أهم ما كان يجب عليه أن يفعله، وأعطاه دروساً في الكرامة، وروح التضحية، والشجاعة التي برهنّا عليها للعالم أجمع خلال أربع سنوات من الثورة.

وهكذا دخل الناس في حركة بناء الاشتراكية رويداً تدفعهم إليها أحياناً أسباب عاطفية؛ بيدَ أنه ما يزال هنالك بعض المتخلفين وليس دورنا التخلص من المتخلفين وسحقهم وإرغامهم على الخضوع للطليعة الملحة؛ بل تقويمهم، ودفعهم إلى التقدم، واقناعهم عن طريق الاقتداء بنا، وعن طريق الالتزام الأدبي الذي تحدث فيه فيديل.

إن المثال، سواء أكان حسناً أو سيئاً، شديد العدوى، ويجب أن ننشر العدوى بالمثال الطيب؛ وأن نؤثر في وعي الناس، ونهز ضمائرهم، ونظهر ما نحن قادرون عليه؛ وما تقدر عليه الثورة عندما تصل إلى الحكم، وتطمئن إلى هدفها النهائي، عندما تثق بصواب أهدافها وبالحظ الذي تتبع؛ وعندما تكون مستعدة، كما كان شعبنا كذلك، لأن تموت على أن تتنازل عن حقها الشرعي.

يجب أن نشرح كل هذا لكل واحد ممن لم يفهموا بعد، لكل من لم يشعروا به بعد. ومن الضروري تحويلهم إليه هم أيضاً شيئاً فشيئاً.

سيكون ذلك أمراً طويلاً، وسيكون عسيراً، لكنه المكان الذي يجب أن نضرب فيه. فنحن نكاد نكون محاصرين كما كان الاتحاد السوفياتي، في السنوات الرهيبة والعظيمة التي اتسم بها تاريخ الانسانية. والآن يوجد الاتحاد السوفياتي، ويوجد المعسكر الاشتراكي، الكتلة الشاسعة التي تكسب كل يوم قوى جديدة وشعوباً جديدة لقضية المثل الأعلى الإشتراكي.

إننا معزولون في أمريكا؛ فمنظمة الدول الأمريكية تستعد من جهة، والولايات المتحدة تستعد من الجهة الأخرى، وتُعِد الاستفزازات في غواتيمالا، وفي أي بلد من أمريكا؛ وتسقط طائرات في ظروف مشبوهة على أراضي حكومة هي أحد أعدائنا. وتظهر رسائل وتقارير. ويبرز هذا كله على الدوام الوجه ذاته للمؤامرة الكبرى التي تحيكها الإمبريالية ضد الشعب الكوبي.

لماذا؟ لأن انتصاراتنا خلال سنوات أربع، رغم أخطائنا ـ التي نعترف بها ـ تعتبر درساً لأمريكا يجعل الإمبريالية تخشانا، وربما تخشانا أكثر من أي شعب آخر قوي.

إن قاعدة الإمبريالية توجد في أمريكا؛ والإمبريالية الأمريكية الشمالية؛ وهي الأقوى، توجد في أمريكا. وأمريكا تتكلم الاسبانية، وأمريكا تفهمنا

وتُعجب بنا، وترى فينا صورة المستقبل الممكن لشعوبها كلها؛ وهي تستعد لهذا النصر.

وإذا كان في أمريكا عصابات - نعرف ذلك والبنتاغون يعرفه - فلسنا الذين خلقناها؛ بل الأمر على العكس، لاننا لا نستطيع أن نفعل ذلك، وليس لدينا الوسائل لفعله؛ إلاّ أن وجودها يملأنا فرحاً.ولقد شهدنا بحماس انتصارات الفنزويليين،وإغناء الثورة الفنزويلية؛ وتحمسنا إذ علمنا أن في غواتيمالا، وكولومبيا، والبيرو، انفجارات ثورية؛ وأننا نفرح كثيراً لتصدع بناء السلطة الإمبريالية، في هذه البلدان كلها، تصدّعاً ما يزال صغيراً إلا أنه مُنظّم.

كل هذا يتجسد بشكل جد ملموس في أمريكا في شيء يخاطب الشعوب بالإسبانية، بلغتها هي، ويشرح لها بوضوح ما يجب أن تفعل لتبلغ السعادة، ويدعى هذا الشيء الثورة الكوبية. من أجل هذا تخافنا الإمبريالية.

وليس هذا من جانبنا تباهي البلد الصغير ولا غروره: إنه تحليل موضوعي للواقعات. فنحن جميعاً مسؤولون عن الخوف والحقد الذي نوحي به للإمبرياليين ويجب أن نفتخر بذلك! يجب أن نفتخر بأن تكون هذه الثورة الكوبية خرّاجاً رهيباً يُحرّم النوم على السيد كندي، وأن العملاء الأمريكيين كلهم يرون صورة مستقبلهم في ما حدث لأولئك الذين كانوا هنا. فليفهموا مدى عمق العدالة الشعبية عندما تحصل هذه العدالة على سلطة لا يعوقها عائق.

ذلك هو عملنا النهائي والمسؤولية الكبرى التي نتحملها أمام أمريكا كلها وأمام العالم. ولقد أعطينا في نهاية العام الفائت درساً من الكرامة لم يكن الأمريكيون الشماليون يعتقدون بإمكانيته. وأننا مستمرون في إعطائه بأفعالنا.

إن هذا يتجاوز مدارنا المتواضع وهو فخر كبير لنا: ففي كل مكان من العالم، يفرض الكوبي احترامه، والعجب به، وحبه وأحياناً الخوف منه أو الكراهية له، لأنه يمثل الثورة، وغناها، وكل ما حققت خلال ٤ سنوات.

أيها الرفاق، يجب علينا، بالتالي، أن نستعد لمضاعفة النجاحات وتقليص الأخطاء، وتعميق وعي الجماهير وزيادة الإنتاج، ورهن المزيد من قوانا، والاعتياد على أن نسير وحدنا كما سبق أن فعلنا في الأوقات

العسيرة. إن مساعدة البلدان الصديقة ـ المساعدة الكريمة والأخوية التي تلقيناها غالباً ـ يجب أن تُستخدم لإنعاشنا، وضمان الثورة بحزم أكبر، لكنها يجب ألا تكون قاعدة قوانا في بلد آخر، ولو كان صديقاً ومنزهاً عن المصلحة، لأنه لا يمكن أن تكون ثمة قوة حقيقية لا تصدر عن الوعي ذاته للقوة.

فعندما يعي الشعب قوته، وعندما يعزم على النضال والمضي إلى الأمام، عندئذ يكون قوياً فعلاً ويستطيع مجابهة أي عدو.

لقد فعلنا ذلك، ونستطيع أن نفخر، إجمالاً، كل الفخر لأننا فعلناه. بيد أننا نستطيع كذلك أن نحلل عملنا ببرود وموضوعية وأن ننتقده كلما كان ناقصاً، وكلما عجز عن حل المشكلات الأساسية، وكلما سقط في النزعة التوفيقية والميكانيكية، وكلما كفَّ عن أن يكون خلاقاً وحياً. يجب أن نتصرف نحو عملنا كما تتصرفون نحو رفاقكم الذين لاحظتموهم وانتقدتموهم.

هذا ما ننتظره منكم، يا أعضاء حزب الثورة الموحد، وهذا ما ننتظره كذلك من كل أولئك الذين لم ينتموا بعد لهذا الحزب.

نريد أن يسير شعبنا كله على نسق واحد وبخطوة واحدة؛ وأن تناضل طليعته وتسير بسرعة كبيرة، وسط صعوبات عديدة، لتجاوز الفصيلة الأقوى، فصيلة الشعب بأسره.

إن واجب الرفاق الحزبيين الآن أن يكونوا الطليعة، فاذكروا ما قاله لكم فيديل: «سيكونون الخيرة، وأمثال كاميلو، والناس الموثوقين، وللناس المستعدين للتضحية والناس الشجعان...»، بيدَ أن شعبنا كله يجب أن يكون هو أيضاً مثل هؤلاء المغاورين الذين بدأوا النضال دون أن يكونوا منظمين، والذين كانوا يخافون الطائرات، والدبابات والجنود الأعداء والذين تقدموا أخيراً على أرض كوبا كلها محطمين جيشاً أقوى منهم بكثير، جيشاً كان يمتلك جميع الوسائل للتدمير،لكن تنقصه المعنويات.

وفي اللحظة الأخيرة، تحقق النصر لأن الجيش المتمرد بأسره، وليس الطليعة وحدها، كان يمثل شجاعة الشعب. وبمقدار ما كانت تكبر قوته، وشجاعته، وتصميمه على النضال، كان العدو يتنازل، ويتخلى شيئاً فشيئاً عن مواقعه، ويفقد الثقة، ويتفكك حتى بلغ في نهاية المطاف مرحلة التفسخ.

تلك هي مهمتنا؛ وهي مهمة صعبة جداً وسهلة جداً؛ فكل شيء يتعلق بالشكل الذي نعتبرها به، وبموقفنا حيال الواقع الثوري. وبما نحن قادرون على فعله، بعد أن تخلصنا غاية التخلص من عيوب المجتمع الزائل. الوطن أو الموت. وسننتصر!

حول مفهوم القيمة:
جواباً لبعض التأكيدات

ننقل في هذا العدد من نويسترا اندوستريا إيكونوميكا مقال البيرتو مورا الذي نشرته منذ زمن قريب مجلة التجارة الخارجية (التي تصدرها وزارة التجارة الخارجية) بعنوان «مسالة عمل قانون القيمة في الاقتصاد الكوبي الراهن».

ويبدأ المقال كما يلي... «يعتبر بعض الرفاق أن قانون القيمة لا يعمل حالياً في قطاع الدولة من الاقتصاد الكوبي». إن دحض الحجج امر هام ومثله تعريف الرفاق المعنيين فـ«بعضهم» ليس له اسم أما أولئك الذين يوجه النقد إليهم، فلهم اسم. إنهم وزارة الصناعة، كاتبة هذا المقال، والرفيق لويس الفاديس روم، وزير المالية، دون التحدث عن الرفاق الآخرين الذين يمكن أن يعنيهم الأمر باعتبار أنهم يسايرون تيار نظام تمويل الموازنة.

ونبدأ بهذه الإيضاحات لانه من الخير لنا تعريف أولئك الذي يدافعون عن المفاهيم والمفاهيم نفسها على حد سواء. فنحن نعتقد أن موضوع المناقشة الاهم من المقال ليس الخصام مع أولئك الذين ينكرون عمل قانون القيمة، بل التعريف ذاته للقيمة الذي لا ينسجم مع أفكار ماركس.

«أخيراً، ما هي القيمة؟ في رأيي، انه إذا وجب أن نضفي معنى متلاحماً على مقولة القيمة فلا يفوتنا أن نرى أنها تتضمن علاقة (أو بعبارة أفضل

(*) مقال نشر في نويسترا اندوستريا، ريفيستا ايكونوميكا عدد ٣، تاريخ تشرين أول ١٩٦٣.

تعبر عن علاقة). فهي، أولاً، مقياس، وبهذه الصفة، تعبر عن علاقة، ثم إنها، بالتالي، مقولة خلقها الإنسان في ظروف محددة بل ولهدف معين، متضمن في العلاقات الاجتماعية التي نمّاها.

لنحلل هذه الفقرة. يؤكد البيرتو مورا قبل بضعة أشهر في حديثه عن القيمة: «بيدَ أن مقياس شيء ما ليس الشيء بذاته» ثم يعود إلى القول «فهي، أولاً، مقياس، وبهذه الصفة، تعبر عن علاقة» وهذا قول يبدو لنا متناقضاً.

ثم يقول:.. «ثم إنها، بالتالي، مقولة خلقها الإنسان في ظروف معينة ولهدف معين». وهذا قول يتناقض تماماً مع أفكار ماركس حول قوانين المجتمع الاقتصادي: فقد كان عمله كله مكرساً لاكتشاف جوهر الظاهرات تحت مظهرها، وإثبات أن مختلف العبادات التي اكتسبتها الإنسانية لا تنفع إلاّ في إخفاء جهالتها. ونحن نعتقد أن ثمة شيئاً لم يستطع الإنسان القيام به وهو خلق القيمة لأهداف محددة. إن علاقات الإنتاج قد أظهرت القيمة للعيان. وهذه القيمة موجودة موضوعياً ولا تغير معرفتنا أو عدم معرفتنا بها من واقع وجودها شيئاً ولا من عفوية التعبير عن العلاقات الرأسمالية.

وانطلاقاً من ماركس أُلقي الضوء على الآلية المعقدة لعلاقات الإنتاج الرأسمالي. بيدَ أن معرفتها لا تُعدِّل الواقع إلاّ قليلاً، فالإنسان لا يستطيع ألاّ يبدل المجتمع في شروط محددة، لكنه لا يستطيع أن «يخترع» قوانينه.

ويضيف مورا بعدئذ: «لنذكر أن نمطاً واحداً من العمل يخلق القيمة: العمل اللازم اجتماعياً. أي تطبيق الموارد المحدودة المتوافرة على سد ضرورة معترف بها اجتماعياً. فهذه العلاقة هي التي تجد تعبيرها على وجه الضبط في مقولة القيمة، وهذه العلاقة هي القيمة».

ويعزو مورا إلى تعبير «اللازم اجتماعياً» معنى الضروري للمجتمع، في حين أنه يعني هنا مقياس العمل الذي يجب على المجتمع بأكمله أن يقوم به لتحقيق القيمة. وينهي مورا مقاله مؤكداً أن العلاقة بين الضرورات والموارد هي القيمة.

بديهي أن المجتمع إذا لم يعترف بمنفعة الإنتاج، فلن تكون له قيمة في التبادل (من هنا، على الأرجح، الخطأ المفهومي الذي وقع فيه البيرتو مورا في حديثه عن العمل اللازم اجتماعياً). ولا يقل بداهة أن ماركس

يماثل بين فكرة القيمة وفكرة العمل المجرد. إن البحث عن مقياس العمل يتماثل مع البحث عن مقياس القيمة. فنقرأ في الرأسمال: «إن الشيء المشترك الذي يتبدى في علاقة تبادل البضائع هو بالتالي قيمتها، وإن قيمة الاستعمال، أو أي صنف من البضائع ليس له قيمة إلاّ بمقدار ما يتجسد فيه العمل الإنساني. فكيف نقيس الآن مقدار قيمته؟ بكمية مادة العمل «خالقة القيمة» المتضمّن فيها».

فليس ثمة قيمة دون استعمال، كما لا نستطيع أن ندرك قيمة استعمال دون قيمة (باستثناء بعض قوى الطبيعة) بسبب العلاقة الديالكتيكية القائمة بينها.

ونقترب كثيراً من الواقع بقولنا إن العلاقة ضرورة ـ موارد مقدّرة في مفهوم القيمة، وهو أمر يبدو منطقياً لأن هذه الصيغة يمكن أن تستبدل بصيغة العرض ـ الطلب الموجودة في السوق والتي تشكل إحدى حلقات عمل قانون القيمة أو علاقة القيمة.

وهنا ننهي الاعتراض الأول الذي نعلق عليه أهمية بسبب الخطر الذي يؤدي إليه تبسيط هذه المشكلة، حتى ترد إلى مجرد تعبير عن قانون العرض والطلب.

لننتقل الآن إلى بداية الفقرة الأولى من المقال، فنقول إن هذا الحكم ليس صحيحاً، لأننا ننظر إلى مشكلة القيمة من زاوية أخرى. واستشهد بالمقال الذي نشر في نويسترا إندوستريا ريفيستا إيكونوميكا، العدد الأول والذي كتبت فيه: «عندما تسلك جميع المنتجات حسب الأسعار التي لها فيما بينها بعض العلاقات الداخلية، المتميزة عن علاقة هذه المنتجات في السوق الرأسمالي، تخلق تدريجياً علاقة للسعر جديدة لا توازي العلاقة العالمية. فكيف العمل لكي تتوافق الأسعار مع القيمة؟ وكيف نستخدم عن وعي تام معرفة قانون القيمة لنحصل على توازن الأساس التجاري من جهة وانعكاسه الصحيح على الأسعار من جهة أخرى؟ تلك هي إحدى المشكلات الأشد خطورة التي يطرحها الاقتصاد الاشتراكي».

وبعبارة أخرى، فإننا لا نعارض تطبيق قانون القيمة، بل نعتبر ببساطة أن هذا القانون يستمد شكل عمله الأكثر تنمية من السوق الرأسمالية وأن التحولات المدخلة في السوق بالتحويل الاشتراكي لوسائل الانتاج وأجهزة

التوزيع تقود إلى تحولات تجعل التوضيح الفوري لعمله أمراً مستحيلاً.

إننا نوافق على أن قانون القيمة ينظم العلاقات التجارية في إطار الرأسمالية، وبالتالي فإن قانون القيمة سيعاني أيضاً بعض الإلتواءات بمقدار ما تتشوه الأسواق لسبب من الأسباب.

لم يتعمق ماركس في دراسة شكل هذه الإلتواءات واتساعها كماتعمق في دراسة الرأسمالية. ولم يتوقّع لا هو ولا إنجلز أن المرحلة الانتقالية يمكن أن تبدأ في بلدان متخلفة اقتصادياً. فلم يدرسوا إذاً المميزات الاقتصادية لهذه الفترة.

ولم يتح الوقت للينين، رغم عبقريته، لينصرف إلى دراسات طويلة للمشكلات الاقتصادية الخاصة بهذه المرحلة الانتقالية التي تترافق فيها الواقعة التاريخية لمجتمع خارج من الرأسمالية دون أن يكمل تنميته في هذه المرحلة (والذي تظل فيه بقايا من الإقطاعية) مع تمركز ملكية وسائل الانتاج في أيدي الشعب.

هذا أمر واقعي تنبأ لينين بإمكانيته في دراساته عن التنمية غير المتساوية للرأسمالية، وبولادة الإمبريالية ونظرية قطع الحلقات الأضعف من حلقات النظام في أوقات الاضطراب الاجتماعي مثل الحروب. وقد أثبت هو نفسه إمكانية مثل هذه الظاهرة بنشوب الثورة الروسية وخلق الدولة الاشتراكية الأولى، لكن لم يتوافر له الوقت لمواصلة أبحاثه، فكرس جهوده لتدعيم السلطة، والمشاركة في الثورة. كما أعلن عن ذلك في الخاتمة العنيفة من كتاب **الدولة والثورة**. (إن مجموع أعمال لينين في الاقتصاد أثناء فترة الانتقال هو بالنسبة لنا مدخل ثمين جداً من هذه الناحية، إنما تنقصه التنمية والتعميق اللذان كان يجب أن يوفرهما له الوقت والتجربة).

ويختتم الرفيق مورا بوضوح: «يواصل قانون القيمة عمله في الاشتراكية حتى لو لم يكن المعيار الوحيد المنظم للإنتاج».

مثل هذا التأكيد لا يوحي بالثقة لدينا:

فإذا فرضنا تحقيق خطة متناسقة تمام التناسق في جميع أجزائها، علينا أن نتصور أداة تحليل خارجية عنها تتيح تقييمها؛ ولا يبدو لي أن هذه الأداة يمكن أن تكوّن شيئاً آخر غير نتائج الخطة ذاتها. إلاّ أن النتائج هي

التثبت اللاحق من حسن سيرها أو سوئه (وهذا أمر مفهوم فيما يختص بقانون القيمة لاحتمال وقوع أخطاء أصلية مختلفة). يجب علينا أن نبدأ بدراسة النقاط الضعيفة دراسة دقيقة لنحاول اتخاذ تدابير عملية، لاحقة أيضاً، وتصحيح الوضع بتلمسات متتابعة. وعلى أية حال،فإن التوازن بين الأساس التجاري والطلب المليء سيكون متولّي الإشراف؛ وإن تحليل الضرورات غير المنجزة لن يلقي أي نور لأن الشروط لم تتوافر بالتعريف لتحقيق مطالب الإنسان في هذه الفترة.

لنفترض شيئاً ما أكثر واقعية؛ وجوب اتخاذ تدابير لمواجهة وضع معطى، والإنفاق في سبيل الدفاع، ولتصحيح تفاوت خطير في الإنتاج الداخلي، وتوظيفات تستهلك جزءاً من قدرتنا على الانتاج الاستهلاكي، توظيفات ضرورية نظراً لأهميتها الاستراتيجية (لا أتحدث عن الوجه العسكري وحده بل عن الوجه الاقتصادي أيضاً). عندئذ ستظهر توترات يجب تصحيحها بتدابير إدارية لتجنب ارتفاع الأسعار، وستخلق علاقات جديدة تعرقل أكثر فأكثر عمل قانون القيمة.

واليوم نستطيع حساب النتائج، وهذا ما يفعله أيضاً الرأسماليون في دراساتهم للوضع. بيد أن انعكاس قانون القيمة على الخطة سيكون كالحاً أكثر فأكثر. ونود كذلك أن نتحدث عن جزء آخر من المقال الذي أشرنا إليه، جاء فيه: «يزعم بعض الرفاق، إذ ينقون عمل قانون القيمة في العلاقات بين المشروعات التابعة لقطاع الدولة، أن قطاع الدولة كله ملكية واحدة ووحيدة؛ وأن المشروعات هي ملك المجتمع. وبديهي أن هذا التأكيد الأخير صحيح. لكنه معيار خاطىء من الوجهة الاقتصادية. فملكية الدولة لم تصبح بعد ملكية اجتماعية نامية تمام التنمية، ولن تصبح كذلك إلا في الشيوعية». ويقول أيضاً... «يكفي أن ننظر ببساطة إلى العلاقات بين مشروعات الدولة، لنرى كيف تظهر التناقضات فيما بينها وكيف أنها مدينة بعضها للبعض الآخر لندرك أن قطاع الدولة بأسره لا يشكل في الوقت الحاضر مشروعاً واحداً كبيراً في كوبا».

ويشير البيرتو مورا إلى أحاديث جرت، وإلى خطاب شخصي في اختتام الدروس في مدرسة الإداريين، أو إلى نشرة داخلية للرفيق الفارزدوم يتحدث فيها عن المسألة باعتبارها ضالة لينين المنشودة. وتتحدث هذه النشرة عن المعامل باعتبارها ورشات للمشروع المعزز وعن الأمل

برد جميع العلاقات لأن تكون في أثر تنمية الاقتصاد علاقات مصنع واحد كبير.

ونود أن نوضح أنه إذا كان يوجد فعلاً تناقضات بين مختلف المشروعات - ونحن لا نتحدث عن المشروعات بصورة عامة بل عن مشروعات موضوعة تحت إدارة وزارة الصناعة - يبقى صحيحاً أن ثمة تناقضات بين معامل المشروع، وبين ورشات المصنع، وأحياناً، في داخل المفرزة ذاتها، كما في حالة الشغيلة التابعين لمفرزة تعمل في أوقات عادية مع أجر إضافي. ويحدث ذلك فعلاً عندما ترفض مفرزة من المفارز أن يأخذ أحد عمالها ساعة من الزمن لتعليم رفاق آخرين لأن انتاجية الجماعة تقل تبعاً لذلك وتتأثر الأجور بها. ومع ذلك، فنحن نبني الاشتراكية شيئاً فشيئاً ونلغي استثمار الإنسان للإنسان.

ألا تقع صدامات مماثلة في النظام الرأسمالي، في ورش مصنع مرتبط بعضها بالبعض الآخر؟ أيكون ذلك لأن النظامين يحتويان تناقضات من النمط ذاته؟ إن التناقضات بين الناس تنعكس باستمرار في القطاع الاشتراكي، لكن عندما لا تفسد هؤلاء الناس المغالطات القصوى أو السلوك غير الثوري، لا تكون تناقضات متنازعة وتحل في حدود المجتمع الذي يضعها إطاراً لأفعالها. ونحن نسلّم بأن قطاع الدولة لم يشكل بعد مشروعاً واحداً كبيراً بأي شكل من الأشكال؛ والسبب في ذلك أخطاء التنظيم، ونقص تنمية مجتمعنا، ووجود نظامين للتحويل. ولكي نحدد مفهومنا لمشروع واحد نستند جوهرياً إلى تعريف ماركس للبضاعة: «لكي يكون إنتاج بضاعة، يجب أن يمر إلى يد الغير، إلى يد من يستهلكه، بواسطة فعل من أفعال التبادل»؛ وإلى الاستشهاد بإنجلز الذي يقول إنه يدخل مفهوم البضاعة ليتجنب خطأ أولئك الذين يعتبرون بضاعة كل نتاج يستهلكه غير المنتج ذاته؛ ويشرح قوله بأن ضريبة العُشر ليست بضاعة لعدم وجود التبادل.

ويعطي إنجلز مثالاً من المجتمع الإقطاعي؛ ألا يمكن أن يكون مفهوم البضاعة هذا، مع أمثلته صالحاً في عصرنا الحالي، عصر بناء الاشتراكية؟

نعتقد أن الانتقال من ورشة إلى أخرى، ومن مشروع إلى آخر في نظام الموازنة المنمّى لا يمكن أن يعتبر فعلاً من أفعال التبادل؛ إنه ببساطة فعل تكوين أو تراكم قيم جديدة بفعل العمل. وبعبارة أخرى، إذا كانت

البضاعة هي النتاج الذي يغير الملكية بفعل من أفعال التبادل، وإذا كانت المصانع كلها ملكاً للدولة في نظام الموازنة، حيث لا تحصل هذه الظاهرة، فإن النتاج لن يكتسب مميزات البضاعة إلاّ عندما ينتقل، في السوق إلى أيدي الشعب المستهلك.

لقد أوضحنا رأينا في الأكلاف في المقال الذي أشرت إليه والذي نشرته في هذه المجلة؛ ونرجو من القارىء الذي تهمه المسألة أن يرجع إليه. وفيما يختص بقد كوبا، حسب المعيار الذي جاء به مورا، فإننا نقترح عليه تقسيم وزارته إلى تسع وزارات مستقلة، وزارة لكل طابق، بسبب قدها المفرط؛ وإذا كان لا يصدق فليحاول صعود الدرج للوصول إلى مكتبه وعندها سيقتنع بصحة ما أقول. وإذا كان يستخدم الهاتف، والمصعد، والهاتف الداخلي، فلأنها موجودة لهذه الغاية؛ إن المسافات في كوبا تقاس بالوسائل التقنية للمواصلات الحديثة لا بالوقت الذي كان يستغرقه أجدادنا للذهاب من مكان إلى آخر. وهذا هو رأينا في تباين وجهات النظر.

ونود أن يعلم الناس أن هذا التهاتر الذي بدأ بردنا يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة بالنسبة لتكويننا، بمقدار ما نكون قادرين على المضي فيه بأكبر قدر من الصرامة العلمية والصفاء.

نحن لا نرفض المجابهات، لكن بما أننا في مركز النقاش الذي يمس المستويات العليا للحكومة وللحزب حيث ما يزال خطان فكريان يتنازعان نظام التحويل، فإننا نؤمن أن الاهتمام بالشكل وبطريقة النقاش أمر مهم.

نحيي مبادرة الرفيق مورا الذي قاد هذا الجدال العلني، رغم أنه ما يزال من الأفضل تسمية الأشياء بأسمائها، ونهنئه على المستوى الذي بلغته مجلة وزارة التجارة الخارجية، وهو المستوى الذي سنحاول بلوغه بنشراتنا المتواضعة.

حول نظام الموازنة للتمويل

سوابق عامة:

سبق أن عولج هذا الموضوع معالجة غير كافية؛ وإني أعتبر أمراً ملحاً البدء بتحليلات أعمق تتيح إعطاء فكرة واضحة عن منجزاته وعن طريقته. وقد كُرِّس هذا النظام رسمياً بالقانون الخاص بنظام الموازنة لتمويل مشروعات الدولة وافتُتح في العمل الداخلي لوزارة الصناعة.

تاريخ هذا القانون يرجع إلى زمن قريب، إلى عام ١٩٦٠ فقط عندما أخذ شكله الصلب؛ ولا ننوي في هذا المقال تحليل تنميته، وإنما نريد أن ندرس النظام كما يبدو في الوقت الحاضر، علماً بأنه ما يزال بعيداً عن بلوغ نهاية تطوره.

إننا نسعى إلى مقارنته مع ما يدعى الحساب الاقتصادي؛ ونلح على وجه الإدارة الذاتية المالية في هذا النظام لأنه مميزة سياسية للتباين، وعلى الموقف تجاه الحافز المادي الذي يشكل قاعدته.

إن شرح الفوارق مهمة معقدة باعتبار أن هذه الفوارق هي في الغالب غامضة ودقيقة، وأن دراسة نظام الموازنة للتمويل هي، بالإضافة إلى ذلك، غير متقدمة تقدماً كافياً ليكون عرضها مساوياً في وضوحه لدراسة

(*) مقال نشر في نويسترا انيدوستريا ريفيستا ايكونوميكا العدد ٥ شباط ١٩٦٤.

الحساب الاقتصادي.

وسنبدأ دراستنا بإيراد بعض الاستشهادات. وأولها مستخلص من المخطوطات الاقتصادية لماركس التي يرجع تاريخها إلى العصر الذي يطلق عليه عصر «ماركس الشاب»، والذي يشعرها بوضوح بوزن الأفكار الفلسفية التي ساهمت في تكوينه، والتي تظهر جلية في غلته، العصر الذي كانت فيه أفكاره في الاقتصاد غير دقيقة. ومع ذلك كان ماركس في ريعان الشباب: كان قد اعتنق قضية الفقراء وكان يشرح ذلك فلسفياً، رغم أنه لم يكن قد اكتسب بعد الصرامة العلمية التي عبَّر عنها في رأس المال. كان يفكر كفيلسوف وكان إذاً يشير إلى الإنسان إشارات ملموسة باطراد بصفته فرداً إنسانياً وإلى مشكلات تحريره بصفته كائناً اجتماعياً، دون أن يتصدى بعد لتحليل حتمية تفتت البنى الاجتماعية في ذلك العصر ليفتح الطريق إلى فترة الانتقال: ديكتاتورية البروليتاريا. وفي كتاب رأس المال يبدو ماركس اقتصادياً علمياً يحلل تحليلاً دقيقاً الصفة العابرة للعصور الاجتماعية ومماثلتها بعلاقات الإنتاج؛ ولا يفسح أي مكان للأبحاث الفلسفية.

إن وزن هذا البناء الفكري الإنساني يبلغ من العظمة حداً يجعلنا ننسى في الغالب الصفة الإنسانية لاهتماماته (بأفضل ما في تعبير الإنسانية من معنى). إن آلية علاقات الإنتاج ونتيجتها، ونضال الطبقات تُخفي إلى حد ما الواقعة الموضوعية بأن هؤلاء أناس يتحركون في الجو التاريخي. فالإنسان هو الذي صار يهمنا الآن وهذا هو سبب إيراد هذا الاستشهاد الذي لا يقل قيمة كتعبير عن الفكر الفلسفي رغم أنه كتابة فنية.

«الشيوعية، إلغاء إيجابي للملكية الخاصة (وهي ذاتها انحطاط للذات الإنسانية)، وبالتالي تملك واقعي للجوهر الإنساني بالإنسان وللإنسان؛ فهي عودة الإنسان كلياً لذاته بصفته إنساناً اجتماعياً، أي إنساناً، عودة واعية تمت مع الاحتفاظ بالثروة كلها للتنمية السابقة. وهذه الشيوعية بصفتها مذهباً طبيعياً مكتملاً ـ مذهباً إنسانياً، وبصفتها مذهباً إنسانياً متكملاً ـ مذهباً طبيعياً؛ إنها الحل الصحيح للتنازع بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسان والإنسان، الحل الصحيح للكفاح بين الوَجود والجوهر، بين إحلال الموضوعية وتأكيد الذات، بين الحرية والضرورة، بين الفرد

والجنس. إنها اللغز الذي حله التاريخ، وتُعرف بهذا الحل[1].

إن عبارة «تُعرف» عبارة أساسية في عرض المشكلة؛ فقد كان ماركس يفكر بتحرير الإنسان ويرى في الشيوعية حلاً للتناقضات التي تؤدي إلى انحطاطه ويرى فيها أيضاً فعلاً واعياً. يعني هذا أن الشيوعية لا يمكن أن تعتبر ببساطة نتيجة للتناقضات الطبقية في مجتمع عالي التنمية؛ تناقضات قد تحل خلال مرحلة الانتقال لتبلغ القمة؛ بل إن الانسان هو الصانع الواعي للتاريخ. ولا يمكن أن يكون ثمة شيوعية دون هذا الوعي الذي يضم وعي كيانه الاجتماعي.

لم يتخل ماركس أثناء وضعه كتاب **رأس المال** عن موقعه النضالي، فعندما اجتمع مؤتمر غوتا عام ١٨٧٥ لتوحيد المنظمات العمالية في ألمانيا (حزب العمل الديمقراطي الاشتراكي والاتحاد العام للشغيلة الألمان) وقدم فيه البرنامج الذي يحمل الاسم نفسه، كان جوابه **انتقاد برنامج غوتا**.

كتب هذا النص المتضمن جدالاً سياسياً واضحاً عندما كان يعمل لوضع مؤلفه الأساسي وهو نص مهم لأنه يلامس مسألة فترة الانتقال، ولو ملامسة عابرة. ففي تحليله النقطة الثالثة من برنامج غوتا يتطرق إلى أهم موضوعات هذه الفترة التي يعتبرها نتيجة تفكك النظام الرأسمالي المتطور. وهو لا يتوقع في هذه الفترة استخدام المال بل يتوقع التوزيع الفردي للعمل، لأن:

«ما نواجهه هنا مجتمع شيوعية لا كما نما على قواعد خاصة به، بل بالعكس، كما **خرج** من المجتمع الرأسمالي؛ مجتمع مايزال يحمل، من جميع الوجوه الاقتصادية، والخلقية، والفكرية، آثار المجتمع القديم الذي خرج من جنباته. فالمنتج يتلقى إذاً إفرادياً ـ بعد طرح الحسميات ـ المعادل الصحيح لما قدم للمجتمع. وإن ما قدمه، هو **الكمية الفردية للعمل**»[2].

لم يتح لماركس أن يتنبأ بتنمية النظام الإمبريالي العالمي؛ إلاّ أن

---

(١) كارل ماركس، مخطوطات لعام ١٨٤٤، الاقتصاد السياسي والفلسفة، المنشورات الاجتماعية، باريس ١٩٦٢، ص ٨٧.

(٢) كارل ماركس، انتقاد برنامج غوتا، المنشورات الاجتماعية، باريس ١٩٦٦، ص ٣٠.

لينين عاينه وشخّص مرضه: إن اللامساواة في التنمية الاقتصادية والسياسية هي قانون مطلق من قوانين الرأسمالية. ينتج عن ذلك أن انتصار الاشتراكية ممكن في البداية في عدد صغير من البلدان الرأسمالية أو حتى في بلد رأسمالي واحد. ثم إن البروليتاريا الظافرة في هذا البلد، تنتفض ضد بقية العالم، العالم الرأسمالي بعد أن تكون قد جردت الرأسماليين من ملكيتهم ونظمت في بلادها الإنتاج الاشتراكي. وتستميل إليها الطبقات المضطهدة في البلدان الأخرى، وتدفعها إلى التمرد على الرأسماليين، مستخدمة، إذ لزم الأمر، القوة العسكرية ضد طبقات المستثمرين وضد دولها. وسيكون الشكل السياسي للمجتمع الذي تنتصر فيه البروليتاريا، إذ تقلب حكم البورجوازية، الجمهورية الديمقراطية التي تمركز أكثر فأكثر قوى البروليتاريا في أمة واحدة أو أمم في النضال ضدالدول التي لم تنتقل بعد إلى الاشتراكية. إن إلغاء الطبقات أمر مستحيل دون ديكتاتورية الطبقة المضطهدة، طبقة البروليتاريا. وإن اتحاد الأمم في الاشتراكية اتحاداً حراً أمر مستحيل دون نضال عنيد قد يطول أمره، تخوضه الجمهوريات الاشتراكية ضد الدول المتخلفة»[1].

وبعد بضع سنوات نظّم ستالين هذه الفكرة إلى حد أنه اعتبر الثورة الاشتراكية في المستعمرات أمراً ممكناً.

«التناقض الثالث هو التناقض بين قبضة من الأمم «المتمدّنة» المسيطرة ومئات الملايين من الناس من الشعوب المستعمرة والتابعة في العالم. فالإمبريالية هي الاستثمار الأوقح والظلم الأكثر لا إنسانية لمئات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان التابعة الشاسعة. إن جني الأرباح الفاحشة هو الهدف الذي يسعى إليه هذا الاستثمار وهذا الاضطهاد. بيدَ أن الإمبريالية إذ تستثمر هذه البلدان، ترى نفسها مضطرة لأن تبني فيها سككاً حديدية، ومصانع، وورشات، ومراكز صناعية وتجارية. فمن النتائج الحتمية لهذه «السياسة» ظهور طبقة الكادحين، وتكوين فئة من المثقفين في البلاد، ويقظة الوعي القومي، وتقدم حركة التحرر الوطني. والبرهان الجلي على ذلك تقدم الحركة الثورية في جميع

---

(١) ف. لينين، حول شعار الولايات المتحدة الأوروبية، مؤلفات مختارة، طبعة اللغات الأجنبية، موسكو ١٩٥٤، ص ٤١٨.

المستعمرات وفي جميع البلدان التابعة دون استثناء. وهذه الظاهرة هامة بالنسبة للبروليتاريا بمعنى أنها تنسف مواقع الرأسمالية من جذورها، فتحول المستعمرات والبلدان التابعة من احتياطي للإمبريالية إلى احتياطي للثورة البروليتارية»[1].

وتبرهن موضوعات لينين عن صحتها في الممارسة بالانتصار الذي أوجد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

إننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة: انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد، متخلف إقتصادياً، مساحته ٢٢ مليون كم٢، وكثافة سكانه ضعيفة، وقد زادت الحرب في فقرهم بالإضافة إلى أنهم خاضعون لعدوان الدول الإمبريالية.

وبعد فترة من شيوعية الحرب، أرسى لينين قواعد الـ .N.E.P، وأرسى معها قواعد تنمية المجتمع السوفياتي حتى أيامنا.

ولا بد هنا من التنويه بالفترة التي كان يعيشها الاتحاد السوفياتي، وليس ثمة من هو أجدر من لينين لمثل هذا العمل:

«وهكذا كان رأيي عام ١٩١٨، إن رأسمالية الدولة كانت خطوة إلى الأمام بالنسبة للوضع الاقتصادي في جمهورية السوفيات آنذاك. ويبدو هذا أمراً غريباً جداً بل وسخيفاً، لأن جمهوريتنا في ذلك الوقت كانت جمهورية اشتراكية؛ وكنا آنئذ نتخذ كل يوم بتسرع كبير، تسرع مفرط دون شك، تدابير اقتصادية جديدة من كل نوع لا نستطيع وصفها بصفة أخرى غير التدابير الاشتراكية. ومع ذلك، كنت أعتقد أن رأسمالية الدولة كانت خطوة إلى الأمام إذا أخذنا بالحسبان الوضع الاقتصادي الذي كان في تلك الفترة، وضع جمهورية السوفيات. ومن أجل شرح هذه الفكرة عددت ببساطة عناصر النظام الاقتصادية في روسيا.

وإليكم هذه العناصر حسب رأيي: ١ ـ الشكل الأبوي للزراعة أي الشكل الأكثر بدائية؛ ٢ ـ الإنتاج التجاري الصغير (تصنف هنا أيضاً غالبية الفلاحين الذين يبيعون القمح)؛ ٣ ـ الرأسمالية الخاصة؛ ٤ ـ رأسمالية الدولة؛ ٥ ـ الاشتراكية. كانت هذه العناصر كلها موجودة آنذاك

---

(١) ستالين، مبادئ اللينينية.

في روسيا. وكنت قد أخذت على عاتقي مهمة توضيح علاقاتها، وكنت أتساءل إذا لم يكن من الأنسب اعتبار أحد العناصر غير الاشتراكية، وعلى وجه التخصيص رأسمالية الدولة، متفوقة على الاشتراكية. وأكرر القول إن ذلك يبدو غريباً للجميع أن يروا أن عنصراً غير اشتراكي يعتبر، في جمهورية تعلن عن نفسها اشتراكية، متفوقاً على الاشتراكية وأعلى منها. بيدَ أن الأمر يغدو مفهوماً، إذا تذكرتم أننا لا نعتبر أبداً النظام الاقتصادي الروسي نظاماً متجانساً وعالي التطور؛ كنا ندرك تمام الإدراك أن الزراعة الأبوية في روسيا، أي شكل الزراعة الأكثر بدائية، كان قائماً إلى جانب الشكل الاشتراكي. فأي دور إذاً كان بمقدور رأسمالية الدولة أن تلعب في هذه الشروط؟».

«وبعد أن نوّهت بأننا كنا منذعام ١٩١٨ ننظر إلى رأسمالية الدولة كخط انسحاب محتمل، خلصت إلى نتائج سياستنا الاقتصادية الجديدة. وأعيد القول: إنها كانت في ذلك الوقت ما تزال فكرة مهمة جداً؛ وفي عام ١٩٢١، بعد أن اجتزنا هذه المرحلة الهامة جداً، مرحلة الحرب الأهلية، واجتزناها ظافرين، اصطدمنا بأزمة كبيرة ـ وأظن أنها أكبر أزمة سياسية داخلية في روسيا السوفياتية ـ أزمة أدت إلى استياء جانب كبير من الفلاحين ومن العمال أيضاً. وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ روسيا، وآمل أن تكون المرة الأخيرة، التي رأينا فيها جماهير كبيرة من الفلاحين تتحول ضدنا، غريزياً لا بصورة واعية. فما الذي أثار هذا الوضع الخاص، وبطبيعة الحال، الكريه كل الكراهية بالنسبة لنا؟ ذلك أننا، في هجومنا الاقتصادي، اندفعنا كثيراً إلى الأمام دون أن نضمن قاعدة كافية؛ وقد شعرت الجماهير بما لم نكن قد عرفنا بعد أن نصوغه كما ينبغي في ذلك الوقت، لكننا اعترفنا به، بدورنا، في الحال، بعد بضعة أسابيع، وهو: أن الانتقال الفوري إلى الأشكال الاشتراكية الصرف، وإلى التوزيع الاشتراكي الصرف كان أمراً يفوق قوانا؛ وأننا إذا ما بَدَونا عاجزين عن التراجع بحيث نكتفي بمهمات أسهل، فإننا نكون مهدَّدين بالموت».

نرى أن الوضع الاقتصادي والسياسي في الاتحاد السوفياتي كان يقتضي التراجع الذي تحدث عنه لينين. ويمكن أن تعتبر هذه السياسة كلها تكتيكاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالوضع التاريخي للبلاد، وبالتالي يجب ألاّ نعير هذه التأكيدات كلها قيمة شاملة. ويبدو لنا وجوب اعتبار عاملين

كبيري الأهمية من أجل انغراسها في بلدان أخرى[1]:

١ ـ مميزات روسيا القيصرية زمن الثورة، بما فيها التنمية التقنية على جميع المستويات، والصفة الخاصة لشعبها، والشروط العامة في البلاد حيث يضاف التخريب الناتج عن الحرب العالمية والتخريبات التي سببتها العصابات البيضاء والغزاة الإمبرياليون.

٢ ـ المميزات العامة لذلك الزمن في ميدان تكتيك الإدارة، والإشراف على الاقتصاد.

كتب أوسكالانج في مقاله «المشكلات الراهنة للعلم الاقتصادي في بولونيا»:

«إن العلم الاقتصادي البورجوازي مايزال يلعب دوراً آخر. فالبورجوازية والاحتكارات كلها لا تكرّس كثيراً من الوسائل لخلق مدارس ذات مستوى عالٍ ومعاهد تحليل علمية في ميدان العلوم الاقتصادية بهدف واحد هو أن تستعين بها لامتداح النظام الرأسمالي. وهي تنتظر من الاقتصاديين شيئاً آخر، تنتظر منهم المساعدة في حل العديد من المشكلات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية. كانت المهمات في عصر الرأسمالية والمزاحمة الحرة محدودة في هذا الميدان ولم تكن تختص إلاّ بالإدارة المالية، والسياسة النقدية، سياسة الاعتمادات والتعريفات الجمركية، والنقل، إلخ. وقد كبرت هذه المشكلات في شروط رأسمالية الاحتكار، وعلى الأخص في شروط تدخّل رأسمالية الدولة المتعاظم في الحياة الاقتصادية.

ونستطيع أن نورد بعض هذه الأمثلة: تحليل السوق لتسهيل سياسة الأسعار لكُبريات الاحتكارات؛ الطرائق المتبعة في مجموعة من المشروعات الصناعية ذات القيادة المركزية؛ التنظيمات المتبادلة للمحاسبة بين هذه المشروعات، والارتباط المبرمج لنشاطها وتنميتها، ولموقعها بفاعلية الدولة الرأسمالية في الفترة الحالية، كما نجمت معايير فاعلية الصناعات المؤممة، وسياستها التوظيفية والانغراسية (في ميدان

---

(١) لينين: مشكلات بناء الاشتراكية والشيوعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المنشورات الاجتماعية، باريس، ص ٥ ـ ٦.

الطاقة مثلاً)، وطريقة التدخل الاقتصادي ـ السياسي في مجموع الاقتصاد القومي، إلخ».

«وقد أُضيفت إلى هذه المشكلات كلها مختلف المكتسبات الاقتصادية التقنية التي يمكن أن تنفعنا جزئياً في بناء الاشتراكية (تماماً كما ستنفع في المستقبل شغيلة البلدان الرأسمالية في الوقت الحاضر عندما سيتم الانتقال إلى الاشتراكية)، في بعض الميادين مثل تحليل السوق أو برمجة نشاط المشروعات التي تشكل جزءاً من مجموعة أو في أنظمة المحاسبة داخل كل معمل أو داخل المجموعة، ومعايير الاستهلاك وغيرها».

ونشير إلى أنه في الوقت الذي كتبت فيه هذه السطور لم تكن كوبا قد بدأت بالانتقال إلى الاشتراكية بل أن ثورتها لم تكن قد بدأت بعد. وكان العديد من النجاحات التقنية التي وصفها لانج موجودة في كوبا؛ وبعبارة أخرى، كانت شروط المجتمع الكوبي في ذلك الوقت تسمح بالإشراف المركزي على بعض المشروعات التي كان مقرها في هافانا أو نيويورك. وقد حافظت الامبريزا كونسولياداد ديل بيرتوليو، المؤلفة من تجمع ثلاثة معامل تكرير إمبريالية قائمة (إسو، تيكساكو وشِل) على أنظمة المراقبة لديها، وفي بعض الحالات حسنتها؛ وتعتبرها وزارتنا نموذجاً. وفي المشروعات التي لم يكن يوجد فيها تقليد مركزي ولا شروط عملية، خلقت هذه الشروط على قاعدة تجربة وطنية، كما هو الحال مع الامبريزا كونسولياداد دو لا هارينا التي استحقت المقام الأول بين الشركات التابعة لنائب وزير الصناعة الخفيفة.

ورغم أننا مقتنعون من ممارسة الأيام الأولى لإدارة الصناعات باستحالة سلوك طريق أخرى سلوكاً معقولاً، فمن العبث أن نناقش الآن إذا كانت تدابير التنظيم المتخذة ستعطي نتائج مساوية أو أفضل مع احتلال الإدارة الذاتية على مستوى الوحدة؛ والمهم أنها تمت بشروط صعبة جداً وأن المركزية قد أتاحت تصفية عدد كبير من الحِرَف غير المجدية ـ كما في صناعة الأحذية مثلاً ـ وتكريس ستة آلاف عامل لفروع إنتاجية أخرى.

لقد أردنا من هذه الاستشهادات كلها أن نثبت الموضوعات التي نظنها أساسية لشرح النظام:

١ ـ إن الشيوعية هي هدف الإنسانية نبلغها عن وعي؛ وإن التربية، وتصفية عيوب النظام القديم في وعي الناس ترتدي أهمية عظمى، دون أن ننسى، بطبيعة الحال، أننا لا نستطيع تحقيق مثل هذا المجتمع دون تحقيق نجاحات موازية في الإنتاج.

٢ ـ إن أشكال قيادة الإنتاج، الوجه التكنولوجي للمسألة، يجب اختيارها حيثما كانت أكثر تنمية وأمكن أن تتآلف مع المجتمع الجديد. ويمكن للمعسكر الاشتراكي أن يستخدم تكنولوجيا البتروكيمياء لدى المعسكر الإمبريالي دون أن يخشى عدوى الإيديولوجية البورجوازية. وكذلك الأمر في كل ما يتعلق بالقواعد التقنية للإدارة ومراقبة الإنتاج في الميدان الاقتصادي.

نتسطيع أن نسهب في حديث ماركس عن استخدامه ديالكتيك هيجل، إذا لم نُتهم بالغرور، ونقول إن هذا التكنيك قُلِبَ وأُقيم على قدميه.

إن تحليلاً لتكنيك المحاسبة الذي يستخدم اليوم عادة في البلدان الاشتراكية يظهر لنا أن بينها وبيننا مفهوماً تفاضلياً يمكن أن يُعادل المفهوم القائم في المعسكر الرأسمالي بين رأسمالية المزاحمة الحرة والاحتكار. وأخيراً، فإن التكنيك السابق «الذي أقيم على قدميه» قد استُخدم قاعدة لتنمية النظامين، غير أن الطريقين يفترقان بعدئذ، لأن للإشتراكية علاقاتها الإنتاجية الخاصة، وبالتالي متطلباتها الخاصة.

نستطيع القول إذاً، إن سابقة نظام الموازنة للتمويل، بصفته تكنيكاً، هو الاحتكار الإمبريالي الذي حل في كوبا، والذي كان قد عانى التحولات الداخلة في التنمية التدريجية الطويلة لتكنيك البناء والإشراف منذ فجر النظام الاحتكاري إلى أيامنا حيث يبلغ مستوياته الأعلى. وعندما انسحبت الاحتكارات أخذت معها كوادرها العليا وبعض الكوادر المتوسطة؛ وفي الوقت ذاته، دفعنا عدم مفهوم الثورة لدينا إلى إلغاء زمرة كاملة من الطرائق الثابتة لمجرد أنها طرائق رأسمالية.

وهذا هو السبب في أن نظامنا لم يبلغ بعد درجة فعالية الفروع الكوبية للإحتكارات فيما يتعلق بإدارة الانتاج والإشراف عليه؛ إننا نسلك ذلك الطريق بعد أن ننظفه من شوائبه السابقة كلها.

فروق عامة بين الحساب الاقتصادي ونظام الموازنة للتمويل

بين الحساب الاقتصادي ونظام الموازنة للتمويل فروق ذات أنماط مختلفة؛ وسنحاول تقسيمها إلى مجموعتين كبيرتين وشرحها بإيجاز؛ فثمة فرق في الطريقة - أي فرق عملي - وفروق ذات صفة أعمق، إلاّ أن طبيعتها يمكن أن تجعل التحليل بيزنطياً، إذا لم يتم بكثير من الحيطة.

ويجب أن نوضح أن ما نسعى إليه هو الشكل الأكثر فعالية للوصول إلى الشيوعية؛ فليس ثمة فرق مبدئي. وقد أثبت الحساب الاقتصادي فعاليته العملية، وانطلاقاً من القواعد ذاتها، نحدد لأنفسنا الأهداف ذاتها؛ ونعتقد أن خطوط العمل الكبرى لنظامنا، تستطيع، إذا نُمّيت تنمية ملائمة، أن ترفع فعالية الإدارة الاقتصادية للدولة الاشتراكية، وتعميق وعي الجماهير وتعزيز تلاحم النظام الاشتراكي العالمي على قاعدة العمل السليم.

ويبدو الفرق للعيان عندما نتحدث عن المشروع. فنحن نرى، أن المشروع هو مجموعة، من المصانع أو الوحدات الإنتاجية ذات قاعدة تكنولوجية متماثلة، ومقصد مشترك لإنتاجها، وفي بعض الحالات، موقع جغرافي محدد؛ أما في نظام الحساب الاقتصادي، فالمشروع وحدة إنتاجة ذات كيان فردي حقوقي. إن مركز إنتاج السكر، في نظر هذه الطريقة، يعد مشروعاً، في حين أن مراكز السكر كلها والوحدات الأخرى المتصلة بالسكر تشكل المشروع المعزز للسكر. وقد جرت في الاتحاد السوفياتي منذ وقت قريب محاولات كهذه، متوافقة مع الشروط الخاصة بهذا البلد الشقيق (راجع مثل إتحاد المشروعات السوفياتية - الشكل الجديد لإدارة الصناعات بقلم ا. ايفونين، المنشور في العدد ٤ من صناعتنا - المجلة الاقتصادية).

وثمة فرق آخر يكمن في شكل استخدام المال، فالمال في نظامنا، لا يعمل كعنصر حسابي، كانعكاس، في الأسعار، لإدارة المشروع، ستحلله أجهزتنا المركزية، من أجل الإشراف على عمله، أما في الحساب الاقتصادي فلا يكون كذلك وحسب، بل يكون أيضاً وسيلة دفع تعمل كأداة غير مباشرة للمراقبة. لأن هذه الأموال هي التي تتيح إدارة الوحدة

لان علاقاتها مع المصرف مماثلة لعلاقات المنتج الفردي مع المصارف الرأسمالية التي يجب أن يشرح لها خططه بالتفصيل وإثبات ملاءمته. وبطبيعة الحال، فإن القرار الاعتباطي، في هذه الحالة، ليس له اثر، بل ثمة خضوع لخطة وتتم العلاقات بين أجهزة الدولة.

وبسبب شكل استخدام المال، لا تملك مشروعاتنا أموالاً خاصة، والحسابات المصرفية للإيداع والسحب مفصولة بعضها عن البعض الآخر: فالمشروع يمكن أن يسحب أمواله، حسب الخطة، من الحساب العام للنفقات والحساب الخاص لدفع الاجور، لكنه عندما يودع مالاً، فإن هذا المال ينتقل آلياً إلى يد الدولة.

إن مشاريع معظم البلدان الشقيقة تملك أموالاً خاصة في المصارف تعززها باعتمادات من المصارف ذاتها لقاء دفع الفوائد، دون أن تنسى قط أن هذه الأموال «الخاصة»، وكذلك الاعتمادات، تعود للمجتمع وأن حركتها تعكس الوضع المالي للمشروع.

وفيما يختص بتقنين العمل، فإن مشاريع الحساب الاقتصادي تمارس العمل المقنن في الزمن والعمل على أساس القطعة أو الساعة (الكمية المقطوعة) ونحن نحاول توجيه المعامل كلها إلى العمل المقنن في الزمن، مع مكافآت للإنتاج الإضافي محددة وفق تعريفة المرتبة العليا. وسنعود إلى هذه المسألة فيما بعد.

توجد في نظام الحساب الاقتصادي النامي تنمية كاملة، طريقة صارمة للعقد مع غرامات عن عدم الإنجاز، على قاعدة البناء الحقوقي الثابت خلال سنوات طويلة من التجربة. ومثل هذه البنية غير موجودة في بلادنا، حتى بالنسبة لأجهزة الإدارة الذاتية مثل المعهد القومي للإصلاح الزراعي، وقد زاد في صعوبة إيجادها بشكل خاص تعايش نظامين متباينين كل التباين. فلدينا الآن لجنة التحكيم، التي لا تملك وسائل تنفيذية، لكن أهميتها تتعاظم تدريجياً؛ ويمكن أن تكون قاعدة بنيتنا الحقوقية المقبلة. إن القرار سهل، على الصعيد الداخلي، بين الأجهزة الخاضعة لنظام التمويل في الموازنة، وتتخذ التدابير الإدارية إذا كانت حسابات المراقبة ممسوكة جيداً وكاملة (وهذا ما يحدث في معظم مشاريع هذه الوزارة).

وانطلاقاً من المبدأ بأن الخطة للدولة في النظامين هي السلطة العامة، المحترمة إلزاماً، نستطيع أن نجري مماثلات وتباينات عملياتية فنقول إن

الإدارة الذاتية قائمة على مراقبتها الـممركزة الشاملة، وعلى لا مركزية أوسع، وتمارس الـمراقبة غير الـمباشرة بواسطة الـمصرف، تستخدم النتيجة النقدية للإدارة كمقياس للـمكافآت؛ فالـمصلحة الـمادية هي الدافع العظيم الذي يحرك الشغيلة فردياً وجماعياً. إن نظام التمويل في الـموازنة قائم على الـمراقبة الـمركزية لفاعلية الـمشروع؛ وتراقب خطته وإدارته الاقتصادية أجهزة مركزية، بشكل مباشر؛ فالـمشروع لا يملك أموالاً خاصة ولا يأخذ اعتمادات مصرفية، بل يستخدم فردياً، الحافز الـمادي، أي الـمكافآت والغرامات الفردية؛ وسنستخدمها جماعياً عندما يحين الوقت، بيدَ أن الحافز الـمادي الـمباشر محدود بشكل دفع تعريفة الأجور.

تناقضات أدق

الحافز الـمادي والوعي

ندخل الآن في مجال التناقضات الادق والتي يجب أن تشرح شرحاً أفضل. فقد كان الحافز الـمادي الـمتعارض مع الحافز الادبي موضوعاً لـمناقشات عديدة بين من يعنيهم الأمر. ثمة أمر يجب أن يكون واضحاً كل الوضوح هو **أننا ننفي الضرورة الـموضوعية للحافز الـمادي**، بيدَ أننا نُحجم عن الـموافقة على الحافز الـمادي عندما يُستخدم كقوة دافعة جوهرية. ونعتبر أن هذا النوع من القوة الدافعة يكتسب بسرعة، في الاقتصاد، قيمة الـمقولة وينتهي به الأمر إلى فرض قوته على العلاقات بين الناس. فيجب ألاّ ننسى أنه صادر عن الرأسمالية وأنه محكوم بالـموت في الاشتراكية فكيف نقضي عليه؟

هنالك من يجيب أن التراكم التدريجي للأموال الاستهلاكية يجعل هذا الحافز عديم الجدوى لدى الشعب. إننا نجد في هذه الـمفاهيم آلية شديدة الصلابة. فالأموال الاستهلاكية، هي الأمر، والعنصر الرئيسي في تكوين الوعي، آخر الـمطاف، لدى الـمدافعين عن النظام الآخر. وفي رأينا أن الحافز الـمادي الـمباشر والوعي هما تعبيران متناقضان.

هذه هي إحدى النقاط التي تتخذ خلافاتنا حولها أبعاداً ملـموسة. فلم تعد القضية قضية فروق طفيفة؛ بل إن أنصار الادارة الذاتية الـمالية يرون أن الحافز الـمادي الـمباشر، الذي يستهدف الـمستقبل، والذي

يرافق المجتمع في مختلف مراحل بناء الشيوعية، لا يتعارض مع «تنمية» الوعي. أما نحن فنرى أنه يتعارض معه. ولذا نناضل ضد هيمنته، لأنه يعني تراجع تنمية الأخلاق الاشتراكية.

وإذا كان الحافز المادي يتعارض مع تنمية الوعي رغم كونه قوة دافعة كبرى للإنتاج، فهل يجب أن نستنتج من ذلك أننا إذا زدنا من اهتمامنا بتنمية الوعي نؤخّر الإنتاج؟ هذا أمر ممكن، بعبارات المقارنة، في زمن معيَّن، رغم أن أحداً لم يجد الحسابات المناسبة؛ ونؤكد، نحن، أن تنمية الوعي تفيد الإنتاج في زمن قصير نسبياً أكثر مما يفيد الحافز المادي. وهذا التأكيد يستند إلى التأثير العام لتنمية المجتمع من أجل الدخول في الشيوعية، الأمر الذي يتضمن أن العمل يكف عن كونه ضرورة أليمة ليصير إلزاماً تشتهيه النفس. فالتأكيد إذا ما حمل بالنزعة الذاتية يقتضي تأييد التجربة وهذا ما وصلنا إليه؛ وإذا ما تبين أثناء التجربة، أنه عائق خطير لتنمية القوى الإنتاجية، فيجب اتخاذ القرار باستئصال الداء من جذوره والعودة إلى السبل المطروقة؛ لم نصل بعد إلى هذا اليوم، وتكتسب الطريقة، بفضل التحسين الذي تدخله الممارسة عليها، قواماً متزايداً وتثبت تلاحمها الداخلي.

ما هي إذاً الطريقة الصحيحة لمعالجة المصلحة المادية؟ نعتقد أنه يجب ألا ننسى أبداً وجودها، سواء أكانت تعبيراً جماعياً عن رغبات الجماهير أو وجوداً فردياً، وانعكاساً لعادات المجتمع القديم في وعي الشغيلة. ولم تتكون لدينا بعد فكرة محددة لمعالجة المصلحة المادية معالجة موضوعية لأن نواقص جهاز التخطيط تمنعنا من الاتكال عليه اتكالاً مطلقاً، ولاننا لم نستطع بعد إيجاد طريقة تتيح لنا القضاء على المصاعب؛ وفي نظرنا أن الخطر الأكبر هو التنازع المتولد بين إدارة الدولة ومنظمات الإنتاج. وقد حلل الاقتصادي السوفياتي ليبرمان هذا التنازع وخلص إلى وجوب تبديل طرائق التشجيع الجماعي، بالتخلي عن الصيغة السابقة للمكافآت، القائمة على إنجاز الخطط، للانتقال إلى صيغ أخرى أكثر تقدماً.

ورغم اننا لا نتفق معه حول الأهمية التي يُعيرها للمصلحة المادية (بصفتها قوة دافعة) نعتقد أنه محق في قلقه من الضلالات التي عاناها مبدأ «تحقيق الخطة» خلال سنوات. فالعلاقات بين الأجهزة المركزية

والمشاريع تتخذ أشكالاً متناقضة بما فيه الكفاية وتبدي الطرائق التي تستخدمها هذه المشاريع للحصول على الأرباح مميزات بعيدة أحياناً بعداً عابراً عن صورة الخلق الاشتراكي. ونعتقد أن إمكانات التنمية التي تقدمها علاقات الإنتاج الجديدة لدفع تطور الإنسان نحو «مملكة الحرية» تتبدد بشكل ما. ولقد أشرنا على وجه الضبط في تعريفنا الحجج الأساسية للنظام إلى التداخل بين التربية وتنمية الإنتاج. ونستطيع أن نتناول مهمة بناء الوعي الجديد لاننا نجد أنفسنا أمام أشكال جديدة لعلاقات الإنتاج؛ وحتى إذا كان الوعي نتاج علاقات الإنتاج بالمعنى التاريخي العام، فيجب أن نعتبر مميزات العصر الحالي الذي يكون تناقضه الأساسي (على المستوى العالمي) التناقض القائم بين الإمبريالية والاشتراكية. ويمكن أن تتقدم التنمية في مرحلة خاصة من مراحل القوى الإنتاجية لبلد معين لأن الاقطار الاشتراكية تمس وعي الناس في العالم كله.

كانت الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي تميز النظام في السنوات الأولى رغم العلاقات المتخلفة التي كانت قائمة في داخلها. وفي النظام الرأسمالي تبقى آثار من المرحلة الإقطاعية، الاّ أن الرأسمالية هي التي تميز البلاد بعد أن انتصرت في الأوجه الأساسية من اقتصادها. لقد أتاحت تنمية التناقضات بين النظامين العالميين توطيد الصفة الاشتراكية للثورة التي تحققت بنتيجة فعلٍ واعٍ، بفضل المعارف التي اكتسبها قادتها، وتعميق وعي الجماهير وحالة القوى في العالم.

وإذا كان هذا كله ممكناً، فلماذا لا نفكر في دور التربية كمساعد دائم للدولة الاشتراكية في تصفية العيوب القديمة لمجتمع ميت يدفن معه علاقاته الإنتاجية القديمة؟ لنستمع إلى ما يقوله لينين:

وهكذا يذكرون حجة مبتذلة كل الابتذال حفظوها عن ظهر قلب خلال تنمية المجتمع الديمقراطي الاشتراكي الغربي، ومفادها أننا غير ناضجين لبناء الاشتراكية؛ وأننا حسب تعبير «علمائهم» البارزين لا نمتلك المقدمات الاقتصادية الموضوعية للإشتراكية. ولا يخطر على بال أحد أن يتساءل: ألم يكن باستطاعة شعب وضع في وضع ثوري كالوضع الذي تبدى لدى الحرب الإمبريالية الأولى، أن يلقي بنفسه، حيال وضع لا مخرج له، في نضال يفتح أمامه ولو بعض الحظوظ لاكتساب شروط معتادة تماماً من أجل تقدم المدينة؟

«إن روسيا لم تبلغ درجة التنمية للقوى المنتجة لبناء الاشتراكية، ويتباهى جميع فرسان الأممية الثانية، بمن فيهم سوخونوف، بالجهر بهذه الموضوعة. هذه الموضوعة التي لا جدال فيها يرددونها بجميع اللهجات ويظنونها حاسمة لتثمين ثورتنا.

نعم، لكن إذا جرّت مجموعة فريدة من الظروف روسيا للدخول أولاً في الحرب الإمبريالية العالمية التي اشتركت فيها البلدان الغربية كلها أياً كان نفوذها؛ وإذا ما وضعت تطورها على حد الثورات الوليدة والثورات التي بدأت جزئياً في الشرق، في ظروف كانت تتيح لنا أن نحقق على وجه الضبط ذلك الاتحاد بين «الحرب الفلاحية» والحركة العمالية، والذي كان يعتبره عام ١٨٥٦ «ماركسي»، مثل ماركس أحد التطلعات الممكنة بالنسبة لبروسيا؟

«وإذا ما وفّر لنا الوضع الذي لا مخرج له على الاطلاق، بمضاعفته قوى العمال والفلاحين إمكانية القيام بخلق المقدمات الجوهرية للمدينة، بشكل يغاير ما فعلته الدول الأخرى كلها في أوروبا الغربية؟ فهل تغيّر من جراء ذلك الخط العام لتطور التاريخ الشامل؟ وهل تغيرت من جراء ذلك العلاقات الجوهرية للطبقات الرئيسية في كل من الدول، التي تنجرف أو انجرفت في الحركة العامة للتاريخ الشامل؟ «وإذا كان يجب أن نكون قد بلغنا، من أجل خلق الاشتراكية، مستوى ثقافياً محدداً (رغم أن أحداً لا يستطيع أن يقول بالضبط ما هو «مستوى الثقافة» المحدد، لأنه يختلف في كل دولة من الدول الغربية)؛ فلماذا لا نبدأ أولاً بأن نكتسب ثورياً الشروط المسبقة لهذا المستوى المحدد، لنتحرك، بعدئذ ونلحق بالشعوب الأخرى ونحن أقوياء بالحكم العمالي والفلاحي والنظام السوفياتي؟»[1].

أما وجود المصلحة المادية، بشكل فردي، فإننا نسلّم به (ونتابع النضال ضده ونحاول التعجيل بزواله عن طريق التربية) ونستخدم المصلحة المادية في قوانين العمل حسب الزمن مع المكافأة، وفي المؤيدات المالية عندما لا تتحقق هذه القوانين.

---

(١) لينين: مشكلات بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفياتي. المنشورات الاجتماعية، ص ٤٢ ـ ٤٣.

إن الفرق الدقيق بين أنصار الإدارة الذاتية وبيننا حول المسألة يستند إلى الحجج المتعلقة بدفع الأجر المقنّن، والمكافأة والمؤيد. وقانون الإنتاج هو الكمية الوسطية من العمل الذي يعطي نتاجاً في زمن معين، ذا كيفية متوسطة وفي شروط معطاة لاستخدام المعدات؛ إنه تقديم كمية من العمل إلى المجتمع من قبل أحد أعضائه، وهو القيام بواجبه الاجتماعي فإذا تم تجاوز هذه القوانين، زادت فائدة المجتمع، ويمكن أن نفترض أن العامل الذي يتجاوزها يقوم بواجبه اللازم لفترة الانتقال، لكننا لا نقبل أن يُترجم التفسير الصحيح لمبدأ «**من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله**» إلى الدفع الكامل، علاوة على الأجر، للنسبة المئوية لتجاوز قانون مُعطى (ثمة حالات يتجاوز فيها الدفع النسبة المئوية لما أُنجز، كحافز فوق العادي للإنتاجية الفردية)؛ ويشرح ماركس بوضوح كبير في كتابه **انتقاد برنامج غوتا** أن جزءاً كبيراً من أجر العامل يذهب إلى فروع بعيدة جداً عن دخله المباشر:

«إذا أخذنا أولاً كلمة «نتاج العمل» بمعنى الشيء الذي أوجده العمل، يكون نتاج عمل المجتمع هو «مجموع النتاج الاجتماعي».

ويجب أن نحسم منه:

أولاً: المال المخصص لاستبدال وسائل الإنتاج المستعملة؛

ثانياً: جزءاً إضافياً لزيادة الإنتاج؛

ثالثاً: مالاً احتياطياً أو للتأمين ضد الحوادث الطارئة، والاضطرابات الناجمة عن ظاهرات طبيعية، إلخ...

هذه الحسومات من «النتاج الكامل للعمل» هي ضرورة اقتصادية، ستحدد أهميتها جزئياً، تبعاً لحالة الوسائل والقوى المتوافرة، بمساعدة حساب الأرجحيات؛ وعلى أية حال، لا يمكن أن تحسب بأية صورة من الصور على قاعدة المساواة.

بقي الجانب الآخر من النتاج الكلي، المخصص للاستهلاك.

وقبل أن نلجأ إلى التوزيع الفردي، يجب أن نحسم أيضاً:

أولاً: النفقات العامة للإدارة وهي النفقات المستقلة عن الإنتاج

وبالمقارنة مع ما يجري في المجتمع الحالي يخفض هذا الجزء دفعة واحدة إلى الحد الأقصى ويتناقص بمقدار ما ينمو المجتمع الجديد.

ثانياً: ما يخصص لسد حاجات المجتمع: مدارس، إنشاءات صحية، إلخ.

وتزداد أهمية هذا الجزء دفعة واحدة، بالمقارنة مع ما يجري في المجتمع الحالي، وتتعاظم هذه الأهمية كلما نما المجتمع الجديد.

ثالثاً: المال اللازم لإعالة أولئك الذين يعجزون عن العمل، إلخ. أي باختصار ما نسميه اليوم المساعدة العامة الرسمية.

وعندها فقط نصل إلى «التقسيم» الوحيد الذي يستهدفه البرنامج، تحت تأثير لاسّال وبشكل محدود، أي إلى الجزء من الأشياء الاستهلاكية الذي يوزع فردياً بين المنتجين في المجتمع.

لقد تحول «النتاج الكامل للعمل» إلى «نتاج جزئي» رغم أن ما أُخذ للمنتج، بصفته فرداً، يجده بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بصفته عضواً في المجتمع.

وكما أن تعبير «النتاج الكامل للعمل» قد تلاشى، كذلك سنشهد تلاشي تعبير «نتاج العمل» بصورة عامة»[1].

يظهر لنا من كل هذا أن أهمية المال الاحتياطي تتعلق بجملة من القرارات الاقتصادية ـ السياسية أو الإدارية ـ السياسية. وبما أن جميع الأموال الموجودة في الاحتياطي تأتي دوماً من العمل غير المكافأ، فإن علينا أن نستنتج من ذلك أن القرارات المتعلقة بحجم الأموال التي حلّلها ماركس تؤدي إلى تغييرات في المدفوعات، أي إلى تحولات في حجم العمل الذي لم يُكافأ مباشرة. ويجب أن نضيف أنه لا يوجد، أو لا نعرف، قانوناً رياضياً يحدد المكافأة «الصحيحة» لتجاوز الحد القانوني (ولا الأجر الأساسي)، ويجب بالتالي أن نؤسس بصورة جوهرية على العلاقات الاجتماعية الجديدة، البنية الحقوقية التي تؤيد شكل توزيع جزء من عمل العامل الفردي من قبل المجتمع.

ويتحلى نظامنا التقنيني بميزة الالتزام بالأهلية المهنية للانتقال من صنف إلى صنف أعلى، مما سيؤدي مع الزمن إلى رفع المستوى التقني إلى حد كبير.

إن عدم إنجاز المقادير القانونية يعني عدم القيام بالواجب الاجتماعي،

---

(١) ك. ماركس: انتقاد برنامج غوتا. المنشورات الاجتماعية، باريس ١٩٦٦، ص ٣٨ ـ ٣٩.

والمجتمع يُعاقب المقصّر بحسم جزء من أرباحه. فالمقدار القانوني ليس مجرد علامة تدل على مقياس ممكن أو اتفاق على مقياس للعمل، إنه التعبير عن التزام أدبي للعامل، **إنه واجبه الاجتماعي**. وحول هذه النقطة يجب أن يتلاقى الإشراف الإداري والإشراف الايديولوجي. والدور الكبير للحزب في وحدة الإنتاج هو أن يكون محركها الداخلي وأن يستخدم جميع أشكال الشروة من جانب مناضليه ليكون العمل المنتج، والأهلية المهنية، والمشاركة في الشؤون الاقتصادية للوحدة جزءاً لا يتجزأ من حياة العمال وتصير شيئاً فشيئاً عادة لا بديل لها.

قانون القيمة

يوجد فرق عميق (على الأقل في صرامة التعابير المستعملة) بين قانون القيمة وإمكانية استخدامه استخداماً واعياً، كما يطرحه المدافعون عن الحساب الاقتصادي وكما نطرحه نحن.

يقول كتاب الاقتصاد السياسي:

«إن الاقتصاد الاشتراكي، خلافاً للرأسمالية، التي يعمل فيها قانون القيمة كقوة عمياء وعفوية، تفرض نفسها على الناس، يعي قانون القيمة وتأخذه الدولة بالحسبان **وتستخدمه** في إدارة الاقتصاد المخططة».

«إن وعي قانون العمل **واستخدامه استخداماً** ذكياً يساعدان بالضرورة قادة الاقتصاد على تقنية الإنتاج عقلانياً، وتحسين طرائقه تحسيناً منظماً، والاستفادة من الاحتياطات الكامنة لتأمين إنتاج أفضل وأكثر».

فالكلمات التي وضعت تحتها خطاً تدل على روح الجملة.

إن قانون القيمة يعمل كقوة عمياء، لكنها قوة معروفة، وعلى هذا فهي قابلة لأن يحركها الإنسان أو يستعملها.

بيدَ أن لهذا القانون بعض المميزات:

١ ـ إنه مشروط بوجود مجتمع تجاري.

٢ ـ لا تخضع نتائجه للقياس القبلي ويجب أن تنعكس في السوق حيث يتبادل المنتجون والمستهلكون.

٣ ـ يمتُّ بصلة إلى كل ما يضم الأسواق العالمية، وتنعكس في النتيجة الكلية التبدلات والتصرفات في بعض فروع الإنتاج.

٤ ـ نظراً لصفته كقانون اقتصادي، فإنه يعمل بصورة جوهرية كميل،

وفي فترات الانتقال، يجب أن يميل منطقياً إلى الزوال.

ويشير الكتاب بعد بضع فقرات:

«تستخدم الدولة الاشتراكية قانون القيمة، محققة الإشراف على الإنتاج وتوزيع النتاج الاجتماعي بواسطة النظام المالي والاعتماد».

«إن مراقبة قانون القيمة واستخدامه وفق خطة يمثلان ميزة عظيمة للإشتراكية على الرأسمالية. وبفضل مراقبة قانون القيمة، لا يتوافق فعله في الاقتصاد الاشتراكي تبذير العمل الاجتماعي تبذيراً لا ينفصل عن فوضى الإنتاج الخاصة بالرأسمالية. إن قانون القيمة والأصناف المتصلة به ـ النقد، السعر، التجارة، الاعتماد، المالية ـ تُستخدم بنجاح في الإتحاد السوفياتي وفي بلدان الديمقراطية الشعبية، بهدف بناء الاشتراكية والشيوعية، في الإدارة المخططة للإقتصاد القومي».

ولا نستطيع أن نعتبر هذه الملاحظة صحيحة إلاّ بالنسبة للإتساع الكلي للقيم المنتجة كي يستخدمها الشعب مباشرة والأموال المتوافرة المتبادلة للحصول عليها، وهذا أمر يستطيع فعله أي وزير للمالية في بلد رأسمالي بمالية متوازنة نسبياً. ففي هذا الإطار تكون الالتواءات الجزئية كلها للقانون ممكنة.

ويقول الكتاب أيضاً:

«إن الإنتاج التجاري، وقانون القيمة والنقد لا تنطفىء إلاّ عندما تكون المرحلة العليا للشيوعية قد تحققت. ولكي تخلق الشروط التي ستجعل بالإمكان انطفاء الإنتاج ودورة البضائع في المرحلة العليا من مراحل الشيوعية، يجب تنمية واستخدام قانون القيمة والعلاقات النقدية والتجارية خلال فترة بناء المجتمع الشيوعي».

فلماذا «التنمية»؟ إننا نفهم أن تبقى أصناف الرأسمالية خلال زمن معين وأن هذه المهمة لا يمكن تحديدها سلفاً؛ بيدَ أن مميزات فترة الانتقال هي مميزات مجتمع يقطع صلاته القديمة ليدخل سريعاً في مرحلة جديدة. وفي رأينا، يجب أن يتجه الميل إلى تصفية الأصناف القديمة بأكبر قدر ممكن من الحزم، ومن بين هذه الأصناف السوق، والنقل، وبالتالي القوة الدافعة إلى المصلحة المادية، أو على الأصح الشروط التي تدفع إلى وجودها. إن العكس يحمل على الافتراض أن مهمة بناء الاشتراكية في

مجتمع متخلف هي نوع من العارض التاريخي وأن على قادته أن يكرّسوا جهودهم، في سبيل إصلاح الخطأ، لتدعيم جميع الأصناف الداخلة في المجتمع المتوسط، فلا يتركون للمجتمع الجديد من الأسس سوى توزيع الدخل حسب العمل، والاتجاه إلى إلغاء استثمار الإنسان للإنسان. وهذا أمر يبدو غير كاف لوحده، كعامل تنمية لتبديل هائل في الوعي اللازم لإمكان مجابهة الانتقال، تبديل يجب أن يتم بالعمل المتعدد الأشكال للعلاقات الجديدة كلها، والتربية والأخلاق الاشتراكية، وللمفهوم الفردي الذي يمارسه الحافز المادي المباشر على الوعي إذ يلجم تنمية الإنسان ككائن اجتماعي.

وتلخص خلافاتنا بما يلي: نعتبر قانون القيمة قائماً جزئياً، بسبب مخلفات المجتمع التجاري التي تظل باقية، وتنعكس كذلك في نمط التبادل الذي يتم بين الدولة المنتجة والمستهلك، ونعتقد أن قانون القيمة على الصعيد الأول يجب أن يعترف به، بصورة خاصة في مجتمع كمجتمعنا يملك تجارة خارجية متقدمة جداً، كواقعة تدير العقود التجارية، حتى في المعسكر الاشتراكي، ونعترف بضرورة مرور هذه التجارة منذ ذلك الوقت باشكال أعلى في بلدان المجتمع الجديد، بمنع حفر هوّة من الفوارق بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة عن طريق التبادل. وبعبارة أخرى، يجب أن نوجد صيغاً للتجارة تتيح تمويل التوظيفات الصناعية في البلدان السائرة في طريق التنمية، حتى لو خالفنا أنظمة الأسعار القائمة في السوق العالمية الرأسمالية، صيغاً تؤدي إلى نتائج طبيعية هي تخفيف الشراسات وخلق التلاحم في الروح الأممية البروليتارية. (الاتفاق الأخير بين كوبا والإتحاد السوفياتي مثال على ما يمكن عمله في هذا الاتجاه). وننفي إمكانية الاستخدام الواعي لقانون القيمة بالاستناد إلى عدم وجود سوق حرة تُعبّر آلياً عن التناقض بين المنتجين والمستهلكين؛ وننفي وجود صنف البضائع في العلاقة بين مشروعات الدولة، ونعتبر كل مؤسسة جزءاً من المشروع الوحيد الكبير المتمثل في الدولة (ولو أن مثل هذه الحالة لم تصل إليها بلادنا بعد من الوجهة العملية). إن قانون القيمة والخطة تعبيران مرتبطان بتناقض وبحله؛ ونستطيع عندئذ أن نقول إن التخطيط المركزي هو شكل وجود المجتمع الاشتراكي، والمقولة التي

تعرفه والنقطة التي بها يتوصل وعي الإنسان إلى تركيب الاقتصاد وتوجيهه نحو هدفه، وإلى التحرير الكلي للكائن البشري في إطار المجتمع الشيوعي.

حول تشكل الأسعار

نعاني أيضاً من خلافات عميقة حول نظرية تشكل الأسعار. فالأسعار تتشكل في الإدارة الذاتية، «آخذة بالحسبان قانون القيمة»، لكنهم لا يشرحون لنا (على حد علمنا) أي تعبير ينطبق على قانون القيمة. إنهم ينطلقون من العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج صنف مُعطى من البضائع ويهملون واقعة أن العمل اللازم اجتماعياً هو مفهوم تاريخي ـ اقتصادي أي مفهوم متبدل، لا على المستوى المحلي فحسب (أو حتى على المستوى القومي) بل بتعابير عالمية أيضاً؛ وأن التقدم المتواصل للتكنولوجيا، نتيجة المزاحمة في العالم الرأسمالي، يُنقص كلفة العمل اللازم وبالتالي قيمة المنتوج. إن مجتمعاً مغلقاً يستطيع لزمن معين أن يجهل التبدلات، ولكنه يجب أن يرجع دوماً إلى علاقاته الدولية لمقارنة قيمته. وإذا جهلها مجتمع معيَّن خلال ردح مديد من الزمن، دون أن ينمّي صيغ استبدال جديدة وصحيحة، فإنه سيخلق تداخلات داخلية سيضفي عليها تبسيط القيمة الخاص به، المتلاحم مع ذاته، المتناقض مع اتجاهات التكنيك الأكثر تنمية (بالنسبة للفولاذ والبلاستيك مثلاً)؛ وقد يُحدث ذلك تأخيرات نسبية هامة جداً، وفي أية حال، قد يحدث تشويهات لقانون القيمة على الصعيد الدولي بحيث تنعدم إمكانية المقارنات بين الاقتصاديات.

الضريبة على التداول هي وهم حسابي يتيح للمشاريع الاحتفاظ بمستويات محددة من النجاعة بدفع سعر المنتوج بالنسبة للمستهلك بحيث يتساوى عرض الصنف والمال المتوافر للطلب المليء؛ ونعتقد أن هذا أمر يفرضه النظام لكنه ليس ضرورة مطلقة وأننا نعمل بموجب صيغ تأخذ بالحسبان هذه الأوجه كلها.

ونعتقد أن من الضروري تأمين الاستقرار الإجمالي للمال التجاري والطلب المليء: فوزارة التجارة مكلفة بموازنة القدرة الشرائية للشعب وأسعار البضائع المعروضة، آخذة دوماً بعين الاعتبار أن طائفة كاملة من المواد الأساسية لحياة الإنسان يجب أن تُعرض بأسعار منخفضة، حتى

لو اقتضى الأمر المبالغة بأسعار منتجات أخرى أقل أهمية دون الاكتراث بقانون القيمة في كل حالة ملموسة.

وهنا تطرح مشكلة كبرى: ما هي قاعدة تشكل الأسعار الواقعية التي يجب أن يتبناها الاقتصاد لتحليل علاقات الإنتاج؟ قد تكون تحليل العمل الضروري بعبارات كوبية. ويقود هذا في الحال إلى تشويهات وتغفل العلاقات الآلية التي ستخلق بالضرورة المشكلات الاجتماعية. وبالعكس، نستطيع أن نأخذ السعر العالمي؛ غير أننا نغفل عندئذ المشكلات القومية، لأن عملنا لا يتصف بإنتاجية مقبولة بعبارات عالمية في أي فرع من الفروع تقريباً.

نقترح كاقتراب أول من المشكلة أن نبحث إيجاد دلائل للأسعار على القواعد التالية:

سيكون للمواد الأولية المستوردة كلها سعرٌ ثابتٌ، مبنيٌ على متوسط السوق الدولية، تضاف إليه بعض النقاط لكلفة النقل وجهاز التجارة الخارجية؛ فالمشروعات التي تعمل تبعاً لنظام التمويل بالميزانية تشتغل على قاعدة أكلافها المخططة ولا تحقق أرباحاً، لأن هذه الأرباح تذهب كلها إلى وزارة التجارة الخارجية (المقصود هنا طبعاً الجزء من المنتوج الاجتماعي المتحقق بشكل بضاعة، وهو الجوهري من الأموال الاستهلاكية)؛ وتقول لنا الدلائل باستمرار (للجهاز المركزي وللمشروع) ما هي فعاليتنا الواقعية، وتجنبنا إتخاذ قرارات مغلوطة. إن الشعب لن يتأثر أبداً بهذه التبديلات كلها لأن أسعار البضائع التي يشتريها محددة بصورة مستقلة، آخذة بالحسبان الطلب والضرورة الحيوية لكل منتوج.

لكي نحسب، مثلاً، مبلغاً موظفاً، نحسب المواد الأولية والمعدات المستوردة مباشرة، وكلفة البناء والتركيب، وكلفة الأجور المخططة، معتبرين الامكانيات الواقعة وهامشاً معيناً من النفقات لجهاز البناء. وفي نهاية التوظيف نستطيع الحصول على الأرقام الثلاثة التالية:

١ ـ الكلفة الواقعية للمنشأة بالقطع النادر؛

٢ ـ ما يجب أن تكلف المنشأة تبعاً لتخطيطنا؛

٣ ـ ما كان يجب أن تكلّف بتعابير الإنتاجية العالمية؛

وينتج الفرق بين الرقم الأول والثاني عن عدم فعالية الجهاز الباني، والفرق بين الثاني والثالث يدل على تأخرنا في القطاع المذكور.

وهكذا تتوافر لدينا إمكانية اتخاذ قرارات أساسية حول الاستخدام الدوري لمواد البناء كالإسمنت، والحديد، والبلاستيك؛ والسقوف المصنوعة من الإسمنت الليفي، والالمنيوم أو التوتياء؛ والقساطل المصنوعة من الحديد أو الرصاص أو النحاس، واستخدام النوافذ الخشبية أو الحديدية، أو المصنوعة من الالمنيوم.

إن القرارات كلها يمكن أن تحيد عن الحد الأعلى الرياضي نظراً لأسباب سياسية أو تجارية خارجية... إلخ. لكننا سنملك على الدوام مرآة ما يجري واقعياً في العالم اتجاه عملنا. ولن تنفصل الأسعار أبداً عن صورتها العالمية، التي ستتنوع في بضع سنين تبعاً لتقدم التكنولوجيا، وحيث ستحتل السوق الإشتراكية العالمية والتقسيم الدولي للعمل مقاماً أرفع باطراد عندما نصل إلى نظام اشتراكي عالمي للأسعار، أكثر منطقية مما هو عليه الآن.

نستطيع أن نتوسع أكثر في هذا الموضوع المثير لكن الأفضل أن نرسم الخطوط الكبرى لبعض الأفكار العامة وأن نلح على ما يقتضيه كل ذلك من عمل لاحق.

المكافآت الجماعية

نود أن ننقل قبل كل شيء التجارب التي عرضها فيكريات تاباييف بعنوان «البحث الاقتصادي وإدارة الاقتصاد» في العدد ١١، ١٩٦٣ من **المجلة الدولية**، حول المكافآت الجماعية لإدارة المشروع:

«ما هي إذاً الدلالة الأساسية والحاسمة للحكم على عمل المشروعات؟ لقد كانت الأبحاث الاقتصادية موضوعاً لاقتراحات متنوعة.

اقترح بعض الاقتصاديين معدل التراكم كدلالة رئيسية؛ واقترح آخرون كلفة العمل، إلخ. وتجاوبت الصحافة السوفياتية مع المناقشة الكبرى التي أثارها مقال للبروفسور ليبرمان اقترح فيه درجة النجاعة ومعدل التراكم والربح دلالة أساسية لعمل المشروع.

أما نحن فنعتقد أن للحكم على عمل المشروع يجب أن يعتبر قبل كل شيء مجلوب العاملين للنمط المعطى من الانتاج. ولا يتعارض ذلك، آخر الأمر، مع النضال من أجل نجاعة للإنتاج مرتفعة ارتفاعاً كافياً، وهذا يتيح تركيز جهود العاملين في المشروع تركيزاً أفضل من أجل تحسين

الإنتاجية. لقد اقترحت المنظمات الاجتماعية في تارتاريا معدل قيمة صنع كل قطعة كدلالة رئيسية. وجرت تجربة اقتصادية لاختبار امكانية تطبيق هذا الاقتراح.

وفي عام ١٩٦٢ حددت معدلات قيمة الصنع جميع فروع الصناعة في تارتاريا وصودق عليها. وكانت هذه السنة فترة انتقال استُخدمت خلالها الدلالة الجديدة في التخطيط بالموازاة مع الدلالة الإجمالية للإنتاج. إن الدلالة القائمة على معدل قيمة الصنع تعبُر عن النفقات المبررة تقنياً التي تتضمن الأجرة والمكافآت التي يأخذها العمال تضاف إليها نفقات الورشة والمصنع كله لإنتاج كل صنف».

لنشر إلى أن تطبيق هذه الدلالة لا صلة له بالأنظمة «الجهنمية» لمحاسبة العمل التي تستخدمها البلدان الرأسمالية. فنحن نوجه أنفسنا توجيهاً منطقياً نحو التنظيم العقلاني للعمل لا نحو تشديد العمل تشديداً يتجاوز الحد. إن الجهود كلها المتمثلة في إقامة معدلات العمل تتحقق مع المشاركة المباشرة من جانب العاملين في المشروع والمنظمات الاجتماعية، خاصة النقابات.

«وخلافاً للدلالة الإجمالية للإنتاج، لا يشمل معدل قيمة الصنع الغالبية العظمى من النفقات المادية ـ العمل المسبق الجاري في مشروعات أخرى ـ ولا الربح، أي مركبات الإنتاج الإجمالية والتجارية التي تشوّه الحجم الحقيقي لفاعلية المشروع المنتجة. إن الدلالة التي تعبر عن معدل قيمة الصنع تتيح، إذ تعكس بصورة أدق العمل الموظف في صنع كل صنف، تحديد المهمات المتعلقة برفع المردود، وتخفيض الأكلاف ونجاعة نمط الإنتاج المعطى تحديداً أكثر واقعية. وهي كذلك الدلالة الأنسب من وجهة نظر التخطيط الداخلي للمصنع وتنظيم الحساب الاقتصادي داخل المشروع. وتتيح عدا هذا مقارنة إنتاجية العمل في مشروعات متصلة».

هذا البحث السوفياتي يبدو لنا جديراً بالاهتمام كل الجدارة ويتفق، من بعض الوجوه مع موضوعاتنا.

خلاصة الأفكار حول نظام التمويل بالميزانية

لكي نلخّص أفكارنا حول نظام التمويل بالميزانية، يجب أن نبدأ بإيضاح أنه مفهوم إجمالي، أي أن عمله الموضوعي يُمارَس، إذا شارك في

وجوه الاقتصاد كلها، على كل وحيد يصل إلى المشروعات والوحدات عن طريق الآلية منطلقاً من القرارات السياسية وماراً بالجوسبلان (المجلس المركزي للتخطيط) وفي الوزارة يذوب في الشعب ليعود إلى أصل القرار السياسي؛ بحيث يتكون دولاب ضخم متوازن تماماً يمكن أن تتبدل فيه بعض الأنساق تبدلاً يزيد أو يقل آلية لأن الإشراف على الإنتاج يتيح ذلك. وتقع على الوزارات مسؤولية خاصة هي وضع الخطط والإشراف عليها، وهذا ما تقوم به المشروعات والوحدات، بالاتفاق مع مراتب اتخاذ القرار التي يمكن أن تكون مرنة مرونة متفاوتة حسب درجة التنظيم الذي بلغته، ونمط الإنتاج، أو الزمن المعني. ويتحمل المجلس المركزي للتخطيط الإشراف الإجمالي والمركزي على الاقتصاد تساعده في عمله وزارة المالية فيما يتعلق بالإشراف المالي كله ووزارة العمل فيما يختص بتخطيط قوة العمل.

وبما أن الأمور كلها لا تجري على هذا المنوال، فإننا سنصنف واقعنا الراهن بكل تحديداته، وانتصاراته الصغيرة، ونقائصه، وخذلاناته، التي بُرر بعضها أو يمكن تبريره، والتي هي نتيجة تجربتنا، أما البعض الآخر فأخطاؤه جسيمة.

إن المجلس المركزي للتخطيط لا يعطي سوى الخطوط العامة للخطة وأرقام الإشراف على المنتجات المسماة أساسية والتي يشرف عليها إشرافاً متفاوتاً. وتشرف الأجهزة المركزية التي تدخل فيها وزارة الصناعة على المنتجات المسماة ممركزة، والمنتجات الأخرى محددة بالاتفاق فيما بين المشاريع. وبعد وضع الخطة وتنسيقها، توقع العقود ـ أحياناً تكون العقود تمهيدية ـ ويبدأ العمل.

يأخذ الجهاز المركزي في الوزارة على عاتقه تأمين الإنتاج على مستوى المشروع ويكلف المشروع بتأمينه على مستوى الوحدة. فالجوهري هو أن تتعزز المحاسبة في هاتين النقطتين، في المشروع وفي الوزارة. ويجب مراقبة الوسائل الأساسية ولوائح الممتلكات على المستوى المركزي بحيث تستطيع الموارد المجمدة لسبب أو لآخر في بعض الوحدات أن تنتقل بسهولة في مجموع الوحدات كلها، من وحدة لأخرى. فالوزارة مؤهلة أيضاً لأن تنقل الوسائل الأساسية بين مختلف المشروعات. ولا تتصف الأموال بصفة السوق؛ بل تؤشر القيود المناسبة بزيادة جهة منهاوتخفيض الجهة

الأخرى. ويسلم جزء من الانتاج إلى السكان مباشرة عن طريق وزارة التجارة الداخلية، ويسلم الباقي إلى الوحدات المنتجة التي تكون منتجاتنا بالنسبة إليها منتجات متوسطة.

فكرتنا الأساسية هي أن المنتوج، في هذا التسلسل كله، يكتسب قيمة بالعمل الجاري عليه، دون أن تكون ثمة أية ضرورة لعلاقات كعلاقات السوق بين المشروعات؛ فعقود التوريدوالطلبيات المناسبة لها أو الوثيقة المقدمة في الوقت المناسب، تعني القيام بواجب إنتاج أو توريد هذا المنتوج أو ذاك. إن قبول المشروع لصنف من البضائع يعني قبول نوعية المنتوج (نقبل بذلك من الوجهة المثالية في الوقت الحاضر). ويصير المنتوج بضاعة بانتقاله حقوقياً من حائز إلى آخر وبدخوله في الاستهلاك الفردي. إن وسائل الإنتاج بالنسبة لمشروعات أخرى لا تشكل بضائع بل يجب تقييمها تبعاً للدلالات التي اقترحناها آنفاً، بالنسبة للعمل اللازم في المعدل المخصص للإستهلاك ليكون بالمستطاع تقدير سعر بواسطة الإنتاج الأساسي أو المادة الأولية المعنية.

ويجب أن تتبع الكيفية والكمية والانتقاء الخطط الموضوعة كل ثلاثة أشهر، فتدفع الوحدة مباشرة أجور عمالها تبعاً لمعدلات عملها. بقيت مسألة لم تبحث بعد: مسألة شكل مكافأة الجماعة في وحدة إنتاجية على عملها اللامع بصورة خاصة، أو الالمع من الوسط، في مجمل الاقتصاد؛ ومسألة معرفة إذا كان يجب أم لا معاقبة المصانع التي عجزت عن القيام بدورها كاملاً.

الحالة الراهنة لنظام التمويل بالميزانية

ماذا يجري اليوم؟ أولاً لا يستطيع المصنع أبداً الاعتماد على التوريدات المتوافقة مع التوقعات من حيث الشكل والمهلة؛ بحيث لا يستطيع تحقيق خططه الإنتاجية؛ بيدَ أن ما هو أسوأ أن يتلقى في كثير من الحالات موادَّ أولية تتناسب مع تكنولوجيا مختلفة، وترغمه على إجراء تبديلات تكنولوجية؛ من هنا الأثر الطارىء على الأكلاف المباشرة للإنتاج، وعلى كيفية اليد العاملة، وأحياناً، على التوظيفات، ويتنج عن ذلك غالباً تفكك الخطة كلها التي تستلزم تعديلات متكررة.

لقد اضطررنا، في الوقت الحاضر، على المستوى الوزاري، إلى الاقتصار

على تلقي هذه الشوارد، وتسجيلها، لكننا ندخل في طور نستطيع معه التأثير في أصناف محددة من الخطة، على الأقل لنطلب توقع كل تشويه بشكل حسابي أو رياضي ثم مراقبته. إن الماكنات الآلية اللازمة لتامين الرقابات بسرعة وتحليل الدلالات لم توجد لدينا بعد؛ كما أن القدرة على التحليل، والوثائق الملائمة القابلة للتفسير ما تزال غير كافية.

وترتبط المشاريع مباشرة بالمصانع، أحياناً بالهاتف أو بالتلغراف، أو عن طريق مندوب إقليمي، وفي حالات أخرى يتم الارتباط عن طريق مندوبي الوزارة الذين يقومون بمهمة المراقبة؛ وفي المدن أو في الأماكن السياسية ـ الاقتصادية من هذا النوع تعمل السيلوس CILOS التي لا تخرج عن كونها اجتماعاً لإداريي الوحدات، المتجاورة، الذين يحملون مسؤولية تحليل مشكلاتهم ويقررون المساعدات المتبادلة الصغيرة التي يستغرق حلها البيروقراطي زمناً طويلاً؛ وفي بعض الحالات يمكن أن يتبادلوا الوسائل الأساسية، بعد أن يستشيروا مسبقاً المشروع المعني قبل كل نقل نهائي.

في الأيام الأولى من كل شهر تتلقى الوزارة إحصاءات الإنتاج. فتحلل على أرفع مستوى وتتخذ التدابير الأساسية الهادفة إلى إصلاح الأخطاء. وفي الأيام التالية ترد إحصاءات أخرى أدق تتيح أيضاً اتخاذ تدابير ملموسة، على مستويات مختلفة، لحل المشكلات.

ما هي نقاط الضعف الجوهرية في النظام؟ نعتقد أنه يأتي في طليعتها انعدام النضج، ثم نقص الكوادر الكفؤة حقاً على جميع المستويات. يأتي بعد ذلك غياب المعلومات الكاملة عن النظام كله وعن آلياته التي تتيح للناس معرفته معرفة أفضل. ونستطيع أن نذكر كذلك غياب الجهاز المركزي للتخطيط الذي يحل بالإسلوب ذاته وحسب مراتب مطلقة، مما يسهل العمل. وسنشير أيضاً إلى نواقص مواد البناء، ونواقص النقل التي تضطرنا في بعض الحالات إلى تكديس المنتجات، وفي حالات أخرى تمنعنا من الإنتاج. ونواقص في جهازنا كله، جهاز مراقبة الكيفية وفي العلاقات مع أجهزة التوزيع (العلاقات التي يجب أن تكون دقيقة جداً، ومتناسقة جداً ومحددة خير تحديد)، وبصورة خاصة وزارة التجارة الخارجية ومعهد الإصلاح الزراعي. وما يزال من الصعب أن نوضح ما هي النواقص

الناتجة عن نقاط الضعف المتأصلة في النظام ونقاط الضعف الناجمة في جزء كبير منها عن مرحلة التنظيم الراهنة التي بلغناها.

فلا المصنع ولا المشروع يملكان في الوقت الحاضر حافزاً مادياً من النمط الجماعي، وهذا الغياب لا يتناسب مع فكرة مركزية للتبسيط كله بل مرده واقعة أننا لم نبلغ بعد تنظيماً متقدماً إلى حد يكفي لتطبيقه على قواعد ليست التحقيق البسيط ولا يتجاوز خطط المشروع الرئيسية، لأسباب أشرنا إليها آنفاً.

ياخذون على النظام اتجاهه إلى البيروقراطية؛ وإن إحدى النقاط التي يجب أن نركز عليها باستمرار هي جعل الجهاز الإداري كله عقلانياً لكي تتناقص البيروقراطية إلى أصغر حد ممكن. وبديهي أنه من وجهة نظر التحليل الموضوعي، كلما زادت مركزية عمليات تسجيل ومراقبة المشروع أو الوحدة الإنتاجية، قلّت البيروقراطية؛ إلى حد أنه إذا أمكن أن تكون للمشاريع كلها تقسيماتها الإدارية المركزية، تناقص جهازها إلى النواة الصغيرة لإدارة الوحدة وإلى الشخص المكلف بجمع المعلومات لنقلها إلى المركز.

إنه أمر غير قابل للتحقيق في الوقت الحاضر؛ ويجب علينا أن نهدف إلى خلق وحدات ذات حجم أفضل، وهذا ما يسهله النظام كثيراً بوضع معدلات العمل، ووضع نمط وحيد لتحديد الأجور؛ وهذا ما يقطع المفاهيم الضيقة للمشروع كمركز لعمل الفرد ويحمل على المزيد من اعتبار المجتمع بمجموعه.

مميزات النظام

يبرز هذا النظام، في رأينا، المميزات التالية:

١ ـ يميل إلى استخدام الأموال ذات الصفة القومية استخداماً أكثر عقلانية باتجاهه نحو التمركز؛

٢ ـ يميل إلى قدر أكبر من العقلانية لجهاز الدولة الإداري كله؛

٣ ـ هذا الاتجاه ذاته إلى التمركز يرغم على خلق وحدات أكبر، في حدود مناسبة، تقتصد قوة العمل وتزيد إنتاجية الشغيلة.

٤ ـ يجعل من الوزارة كلها في فرع مُحدّد، إذ يندمج في نظام وحيد من المعدلات، ومن الوزارات كلها ـ إذا أمكن ـ مشروعاً واحداً كبيراً للدولة

يمكن الانتقال فيه من جهة إلى أخرى والصعود إلى فروع مختلفة وأماكن مختلفة دون أن يكون ثمة مشكلات للأجور ويحقق ببساطة سلماً من نمط قومي.

٥ ـ نستطيع، بامتلاكنا أجهزة بانية ذات ميزانية، أن نبسط كثيراً مراقبة التوظيفات التي سيكون الإشراف الملموس عليها مضموناً بالجانب الذي يوظف، والتي ستدقق من قبل وزير المالية على الصعيد المالي.

يهمنا أن نشير إلى أن الفكرة العامة للتعاون بين الجميع، تخلق شيئاً فشيئاً لدى العامل، فكرة الانتماء إلى مجموع كبير هو سكان البلاد ويتعزز وعيه للواجب الاجتماعي.

يعرض ماركس مراحل تكوين تقاليد العمل في الاستشهاد التالي الذي نقتطفه منه. فإذا استبعدنا التعابير التي تختص بالنظام الرأسمالي، ممكن أن يفيدنا كنقطة مقارنة لبناء الاشتراكية.

«لا يكفي أنه من جهة تتبدى الشروط المادية للعمل، بشكل رأس المال، ومن جهة أخرى، أناس ليس لديهم ما يبيعون سوى قدرتهم على العمل. ولا يكفي أيضاً أنهم يرغمونهم بالقوة على بيع أنفسهم طوعاً. ففي تقدم الانتاج الرأسمالي تتشكل طبقة متزايدة العدد من الشغيلة الذين يعانون، بفضل الثقافة، والتقاليد، والعادة، متطلبات النظام بعفوية تشبه تبدل الفصول. ومنذ أن تكتسب طريقة الإنتاج هذه بعض التنمية، تحطم آليتها كل مقاومة؛ إن الوجود المستمر لتزايد السكان يُبقي على قانون العرض والطلب للعمل. وبالتالي على الأجور، في حدود متوافقة مع حاجات الرأسمال ويكمل الضغط الخفي للعلاقات الاقتصادية تسلط الرأسمالي على العامل. وأحياناً يلجأون إلى الإكراه، إلى استخدام القوة الفظّة، ولكن هذا الاستخدام للقوة ليس سوى استثناء. ففي مجرى الأمور العادي يمكن أن يترك العامل لعمل «القوانين الطبيعية» للمجتمع، أي لارتباط الرأسمال، الارتباط الذي تولده وتضمنه وتخلده آلية الإنتاج ذاتها»[1].

إن القوى المنتجة تنمو، وعلاقات الإنتاج تتحول؛ كل شيء ينتظر عمل الدولة المباشر في الوعي.

فيما يختص بالمصلحة المادية، كل ما نريد الحصول عليه مع هذا

---

(١) كارل ماركس. الرأسمال، الكتاب الأول، طبعة غالليمار. باريس ١٩٦٥، ص ١١٩٥ ـ ١١٩٦.

النظام هو ألاّ تصير القوة الدافعة شيئاً ما يُرغِم الفرد، بصفته هذه، أو المجموعة من الأفراد، على النضال مع آخرين نضالاً يائساً لضمان شروط محددة للإنتاج أو للتوزيع تضعه في وضع ممتاز. نريد أن نعمل بحيث يكون الواجب الاجتماعي القاعدة الجوهرية لجهد عمل العامل كله، لكن يجب أن نراقب العمل، وأعين لمثالبه، أن نكافىء أو نعاقب، ونطبّق الحوافز أو العوائق المادية من النمط الفردي أو الجماعي، حسبما يكون العامل أو وحدة الإنتاج قادراً أو غير قادر على القيام بواجبه الاجتماعي. زد على ذلك أنه إذا ما أمكن ممارسة الأهلية المهنية الإلزامية للترفيع على الصعيد القومي، فإن هذه الأهلية تحدث ميلاً عاماً للدراسة لدى جماهير الشغيلة في البلاد؛ وهو اتصاف لا يعيقه أي وضع محلي لأن إطار العمل هو البلاد بأسرها، ولأنه يقود بدوره إلى ميل قوي جداً لتحسين التكنيك.

يجب أن نعتبر بالإضافة إلى ذلك بإمكاننا أن نسحب بسهولة، بفضل سياسة التسليفات، طلاباً عمالاً يتصفون للإنتقال إلى مراكز أخرى من مراكز العمل وأن نصفّي رويداً رويداً المناطق التي يكثر فيها العمل اليدوي، لخلق مصانع أفضل إنتاجاً، أي أكثر توافقاً مع الفكرة المركزية، فكرة الانتقال إلى الشيوعية، إلى مجتمع الإنتاج الكبير وسد حاجات الإنسان الأساسية.

بقي أن نشير إلى الدور التربوي الذي يجب أن يلعبه الحزب ليصير مركز العمل التعبير الجماعي عن آمال الشغيلة وعن آلامهم وليكون المكان الذي تتجسد فيه رغبتهم في خدمة المجتمع.

نستطيع أن نعتبر مركز العمل قاعدة للنواة السياسية للمجتمع المقبل الذي تعطي دلالاته الحزب والحكومة فرصة اتخاذ القرارات الأساسية للاقتصاد أو لحياة الفرد الثقافية مروراً بالأجهزة السياسية الأكثر تعقيداً.

مغزى التخطيط الاشتراكي

نشرت مجلة كوبا بوشياليستا في عددها الـ٣٢ مقالاً للرفيق شارل بيتلهايم بعنوان «أشكال وطرائق التخطيط الإشتراكي ومستوى تنمية القوى المنتجة». ويعالج هذا المقال نقاطاً لا جدال حولها؛ زد على ذلك أنه مقال هام بالنسبة إلينا لأنه يدافع عن «الحساب الاقتصادي» وعن الأصناف التي يفترضها هذا النظام في القطاع الإشتراكي، مثل النقد بصفته وسيلة للدفع، والاعتماد، والبضاعة، إلخ...

ونعتقد أن المؤلف ارتكب في هذا المجال خطأين رئيسيين سنحاول توضيحهما:

الخطأ الأول بتفسير التناسب الضروري الذي يجب أن يوجد بين هذه الأشكال المنتجة وبين علاقات الإنتاج، ويورد الرفيق بيتلهايم، حول هذه النقطة، أمثلة مستقاة من كتب الماركسية.

إن القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج هما آليتان لا تنفصلان في جميع فترات الانتقال عن تنمية المجتمع. ففي أية لحظات يمكن لعلاقات الإنتاج ألا تكون الانعكاس الأمين لتنمية القوى المنتجة؟ في لحظات صعود مجتمع يتهيأ لتحطيم مجتمع سابق وفي لحظات قطع المجتمع القديم، عندما يناضل المجتمع الجديد، الذي يجب أن يغرس علاقات الإنتاج الخاصة به، لتدعيم نفسه وتحطيم البنية الفوقية القديمة. وهكذا يمكن، في لحظة

(*) مقال نُشر في كوبا سوشياليستا، عدد ٣٤، حزيران ١٩٦٤.

تاريخية مُعطاة، محلّلة تحليلاً ملموساً، الاّ تتوافق دوماً القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج توافقاً كلياً. وهذه الموضوعة هي التي أتاحت على وجه الضبط للينين أن يقول إن ثورة أوكتوبر كانت ثورة اشتراكية، رغم أنه اقترح في زمن معين رأسمالية الدولة وأوصى بالحكمة في العلاقات مع الفلاحين.

والسبب في موقف لينين معبر عنه بوضوح في اكتشافه الكبير لتنمية نظام الرأسمالية العالمية.

يقول بيتلهايم:

... «إن القوة الدافعة الحاسمة لتعديل سلوك الناس تتكون من التبديلات الجارية في الإنتاج وفي تنظيمه. وللتربية دور جوهري في إزالة مواقف وسلوك موروثة من الماضي وما تزال تحيا بعده وفي ضمان التأهيل لقواعد جديدة من السلوك تفرضها التنمية ذاتها للقوى المنتجة».

ويقول لينين:

«لم تبلغ روسيا بعد درجة تنمية القوى المنتجة اللازمة لبناء الاشتراكية». ويتباهى جميع فرسان الأممية الثانية، بمن فيهم سوخونوف طبعاً، بالجهر بهذه الموضوعة، ويرددونها بجميع اللهجات ويظنونها حاسمة لتثمين ثورتنا».

«نعم، لكن إذا ما جرت قبل كل شيء مساهمة فريدة لظروف روسيا إلى الحرب الإمبريالية العالمية التي كانت مشتبكة فيها جميع البلدان الغربية مهما كان نفوذها، وإذا ما حددت موقع تطورها، على حدود الثورات الوليدة والثورات التي بدأت جزئياً في الشرق، في ظروف كانت تتيح لنا أن نحقق على وجه الضبط ذلك الاتحاد بين «الحرب الفلاحية» والحركة العمالية، والذي كان يعتبره عام ١٨٥٦ «ماركسي» مثل ماركس أحد التطلعات الممكنة بالنسبة لبروسيا»؟

«وإذا ما وفّر لنا الوضع الذي لا مخرج له، بمضاعفته قوى العمال والفلاحين، إمكانية القيام بخلق المقدمات الجوهرية للمدنية، بشكل مغاير لما فعلته دول أوروبا الغربية الأخرى، فهل تعدّل تبعاً لذلك الخط العام للتطور التاريخي الشامل؟ وهل تعدّلت تبعاً لذلك العلاقات الجوهرية للطبقات الرئيسية في كل دولة انجرفت أو نجرفت في الحركة العامة للتاريخ الشامل»؟

«وإذا كان يجب، من أجل خلق الاشتراكية، أن نكون قد بلغنا مستوى من الثقافة المحددة (رغم أن أحداً لا يستطيع أن يقول ما هو «مستوى الثقافة» المحدد، لأنه يختلف في كل دولة من الدول الغربية)، فلماذا لا نبدأ أولاً بأن نكتسب ثورياً الشروط القبلية لهذا المستوى المحدد، لنتحرك بعدئذ وننضم إلى الشعوب الأخرى ونحن أقوياء بسلطتنا العمالية والفلاحية وبالنظام السوفياتي؟»[1].

عندما تنتشر الرأسمالية كنظام عالمي وتنمو علاقات الاستثمار، لا بين أفراد الشعب ذاته وحسب بل بين الشعوب أيضاً،يدخل نظام الرأسمالية العالمي، الذي صار النظام الإمبريالي، في نزاعات ويمكن أن يتحطم في حلقته الأضعف. تلك هي حالة روسيا القيصرية بعد الحرب العالمية الأولى وبداية الثورة، حيث كانت تتعايش النماذج الاقتصادية الخمسة التي كان يشير إليها لينين في ذلك الوقت: الشكل الأبوي، أكثر الأشكال الزراعية بدائية، الانتاج التجاري الصغير ـ الذي تصنف فيه أيضاً أغلبية الفلاحين الذين كانوا يبيعون قمحهم ـ الرأسمالية الخاصة، رأسمالية الدولة، والإشتراكية.

وكان لينين يلفت الأنظار إلى هذه النماذج كلها التي كانت تتبدى مباشرة في روسيا بعد الثورة؛ بيدَ أن ما كان يكيف البلاد بصورة عامة هو الميزة الاشتراكية للنظام، حتى لو لم تكن تنمية القوى المنتجة قد بلغت تمامها في بعض الميادين. وبطبيعة الحال عندما يكون التأخر كبيراً جداً، فإن العمل الماركسي الصحيح يجب أن ينحصر في تلطيف روح العصر الجديد الذي يميل إلى إلغاء استثمار الإنسان للإنسان، تبعاً لأوضاع البلاد الملموسة؛ وهذا ما فعله لينين في روسيا التي تحررت حديثاً من القيصرية.

إننا مقتنعون أن هذه الحجج كلها، الصالحة صلاحاً مطلقاً والتي تتصف بذكاء عجيب في زمنه، قابلة للتطبيق على أوضاع ملموسة في لحظات تاريخية محددة. ومنذ ذلك الوقت وقعت أحداث رئيسية منها قيام النظام الاشتراكي العالمي، الذي يضم قرابة ألف مليون من البشر أي ثلث

---

(١) لينين، مشكلات بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفياتي، المنشورات الاجتماعية، باريس، ص ٤٢.

سكان العالم. إن التقدم المستمر للنظام الإشتراكي كله يؤثر في وعي الناس على جميع المستويات، ويحدث بالتالي، في كوبا، في لحظة معينة من تاريخها، تعريف ثورتها الاشتراكية، وهذا التعريف لم يسبق، وهو الامر الاهم، واقع أن القواعد الاقتصادية القائمة من أجل هذا التأكيد كانت موجودة.

فكيف يمكن أن يتم الانتقال إلى الاشتراكية في بلد تستعمره الإمبريالية، وليست صناعاته الأساسية نامية على الإطلاق، في بلد ذي زراعة وحيدة ترتبط بسوق واحد؟

يمكن أن نجيب عن هذا السؤال إجابات عديدة: فنصرح، على غرار نظريي الأممية الثانية، أن كوبا قد حطمت جميع قوانين الديالكتيك، والمادية التاريخية، والماركسية، وأنها ليست بالتالي بلداً اشتراكياً. وانه يجب عليها العودة إلى وضعها السابق.

ويمكن أن نكون واقعيين أكثر، وبهذه الصفة، نبحث في علاقات الإنتاج الكوبية عن المحركات الداخلية التي أحدثت الثورة الراهنة. بيدَ أن هذا يثبت بطبيعة الحال أن ثمة بلداناً كثيرة في أمريكا وفي مناطق أخرى من العالم، الثورة فيها أكثر قابلية على التحقيق مما كانت عليه في كوبا.

بقي التفسير الثالث، الصحيح في رأينا؛ وهو أنه في الإطار العام لنظام الرأسمالية العالمي المناضل ضد الإشتراكية، يمكن أن تنقطع إحدى حلقاته الأضعف، وهي، في هذه الحالة الملموسة، كوبا. ففي زمن مُعيَّن، تستولي القوى الثورية على السلطة، مستفيدة من ظروف تاريخية استثنائية وتحت القيادة الكاملة لطليعتها؛ فتحرق المراحل مستندة إلى واقعة وجود الشروط الموضوعية الكافية فيما يتعلق بالتحويل الاشتراكي للعمل، وتعلن الصفة الاشتراكية للثورة وتباشر بناء الاشتراكية.

ذلك هو الشكل الديناميكي، الديالكتيكي الذي نرى فيه ونحلل مشكلة التناسب الضروري بين علاقات الإنتاج وتنمية القوى المنتجة. بعد أن حدثت في كوبا واقعة الثورة الكوبية، التي لا يمكن أن تفلت من التحليل، ولا أن تنحّى لدى دراسة تاريخنا، نصل إلى النتيجة بأن ثورة إشتراكية وقعت في كوبا وأن الشروط كانت بالتالي متوافرة لقيامها. ذلك أن ثورة لا تتوافر فيها الشروط، والوصول إلى الحكم وتقرير الاشتراكية عن طريق

السحر، هي ثورة لا تتوقعها أية نظرية ولا أعتقد أن الرفيق بيتلهايم يدافع عنها.

وإذا ما حدثت الواقعة الملموسة، واقعة ولادة الاشتراكية في هذه الشروط الجديدة، فلأن تنمية القوى المنتجة قد اصطدمت بعلاقات الإنتاج بأسرع مما ينتظر بصورة معقولة في بلد رأسمالي متعزل. فماذا حدث؟ حدث أن طليعة الحركات الثورية، المتأثرة تأثراً متزايداً بالايديولوجية الماركسية اللينينية؛ قادرة على أن تتوقع في وعيها سلسلة كاملة من المراحل التي يجب بلوغها وأن تفسّر سير الأحداث في حدود ما هو ممكن موضوعياً إننا نصرُّ كثيراً على هذه النقطة لأنها إحدى العيوب الأساسية في حجة بيتلهايم.

فإذا انطلقنا من الواقعة الملموسة أن الثورة لا يمكن أن تنشب إلاّ إذا كان ثمة تناقضات أساسية بين تنمية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يجب أن نسلم بأن هذه الواقعة حديثة في كوبا ويجب أن نسلم كذلك بأن هذه الواقعة تعطي الثورة الكوبية مميزات اشتراكية حتى أن مختلف القوى المحللة موضوعياً ما تزال فيها بحالة جنينية ولم تنم إلى أقصى الحدود لكن إذا وقعت الثورة وانتصرت في هذه الشروط فكيف تستخدم بعدئذ حجة التناسب الضروري والإلزامي، التي تصير حجة آلية وضيقة، بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، للدفاع، مثلاً، عن الحساب الاقتصادي ومهاجمة نظام المشروعات المعززة الذي نمارسه؟

فالقول إن المشروع المعزز أمر خادع يكاد يعادل القول بأن الثورة الكوبية هي خداع أيضاً. ذلك أنهما مفهومان متساويان ويمكن أن يبنيا على التحليل ذاته. فالرفيق بيتلهايم لم يقل قط إن الثورة الاشتراكية الكوبية لم تكن أصلية، بل قال إن علاقاتنا الإنتاجية الراهنة لا تتناسب مع تنمية القوى المنتجة وتوقع إذاً أن تفشل فشلاً ذريعاً.

لقد ارتكب الرفيق بيتلهايم خطأ إذ طبق تمييز الفكر الديالكتيكي على هذين الصنفين المتباينين في الاتساع والمتماثلين في الاتجاه. فالمشروعات المعززة ولدت، ونمت وما تزال مستمرة في النمو لأنها تستطيع ذلك، وسواء أكانت الطريقة الإدارية هي الأنسب أم لم تكن، فليس لذلك أية أهمية في آخر الأمر، لأن الفوارق بين طريقة وأخرى هي فوارق كمية

جوهرياً. وفي نظامنا نستهدف المستقبل، وتنمية متسارعة للوعي، وتنمية للقوى المنتجة من خلال الوعي.

إن الرفيق بيتلهايم ينفي هذا العمل الخاص للوعي مستنداً إلى حجج ماركس عندما يقول إنه نتاج الوسط الاجتماعي وليس العكس؛ أما نحن فنستخدم التحليل الماركسي ضد بيتلهايم ونقول إنه أكيد إطلاقاً بيدَ أن الوعي، في عصر الامبريالية الراهن، يكتسب أيضاً مميزات عالمية. وإن هذا الوعي اليوم هو نتاج تنمية القوى المنتجة كلها في العالم ونتاج التعليم والتربية في الاتحاد السوفياتي والبلاد الاشتراكية الأخرى لجماهير العالم بأسره.

وعلى هذا يجب أن نعتبر أن وعي الناس الطليعيين في بلد مُحدَّد، القائم على تنمية القوى المنتجة، يمكن أن يجد الطرق الملائمة لقيادة الثورة الاشتراكية إلى النصر في هذا البلد، حتى لو لم تتوافر بصورة موضوعية التناقضات بين تنمية القوى المنتجة وعلاقات الانتاج التي تجعل الثورة حتمية أو ممكنة (إذا اعتبرنا البلد كُلاً وحيداً ومنعزلاً).

هنا نصل إلى نهاية هذه المحاكمة العقلية. والخطأ الخطير الثاني الذي وقع فيه بيتلهايم هو إصراره على إعطاء البنية الحقوقية إمكانية وجود خاص بها. فهو يتكلم بإلحاح عن ضرورة الاهتمام بعلاقات الإنتاج لتاسيس الملكية تأسيساً حقوقياً. إن التفكير بأن الملكية الحقوقية، أو بالأحرى البنية الفوقية لدولة مُعيَّنة، في زمن مُعيّن، قد فرضت خلافاً لوقائع علاقات الإنتاج يعني على وجه الضبط نفي التقييد الذي بُنيت عليه للتعبير عن أن الوعي هو نتاج اجتماعي. وفي هذه الظاهرات التاريخية كلها، التي لا تحدث في أجزاء من الألف من الثانية كالظاهرات الكيميائية ـ الفيزيائية، بل طيلة مجرى الإنسانية، توجد بطبيعة الحال أوجه عديدة لعلاقات الإنتاج الحقوقية التي لا تتناسب مع علاقات الإنتاج، وهي العلاقات المميزة للبلاد في الوقت الحاضر، وهذا يعني ببساطة أنها ستتحطم مع الزمن، عندما تفرض العلاقات الجديدة نفسها على العلاقات القديمة، لكنه لا يعني إمكانية تبديل البُنية الفوقية دون تبديل علاقات الإنتاج بصورة مسبقة. أشار الرفيق بيتلهايم أكثر من مرة إلى أن طبيعة علاقات الإنتاج محددة بدرجة تنمية القوى المنتجة وأن ملكية وسائل الإنتاج هي التعبير الحقوقي والمجرد عن بعض علاقات الإنتاج، بيد أن

أمراً أساسياً غاب عن باله: هو أنه إذا كان ذلك متآلفاً تماماً مع وضع عام (نظام عالمي أو بلد)، فإن الميكانيك المجهري الذي يتحدث عنه لا يمكن أن يحل بين مستوى تنمية القوى المنتجة في كل وضع وبين العلاقات الحقوقية للملكية.

وهو يهاجم الاقتصاديين الذين يزعمون أنهم يرون في ملكية الشعب لوسائل الإنتاج تعبيراً عن الإشتراكية، ويقول إن هذه العلاقات الحقوقية ليست قاعدة أي شيء. قد يكون على حق، بشكل ما، فيما يختص بكلمة **قاعدة**، لكن الجوهري هو أن علاقات الإنتاج وتنمية القوى المنتجة تتصادمان في لحظة معيَّنة، وهذا الصدام ليس محدداً تحديداً آلياً بتراكم القوى الاقتصادية؛ انه مجموع كمي وكيفي، وتراكم للقوى المتعارضة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، وطغيان طبقة اجتماعية أخرى، من وجهة النظر السياسية والتاريخية. وبعبارة أخرى، لا يمكن أبداً فصل التحليل الاقتصادي عن الواقعة التاريخية لنضال الطبقات (حتى نصل إلى المجتمع الكامل). وبالتالي، فإن القاعدة الحقوقية التي تمثلها البنية الفوقية للمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان، التعبير الحي عن نضال الطبقات، لها مميزات ملموسة وتعبر عن حقيقة ملموسة. إن علاقات الإنتاج، وتنمية القوى المنتجة هما ظاهرتان تكنولوجيتان ـ اقتصاديتان تتراكمان شيئاً فشيئاً خلال التاريخ. والملكية الاجتماعية هي تعبير ملموس عن هذه العلاقات، كما أن البضاعة الملموسة هي تعبير عن العلاقات بين الناس. فالبضاعة توجد بسبب وجود مجتمع تجاري حصل فيه تقسيم للعمل على قاعدة الملكية الخاصة. وتوجد الاشتراكية بسبب وجود مجتمع من نمط جديد تنتزع فيه ملكية الغاصبين وتحل فيه الملكية الاجتماعية محل الملكية القديمة، الفردية، ملكية الرأسماليين.

هذا هو الخط العام الذي يجب أن تتبعه فترة الانتقال. فالعلاقات التفصيلية بين هذه الطبقة أو تلك من طبقات المجتمع لا تهم سوى التحليلات الملموسة المحددة؛ بيدَ أن التحليل النظري يجب أن يكتشف الإطار الواسع للعلاقات الجديدة بين الناس، والمجتمع المتحول نحو الإشتراكية. وانطلاقاً من الخطين الأساسيين، يدافع الرفيق بيتلهايم عن الهوية الإلزامية، المندمجة بين تنمية القوى المنتجة في كل زمن مُحدّد، وفي كل منطقة مُحددة وبين علاقات الإنتاج؛ ويماثل في الوقت نفسه هذه

العلاقات نفسها بواقعة التعبير الحقوقي.

فما هو الهدف المنشود؟ لنستمع إلى ما يقول بيتلهايم:

«في هذه الشروط فإن المحاكمة العقلية المنطلقة بصورة حصرية من المفهوم العام لـ«ملكية الدولة» للدلالة على مختلف الأشكال العليا للملكية الاشتراكية، والتي تزعم رد هذه الملكية الإشتراكية إلى واقع وحيد، تصطدم بصعوبات لا يمكن التغلب عليها، وذلك على الأخص عندما يتعلق الأمر بتحليل دورة البضائع داخل قطاع الدولة الإشتراكية ودور النقد، إلخ...».

وعندما يحلّل التقسيم الذي فعله ستالين إلى شكلين للملكية، يكتب:

«نقطة الانطلاق الحقوقية هذه والتحليلات الناجمة عنها تقود إلى نفي الصفة التجارية إلزاماً، في الوقت الحاضر، للمبادلات بين مشروعات الدولة الإشتراكية، وتجعل طبيعة المشتريات والمبيعات التي تتم بين مشروعات الدولة، غير مفهومة على الصعيد النظري، طبيعة النقد، والأسعار، والمحاسبة الاقتصادية، والاستقلال المالي،إلخ. وهكذا تحرم هذه الأصناف من كل محتوى اجتماعي واقعي. وتبدو كاشكال مجردة أو طرائق تقنية تزيد أو تقل اعتباطياً وليس كتعبير عن هذه القوانين الاقتصادية الموضوعية التي أشار ستالين ذاته إلى ضرورتها».

ورغم أن مقال الرفيق بيتلهايم ينحاز انحيازاً ظاهراً ضد الافكار التي عبرنا عنها في بعض المناسبات، فإنه يرتدي بالنسبة لنا أهمية لا شك فيها، باعتباره صادراً عن اقتصادي عميق الإطلاع ونظري من منظّري الماركسية. فهو ينطلق من وضع واقعي، ليدافع دفاعاً هو في رأينا غير متزن اتزاناً كافياً، عن استخدام أصناف داخلة في صلب الرأسمالية أثناء فترة الانتقال وعن ضرورة الملكية الفردية في القطاع الاشتراكي، ويظهر أن التحليل المفصّل لعلاقات الإنتاج والملكية الاشتراكية تبعاً للخط الماركسي ـ الذي يمكن أن نسميه ارثوذكسياً ـ لا يتفق مع بقاء هذه الأصناف، ويشير إلى أن ثمة أمراً غير مفهوم.

إننا نعتقد بالضبط الاعتقاد ذاته غير أن استنتاجنا يختلف: فنحن نشرح مغالطة المدافعين عن الحساب الاقتصادي بالشكل التالي: إنهم يتبعون خط التحليل الماركسي، وعندما يصلون إلى نقطة معينة يجب أن يقفزوا (تاركين في الوسط «الحلقة المفقودة») ليسقطوا من جديد في وضع آخر

يتبعون انطلاقاً منه خطهم الفكري. وأخيراً، فإن المدافعين عن الحساب الاقتصادي لم يشرحوا قط بصورة مقبولة كيف يبقى مفهوم البضاعة من حيث الجوهر في قطاع الدولة، ولا كيف يستخدمون «بذكاء» قانون القيمة في القطاع الإشتراكي بأسواق مشوهة.

إن الرفيق بيتلهايم يتثبت من هذه المغالطة، ويستعيد تعابيره، ويبدأ التحليل من حيث يجب أن ينتهي ـ يبدأ بالعلاقات الحقوقية الراهنة القائمة في البلدان الإشتراكية والأصناف الباقية ـ بتحقق من الواقعة العملية أن هذه الأصناف الحقوقية وهذه الأصناف التجارية موجودة، ويستنتج من ذلك، براغماتياً، أن وجودها دليل ضرورتها؛ وانطلاقاً من هذه القاعدة يرجع إلى الوراء، بشكل تحليلي، ليصل إلى النقطة التي تتصادم فيها النظرية الماركسية. وعند هذه النقطة، يفسر النظرية تفسيراً جديداً، فيخضع ماركس ولينين للتحليل ويستخلص من ذلك تفسيره الخاص به، مع القواعد المغلوطة التي أشرنا إليها، مما يتيح له صياغة محاكمة عقلية منطقية من أول مقاله إلى آخره.

ومع ذلك فهو ينسى أن فترة الانتقال فنية تاريخياً. ففي اللحظة التي يصل فيها الإنسان إلى التفهم الكامل للواقعة الاقتصادية والتي يسيطر فيها عليها، بفضل الخطة، يقع في أخطاء تثمينية لا بد منها. لماذا يفكر أن ما «هو» في فترة الانتقال «يجب أن يكون» بالضرورة؟ لماذا يشرح أن الضربات التي يسددها الواقع لبعض أفعال الإقدام هي نتاج الإقدام وحده، وليس أيضاً، كلاً، أو جزءاً إنتاج أخطاء تقنية في الإدارة؟

ويبدو لنا بمثابة انتزاع أهمية كبرى من التخطيط الإشتراكي، مع جميع الأخطاء التقنية التي يمكن أن تقع، أن نزعم، كما يفعل بيتلهايم، أن:

... «من ذلك تنجم استحالة اللجوء بصورة مرضية، أي فعالة، لتوزيع قبْلي تام لوسائل الإنتاج، وللمنتجات بصورة عامة، وضرورة التجارة الاشتراكية وأجهزة الدولة التجارية. ومن ذلك أيضاً، ينجم دور النقد في داخل القطاع الإشتراكي ذاته، ودور قانون القيمة ونظام الأسعار الذي لا يمكن أن يعكس الكلفة الاجتماعية لمختلف المنتجات فحسب، بل يجب أن يعبر أيضاً عن العلاقات بين العرض والطلب لهذه المنتجات ويضمن، عند الاقتصاد، التوازن بين هذا العرض وهذا الطلب عندما لا تكون الخطة قادرة على ضمانها قبْلياً ويعرِّض استخدام التدابير الإدارية من أجل

تحقيق هذا التوازن تنمية القوى المنتجة للضياع.

لقد عبرنا مع ذلك عن نيّتنا إيجاد تعريف أساسي آخذين بالحسبان نواحي الضعف لدينا في (كوبا):

«ننفي إمكانية استخدام قانون القيمة استخداماً واعياً، بالاستناد إلى عدم وجود سوق حرة تعبر آلياً عن التناقض بين المنتجين والمستهلكين؛ وننكر وجود صنف **البضائع** في العلاقة بين مشروعات الدولة، ونعتبر كل مؤسسة جزءاً من المشروع الوحيد الكبير أي الدولة (حتى ولو أن بلادنا لم تصل إلى هذه الحالة بعد). فقانون القيمة والخطة تعبيران مرتبطان بتناقض وبحلّه؛ ونستطيع عندئذ أن نقول إن التخطيط المركزي هو شكل وجود المجتمع الاشتراكي، والمقولة التي تعرّفه. والنقطة التي يتوصل فيها وعي الإنسان في آخر الأمر إلى تركيب الاقتصاد وتوجيهه نحو هدفه، وإلى تحرير الكائن البشري تحريراً كاملاً في إطار المجتمع الشيوعي»[1].

إن وصل الإنتاج (الموضوع الاقتصادي بالنسبة لبيتلهايم) بالدرجة الفيزيائية للدمج، يعني الوصول بالآلية إلى حدودها القصوى ورفض إمكانية القيام بما فعلته تقنياً الاحتكارات الأمريكية في فروع عدة من الصناعة الكوبية. يعني المبالغة في الشك بقوانا وبقدراتنا.

وهكذا، فإن ما يمكن أن يُدعى «وحدة الإنتاج» (وما يشكل موضوعاً اقتصادياً حقيقياً) يختلف بداهة حسب مستوى تنمية القوى المنتجة. ففي بعض فروع الإنتاج، التي تقدم فيها دمج الفعاليات تقدماً كافياً، يمكن أن يشكل الفرع ذاته «وحدة إنتاجية»، قد يكون الأمر كذلك، مثلاً، في الصناعة الكهربائية على قاعدة الترابط، لأن هذا الترابط يتيح تمركز إدارة وحيدة في الفرع كله.

وعندما ننمي براغماتياً نظامنا نصل إلى معالجة بعض المشكلات التي سبق أن درست ونحاول حلها، ونبقى دوماً أسلم ما نكون منطقاً ـ بقدر ما يسمح به تكويننا ـ مع الأفكار العظمى التي عبّر عنها ماركس ولينين. وهذا ما دعانا إلى حل التناقض القائم في الاقتصاد السياسي الماركسي لفترة الانتقال. ولقد بحثنا، بمحاولتنا التغلب على هذه التناقضات التي لا يمكن إلاّ أن تكون عوائق في طريق تنمية الإشتراكية، لأن المجتمع

---

(١) صناعتنا المجلة الاقتصادية، عدد ٥ شباط ١٩٦٤.

الإشتراكي موجود في الواقع، بحثنا عن طريق التنظيم المتآلفة أفضل مع الممارسة ومع النظرية، والتي تتيح لنا دفع المجتمع الجديد إلى أمام بأكثر قوة ممكنة، بفضل تنمية الوعي وتنمية الإنتاج؛ وهذا هو الفصل الذي يشغلنا اليوم.

يُستنتج مما تقدم:

١ ـ نعتقد أن بيتلهايم ارتكب خطأين فادحين في طريقة تحليله:

أ ـ إنه نقل آلياً كما هو مفهوم التناسب الضروري بين علاقات الانتاج وتنمية القوى المنتجة، المفهوم الصالح إجمالاً، على العلاقات الصغيرة للإنتاج في الأوجه الملموسة لبلد معطى أثناء فترة الانتقال، واستنتج منها نتائج دفاعية مصبوغة بالصبغة البراغماتية عن الحساب الاقتصادي الشهير.

ب ـ أجرى التحليل الآلي ذاته فيما يتعلق بمفهوم الملكية.

٢ ـ لا نعتقد بالتالي كما اعتقد هو أن الدراسة الذاتية المالية أو الاستقلال المالي «مرتبطان بحالة مُعطاة من تنمية القوى المنتجة»، وهي النتيجة التي تقود إليها طريقته في التحليل.

٣ ـ نرفض مفهومه في الإدارة الممركزة على قاعدة المركزية الفيزيائية للإنتاج (يعطي مثال شبكة كهربائية متصلة) ونطبقه على مركزية القرارات الاقتصادية الرئيسية.

٤ ـ لا نعتبر صحيحاً شرحه لسبب العمل الضروري دون تقييد لقانون القيمة وأصناف أخرى تجارية أخرى أثناء فترة الانتقال، حتى لو لم ننف إمكانية استخدام عناصر هذا القانون لغايات المقارنة (الكلفة، النجاعة المعبَّر عنها بنقد حسابي).

٥ ـ نرى أن «التخطيط الممركز هو شكل وجود المجتمع الاشتراكي»، إلخ. ونعزو إليه إذاً سلطة قرار واعية أوعى بكثير من بيتلهايم.

٦ ـ نولي أهمية نظرية كبرى لدراسة المغالطات بين طريقة التحليل الماركسية التقليدية وبقاء أصناف تجارية في القطاع الاشتراكي، وهو وجه ما يزال علينا أنه نتعمق فيه.

٧ ـ وبمناسبة هذا المقال، نرى أن ثمة صيغة تلائم تماماً المدافعين عن الحساب الاقتصادي: «وقاني الله شر أصدقائي، لأني أتكفل بأعدائي».

القسم الثالث

حول الأممية

التضامن مع فييتنام

لقد دام كفاح الشعب الفييتنامي سنوات عديدة؛ ونحن لا نستطيع في الحقيقة أن ننظر إلى الشعب الفييتنامي تبعاً للتقسيم المصطنع الذي أوجدته اتفاقيات جنيف. فقد بدأت القوات الشعبية كفاحاً تحررياً طويلاً في وقت كانت فيه الفييتنام خاضعة للحكم الاستعماري الفرنسي وكان جغرافيونا يسمونها الهند الصينية.

وفي الوقت الذي شهدنا فيه في أمريكا سقوط الديمقراطية الأصلية الوحيدة التي كانت قائمة آنذاك على قارتنا ـ أواسط عام ١٩٥٤ ـ علمنا بانتصار القوات الشعبية في ديان بيان فو. كان ذلك بمثابة تحذير للإمبرياليين بأن نصراً جزئياً في نقطة معينة من العالم لم يكن يعني أبداً انتصار الإمبريالية. وكان ذلك أيضاً صرخة أمل أطلقتها الشعوب المضطهدة في العالم: فالبرهان على أن اندحاراً جزئياً للقوات الشعبية لا يشكل على الإطلاق الإدانة النهائية لمطامح الشعوب إلى الحرية.

وبعد بضعة أشهر اقتنع الجيش الاستعماري الفرنسي، من عدم جدوى كفاح كانت تُستنفد فيه قوى الشعب الفرنسي، فقرر أخيراً أن يضع له حداً. وكان التوقيع على اتفاقيات جنيف التي جزّأت الفييتنام إلى قسمين؛ وكانت تبدو في هذه الاتفاقات الملامح الجوهرية ذاتها التي قسمت الشعب الكوري إلى قسمين قبل عدة سنوات.

(*) خطاب اختتام أسبوع التضامن مع جنوب فييتنام (هافانا، ٢٣ كانون أول ١٩٦٣).

ومع ذلك كانت اتفاقات جنيف تنص على إجراء انتخابات عامة تتيح للشعب الفيتنامي تقرير مصيره بنفسه. وكان الإمبرياليون الفرنسيون الذين تخلوا تماماً عن تلك المنطقة من آسيا يمدون يدهم إلى الإمبريالية الأمريكية الشمالية. وقد فهم الأمريكيون الشماليون بسرعة أن كل تظاهرة شعبية حرة ستكون نتيجتها الوحيدة ضياع ممتلكاتها كلها في جنوب شرق آسيا الذي كانت تعتبره منطقة استراتيجية.

وهكذا خرقت اتفاقات جنيف. وهكذا خرق الأمريكيون الشماليون إرادة الشعب الفيتنامي وبدأوا بالاستعداد لحرب إفناء طويلة الأمد كانوا قد قرروا مواجهتها.

صبر الشعب الفيتنامي الجنوبي لبعض الوقت. وجرت بين عام ١٩٥٤، تاريخ إنتهاء الحرب، وعام ١٩٦٠، تاريخ استئنافها، تظاهرات عديدة من تظاهرات النضال السلمي لفرض احترام إرادة الشعب كاملة. لكن جاء وقت لم يعد فيه حقاً أمام الشعب سوى حل العودة إلى حمل السلاح. وقد كان يجب استنفاد جميع الحلول، لأن هذا النوع من الحروب الشعبية التي يقل فيها عدد الجيوش وتمثل بالنسبة للجماهير الواسعة العزلاء أمام الدول الاستعمارية التي تمتلك جميع وسائل التدمير أنها كابوس رهيب للشعب. إنها محرقة حقيقية للقوات الشعبية قبل أن تحصل على التحرير النهائي. غير أنه لم يكن ثمة طريق آخر، وبدأ الكفاح من جديد في جنوب فيتنام.

وفي ذلك الوقت كانت أمريكا قد أعلنت من جديد لشعوب العالم أن الشعوب الأمريكية لم تنم وأنها تَعدُل عن تحررها. وكانت الولايات المتحدة تعترف أن الثورة الكوبية صارت إحدى مشكلاتها الكبرى.

وفي الوقت ذاته كانت حرب التحرير الشعبية التي يخوضها الشعب الجزائري قد بلغت الأوج؛ وكانت قد شارفت على أن تنتهي بعد بضع سنوات إلى اتفاقات ايفيان لتصل في آخر المطاف إلى تحرير الشعب الجزائري وإقامة حكومة اشتراكية. كانت القارات المضطهدة الثلاث - أمريكا، وآسيا، وأفريقيا - تعرب عن عدم قبولها لزمن أطول ببقاء الدول الاستعمارية.

ثم اندلعت حروب تحرير جديدة: فقد بقيت اللاوس في وضع غير مستقر بعد أن تمكنت من إفشال الخطط الإمبريالية على الأقل؛ وفي أنغولا

وغينيا البرتغالية نشب كفاح مباشر بشكل حرب غوار (عصابات)؛ وفي قارتنا، تبرهن الشعوب حالياً في نيكاراغوا، وهوندوراس، وغواتيمالا، وسان دومينغ، وكولومبيا، وفنزويلا، والباراغواي، عن حيويتها، وعن عجز الجيوش الحكومية فيما يتعلق بقمع الشعوب والوقوف في وجه حريتها.

لقد حققت القوات الشعبية في فنزويلا وجيش التحرير في جنوب فييتنام، خلال الأشهر الأخيرة من هذا العام، انتصارات عظيمة، فالخسائر التي تكبّدها العدو خلال العمليات الأخيرة والبالغة ٨٠٠٠ إصابة ـ منها ٤٠٠٠ أسير أو هارب و٤٠٠٠ بين قتيل وجريح ـ تثبت القوة التي اكتسبتها حركة تحرير جنوب فييتنام. فقد حررت عملياً القواعد الجبلية في الشمال، وانكفأت القوات المسلحة لجنوب فييتنام نحو السهل حيث العاصمة سايغون وأخذت تضغط أكثر فأكثر على حكومة الدمى الفييتناميين ـ الجنوبيين.

ولا نستطيع تقدير الزمن الذي ستستغرقه هذه النضالات. فهي طويلة جداً، وتنمياتها تكاد تكون بطيئة جداً على الدوام، والتضحيات جسيمة، لكنها تزيد من القوات الشعبية بنسبة هندسية، وتتسارع الحلول منذ أن تقدم نسبة القوى أقل هامش لمصلحة حزب الشعب.

هذا ما حصل في كوبا؛ وهذا ما حصل في شمال فييتنام؛ وهذا ما حصل في حرب التحرير التي لا تنتهي والتي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

لقد اكتسبت القوات الشعبية في زمن مُعطى قوة بلغت بها حد الانتقال المباشر إلى الهجوم العام: فحوّلت قواتها المناورة إلى جيوش نظامية أو نصف نظامية؛ وانتقلت من عمل الغوار البسيط إلى عمل الأرتال، إلى التكتيك العملياتي وحطمت في وقت قليل القوة الغاشمة.

ولا نعرف متى سنستطيع أن نحيي التحرير النهائي لجنوب فييتنام، ولا نستطيع أبداً أن نتنبأ بزمن تحرير كل شعب من الشعوب التي تكافح اليوم بالسلاح من أجل حريتها، لكننا نعرف، بالعكس، أن النتيجة الحتمية ستكون حرية الشعوب. ونعلم كذلك أنه كلما ناضلت الشعوب بقوة، وحمية، وثقة، قصرت الحقبة التي يجب أن تعاني خلالها من هجمات الظالمين. وقد خلقت في جنوب فييتنام منذ بضعة أشهر شروط أرغمت الولايات المتحدة على تبديل الفريق الحاكم. فلم يطق ذلك الديكتاتور القائم

وضربت الولايات المتحدة مثلاً جديداً لما يمكن أن يحدث للعملاء الذين لا يطيعون الأوامر في اللحظة المناسبة. تقول الأنباء التي تناقلتها وكالات الأنباء الأمريكية الشمالية أن نغو دين دييم وأخاه كانا ضحية «إنتحار عارض». ويكاد يكون ذلك هو المصير ذاته الذي لقيه تروخيللو عندما لم يقبل هو أيضاً أن يكون عملة بديلة في صفقة معينة حققها الحكم الإمبريالي عندما استنفد فريقه أغراضه.

ومع ذلك فإن هذا كله دليل على أن الوضع أخذ يفلت شيئاً فشيئاً من إشراف القوات الطاغية في جنوب فييتنام، وقد عبّر عنه بوضوح الرفاق في جبهة التحرير. ثمة طرق ثلاث.

الطريق الحالي الذي ينحصر في استخدام جيش وطني في جنوب فييتنام وفريق خاص فقط من المستشارين، في القتال، والقمع والتعذيب يدل على استحالة ديمومته. وسيكون البديل الانتقال إلى الغزو المباشر لجنوب فييتنام والاستخدام الشامل للقوات الغازية الأمريكية.

إن النضال سيكون بطبيعة الحال قاسياً؛ لكنه سيرتدي معنى أوضح بالنسبة للعالم؛ واليوم عندما نحتفل بالانتصارات وبالإعلان عن تكبيد جيش القمع الفييتنامي الجنوبي ٨٠٠٠ إصابة، نستطيع أن نتساءل كم عدد الناس الأبرياء بين هؤلاء الآلاف الثمانية، أبناء الشعب الذين انجرفوا لسبب أو لآخر في النضال ضد الحرية؛ كما حدث ذلك في كوبا (حيث كان الجنود ينخطرون في جيش باتيستا لأنهم لم يجدوا عملاً آخر، ويكرسون حياتهم للجم تنمية النضال الثوري). لكن إذا أُرسلت جيوش التدخل الأمريكية بأعداد كبيرة إلى جنوب فييتنام، فإن الناس يعرفون ضد من يقاتلون ولماذا يقاتلون. ويفهم الناس بشكل أفضل من هو العدو ويحددون هويته بسرعة أكبر. ويعرف الأمريكيون أيضاً هذه الحقيقة.

وعندما نرفع اليوم بحماس علم فيتنام الجنوبية، فإننا لا نفعل ذلك فقط بدافع من الأممية البروليتارية، ومن العدالة التي أدخلتها الثورة في أذهاننا بل لأن هذه الجبهة النضالية ترتدي كذلك أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل أمريكا.

هنالك في فييتنام تتدرب قوات يمكن أن تقمع يوماً من الأيام مغاورينا نحن على الأرض الأمريكية كلها. فهم يجرّبون فيها جميع أنواع أسلحة الإبادة الجديدة وأحدث أنواع التكنيك للنضال ضد حرية الشعوب. وفي هذه

الأيام، تكون فييتنام الجنوبية، بالنسبة للإمبريالية الأمريكية، مختبراً كبيراً تُهيأ فيه هذه التجهيزات كلها تحسُّباً لمعركة على أكبر قدر من الإثارة، بل ربما كانت أكبر معركة يمكن أن تدور في الساحة الخلفية من المملكة الاستعمارية في القارة الأمريكية كلها.

وتعلم الولايات المتحدة أن النهاية الظافرة لهذا الكفاح تعني كذلك نهاية الإمبريالية الأمريكية الشمالية: ولذا فهي تهتم بها اهتماماً كبيراً؛ دون أن نتحدث عن الأهمية الإستراتيجية لفييتنام الجنوبية كقاعدة للعمليات لشن هجوم على الكتلة الإشتراكية في آسيا. هذان الوجهان الإستراتيجيان يصنفان جنوب فييتنام في صف إحدى المشكلات الخطيرة التي تصطدم بها الإدارة الأمريكية الجديدة؛ فيجب أن تُحلِّل هذه الادارة تحليلاً وجدانياً ما يحسن أن تفعله في الوقت الحاضر.

وبديهي أن أحداً لا يحلم بصيغة سلم ديمقراطية فعلاً تتيح دون تعقيد للشعب الفييتنامي أن يحصل على النصر، وأن يكون أمة واحدة، وأن ينتقل كما فعل أشقاؤه في الشمال إلى بناء الإشتراكية على قواعد التخلف الموروث من الاستعمار والثروات التي دمّرتها الحرب. فالإمبرياليون يفكرون بتكتيك آخر وبمعنى استراتيجي آخر. ماذا سيكون قرارهم؟ لا نستطيع أن نعرف ذلك بعد، بيدَ أننا نتوقع للشعب الفييتنامي الجنوبي البطل كفاحاً طويلاً وآلاماً كثيرة، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب التي تناضل في سبيل حريتها.

ورغم كل شيء، فإن الوجود الحي لقوات التحرير في جنوب فييتنام، ونجاحاتها المستمرة، وتقدمها المطرد نحو مناطق أمنع دفاعاً من مناطق العدو، هي مثال تحتذي به جميع الشعوب. ومن واجبنا، هنا في كوبا، أن نقتدي بهذا المثال الحي، وأن نجسده في شعبنا لأنه يمثل العدالة، ولأنه جزء لا يتجزأ من الأخوة الكبرى، أخوّة الشعوب المضطهدة في العالم؛ ويجب علينا أيضاً أن ننقل هذا المثال، بجميع الوسائل، إلى أمريكا المضطهدة لنظهر كيف يكافح الناس في القارات كلها في سبيل انعتاق الشعوب، ولنظهر لشعوبنا الأمريكية أمراً آخر: هو أنه عندما تستنفد الشروط السلمية للنضال، عندما تمضي الدول الإمبريالية دون كلل في خداع الشعوب لا يمكن وحسب بل يجب رفع علم الثورة.

إننا لا نتكلم عن أي بلد بصورة خاصة. بل نتحدث عن أوضاع

ملموسة. فشكل النضال، ووسائله وزمنه ستقررها القوى الشعبية في كل بلد. بيدَ أن الأمثلة حاضرة أمامنا، تنبض بالحياة لتُظهر كيف يستطيع الناس أن يناضلوا رغم الحرب الكيميائية، ورغم طرائق التدمير الجديدة التي يجرّبها اليانكي أنفسهم كل يوم. فإذا ما نظرنا لحظة إلى خارطة فييتنام ـ على صغرها ـ ثم نظرنا إلى العشرين مليوناً من الكيلومترات المربعة التي تمثل أمريكتنا الشاسعة، نرى علاوة على ذلك أننا نستطيع الكفاح بسهولة فائقة.

إن كثيراً من شعوب أمريكا قد نضجت للثورة، وليس فقط الشعوب التي باشرت في الوقت الحاضر كفاحها. فثمة شعوب لم تبدأ النضال بعد لكنها تشحذ بصبر سيوفها لأنها تعرف أن الساعة قريبة. وتعرف أن الإمبريالية الأمريكية ستتدخل في أمريكا وتعرف كذلك أنها كلما فتحت جبهات متواقتة، ازدادت صعوبة الصراع. لم تعد القضية قضية بلد: فكوبا، مثلاً، ليست بلداً في هذا الجزء من العالم، بل جزء من بلد واحد، وهي عدا ذلك رمز لأمريكا كلها.

وهكذا فإن كل شعب يباشر نضاله يبدأ كذلك بحفر قبر الإمبريالية؛ ويجب بالتالي أن ينال منّا كل مساعدة وكل إعجاب.

يحاول الإمبرياليون الآن تصفية كوبا لتصفية «المثال السيء»؛ وهم يعتقدون بالتأكيد أنهم إذا استطاعوا الظفر فسيبيدون كل ما حققته هذه الحكومة، والمكتسبات الاجتماعية كلها وممثلي هذه الحكومة جميعهم. إننا نعرف ذلك تمام المعرفة. ولذا فنحن نخوض صراعاً حتى الموت. ويعرف ذلك أيضاً شعب جنوب فييتنام. فليس ثمة بديل للنصر سوى التدمير المتمثل في سنوات غير محددة تسحق خلالها البلدان المضطهدة تحت جزمة الحكم الامبريالي.

لذا يجب أن يكون الصراع متزناً كل الاتزان، لكنه إذا بدأ يجب أن يستمر حتى النهاية.ولا يمكن أن يكون ثمة مصالحة ولا حلول وسط. ولا يمكن أن تكون ثمة معاهدات تضمن جزئياً استقرار بلد من البلدان. فالنصر يجب أن يكون كلياً. وفي هذا التطلع يقف شعبنا مستعداً للحرب كما كان الشعب الجزائري متهيأ لها خلال سبع سنوات. وبهذه القناعة ذاتها يقاتل اليوم شعب جنوب فييتنام. إلاّ أنه يتمتع ببعض المميزات الإضافية، إذا اقتضى الأمر: هي حرارة إخوته في شمال فييتنام

ومساندتهم، ولديه أكثر من أي بلد آخر مثال ما تعنيه المعركة المتواصلة التي يخوضها الشعب في سبيل حريته، ذلك الشعب الشقيق الذي كافح تسع سنوات لينفض عن كاهله نير الاستعمار الفرنسي، ولديه أخيراً مثال الوضع الراهن في شمال فييتنام فيستطيع مقارنته مع ما يعانيه جنوب فييتنام.

هذه الظروف كلها تجعل إيمانه أعمق، وثقته في النصر أكبر. وهذه الظروف كلها تجعلنا ندرك ـ كما قال الرفيق الموفد ـ أن النتيجة النهائية ستكون انتصار جنوب فييتنام وتوحيد البلاد كلها أياً كانت طريقة الكفاح التي تستخدمها الإمبريالية الأمريكية ـ الشمالية.

وفي الوقت الذي تنتهي فيه تظاهرات هذا الاسبوع احتفالاً بالذكرى السنوية الثالثة لتاسيس الجبهة، نحيي في شعب جنوب فييتنام الشقيق أخاً في السلاح، ورفيقاً نموذجياً في هذه اللحظات العسيرة من تاريخ العالم، أكثر من هذا، نحيي فيه شعباً من الجنود الطليعيين في الخنادق الأولى، خنادق البروليتاريا العالمية ضد الإمبريالية.

لنحيي أيضاً أخاً حقيقياً ونحن نجتمع لتحية الشعب الفييتنامي، ولنضم بين ذراعينا رجالاً في بلاد بعيدة يناضلون من أجل أمننا، من أجل الآمال المشتركة التي توحد شعوب القارات الثلاث المضطهدة في الوقت الحاضر: آسيا، وأفريقيا وأمريكتنا.

خطاب جنيف

موقف كوبا في المؤتمر العالمي للتجارة والتنمية.

إن الذي يتحدث إليكم هو وفد كوبا، الجزيرة الواقعة في مدخل خليج المكسيك، في بحر الكاريبي. نتحدث إليكم بموجب حقوقها المتعددة في أن تعلن هنا حقيقتها. تتحدث إليكم كوبا قبل كل شيء بصفتها بلاداً تنتمي لمجموع الأمم الأمريكية ـ اللاتينية، رغم أن تدابير غير شرعية قد فصلتها مؤقتاً عن تنظيم هذه المنطقة، بفضل ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية.

يدلكم وضعها الجغرافي على أنها بلد نامٍ، بلاد عانت في جسمها من رذائل الاستثمار الاستعماري والإمبريالي وعرفت أيضاً اخضاع جهازها الحكومي كله، لدولة أجنبية، والأمران سيان.

وتتحدث إليكم كوبا أيضاً بصفتها بلداً مُعتدى عليه.

هذه المميزات كلها هي التي وضعت أمتنا في المقام الأول من شؤون

(*) كوبا سوشياليستا، العدد ٣٣ أيار ١٩٦٤.
في ٢٣ مارس ١٩٦٤ افتتاح في جنيف المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية، الذي دعت إلى عقده منظمة الأمم المتحدة. واشترك فيه ١٥٠٠ مندوب يمثلون ١٢٠ بلداً. وكانت كوبا ممثلة بوفد يرأسه المقدم ارنستو تشي غيفارا. وقد القي هذا الخطاب بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٦٤.

الساعة في العالم كله، رغم صغر قدّها، وضعف أهميتها الإقتصادية وقلة عدد سكانها.

وستعبّر كوبا في هذا المؤتمر عن رأيها عبر مختلف المؤشرات التي ترسم وضعها الخاص في العالم، وستبني تحليلها على شرطها الأهم والأكثر إيجابية: شرط بلد يبني الإشتراكية.

وستنضمّ، بصفتها بلداً أمريكياً لاتينياً ونامياً، إلى المتطلبات الرئيسية للبلدان الشقيقة، وبصفتها بلداً خاضعاً للعدوان، ستفضح منذ البداية جميع الدسائس التي يحيكها جهاز القمع التابع للحكم الإمبريالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

قدمنا لخطابنا بهذه الكلمات التوضيحية، لأن بلادنا تعتبر أمراً لا بد منه أن يحدد بالضبط مدى هذا المؤتمر، ومغزاه، وتأثيره الممكن. ولقد وصلنا إلى هذا الاجتماع بعد سبعة عشر عاماً من مؤتمر هافانا، الذي زعموا فيه تنظيم العالم وفق المصالح المتنافسة للدول الإمبريالية. ورغم أن كوبا كانت مقر ذلك المؤتمر، فإن حكومتنا الثورية لاتشعر أبداً أنها ملتزمة بالدور الذي لعبته حكومة مرتبطة بالمصالح الإمبريالية، كما لا تلتزم بمحتوى ميثاق هافانا الشهير ولا بمداه.

لقد خلقت في ذلك المؤتمر وفي مؤتمر بريتون وودز الذي سبقه أجهزة دولة مختلفة كان لها أثر ضار على مصالح البلدان التابعة في العالم المعاصر. ولم تبرم الولايات المتحدة الأمريكية ميثاق هافانا الذي كانت تعتبره «جزئياً» جداً؛ بيدَ أن مختلف الأجهزة لمنح الاعتمادات والأجهزة المالية الدولية،والاتفاق التجاري على التعويضات الجمركية التي كانت نتائج ملموسة لهذه المجتمعات، قد اثبتت أنها أسلحة غير كافية للدفاع عن مصالح بلادنا بل وأسلحة للاعتداء عليها. هذه موضوعات سنعالجها مفصلاً فيما بعد. واليوم فإن محتوى المؤتمر أوسع وأكثر واقعية، لأنه يتناول مشكلات كثيرة، منها ثلاث مشكلات حادة في العالم المعاصر: العلاقات بين معسكر البلدان الاشتراكية ومعسكر البلدان الرأسمالية المتطورة، والعلاقات بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتطورة، وأخيراً المشكلة الكبرى، مشكلة تنمية العالم التابع.

إن عدد المشتركين في هذا الاجتماع الجديد يتجاوز كثيراً عدد المشتركين في مؤتمر هافانا لعام ١٩٤٦. ومع ذلك لا نستطيع أن ندعي

بحق أن هذا المنبر هو منبر شعوب العالم كله. فالتفسيرات الحقوقية الغريبة التي يمارسها دونما رادع بعض الدول قد حَرَمت هذا المؤتمر من بلدان ذات أهمية عظيمة في العالم مثل جمهورية الصين الشعبية، الممثلة الشرعية الوحيدة لأكثر شعوب العالم عدداً، وأحلت في مقعدها تمثيلاً مزوراً؛ ومما يزيد في غرابة ذلك، أن هذا التمثيل يملك حق النقد في الأمم المتحدة.

ونشير أيضاً إلى أنه ينقصنا هنا ممثلو جمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية فييتنام الديمقراطية، الحكومتين اللتين تمثلان شعبيهما تمثيلاً صحيحاً، بينما يحضر هنا ممثلو الحكومتين الجنوبيتين في هاتين الدولتين المجزأتين؛ والأخطر من هذا أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تشهد هذا المؤتمر، بطريق منحرفة، وقد حصلت على نيابة الرئاسة بينما أُبعدت عنها ظلماً جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وفي حين لم تمثل في هذه المؤتمر الجمهوريات الاشتراكية التي أتينا على ذكرها، تتباهى حكومة جنوب أفريقيا بأنها تشغل مقعداً في هذه القاعدة، الحكومة التي تخرق ميثاق الأمم المتحدة بسياستها اللاإنسانية والفاشية، سياسة التمييز العنصري، المعاقب عليها بقوانينها هي، والتي تتحدى منظمة الأمم المتحدة برفضها تقديم معلومات عن الأراضي الخاضعة لوصايتها.

هذه المفارقات كلها تمنع هذا المؤتمر من أن يكون منبراً لجميع شعوب العالم. وأن واجبنا أن نشير إليها، وأن نلفت إليها أنظار الحضور، لأنه ما دامت الحال على هذا المنوال، وما دامت العدالة بين يدي بعض المصالح القوية، فإن التفسيرات الحقوقية ستظل مرتبطة بدول الطغيان وسيكون من العسير إزالة التوتر السائد والذي يؤدي إلى أخطار أكيدة على الإنسانية. ونشير أيضاً إلى هذه الواقعات لتحذير الرأي العام من المسؤولية التي تقع على أكتافنا ومن النتائج التي يمكن أن تنجم عن القرارات المتخذة هنا. ذلك أن لحظة ضعف واحدة، أو شك أو تنازل يمكن أن تلوِّث أفعالنا في نظر التاريخ المقبل؛ وهكذا فإننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، شركاء بشكل ما في اغتيال باتريس لومومبا رئيس وزارة الكونغو، وإن أيدينا ملطخة بدمه. فقد قتل غدراً في وقت كان يفترض فيه أن جيوش الأمم المتحدة تضمن استقرار نظامه. ومما يزيد في خطورة

الظرف، أن الشهيد باتريس لومومبا ذاته هو الذي طلب عمداً دخول هذه الجيوش.

إن واقعات على هذه الدرجة من الخطورة، واقعات ذات مغزى سلبي بالنسبة للعلاقات بين الشعوب، وتفقدنا هيبتنا كأمم ذات سيادة، يجب ألا يُسمح بها في هذا المؤتمر.

إننا نعيش في عالم منقسم انقساماً عميقاً إلى جماعات متنازعة من الأمم التي تمثل اتجاهات اقتصادية، واجتماعية وسياسية متنافرة كل التنافر. وفي هذا العالم المليء بالتناقضات، يعتبر التناقض القائم بين البلدان الإشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة التناقض الأساسي في عصرنا. وأحد أسباب انعقاد هذا المؤتمر واقعة أن الحرب الباردة التي أوجدها الغرب، قد أظهرت عدم فعاليتها العملية وانعدام واقعيتها السياسية. وإذا كان هذا هوالتناقض الأهم، فهو مع ذلك ليس التناقض الوحيد. بل يوجد أيضاً التناقض بين البلدان الرأسمالية المتطورة وشعوب العالم النامية، وترتدي التناقضات بين مجموعات الأمم أهمية رئيسية أيضاً في هذا المؤتمر المخصص للتجارة والتنمية. يضاف إلى هذا التناقضات الخاصة بمختلف البلدان الرأسمالية المتطورة التي تتصارع دون هوادة فيما بينها لاقتسام العالم ووضع يدها على أسواقها بصورة مستقرة، مما يتيح لها تنمية واسعة قائمة مع الأسف على الجوع وعلى استثمار العالم التابع.

هذه التناقضات هامة؛ فهي تعكس الواقع الراهن للكرة الأرضية وتجر إلى خطر انقلابات جديدة تجعل للعصر الذري أبعاداً عالمية.

في هذا المؤتمر القائم على المساواة والذي تستطيع فيه جميع الأمم أن تعبّر بالإقتراع عن أمل شعوبها، سنخطو خطوة وحيدة في تاريخ العالم إذا توصلنا إلى حل يرضي الأكثرية. بيدَ أن قوى عديدة تناور لتجنب الوصول إلى هذا الحل. فالمسؤولية في اتخاذ القرارات اللازمة تقع على ممثلي الشعوب النامية. وإذا كانت جميع الشعوب التي تعيش في شروط اقتصادية غير ثابتة، مرتبطة بالدول الأجنبية في بعض المراحل الحيوية من اقتصادها ومن بينها السياسية والاجتماعية، قادرة على الصمود للإغراءات وللعروض وتفرض هنا نمطاً جديداً من العلاقات، تكون الإنسانية قد خطت خطوة إلى أمام.

بالعكس إذا كانت مجموعات الأمم النامية تستجيب لإغراءات الدول

المتطورة التي تستفيد من تأخرها، ودخلت في صراعات داخلية عقيمة للتخاصم على فُتات مائدة الأقوياء في هذا العالم وحطمت وحدة القوى المتفوقة عددياً، أو إذا كانت عاجزة عن فرض التزامات واضحة، لا مخارج لها، ولا تخضع للتفسيرات المتقلبة، أو ببساطة لا يمكن خرقها في كل وقت، فإن جهودنا تكون عبثاً ولن تترجم المناقشات الطويلة في هذا المؤتمر إلاّ إلى وثائق غير مؤذية وإلى أرشيفات تحتفظ فيها البيروقراطية العالمية بكل اهتمام بأطنان من الورق المسوَّد وكيلو مترات من أشرطة التسجيل تكون قد دُوِّنت فيها آراء أعضائها الشفهية. وسيبقى العالم على ما كان عليه.

على هذه الصورة يتبدى المؤتمر، ويجب أن نجد حلاً لا للمشكلات التي تجر إليها السيطرة على الأسواق وتدهور حدود التبادل وحسب، بل للسبب الرئيسي لهذه الحالة أيضاً، أي لخضوع الاقتصاديات القومية في البلدان التابعة لدول أكثر نمواً تفرض نفسها عن طريق توظيفاتها في أوجه الاقتصاد الرئيسية.

إننا نعتبر، ونقول بكل صراحة إن الحل الوحيد للمشكلات الراهنة للإنسانية هو الإلغاء الكلي لاستثمار البلدان التابعة من قبل البلدان الرأسمالية النامية، مع كل ما يشتمل عليه ذلك الاستثمار. ولقد جئنا إلى هنا ونحن نعلم تمام العلم أن الأمر يتعلق بنقاش بين ممثلي شعوب ألغت استثمار الإنسان للإنسان، من جهة، وممثلي بلدان ما يزال هذا الاستثمار نظام عمل بالنسبة إليها من جهة أخرى، وأخيراً ممثلي مجموعة أكثرية الشعوب التي تعاني ذلك الاستثمار. فانطلاقاً من هنا يجب أن يدور الحوار. ومع علمنا بأن قناعتنا ثابتة إلى درجة لا تقبل التعديل، فإننا مستعدون للحوار البنّاء في إطار التعايش السلمي بين بلدان ذات أنظمة سياسية، واقتصادية واجتماعية مختلفة. والصعوبة هي في معرفة كل ما نستطيع توقعه دون أن نضطر لأخذه بالقوة، وفي معرفة متى يجب التخلي عن امتياز قبل أن نخسره حتماً عن طريق القوة. وسيكون على المؤتمر أن يمر من هذه الثغرة الضيقة والوعرة. فالطريق الملتوية ستقودنا إلى أرض قاحلة.

لقد أعلنّا، في بداية هذه الكلمة، أن كوبا ستتحدث أيضاً بصفتها ضحية للعدوان. فأنتم جميعاً تعرفون الأحداث الأخيرة التي كانت بلادنا خلالها

هدفاً للغضب الإمبريالي، وقد تعرضت منذ زمن سابق بلايا خيرون لجميع الضغوط وجميع انتهاكات الحق الدولي التي يمكن تصورها. وليس من قبيل الصدفة أن تكون كوبا المسرح الرئيسي لحدث من أكثر الأحداث تهديداً للسلم في العالم، حَدَث نَجَم عن تدابير شرعية خوّلها حقها في تقرير طريق التقدم لشعبها.

لقد بدأت اعتداءات الولايات المتحدة على كوبا منذ انتصار الثورة. ففي البدء ضربت مباشرة مراكز الانتاج الكوبية بصورة خاصة. ثم اخذت هذه الاعتداءات شكل تدابير لشل الاقتصاد الكوبي. فحاولت الولايات المتحدة، حوالى منتصف عام ١٩٦٠، حرمان كوبا من الوقود اللازم لتشغيل صناعاتها، ونقلياتها ومراكزها الكهربائية. ورفضت الشركات البترولية الأمريكية الشمالية المستغلة، تحت ضغط وزارة الخارجية، بيع بترولها إلى كوبا ورفضت السماح لها باستخدام ناقلاتها البترولية. وبعد ذلك بزمن قصير حاولت الولايات المتحدة حرمان كوبا من القطع النادر الضروري لتجارتها الخارجية. وفي ٦ تموز ١٩٦٠ خفّض الرئيس أيزنهاور الكوتا السكرية التي خصصتها الولايات المتحدة لكوبا بمقدار ٧٠٠,٠٠٠ طن ليلغيها بكاملها بعد ذلك في ٣١ آذار ١٩٦١، اي بعد بضعة أيام من الإعلان عن التحالف من أجل السلام وقبل بلاياخيرون بزمن قصير. وحاولت الولايات المتحدة شل الصناعة الكوبية بحرمانها من المواد الأولية ومن قطع التبديل لماكناتها، وفي سبيل هذا الهدف، أصدرت وزارة التجارة قراراً بتاريخ ١٩ تشرين أول ١٩٦٠ يحظّر شحن العديد من المنتجات إلى جزيرتنا. وأخذ هذا الحظر بالتصلب حتى قرر الرئيس كندي، بتاريخ ٣ شباط ١٩٦٢، الحظر الشامل على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا.

ولما فشلت هذه الاعتداءات كلها، قررت الولايات المتحدة تطبيق الحصار الاقتصادي ضد وطننا بحيث يمنع متاجرة بلدان أخرى مع كوبا. فقبل كل شيء، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٢، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية ـ الشمالية حظر دخول كل منتوج مصنوع كلياً أو جزئياً من منتجات ذات منشأ كوبي، حتى لو كان مصنوعاً في بلد آخر. وفي ٦ شباط ١٩٦٣ اتخذ البيت الأبيض تدبيراً جديداً يمثل عملياً حصاراً اقتصادياً، فنشر بلاغاً يعلن أن البضائع المشتراة بمال الحكومة الأمريكية الشمالية لا يجوز أن تنقل على سفن ترفع علماً أجنبياً وتكون قد تاجرت مع كوبا

بعد الأول من كانون الثاني من السنة نفسها. فكان هذا البلاغ بداية اللائحة السوداء التي تضم أسماء أكثر من ١٥٠ سفينة تنتمي لبلدان لم ترضخ للحصار غير المشروع الذي فرضته الولايات المتحدة. يضاف إلى هذا، أن وزارة الخزانة الأمريكية، رغبة منها في زيادة المصاعب أمام التجارة الكوبية، جمّدت بتاريخ ٨ تموز ١٩٦٣ جميع الأوراق النقدية الكوبية في الأراضي الأمريكية الشمالية وحظّرت كل تحويل للدولارات الى كوبا، كما حظرت كل تعامل بالدولار يتم بواسطة بلدان ثالثة.

إن قانون التوسع التجاري قد استبعد صراحة بلادنا من المميزات المفترضة التي تعزى لهذا القانون، بدافع من الرغبة في مهاجمتنا. وقد استمرت الاعتداءات هذه السنة. ففي ١٨ شباط ١٩٦٤ صرحت الولايات المتحدة أنها أوقفت مساعدتها لإنجلترا، وفرنسا، ويوغوسلافيا لأن هذه البلدان واصلت المتاجرة مع كوبا. وصرح دين راسك، وزير الخارجية بالحرف الواحد: «كذلك، لا يمكن أن يطرأ تحسن على العلاقات مع الصين الشيوعية ما دامت تحرض وتساند العدوان في جنوب شرق آسيا، ولا مع كوبا ما دامت تمثل تهديداً لنصف الكرة الغربي». «ولا يمكن أن ينتهي هذا التهديد كما ترغب واشنطن إلاّ عندما يكون الشعب الكوبي قد قلب نظام كاسترو. فنحن نعتبر هذا النظام موقتاً».

إن كوبا تسأل وفد حكومة الولايات المتحدة الحاضر هنا إذا كانت الأعمال التي تتضمنها تصريحات كهذه التصريحات والوقائع المذكورة آنفاً متناقضة أم غير متناقضة مع التعايش السلمي في العالم الراهن، وإذا كانت سلسلة الاعتداءات الاقتصادية التي ارتُكِبت ضد جزيرتنا وضد بلدان أخرى تتاجر معها شرعية في نظر الوفد الأمريكي الشمالي؛ وإذا كان هذا الموقف يتعارض أم لا مع روح هذا المؤتمر المنعقد لتشجيع إلغاء التمييزات من كل نوع ومحو الحواجز بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ودرجات التنمية المختلفة. ونطلب من المؤتمر أن يبت في تفسير وفد الولايات المتحدة إذا ما تجرأ هذا الوفد على إعطاء تفسير. أما نحن فثابتون على موقفنا حول هذه النقطة. ومستعدون للحوار إذا كان هذا الحوار خالياً من الشروط المسبقة.

وقعت منذ توقيع ميثاق هافانا أحداث ذات أهمية لا جدال فيها على صعيد التجارة والتنمية الاقتصادية: فيجب أن نشير قبل كل شيء إلى

توسع المعسكر الاشتراكي وتفتت النظام الاستعماري. واليوم اختارت بلدان عديدة (تمثل مساحة تزيد عن ٣٠ مليون كم٢ ويبلغ عدد سكانها ثلث سكان العالم) نظامَ بناء المجتمع الشيوعي نظاماً للتنمية، والماركسية اللينينية فلسفة لعملها. وعبرت بلدان أخرى عن إرادتها تاسيس قواعد البناء الاشتراكي، ولو أنها لا تتبنى مباشرة الفلسفة الماركسية اللينينية. إن الأفكار الجديدة في العالم تهز أوروبا وآسيا وأخذت منذ الآن تهز افريقيا وأمريكا.

رغم أنها انطلقت بصورة عامة من درجات تنمية منخفضة انخفاضاً كافياً وعانت من حروب الإدارة والحصارات القاسية.

وخلافاً للتنمية العارمة في بلدان المعسكر الإشتراكي ولتنمية غالبية البلدان الرأسمالية، رغم أنها ذات نسق أدنى، نشهد اختناقاً كلياً في جزء كبير من البلدان المسماة نامية، التي تُبدي أحياناً معدلات نمو اقتصادي أدنى من معدلات نموها البشري.

وليس مرد هذه المميزات إلى الصدفة. بل تستجيب على وجه الضبط لطبيعة النظام الرأسمالي المتطور في أوج توسعه، والذي ينقل إلى البلدان التابعة أكثر الأشكال إساءة وأقلها ستراً للاستثمار.

وقد تُرجِم هذا الاتجاه التوسعي، منذ نهاية القرن الأخير، إلى اعتداءات لا تُحصى ضد مختلف البلدان في أكثر القارات تخلفاً، وهو اليوم يُترجم بصورة جوهرية إلى إشراف الدول المتطورة على انتاج وتجارة المواد الأولية في البلدان التابعة. ويتبدى بصورة عامة بارتباط بلد مُعطى تجاه منتوج أساسي وحيد، يذهب نحو سوق مُعطى بالكميات المحدورة تبعاً لحاجيات ذلك السوق.

ان الشرط الجوهري لاحلال الارتباط الاقتصادي هو دخول رساميل البلدان المتطورة.ويتخذ هذا الدخول أشكالاً مختلفة. ويتبدى على شكل قروض بشروط مجحفة، وتوظيفات تُخضع البلاد، وارتباط تكنولوجي يكاد يكون مطلقاً تجاه البلد النامي، وإشراف الاحتكارات الدولية الكبرى على التجارة الخارجية، وفي آخر المطاف، استخدام القوة كسلطة اقتصادية لتدعيم أشكال الاستثمار الأخرى.

هذا الدخول يرتدي أحياناً أشكالاً أكثر حزماً، كاستخدام الأجهزة الدولية، والمالية، وأجهزة منح الاعتماد، إلخ... لصندوق النقد الدولي،

والبنك الدولي للتعمير والتنمية، والاتفاق العام للتجارة والتعريفات، وفي أمريكا، البنك الأمريكي للتنمية، أمثلة عن الأجهزة الدولية التي تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، والإمبريالية الأمريكية الشمالية بصورة جوهرية. تتغلغل في السياسة الاقتصادية الداخلية، وفي سياسة التجارة الخارجية وفي جميع الأشكال المالية للعلاقات الداخلية والعلاقات بين الشعوب.

إن صندوق النقد الدولي هو حارس الدولار في المعسكر الرأسمالي. والبنك الدولي للتعمير والتنمية هو أداة دخول الرساميل الأمريكية الشمالية إلى العالم النامي، ويقوم البنك الأمريكي بهذه المهمة البائسة في الإطار الخاص بالقارة الأمريكية. وتُدار هذه الأجهزة كلها وفق قواعد ومبادىء يزعمون تقديمها على أنها انقاذ للمساواة والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، في حين أنها في الواقع أصنام تُستخدم كأدوات دقيقة جداً لتغطية تخليد التخلف والاستثمار. فصندوق النقد الدولي الذي يزعم السهر على استقرار نماذج التبادل وعلى تحرير المدفوعات الدولية لا يتوانى عن منع التدابير الأولية التي تتخذها البلدان النامية حيال المنافسة وتسرب الاحتكارات الأجنبية.

وبينما يفرض برامج التقشف الشهيرة ويحارب أشكال الدفع الضرورية لتوسيع التجارة بين البلدان التي تشكو من وضع حرج في ميزان مدفوعاتها ومن تمييزات قاسية في تجارتها الدولية، يحاول يائساً إنقاذ الدولار من وضعه القلق دون التعميق بالمشكلات البنيوية التي ترهق النظام النقدي الدولي وتعيق توسع التجارة العالمية.

أما الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات فتساهم، من جهتها، في المحافظة على الوضع الراهن، بإحلال المعاملة المتساوية والتنازلات المتبادلة بين البلدان المتطورة والنامية، وتخدم البلدان المتطورة؛ ولا توفر آليتها الوسائل الضرورية لإلقاء الحماية الزراعية، والتسليفات، والتعريفات الجمركية وغيرها من العقبات التي تمنع نمو الصادرات في البلدان التابعة. رغم أن لها الآن «برنامج عمل» وتبدأ في هذه الأيام «جولة كندي». وهي مصادفة غريبة.

ولتدعيم السيطرة الإمبريالية لجأوا إلى إقامة مناطق تفضيلية للاستثمار والإشراف الإستعماريين الجديدين. ونستطيع أن نتحدث عن هذا الموضوع حديث العارف ببواطن الأمور لأننا كابدنا بأنفسنا من نتائج

الاتفاقات التفضيلية بين كوبا والولايات المتحدة، فقد أسلمت هذه الاتفاقات تجارتنا مصفدة بالأغلال إلى الاحتكارات الأمريكية الشمالية.

لا يستطيع أحد أن يشرح ما عنته بالنسبة لكوبا هذه النصوص التفضيلية بأفضل مما قاله سفير الولايات المتحدة، سومّر ويلز، عن معاهدة المعاملة بالمثل التجارية المعقودة عام ١٩٣٣ والموقعة عام ١٩٣٤: «... إن الحكومة الكوبية، من جانبها، تضمن لنا عملياً احتكار السوق الكوبي للاستيرادات الأمريكية الشمالية، مع التحفظ الوحيد بأن الحكومة الكوبية، إذ تأخذ بعين الاعتبار أن بريطانيا كانت الزبون الرئيسي لكوبا فيما يتعلق بالجزء الذي لا يذهب إلى الولايات المتحدة من صادرات السكر، ترغب في منح الميزات لصنف محدود من الاستيرادات الآتية من بريطانيا العظمى.

«... وأخيراً فإن المفاوضة في هذا الوقت على الاتفاق التجاري المتبادل مع كوبا حول الحدود المشار إليها سابقاً، لا تنعش كوبا وحسب، بل تؤمن لنا بالإضافة إلى هذا الإشراف العملي على السوق الذي نفقده شيئاً فشيئاً منذ عشر سنوات بالنسبة لمنتجاتنا المصنوعة بل وبالنسبة لصادراتنا الزراعية، خاصة القمح، والشحوم الحيوانية، ومنتجات اللحم، والأرز والبطاطا». (برقية السفير ويلز إلى وزير الخارجية المرسلة بتاريخ ١٣ أيار ١٩٣٣ الساعة ١٨ .**العلاقات الخارجية للولايات المتحدة عام ١٩٣٣**).

لقد أثبتت نتائج معاهدة المعاملة بالمثل التجارية حكم السفير ويلز.

فقد وجب على بلادنا، بمحصولها الرئيسي، أن تبحث في العالم عن القطع النادر الذي يتيح لها توازن ميزانها مع الولايات المتحدة، وكانت التعريفات الخاصة المفروضة تمنع المنتجين من البلدان الأوروبية أو تمنع حتى المنتجين الوطنيين من منافسة المنتجين في الولايات المتحدة.

يكفي أن نورد بعض الأرقام لنُظهر أن دور كوبا كان البحث في العالم كله عن القطع النادر للولايات المتحدة. فخلال الحقبة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧، كان الميزان التجاري، في كوبا، ناقصاً تجاه الولايات المتحدة، ويبلغ النقص الإجمالي ٣٢٨,٧ مليون بيزوس. بينما كان ميزانها التجاري مع العالم كله ذا رصيد دائن يبلغ ١٢٧٤,٦ مليوناً. إن ميزان المدفوعات خلال الحقبة ١٩٥٨ أبلغ دلالة أيضاً. فقد كان لكوبا رصيد دائن مع العالم

كله يبلغ ٥٤٣,٩ مليون بيزوس، خسرته لمصلحة جارتها الغنية التي كان لها معها رصيد مدين يبلغ ٩٥٢,١ مليون بيزوس. وهكذا تناقص احتياطيُها من العملات الأجنبية بمقدار ٤٠٨,٢ مليون بيزوس بسعر الدولار.

إن التحالف من أجل التقدم دليل جديد ملموس على الطرائق الخادعة التي تستخدمها الولايات المتحدة لتغذي لدى الشعوب آمالاً كاذبة في الوقت الذي يزداد استثمارها خطورة.

فعندما أشار وزيرنا الأول فيديل كاسترو عام ١٩٥٩ في بوينوس أيرس أنه كان يلزمنا ٣٠٠٠ مليون دولار إضافية من المداخيل الخارجية في العام للتحويل بنسق تنمية قادر فعلاً على تقليص المدة التي تفصل أمريكا اللاتينية عن البلدان النامية تقليصاً فعلياً، اعتقد الكثيرون أن هذا الرقم مبالغ فيه ومع ذلك فقد وعدوا، في بونتاديل إيسته، بتقديم ٢٠٠٠ مليون دولار في العام. ومن المسلم به اليوم أن الخسارة وحدها الناتجة عن تدهور حدود التبادل عام ١٩٦١ (السنة الأخيرة الجاهزة بالنسبة لنا) تتطلب من أجل مكافأتها ٣٠٪ في العام أكثر من الأموال الفرضية الموعودة. إننا نلاحظ وضعاً غريباً: فبينما لا تصل القروض (أو تصل مخصصة لمشروعات لا تساهم أبداً في تنمية البلاد أو تساهم مساهمة تافهة)، تحول كميات متزايدة باطراد من القطع النادر إلى البلدان الصانعة وهذا يعني أن الثروات التي توفرها الشعوب بعملها وأكثرها يعيش في التخلف، والجوع، والبؤس، تذهب لمصلحة الأوساط الرأسمالية. وهكذا تدلُّ أرقام المجلس الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية أنه خرج، عام ١٩٦١، من أمريكا اللاتينية بصفة مداخيل التوظيفات الأجنبية وتحويلات مماثلة ١٧٣٥ مليون دولار و١٤٥٦ مليون دولار بصفة مدفوعات ديون خارجية قصيرة الأجل أو طويلة. فإذا أضفنا إلى هذه الخسارة المباشرة في القدرة الشرائية للصادرات (تدهور حدود التبادل) التي تبلغ ٢٦٦٠ مليون دولار عام ١٩٦١ و٤٠٠ مليون هرب الرساميل، نصل إلى مجموع يزيد عن ٦٢٠٠ مليون دولار، أي أكثر من ثلاثة تحالفات من أجل التقدم. ولو أن الوضع عام ١٩٦٤ لم يسوء أكثر أيضاً خلال الأشهر الثلاثة من دورات هذا المؤتمر، فإن بلدان أمريكا اللاتينية أعضاء التحالف من أجل التقدم ستخسر مباشرة أو بصورة غير مباشرة ما يقارب ١٦٠٠ مليون

دولار من الثروات التي أنتجها كد الشعوب. وبالمقابل، بلغت الأموال المعلن عنها خلال السنة، مع التفاؤل، نصف الـ ٢٠٠ مليون الموعودة.

إن تجربة أمريكا اللاتينية المتعلقة بالنتائج الواقعة لهذا النوع من «المساعدة» التي تبدو أكثر المساعدات ضماناً، وأفضل علاج لتحسين المداخيل الخارجية بدلاً من أن تفعل ذلك مباشرة برفع حجم قيمة الصادرات وبتعديل بنيتها، هي تجربة بائسة ويجب أن تكون إذاً درساً لبلدان أخرى وللعالم النامي بصورة عامة. فأمريكا اللاتينية ليست مختنقة في نموها وحسب، بل يخربها التضخم والبطالة وتدور في حلقة مفرغة من الدين الخارجي. إنها تعني ضغوطاً تحل أحياناً، بالكفاح المسلح؛ وقد فضحت كوبا هذه الواقعات في الوقت المناسب وتوقعت نتيجتها: فاعلنت رفضها لكل مسؤولية أخرى سوى مسؤولية مثالها ومساندتها المعنوية. وقد أظهر مجرى الأحداث أننا على حق. وأثبت تصريح هافانا الثاني قيمته التاريخية.

هذه المجموعة من الظاهرات التي حلّلناها بالنسبة لأمريكا اللاتينية والتي تصلح للعالم التابع كله، تؤدي بالنتيجة إلى أن تضمن للدول النامية المحافظة على شروط التجارة التي تحدث تدهور حدود التبادل مع البلدان النامية.

وهذا الوجه، وهو أكثر الوجوه بداهة والذي لم تستطع آلة الدعاية الرأسمالية أن تُخفيه، سبب من أسباب عديدة للمؤتمر الذي نشهده. ذلك أن تدهور حدود التبادل يجب تغييره عملياً بشكل بسيط: فالبلدان النامية يجب أن تصدر المزيد من المواد الأولية والمحاصيل الأساسية لاستيراد الكميات ذاتها من المنتجات الصناعية. وتزداد المشكلة خطورة إذا كان الأمر يتعلق بآلات وتجهيزات لازمة للتنمية الزراعية والصناعية.

إن كثيراً من البلدان النامية، عندما تبحث عن مصائبها، تتوصل إلى نتيجة منطقية في ظاهرها؟ فهي تعتبر أنه إذا كان تدهور حدود التبادل واقعاً موضوعياً على قاعدة معظم المشكلات، بسبب تدني أسعار المواد الأولية التي تصدّرها وارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة التي تستوردها، كل ذلك في إطار السوق العالمية، محتفظة بعلاقات تجارية مع البلدان الإشتراكية على قاعدة الأسعار الرائجة في هذه الأسواق، فإن البلدان الإشتراكية تستفيد من الحالة القائمة لأنها بصورة عامة مصدرة للمنتجات

المصنوعة ومستوردة للمواد الأولية.

يجب أن نجيب بنبل وشجاعة أن الأمر كذلك فعلاً؛ وأن النبل ذاته يرغمنا على الاعتراف بأن هذه البلدان لم تحدث ذلك الوضع (فهي لا تكاد تمتص ١٠٪ من المنتجات الأولية التي تصدّرها البلدان النامية إلى بقية العالم) وأن ظروفاً تاريخية اضطرتها لأن تتاجر في شروط السوق العالمية، الناجمة عن السيطرة الإمبريالية على الاقتصاد الداخلي وعلى الأسواق الخارجية للبلدان التابعة. فالدولة الإشتراكية لا تبني من هذه القواعد تجارتها طويلة الأمد مع البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك، تجارتها مع كوبا بصورة خاصة. فعندما تبدل نظامنا الاجتماعي وبلغت علاقاتنا مع البلدان الاشتراكية مرحلة جديدة من الثقة المتبادلة، أقمنا علاقات من نمط جديد مع بلدان هذا المعسكر ولو أننا بقينا متخلفي التنمية، والتعبير الأفضل عن هذه العلاقات هو الاتفاقات مع الإتحاد السوفياتي حول سعر السكر، الذي تعهدت بموجبه هذه الدولة الشقيقة بشراء كميات أكبر من محصولنا الاساسي باسعار ثابتة وعادلة متفق عليها حتى عام ١٩٧٠. ويجب ألاّ ننسى أيضاً أن ثمة بلداناً نامية موجودة في أوضاع أخرى وتتبع سياسة مختلفة حيال المعسكر الإشتراكي. لقد اختار بعضها، ومنها كوبا، طريق الإشتراكية. وبعضها ينمو نمواً رأسمالياً ونسبياً وقد بدأت بالإنتاج لتصدير المنتجات المصنوعة. ومنها من يقيم علاقات استعمارية جديدة ولبعضها بنية تكاد تكون إقطاعية بكاملها، أما بعضها الآخر فلا يشارك مع الأسف في مؤتمرات كهذا المؤتمر لأن البلدان النامية لم تمنحها الاستقلال الذي تطمح إليه شعوبها، كما هو الحال في غويانا البريطانية، وبورتوريكو وغيرهما في أمريكا، وافريقيا، وآسيا، وباستثناء المجموعة الأولى من هذه الدول، ظهر إثر تسرب الرساميل الأجنبية بشكل أو بآخر في هذه البلدان، ويجب أن تقوم الطلبات التي تقدم اليوم إلى البلدان الاشتراكية على قاعدة الحوار الواقعية، وهو حوار يكون، في بعض الحالات، حواراً بين بلد نام وبلد متطور، لكنه يكاد يكون دوماً حواراً بين بلدين يعانيان من التمييز. وفي كثير من الحالات، تضع البلدان ذاتها التي تطالب بمعاملة تفضيلية وحيدة الطرف من البلدان المتطورة بلا استثناء، باعتبار أن البلدان الاشتراكية في عدادها، تضع جميع العراقيل أمام التجارة المباشرة مع هذه الدول، ويوجد خطر من أن تتاجر بواسطة

فروع وطنية للدول الإمبريالية التي تستطيع هكذا أن تحصل على فوائد تفوق المعتاد. إذ تقدم بلداً مُعطى على أنه بلد نام يستحق تفضيلات وحيدة الطرف.

إذا كنا لا نريد إغراق هذا المؤتمر، يجب أن نتمسك بالمبادىء تمسكاً شديداً.

وكبلد نام، يجب أن نشرح لماذا نحن على حق. ففي حالتنا الخاصة كبلد اشتراكي، نستطيع أن نتحدث أيضاً عن التمييز الذي يُمارس ضدنا، لا من قبل البلدان النامية أيضاً، التي تستجيب عن وعي أو دون وعي لمصالح الرأسمال الاحتكاري الذي استولى على القيادة الرئيسية لاقتصادها.

لا نعتقد أن النسبة الحالية للسعر نسبة عادلة، بيدَ أن هذا الظلم ليس الوحيد من نوعه. فهنالك الاستثمار المباشر لبعض البلدان من قبل بلدان أخرى وهنالك التمييز بين بلدان تصدر عن بنى اقتصادية مختلفة؛ وهنالك، كما رأينا تسرب الرساميل الأجنبية التي تتوصل إلى السيطرة على اقتصاد البلد لمصلحتها. فإذا كنا منطقيين، يجب أن نعلن، في الوقت الذي نقدم فيه طلبات إلى البلدان الاشتراكية، عن التدابير التي سنتخذها لإبطال التمييز والأشكال الأبرز والأخطر للتسرب الإمبريالي.

إننا نعرف التمييز الذي تفرضه الاحتكارات الإمبريالية على تجارة البلدان الاشتراكية لتعيق تنميتها. فقد أخذت مراراً أشكال حصار حقيقي، كذلك الحصار الذي تطبقه الإمبريالية الأمريكية الشمالية تطبيقاً يكاد يكون كلياً ضد جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية كوبا.

وتعلمون جميعاً كيف فشلت هذه السياسة؛ وكيف أن الدول الأخرى التي اتبعت الولايات المتحدة في البداية، قد انفصلت عنها رويداً رويداً بقصد تأمين المنافع لها. إن فشل هذه السياسة، في هذه المرحلة، أكثر من أمر بديهي.

ولقد حطمت أيضاً تمييزات في التجارة مع البلدان التابعة والبلدان الاشتراكية بهدف جوهري هو ألاّ تفقد الاحتكارات أرض استثمارها وأن تعزز في الوقت نفسه حصار المعسكر الاشتراكي. وهذه السياسة هي

أيضاً في طريقها إلى الفشل، ونستطيع أن نتساءل إذا كان منطقياً أن نظل مرتبطين بمصالح أجنبية أدانها التاريخ أو إذا حان الوقت لقطع جميع العوائق أمام التجارة وتنمية الأسواق في المعسكر الإشتراكي.

وما تزال مختلف أشكال التمييز قائمة تعرقل التجارة وتتيح للإمبرياليين التحكم على هواهم بكل أنواع المنتجات الأساسية وبالبلدان التي تنتجها. وإنه لأمر مضحك، في العصر الذري، أن تضفي على منتجات كالنحاس أو معادن أخرى صفة عامة استراتيجية وتحظر التجارة بها.

ومع ذلك استمرت هذه السياسة. فيتحدثون أيضاً عن تناقضات مزعومة بين احتكار للتجارة الخارجية وأشكال التجارة التي تتبناها البلدان الرأسمالية، وبالتالي تأسيس علاقات تمييزية، وكوتا، إلخ. ولعب الاتفاق العام للتجارة والتعريفات دوراً أولوياً في هذه المناورات تحت ظواهر كفاح صورية ضد العلاقات الظالمة.

إن التمييز ضد تجارة الدولة لا يُستخدم سلاحاً ضد البلدان الاشتراكية فحسب؛ بل يسعى كذلك إلى منع البلدان النامية من تبني أكثر التدابير إلحاحاً لتأكيد قدرتها على التفاوض حول السوق العالمية أو معاكسة عمل الاحتكارات.

إن وقف المساعدة الاقتصادية التي تقدمها الأجهزة الدولية للبلدان التي تتبنى نظام الحكم الاشتراكي هو شكل آخر للموضوع نفسه. فمهاجمة صندوق النقد الدولي لاتفاقات الدفع الثنائية مع البلدان الاشتراكية وإرغام أعضائه الأضعف على اتباع سياسة تعارض هذا الشكل من العلاقات بين الشعوب، قد كانت خبزنا اليومي خلال هذه السنوات الأخيرة.

هذه التدابير التمييزية كلها تستهدف في الوقت نفسه، كما سبق أن قلنا، عزل المعسكر الاشتراكي وتشديد استثمار البلدان المتخلفة في تنميتها.

أكيد أن الأسعار الحالية غير عادلة؛ وأكيد أيضاً أنها مكيفة بالتحديد الاحتكاري للأسواق وبإحلال العلاقات السياسية التي تجعل من المزاحمة الحرة تعبيراً ذا مغزى وحيد الطرف.

المزاحمة الحرة بالنسبة للإحتكارات؛ كالثعلب الحر بين الدجاج الحر. وإذا ما فتحت أسواق المعسكر الاشتراكي التي تزداد سعة وأهمية، فإنها ستساهم في ارتفاع أسعار المواد الأولية، (حتى لو لم نتحدث عن

الاتفاقات التي قد تنتج عن هذا المؤتمر). إن العالم جائع لكنه لا يملك المال لشراء الغذاء، والغريب أنهم في العالم النامي، العالم الجائع، يشجعون التوسع في إنتاج المواد الغذائية للمحافظة على الأسعار، أي ليستطيعوا أن يأكلوا. ذلك هو القانون الغاشم لفلسفة النهب، القانون الذي يجب أن يزول بين الشعوب.

وبالإضافة إلى هذا توجد الإمكانية لأن تصدر بعض البلدان النامية منتجات مصنوعة إلى البلدان الرأسمالية بل وأن توقع اتفاقات لاستثمار الثروات الطبيعية لدى بعض الشعوب استثماراً أفضل وتخصصها في فرع صناعية محددة تتيح لها المشاركة في تجارة العالم كمنتجة للمواد المصنوعة.

ويمكن أن يتحقق هذا كله بواسطة اعتمادات طويلة الأجل لتنمية الصناعات أو الفروع الصناعية التي تحدثنا عنها؛ لكن يجب أن نفكر دوماً بوجود بعض التدابير التي لا يمكن أن تؤخذ بصورة وحيدة الطرف في العلاقات بين البلدان الإشتراكية والبلدان النامية.

إننا نجد أنفسنا أمام أمر محير غريب؛ فبينما تتوقع الأمم المتحدة في علاقاتها اتجاهات نقصية في التجارة الخارجية للبلدان النامية ويشير الأمين العام للمؤتمر الدكتور بريبيش، إلى الأخطار التي تؤدي إليها الحالة الراهنة للأمور، يواصلون الحديث عن إمكانية التمييز حيال بعض الدول لانتمائها إلى المعسكر الاشتراكي (وعن ضرورة التمييز، في بعض الحالات، كما هو الأمر بالنسبة للمواد المسماة استراتيجية).

وإذا كان بإمكان الأمور الشاذة أن تحدث، فلأن البلدان النامية هي، في المرحلة الحالية التي بلغتها الإنسانية، ميدان معركة تتصارع فيه الاتجاهات الاقتصادية التي تغطي حقباً مختلفة من التاريخ. فالإقطاعية في بعضها؛ والبورجوازيات الناشئة في بعضها الآخر، رغم أنها ما تزال ضعيفة، يجب أن تواجه ضغط المصالح الإمبريالية المتحد مع ضغط البروليتاريا التي تكافح من أجل توزيع للمداخيل أكثر عدالة. وأمام هذا الخيار، احتفظت بعض البورجوازيات الوطنية باستقلالها أو وجدت شكلاً معيناً للعمل المشترك مع البروليتاريا، وبالمقابل، تعاونت بورجوازيات أخرى مع الإمبريالية، وصارت تابعة لها، وعميلتها، ونقلت هذه الكيفية إلى الحكومات التي تمثلها.

فلنعلم أن هذا النمط من الارتباط المستخدم بمهارة يمكن أن يعرض للخطر تقدم المؤتمر، ولنعلم أيضاً أن المميزات التي يمكن أن تحصل عليها اليوم هذه الحكومات ثمناً لانفصالها ستُدفع غداً مضاعفة مائة مرة، عندما ستواجه هذه الحكومات، وحدها، لا عداء شعوبها فحسب، بل الهجمة الاحتكارية التي لا تعرف قانوناً آخر سوى قانون الربح الأكثر.

حللنا بإيجاز أسباب ونتائج التناقضات بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الإمبريالي من جهة وبين معسكر البلدان المستثمِرة ومعسكر البلدان المستثمَرة من جهة أخرى.

ونجد أنفسنا أمام خطرين بديهيين يهددان سلام العالم. بيدَ أنه يجب علينا أن نشير أيضاً إلى أن ازدهار بعض البلدان الرأسمالية المتعاظم باطراد وتوسعها المحتوم في البحث عن أسواق جديدة قد جرا إلى تبدلات في نسبة القوى بينها، وإلى توترات يجب أخذها بعين الاعتبار بصورة مطلقة لصيانة السلام العالمي.

ولنُعِد إلى الذاكرة أن النزاعين العالميين الأخيرين قد بدأا بصدامات بين الدول المتطورة التي لم تجد مخرجاً آخر سوى القوة. وبرزت في كل مكان ظاهرات تثبت تزايد خطورة هذا الصراع. ويمكن أن يؤدي إلى أخطار حقيقية على سلام العالم في المستقبل، لكنه يتكشف منذ الآن عن تهديد كاف يعرِّض للخطر سير هذا المؤتمر بشكل متناسق. هنا يوجد توزيع، واضح لمناطق النفوذ بين الولايات المتحدة ودول رأسمالية متطورة أخرى، تغطي القارات المتخلفة، وتغطي أوروبا، في بعض الحالات. وإذا كان لهذا النفوذ قوة يستطيع معها تحويل البلدان المستثمرة إلى ميادين قتال يتصارع فيها المتحاربون باسم مصلحة الدول الإمبريالية، فإن المؤتمر يكون قد فشل.

وتعتبر كوبا، متفقة في ذلك مع التصريح المشترك للبلدان النامية. إن مشكلات التجارة لبلداننا معروفة تماماً وإن الواجب يقضي بتبني مبادىء واضحة والتصرف تصرفاً ملموساً لإحلال عصر جديد في العالم. وتعتبر أيضاً أن التصريح المبدئي الذي أعلن عنه الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى يكون أساساً عادلاً لبدء الحوار؛ وتؤيده تأييداً مطلقاً. وتساند بلادنا أيضاً التدابير التي اقترحها مؤتمر خبراء برازيليا الذي أقر التطبيق المنطقي للمبادىء التي دافعنا عنها والتي سنعرضها بعد قليل.

لقد حددت كوبا مسبقاً موقفها: يجب ألاّ نجيء مسترحمين، بل يجب أن نطالب بالعدالة، لا العدالة الخاضعة للتفسيرات الماكرة التي رأيناها غالباً تنتصر في اجتماعات المنظمات الدولية؛ بل يجب أن نطالب بالعدالة التي قد لا تعرف الشعوب تعريفها بتعابير حقوقية، وإنما تطمح إليها من أعماق ذاتها؛ أرواح اضطهدتها أجيال من الاستثمار.

وتؤكد كوبا أن هذا المؤتمر يجب أن يصل إلى تعريف للتجارة الدولية بصفتها أداة خاصة للتعجيل بالتنمية الإقتصادية للشعوب النامية التي تعاني من التمييز، وان هذا التعريف يجب أن يترافق مع إلغاء التمييزات كلها والفوارق كلها، حتى تلك التي تصدر عن المعاملة المتساوية المزعومة. ويجب أن تكون المعاملة منصفة، والإنصاف، في هذه الحالة، ليس المساواة. الإنصاف هو اللامساواة الضرورية لتبلغ الشعوب المستثمرة مستوى حياة مقبول. ويجب علينا هنا أن نطرح قواعد تقسيم دولي جديد للعمل قائم على الاستثمار الكامل للموارد الطبيعية في بلد من البلدان بان نرفع تدريجياً مستوى تحويلها حتى تبلغ أفضل الاشكال المصنوعة.

ويجب أن يتحقق التقسيم الجديد للعمل بان ترد للبلدان النامية أسواق التصدير التقليدية لمحاصيلها التي انتزعتها منها التدابير المصطنعة لحماية وتشجيع الإنتاج في البلدان المتطورة. ويجب أن تكون للبلدان النامية حصة منصفة في الزيادات المستقبلة للإستهلاك.

على هذا المؤتمر أن يقترح أشكالاً ملموسة من التنظيم لاستخدام الفائض من المنتجات الاساسية. فيمنع أن تصير شكلاًمن الضرائب على التصدير للبلدان المتطورة على حساب الصادرات التقليدية النامية، أو اداة لتسرب الرساميل الأجنبية إلى بلد نام. فلا يعقل أن تضطر البلدان النامية التي تعاني خسائر جسيمة من تدهور حدود التبادل، والتي سددت بواسطة النزف الدائم في مصالحها قيمة التوظيفات الراسمالية مضاعفة مائة مرة، أن تضطر لمواجهة عبء الاستدانة الباهظ باطراد وعبء تسديد الدين، بينما يتجاهلون مطالبها العادلة. ويقترح وفد كوبا وقف المدفوعات كلها لأرباح الأسهم، والفوائد والرديّات، ما دامت أسعار المنتجات التي تصدرها البلدان النامية لم تبلغ مستوى يرد لها ماخسرته خلال عشر سنوات.

ويجب أن يُعرّف بوضوح خطر توظيفات الرأسمال الأجنبي على التجارة وعلى سلام العالم، التوظيفات التي تسيطر على اقتصاد بلد ما، وتدهور حدود التبادل، وإشراف بلد على أسواق بلد آخر، والعلاقات التمييزية أو استخدام القوة وسيلة للإقناع.

ويجب على هذا المؤتمر أن يؤكد بوضوح حق جميع الشعوب في حرية التجارة دون أي تقييد، وبالتالي حقها في حظر كل اتفاق تقييدي مباشر أو غير مباشر يمكن أن يعقد خلال هذا المؤتمر؛ وحق جميع البلدان في التفاوض الحر لنقلها البحري أو الجوي وفي حرية التجول في العالم دون أي عائق.

يجب أن يُدان تطبيق تدابير التشجيع الاقتصادي الذي تستخدمه دولة ما لقسر حرية السيادة لدولة أخرى والحصول على ميزات مهما كانت طبيعتها لتدمير اقتصاد هذه الدولة الأخرى.

يؤدي كل ما تقدم إلى ضرورة التطبيق الكامل لمبدأ تقرير المصير الذي كرسه ميثاق الأمم المتحدة وتأكيد حق الدول بالتصرف بمواردها، واتخاذ شكل التنظيم الاقتصادي الذي يلائمها أكثر من غيره واختيار طرائقها الخاصة للتنمية وتخصيص الفاعلية الاقتصادية، دون أن تتعرض لأية أعمال ثأرية.

يجب أن يتبنى المؤتمر تدابير تهيء لخلق أجهزة مالية، واعتمادية وجمركية تبنى قواعدها على المساواة الدقيقة، وعلى العدالة والإنصاف وتحل محل الأجهزة الحالية، التي عفا الزمن عنها وظيفتها وأُدين هدفها الملموس.

ولكي نضمن لشعب ما حرية التصرف الكاملة بموارده، يجب أن نُدين وجود القواعد الأجنبية، ووجود الجيوش الأجنبية، بصورة موقتة أو غير مؤقتة، في بلد مُعطى دون رضاه ومساندة بعض الدول الرأسمالية المتطورة بقاء النظام الاستعماري.

إن تكوّن منظمة من النموذج الذي أشرنا إليه يستطيع وحده ضمان تطبيق قواعد جديدة في العلاقات الدولية والأمن الاقتصادي الذي نسعى إليه. ويجب أن تكون لهذه المنظمة سلطة كافية لاتخاذ تدابير تكون محترمة، واقتلاع الأجهزة الحالية التي تستخدم سنداً للوضع الراهن وللتمييز يجب إذاً أن نثبت بالضبط مهل تطبيق التدابير المتخذة.

أيها السادة المندوبون، تلك هي أهم النقاط التي أراد الوفد الكوبي أن يعرضها عليكم. لنشر إلى أن معظم الأفكار المكرسة اليوم (لأنها أفكار أجهزة دولية وبنتيجة تحليل دقيق للوضع الراهن في البلدان السائرة في طريق التنمية قدّمه الأمين العام للمؤتمر السيد بريبيش) ومعظم المبادهات التي صادقت عليها دول أخرى (التجارة مع البلدان الاشتراكية، الحصول على اعتمادات لدى هذه البلدان، ضرورة الإصلاحات الاجتماعية الأساسية للتنمية الاقتصادية إلخ...). قد عرفتها كوبا وطبقتها خلال السنوات الخمس من الحكم الثوري؛ مما جرَّ عليها إدانات ظالمة واعتداءات اقتصادية وعسكرية وافقت عليها بعض البلدان التي تساندها اليوم.

يكفي أن نعيد إلى الذاكرة الانتقادات والإدانات التي عانتها بلادنا لأنها اقامت علاقات تبادل وتعاون مع بلدان واقعة خارج نصف كرتنا، بل والاستبعاد الواقعي، في هذه الأيام، من المجموعة الأمريكية ـ اللاتينية التي تجتمع تحت رعاية ميثاق التاغراسيا، أي منظمة الدول الأمريكية التي استبعدت منها كوبا.

لقد عالجنا النقاط الجوهرية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وضرورة إدخال تحويلات على التجارة الخارجية للبلدان المتطورة مع البلدان النامية وضرورة إعادة النظر في بنية جميع الأجهزة الدولية لمنح الاعتماد، والتمويل وغيرها. وإنما يجب الإشارة بأن هذه ليست شروطاً كافية لضمان تنمية اقتصادية، بل تستلزم تدابير إضافية طبقتها كوبا، البلد النامي.

ينحصر الحد الأدنى الضروري في إقامة: الإشراف على التبادل بمنع إخراج الأموال إلى البلاد الأجنبية أو بتحديدها تحديداً ملموساً، وإشراف الدولة على التجارة الخارجية، والإصلاح الزراعي، واسترداد الأمة لمواردها الطبيعية كلها؛ وتشجيع التعليم التقني وتدابير إعادة التنظيم الداخلي الضرورية لفتح الطريق أمام تنمية متسارعة.

ولا تقول كوبا إن من بين التدابير الدنيا الضرورية واقعة وضع الدولة يدها على وسائل الإنتاج كلها؛ احتراماً منها لإدارة الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر؛ وإنما تعتبر أن هذا التدبير يساهم في حل المشكلات الخطيرة المذكورة حلاً أسرع وأكثر فعالية.

والإمبرياليون؟ هل يظلون مكتوفي اليدين؟ لا، فالنظام الذي يمارسونه

سبب الشرور التي نشكو منها، وإنما سيحاولون الدفاع عن قضيتهم بالحجج المغشوشة التي برعوا فيها. وسيحاولون نسف المؤتمر وتفريق معسكر البلدان المستثمرة عن طريق إغرائها بفتات الموائد.

سيحاولون بجميع الوسائل حماية وجود الأجهزة الدولية التي تخدم أيضاً غاياتهم، بعرض إصلاحات سطحية، وسيسعون لجر المؤتمر إلى مأزق، لتعليقه أو تأجيله. وسيعملون ما في وسعهم لتقليص أهميته بالنسبة للقاءات أخرى ينظمونها هم، أو أن تختتموا المؤتمر دون الإتيان بتعريفات ملموسة.

لن يقبلوا جهازاً دولياً جديداً للتجارة؛ وسيحاولون إثبات أن التقسيم الدولي الراهن للعمل يفيد الجميع، وأن التصنيع طموح غير متزن وخطر.

وسيدّعون في نهاية المطاف أن البلدان النامية هي المسؤولة عن التخلف.

نستطيع أن نجيب هنا أنهم على حق إلى حد ما، وأنهم على حق أكبر أيضاً إذا لم نكن قادرين على أن نتحد بإخلاص وعزم لنؤلف جبهة واحدة من المتميزين والمستثمَرين.

إن المسائل التي نود طرحها في هذه الجمعية هي التالية: هل سنكون قادرين على إنجاز المهمة التي يتطلبها التاريخ منا؟ هل سيتوافر للبلدان الرأسمالية المتطورة ما يكفي من الفطنة السياسية للتسليم بالمتطلبات الأولية؟

إذا لم يكن باستطاعة المؤتمر تبني التدابير التي أشرنا إليها هنا، وإذا لم يتوصل هذا المؤتمر في نهاية المطاف إلاّ إلى وثيقة هجينة جديدة، موبوءة بالتصريحات الغامضة المحشوة بالصيغ المبهمة؛ وإذا كانت الحواجز التي تعوق التجارة بين جميع بلدان العالم وتعوق التعاون الدولي لم تلغ، فإن البلدان النامية ستظل تصطدم بأوضاع اقتصادية متزايدة الصعوبة وسيتعرض التوتر في العالم لخطورة متفاقمة.

إن الشرارة التي تشعل نار نزاع عالمي يمكن أن تنبثق في كل لحظة، يُثيره طمع بلد إمبريالي يريد أن يدمِّر المعسكر الإشتراكي، أو تناقضات لا تنحسر بين البلدان الرأسمالية ذاتها، في مستقبل قريب. بيدَ أن الشعور بالثورة لدى الشعوب الخاضعة بدرجات مختلفة من الاستثمار سيتعاظم قوة يوماً بعد يوم وسيمتشقون السلاح ليحصلوا بالقوة على الحقوق التي

لم يحصلوا عليها بالعقل وحده.

هذا ما يجري اليوم في غينيا المسماة بالبرتغالية وفي أنغولا، اللتين تكافحان للتحرر من النير الاستعماري، وفي جنوب فييتنام حيث يستعد الشعب، والسلاح بيده، لينفض عن كاهله نير الإمبريالية ونير دماها، واعلموا أن كوبا تساند وتهنىء هذه الشعوب التي قالت للاستثمار «كفى» بعد أن استنفدت إمكانيات الحل السلمي كلها، وتعرض تضامنها النضالي لتظاهرتها الثورية المدهشة.

والآن وقد عرضنا النقاط الأساسية التي يُبنى عليها تحليلنا للوضع الراهن، وعبَّرنا أمام هذا المؤتمر عن التوصيات التي نعتبرها هامة؛ الآن وقد قلنا كيف نواجه المستقبل إذا لم يحصل أي تقدم في العلاقات التجارية بين البلدان ـ التقدم الذي يعتبر المحرك الأنسب لتخفيف التوتر وتسهيل التنمية ـ نود أن نؤكد لكم أملنا في التوصل إلى الحوار البنَّاء الذي تحدثنا عنه. وسينصرف جهدنا إلى هذا الحوار المفيد للجميع. وستنصرف جهودنا كذلك إلى وحدة بلدان العالم النامية لتكوين جبهة موحدة. إننا نضع آمالنا كلها في نجاح هذا المؤتمر؛ وسننضم بحرارة إلى الناس الفقراء في العالم، وإلى الناس في المعسكر الإشتراكي واضعين قوانا الضعيفة كلها في خدمة انتصارها.

في الأمم المتحدة

يسر الوفد الكوبي إلى هذه الجمعية أن يحيي قبل كل شيء اجتماع ثلاث أمم جديدة مع العدد الكبير من الأمم التي تناقش هنا مشكلات العالم. فنحيي إذاً شعوب زامبيا، ومالاوي ومالتا بشخص رئيسها ورئيس وزارئها ونتمنى أن تنضم هذه البلدان منذ البداية إلى مجموعة الأمم المتحدة التي تكافح الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد.

ونوجه أيضاً تهانينا إلى رئيس هذه الجمعية، الذي يرتدي تسلمه هذا المنصب الرفيع مغزى خاصاً: إذ يمثل مرحلة تاريخية جديدة من الانتصارات المدوية لشعوب أفريقيا. فبعد أن كانت بالأمس خاضعة لنظام الإمبريالية الاستعماري، أصبحت اليوم تشكل، بغالبيتها العظمى، دولاً مستقلة تمارس حقها المشروع في تقرير المصير. لقد دقت الساعة الأخيرة للاستعمار وينتصب اليوم ملايين الناس من سكان أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية أمام حياة جديدة ويفرضون حقهم المطلق في تقرير المصير وتنمية أمم تنمية مستقلة. نتمنى لكم، أيها السيد الرئيس، أكبر حظ من النجاح في المهمة التي انتدبتكم لها البلدان الأعضاء. لقد أوضحت كوبا موقفها من أهم نقاط الخلاف، وستفعل ذلك مع إحساسها الكامل بالمسؤولية التي يلقيها على عاتقها استخدام هذا المنبر؛ لكنها في

(*) ألقي هذا الخطاب في الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الامم المتحدة (الأول من كانون الأول ١٩٦٤).

الوقت ذاته ستنتقيد بالواجب المحتوم، واجب التحدث بوضوح وصراحة.

نود أن نرى الحياة تدب في الجمعية وأن تتقدم، ونود أن تبدأ اللجان عملها فلا توقفه لدى أول مجابهة، فالإمبريالية تريد تحويل هذا الاجتماع إلى مباراة خطابية لا طائل تحتها بدلاً من حل المشكلات الخطيرة في العالم؛ وإن واجبنا يُملي علينا منعها من تحقيق هذا الهدف. فيجب ألاّ يذكر الناس هذه الجمعية إلاّ بعددها الترتيبي، التاسعة عشرة، بل سنكرّس لها جهودنا كلها.

إننا نشعر بحقنا وواجبنا في فعل ذلك لأن بلادنا هي إحدى نقاط الاحتكاك المستمرة، وأحد الأمكنة في العالم التي تختبر فيها المبادىء التي تدعم حقوق البلدان الصغيرة في السيادة كل يوم وكل دقيقة؛ لأن بلادنا هي أحد خنادق الحرية في العالم، على بعد خطوات من الإمبريالية الأمريكية الشمالية، تُظهر بعملها، وبمثالها اليومي، أن الشعوب تستطيع حقاً أن تتحرر وأن تظل حرة في الشروط الراهنة للإنسانية. يوجد الآن طبعاً معسكر اشتراكي متعاظم القوة يمتلك عناصر ردع جبارة. بيدَ أن البقاء على قيد الحياة يتطلب شروطاً إضافية: المحافظة على التلاحم الداخلي، الثقة بمصير البلاد والتصميم بحزم على الكفاح حتى الموت في الدفاع عن البلاد وعن الثورة. وهذه الشروط متوافرة في كوبا، أيها السادة المندوبون.

إن مشكلة التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة هي، من بين جميع المشكلات الملحة التي يجب أن تُعالج في هذه الجمعية، إحدى المشكلات التي ترتدي بالنسبة لنا مغزى خاصاً ونعتقد بوجوب تعريفها دون لبس. فقد قطع العالم أشواطاً متقدمة في هذا الميدان؛ بيدَ أن الإمبريالية ـ خاصة الإمبريالية الأمريكية ـ الشمالية زعمت إيهامنا بأن التعايش السلمي كان وقفاً على دول الأرض الكبرى. ونكرر هنا ما عبّر عنه رئيسنا في القاهرة وبقي معروفاً في تصريح المؤتمر الثاني لرؤساء الدول والحكومات في البلدان غير المنحازة: وهو أنه لا يمكن أن يكون ثمة تعايش سلمي مقتصر على الأقوياء إذا أُريد ضمان السلم في العالم. فالتعايش السلمي يجب أن يُمارس بين الدول كلها، بصورة مستقلة عن قدُمها، والعلاقات التاريخية السابقة التي ارتبطت بها، والمشكلات التي طُرِحت فيما بين بعضها في عصر مُعطى.

إن التعايش السلمي الذي نصبو إليه لا يتحقق في كثير من الحالات، في الوقت الحاضر. فقد رأت مملكة كامبوديا نفسها عرضة لجميع أنواع الهجمات الغادرة والفظّة، انطلاقاً من القواعد التي يملكها الأمريكيون الشماليون في جنوب فييتنام، لمجرد أنها حافظت على موقف محايد ولم تنثن لدسائس الإمبريالية الأمريكية الشمالية. وتعرضت لاووس، البلد المجزأ، لاعتداءات إمبريالية من كل نوع؛ فذُبح شعبها بالقوة الجوية، وخُرقت اتفاقات جنيف وما يزال جانب من أرضها في خطر دائم من أن تهاجمه القوات الإمبريالية دون أن تنال عقاباً. أما جمهورية فييتنام الديمقراطية، التي تعرف أكثر من أي شعب آخر حكايات الاعتداءات هذه، فقد رأت حدودها تخرق مرة أخرى؛ ورأت القاذفات والمطاردات تهاجم منشآتها؛ والسفن الحربية الأمريكية الشمالية تنتهك حرمة مياهها الإقليمية وتهاجم مراكزها البحرية، وفي هذه الآونة يجثم على جمهورية فييتنام الديمقراطية خطر توسيع الحرب التي يشنها الأمريكيون الشماليون بشكل مكشوف منذ بضع سنوات ضد شعب جنوب فييتنام. وقد وجه الإتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية إنذارات جدية للولايات المتحدة؛ فنحن أمام حالة يتعرض فيها سلام العالم للخطر؛ يضاف إلى هذا أن حياة الملايين من البشر في هذه المنطقة الآسيوية كلها مهددة، وواقعة تحت رحمة أهواء المحتل الأمريكي الشمالي.

وتعرض التعايش السلمي أيضاً للمحنة بشكل فظّ في قبرص، بسبب ضغوط الحكومة التركية ومنظمة حلف شمالي الأطلسي؛ واضطر شعب قبرص وحكومتها للدفاع عن سيادته دفاع الأبطال.

في هذه المناطق كلها من العالم تحاول الإمبريالية فرض مفهومها لما يجب أن يكون عليه التعايش السلمي؛ ويجب على الشعوب المضطهدة، الحليفة للمعسكر الاشتراكي، أن تفهمه ما هو التعايش السلمي الحقيقي، ويجب على الأمم المتحدة أن تلتزم بمساعدتها.

ويجب أن نعرف أيضاً بوضوح مبادىء التعايش السلمي، لا في العلاقات التي تشمل دولاً ذات سيادة فحسب، بل ارتاينا، كماركسيين، أن التعايش السلمي بين الأمم لا يضم التعايش بين المستثمِر والمستثمَرين، بين المضطهِدين والمضطَهدين. فالحق في الاستقلال التام والشامل ضد أشكال الاضطهاد الاستعماري كلها هو عدا هذا مبدأ تعترف به هذه

المنظمة. ولذا نعبر عن تضامننا مع الشعوب التي ما تزال اليوم مستعمرة، شعوب غينيا المسماة بالبرتغالية، وأنغولا وموزامبيق، التي تُذبح لأن جريمتها الوحيدة أنها تطالب بحريتها؛ ونحن مستعدون لمساعدتها على قدر قوانا، طبقاً لتصريح القاهرة.

ونعبر عن تضامننا مع شعب بورتوريكو وقائده العظيم، بيدو البيزو كامبوس، الذي أطلق سراحه بفعل جديد من أفعال الرياء وهو في الـ ٧٢ من العمر، يكاد يكون عاجزاً عن النطق، مشلولاً، بعد حياة كاملة قضاها في السجن. فالبيزو كامبوس رمز لأمريكا التي ما تزال متنازعة لكنها لم تروض. إن سنوات وسنوات من السجن، والضغوط التي لا تحتمل، وعذابات نفسية، والانعزال الكلي عن شعبه وعن عائلته، ووقاحة المحتل وأجرائه على الأرض التي ولد عليها؛ لا شيء يقل من إرادته. فباسم شعبه، يوجه الوفد الكوبي تحية إعجاب وشكر لوطني يجل أمريكتنا.

لقد زعم الأمريكيون الشماليون خلال سنوات أنهم جعلوا من بورتوريكو ثقافة هجينةً؛ فهي تتكلم الاسبانية بلكنات إنجليزية، تتحدث الإسبانية لكن ظهرها متفصل لتحنيه أمام الجندي اليانكي. فقد استخدم الجنود البورتوريكيون طعماً للمدافع في حروب الإمبراطورية كما في كوبا. بل واستخدموا لإطلاق النار على أشقائهم، كما في المجزرة التي اقترفها منذ بضعة أشهر الجيش الأمريكي الشمالي ضد شعب باناما الأعزل.

ومع ذلك فإن شعب بورتوريكو قد احتفظ، رغم هذا العنف المتفلت ضد إرادته ومصيره التاريخي، بثقافته، وصفته اللاتينية، ومشاعره القومية التي تكفي لتُظهر الرغبة الجامحة في الاستقلال، المدفونة في قلب الجماهير من هذه الجزيرة الأمريكية اللاتينية.

يجب أن نلفت الأنظار أيضاً إلى أن مبدأ التعايش السلمي لا يتضمن الحق بالتلاعب بإرادة الشعوب، كما يحدث في غويان المسماة بالبريطانية حيث تعرضت حكومة رئيس الوزراء شيدي خاغان لجميع أنواع الضغوط والمناورات، وأخّرت الإمبريالية ساعة منحها الاستقلال باحثة عن وسائل لخداع المطامح الشعبية وضمان طاعة حكومة أخرى غير الحكومة الحالية، تصل إلى الحكم عن طريق المناورات والشغب لتمنح بعدئذ هذه القطعة من الأرض الأمريكية حرية خصياً.

ومهما تكن الطريق التي ستضطر الغويان لسلوكها من أجل الحصول

على حريتها، فإن كوبا تمنح الشعب الغوياني مساندتها المعنوية والنضالية.

ويجب أن نشير كذلك إلى أن جزر الغوادلوب والمارتينيك تناضل منذ زمن طويل في سبيل استقلالها، دون أن تحصل عليه، وأن هذا الوضع يجب ألاّ يستمر زمناً طويلاً.

إننا نرفع صوتنا مرة أخرى لننذر العالم بما يجري في أفريقيا الجنوبية، حيث تطبق سياسة «التمييز العنصري» الفظّة على مرأى من أمم العالم. وتُرغم شعوب أفريقيا على تحمل إضفاء الصفة الرسمية في هذه القارة على تفوق عرق على عرق آخر، يقتل دونما عقاب باسم هذا التفوق، فهل ستعمل الأمم المتحدة شيئاً لمنع ذلك؟

أود أن أتحدث بشكل أخص عن حالة الكونغو المؤلمة، الحالة الوحيدة في تاريخ العالم الحديث، التي تظهر كيف يمكن أن ينتهك حق الشعوب دونما عقاب على الإطلاق، وبوقاحة لا تعرف الحدود. والأسباب المباشرة في ذلك هي الثروات الواسعة التي يمتلكها الكونغو والتي تريد الأمم الإمبريالية أن تحتفظ بها تحت إشرافها. ففي الخطاب الذي ألقاه الرفيق فيديل كاسترو ومباشرة بعد زيارته الأولى للأمم المتحدة، لفت الانتباه إلى أن المشكلة كلها، مشكلة التعايش السلمي بين الأمم كانت ترد إلى مشكلة إساءة استعمال الثروات الأجنبية وأصدر التوصية التالية «كفّوا فلسفة النهب تكفّ فلسفة الحرب»؛ بيدَ أن فلسفة النهب لم تكفّ؛ بل بقيت أقوى مما كانت عليه، ولذا فإن أولئك الذين استخدموا اسم الأمم المتحدة ليرتكبوا جريمة اغتيال لومومبا هم أنفسهم يغتالون اليوم باسم الدفاع عن العرق الأبيض آلاف الكونغوليين.

كيف نستطيع أن ننسى طريقة خيانة الأمل الذي وضعه باتريس لومومبا في الأمم المتحدة؟ كيف نستطيع أن ننسى اللعب المزدوجة والمناورات التي تلت احتلال هذه البلاد من قبل جيوش الأمم المتحدة التي عمل تحت رعايتها قتلة الوطني الأفريقي الكبير دون أن ينالوا عقاباً؟

كيف نستطيع أن ننسى، أيها المندوبون؛ أن من تحدى سلطة الأمم المتحدة في الكونغو، لا لأسباب وطنية، بل بدافع من الصراع بين الإمبرياليين، هو موبيز تشومبي الذي عمل على انفصال كاتانغا بمساعدة البلجيك؟

وكيف نبرر، وكيف نفسر عودة تشومبي إلى الكونغو سيداً وزعيماً، بعد تدخل الأمم المتحدة وبعد أن طُرد من كاتانغا؟ فمن ينكر الدور البائس الذي فرضه الإمبرياليون على منظمة الأمم المتحدة؟

وباختصار: لقد نظموا تعبئات ذات أبهة لتجنب انفصال كاتانغا، واليوم عاد تشومبي إلى الحكم، وثروات الكونغو في يد الإمبرياليين... والأمم الشريفة هي التي يجب أن تدفع النفقات! فيا لها من صفقة رابحة عقدها تجار الحروب! إن حكومة كوبا تساند بهذه المناسبة الموقف العادل الذي يقفه الاتحاد السوفياتي برفضه دفع نفقات الجريمة.

وإمعاناً في السخرية، يقذفون الآن في وجوهنا تلك الأفعال التي أثارت الاشمئزاز في العالم.

فمن هم الفاعلون؟ المظليون البلجيك، الذين نقلتهم طائرات أمريكية شمالية انطلقت من قواعد إنجليزية. بالأمس كنا نرى مملكة بلجيكا، الشعب الصغير في أوروبا، العامل والمتمدن، تجتاحه القطعان الهتلرية؛ وكنا نتألم إذ علمنا أن الإمبريالية الألمانية كانت تذبح ذلك الشعب الصغير وكنا نعطف عليه. غير أن الكثيرين منا لم يكونوا يرون الوجه الثاني لذلك النوط الإمبريالي.

ربما كان الذين قتلوا دون أن ينالوا عقاباً آلافاً من الكونغوليين باسم العرق الأبيض، هم أبناء وطنيين بلجيكيين ماتوا في سبيل الدفاع عن حرية بلادهم، تماماً كما تألموا من الجزمة الألمانية لأن ما كان يجري في عروقهم لم يكن دماً آرياً بالقدر الكافي.

يجب أن ننتقم للجريمة التي ارتُكبت في الكونغو.

إن أبصارنا كأناس أحرار تنفتح الآن على آفاق جديدة وهي قادرة على رؤية ما كان شرطنا كعبيد مستعمَرين يمنعنا من رؤيته فيما مضى: وهو أن «الحضارة الغربية» تخفي خلف واجهتها الفخمة قطيعاً من الضباع والذئاب.

إن من ذهبوا إلى الكونغو لتحقيق مهام «إنسانية» كهذه لا يستحقون أسماء أخرى. وحش كاسر يتغذى من لحوم الشعوب العزلاء، ذلك ما تفعله الإمبريالية بالإنسان، وهذا ما يميز «الرجل الأبيض» من رجال الإمبراطورية.

فيجب أن يستعد الناس الأحرار في العالم للإقتصاص لجريمة الكونغو.

إن كثيراً من هؤلاء الجنود الذين تحولوا إلى أناس من درجة أدنى بفعل الدسائس الإمبريالية قد يعتقدون عن حسن نية أنهم يدافعون عن حقوق عرق متفوق؛ بيدَ أن الشعوب التي سمُرت بشرتها شموس مختلفة، ولوّنتها صباغات مختلفة تشكل أكثرية في هذه الجمعية؛ وقد أدركت تمام الإدراك أن الفرق بين الناس لا يكمن في لون بشرتهم بل في أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج.

يحيي وفد كوبا شعوب روديسيا الجنوبية وجنوب غرب أفريقيا، التي تضطهدها أقلية من المستوطنين البيض. ويحيي بوستولاند، وبيشولاند، وسوازيلاند، والصومال الفرنسي، والشعب العربي في فلسطين، وعدن والمحميات، وعُمان وجميع الشعوب التي تكافح الإمبريالية والاستعمار ويؤكد لها من جديد دعمه لنضالها. كما أنه يتمنى إيجاد حل عادل للنزاع بين جمهورية أندونيسيا الشقيقة وماليزيا.

سيدي الرئيس: أحد المواضيع الرئيسية لهذا المؤتمر هو نزع السلاح العام والشامل. ونحن نعبر عن مواقفنا على نزع السلاح العام الشامل: ونطالب بالإضافة إلى ذلك بالإتلاف الكلي للأسلحة النووية ـ الحرارية ونؤيد مبدأ عقد مؤتمر لبلدان العالم كلها لتحقيق مطامح الشعوب. وقد أوضح وزيرنا الأول في خطابه أمام هذه الجمعية أن سباق التسلح قد قاد دوماً إلى الحرب. ففي العالم دول ذرية جديدة؛ وتتزايد إمكانات النزاع.

إننا نعتبر هذا المؤتمر ضرورياً، بهدف الحصول على التدمير الشامل للأسلحة النووية ـ الحرارية، والحظر الشامل للتجارب، كتدبير أول. ويجب في الوقت نفسه أن تلتزم جميع البلدان باحترام الحدود الحالية للدول الأخرى؛ وألا تقوم بأي اعتداء، حتى بالأسلحة التقليدية.

إننا نضم صوتنا لصوت جميع بلدان العالم التي تطالب بنزع السلاح العام والشامل، وتدمير المخزون الذري كله، والوقف المطلق لصنع أسلحة جديدة نووية ـ حرارية وجميع التجارب الذرية، ونعتقد بضرورة التذكير أن سلامة أراضي الأمم يجب أن تحترم وأن توقف يد الإمبريالية المسلحة، لأن هذه الإمبريالية تظل خطرة ولو لم تستخدم سوى الأسلحة المتفق على استعمالها. فالذين قتلوا في الكونغو آلاف المواطنين العزل لم يستخدموا أسلحة ذرية؛ بل إن الأسلحة التقليدية التي هزتها يد الإمبريالية هي التي سببت الموت لهذا العدد الكبير من الناس.

ويحسن بنا التذكير أننا لا نستطيع أن ننضم إلى أي ميثاق إقليمي لنزع السلاح النووي ما دامت الولايات المتحدة تحتفظ بقواعد عدوانية على أرضنا، في بورتوريكو، وباناما وفي دول أمريكية أخرى حيث يعتبر حق فرض أسلحة متفق عليها وأسلحة نووية حقاً لا يقيده شيء، حتى لو تحققت التدابير المقترحة هنا وجعل الحديث عن ذلك أمراً لا طائل تحته. يضاف إلى ما تقدم القرارات الأخيرة لمنظمة الدول الأمريكية؛ ضد بلادنا. فمعاهدة ريو التي تجعل من الضروري أن تمتلك وسائل الدفاع المتوافرة تخولنا مهاجمة تلك القرارات.

ونعتقد أنه لو توصل هذا المؤتمر إلى أهدافه كلها، وهو أمر عسير مع الأسف، فسيكون أهم مؤتمر في تاريخ الإنسانية. وللوصول إلى هذه الأهداف يجب أن تكون جمهورية الصين الشعبية حاضرة وأن تستطيع بعدئذ عقد اجتماع كهذا الاجتماع. بيدَ أنه سيكون أسهل بكثير على شعوب العالم أن تعترف بحقيقة لا جدال فيها هي وجود جمهورية الصين الشعبية التي يعتبر قادتها الممثلين الوحيدين لشعبها وإعطائها المقعد المخصص لها والذي تغتصبه في الوقت الحاضر العصابة المقيمة في اقليم تايوان بمساندة أمريكا الشمالية.

إن مشكلة تمثيل الصين في الأمم المتحدة يجب ألاّ تعتبر أبداً دخولاً جديداً في المنظمة، بل مجرد رد الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية.

يجب أن نفضح بقوة مؤامرة إنشاء «صينين». فعصابة تشان كاي تشك في تايوان لا يمكن أن تظل في الأمم المتحدة، بل نكرر القول بوجود طرد الغاصب وإحلال الممثل الشرعي للشعب الصيني.

إننا نحذّر من إصرار حكومة الولايات المتحدة على اعتبار مشكلة التمثيل الشرعي للصين في منظمة الأمم المتحدة «مسألة هامة» بقصد فرض النصاب غير العادي، نصاب ثلثي الأصوات، للأعضاء الحاضرين والمقترعين.

إن دخول جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة مسألة هامة فعلاً بالنسبة للعالم بأسره، وليس بالنسبة لآلية الأمم المتحدة حيث يجب أن تعتبر مجرد مسألة إجرائية. وعندئذ ستتحقق العدالة، وسيكون الأمر المهم هو البرهان القاطع أن لهذه الجمعية الجليلة عيوناً ترى، وآذاناً

تسمع، ولساناً يتكلم وحكماً صائباً لاتخاذ القرارات.

إن انتشار الأسلحة الذرية، بين بلدان منظمة معاهدة شمال الأطلسي، وخاصة امتلاك ألمانيا الاتحادية لكميات كبيرة من وسائل التدمير الذرية، سيزيد في صعوبة عقد اتفاق حول نزع السلاح؛ وهذا الاتفاق لا ينفصل عن مشكلة إعادة توحيد ألمانيا بصورة سلمية. فما لم يتم تفاهم واضح، يجب الاعتراف بوجود دولتين ألمانيتين، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، والجمهورية الاتحادية. ولا يمكن أن تحل المشكلة الالمانية إلاّ باشتراك جمهورية ألمانيا الديمقراطية في المفاوضات اشتراكاً مباشراً، مزودة بجميع الحقوق.

لن نمس سوى مس خفيف مسائل التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية التي عولجت مفصلاً في المفكرة. ففي هذه السنة ١٩٦٤، انعقد مؤتمر جنيف الذي بحث عدداً من المسائل المتصلة بهذه الأوجه للعلاقات الدولية. وقد تأكدت تمام التأكيد التحذيرات والتوقعات التي نوّه بها وفدنا، وهذا من سوء حظ البلدان المتطورة اقتصادياً.

نود أن نشير فقط إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بالإلتزامات الصريحة تجاه هذا المؤتمر، فيما يختص بكوبا، فقد حظرت الحكومة الأمريكية الشمالية أيضاً منذ عهد قريب بيع الأدوية لكوبا، وألقت نهائياً قناع الإنسانية الذي حاولت أن تخفي به الصفة العدوانية للحصار الذي فرضته على الشعب الكوبي.

ونصرح مرة أخرى، بالإضافة إلى ذلك، أن العيوب الاستعمارية التي تمنع تنمية الشعوب لا تجد تعبيرها في العلاقات السياسية وحدها؛ فالتدهور الشهير في حدود التبادل ليس شيئاً آخرسوى نتيجة التبادل غير المتساوي بين البلدان المنتجة للمواد الأولية والبلدان الصناعية التي تسيطر على الأسواق وتفرض العدالة الظاهرة لتبادل متساو في القيم.

وما دامت الشعوب المرتبطة اقتصادياً لم تتحرر من الأسواق الرأسمالية لتفرض علاقاتنا بين المستثمِرين والمستثمَرين، متحدة بحزم مع البلدان الاشتراكية، لن تكون ثمة تنمية اقتصادية متينة؛ وستتأخر، وفي بعض الحالات ستسقط البلدان الضعيفة تحت سيطرة الإمبرياليين والاستعماريين السياسية.

وأخيراً، يجب أن يعلم الجميع، أيها السادة المندوبون، أن مناورات

واستعدادات تجري في الكاريبي لمهاجمة كوبا. فعلى سواحل نيكاراغوا خاصة، وفي كوستاريكا أيضاً، وفي منطقة قنال باناما «وفي جزر فييك من بورتوريكو» وفي فلوريدا، والأرجح في مكان آخر على أرض الولايات المتحدة، وربما في هوندوراس كذلك، يتدرب المرتزقة، من كوبيين وغير كوبيين بهدف هو بالتأكيد ليس أكثر الأهداف صلة بالسلام.

ويبدو أن حكومة كوستاريكا قد أمرت، بعد فضيحة مدوية، بتصفية جميع معسكرات تدريب الكوبيين المنفيين من البلاد. ولا يعلم أحد إذا كان هذا الموقف صادقاً أو إذا كان الأمر تهرباً سببه واقعة أن المرتزقة الذين تدربوا هناك كانوا على وشك ارتكاب عمل منكر. وإننا نأمل أن يعي الناس الوجود الواقعي للقواعد العدوانية، التي فضحناها منذ زمن طويل، وأن يتبصروا في المسؤولية الدولية التي تتحملها حكومة بلد يسمح بتدريب المرتزقة ويسهل هذا التدريب لمهاجمة كوبا.

ويجب أن نشير إلى أن الأنباء الخاصة بتدريب المرتزقة في مختلف أماكن الكاريبي ومشاركة حكومة الولايات المتحدة في هذه الاستعدادات تظهر في صحف الولايات المتحدة باعتبارها أمراً جد طبيعي. ولم يرتفع، حسب علمنا، أي صوت في أمريكا اللاتينية للاحتجاج رسمياً. وهذا برهان على الوقاحة التي تحرك بها الولايات المتحدة بيادقها. فالمستشارون الحاذقون لمنظمة الدول الأمريكية الذين رأوا علامات كوبية ووجدوا «إثباتات لا تدحض» على الأسلحة الكوبية التي عرضتها فنزويلا، لا يرون الاستعدادات العدوانية التي تجري في وضح النهار في الولايات المتحدة، كما أنهم لم يسمعوا صوت الرئيس كندي يعلن بصراحة أنه المسؤول عن الاعتداء على كوبا في بلاياخيرون.

إنه في بعض الحالات عماء يسببه حقد الطبقات المسيطرة في البلدان الأمريكية اللاتينية ضد ثورتنا، وهو في حالات أخرى أكثر بؤساً، نتاج بريق مامّون Mammon المبهر.

يعلم كل واحد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد وقّعا، بعد الصدام الرهيب الذي سُمي أزمة الكاريبي، اتفاقات خاصة انتهت بسحب نموذج معين من الأسلحة. لقد كانت الاعتداءات الأمريكية الدائمة ـ مثل هجوم المرتزقة على بلاياخيرون والتهديدات باجتياح بلادنا ـ تضطرنا

لتزويد كوبا بهذه الأسلحة بفعل دفاع مشروع لا يمكننا الرجوع عنه.

يضاف إلى هذا أن الأمريكيين الشماليين قد زعموا دفع الأمم المتحدة لتفتيش أرضنا، وهذا ما رفضناه بقوة، باعتبار أن كوبا لا تعترف لا للولايات المتحدة ولا لأي شخص في العالم بحق تقرير أي نوع من الأسلحة تستطيع اقتناءه داخل حدودها.

ولذا فنحن غير مستعدين إلاّ لاحترام الاتفاقات المتعددة الأطراف، المتضمنة التزامات متساوية لجميع الأطراف.

قال فيديل كاسترو: «ما دام مبدأ السيادة قائماً كامتياز للأمم والشعوب المستقلة، وكحق لجميع الشعوب، فلن نقبل أن يُحرم شعبنا من هذا الحق. وما دام العالم مسيّراً وفق هذه المبادىء التي تحظى بقيمة عالمية، لن نقبل أن نُحرم من أي حق من حقوقه، ولن نعدل عن أي حق من هذه الحقوق».

لقد فهم السيد أوثانت، السكرتير العام للأمم المتحدة أسبابنا. ورغم هذا زعمت الولايات المتحدة إحلال امتياز جديد اعتباطي وغير شرعي. امتياز انتهاك حرمة الفضاء الجوي لأي بلد صغير. وهكذا اخترقت سماء وطننا طائرات اليوتو ونماذج أخرى من طائرات التجسس؛ وتحلّق دون أن تلقى عقاباً في فضائنا الجوي. وقد وجهنا التحذيرات الضرورية لوقف الانتهاكات الجوية والاستفزازات البحرية الأمريكية ضد مراكز المراقبة التابعة لقواتنا في منطقة غوانتانامو، والطيران المنخفض فوق سفننا وفوق سفن أجنبية في المياه الدولية والهجمات القرصانية ضد سفننا التي تحمل علماً أجنبياً، وتسللات الجواسيس والمخربين وتسرب الأسلحة إلى جزيرتنا.

إننا نرغب في بناء الاشتراكية، وقد أعلنا عن تضامننا مع أولئك الذين يناضلون من أجل السلام، واتخذنا مكاننا بين البلدان غير المنحازة، رغم أننا ماركسيون لينينيون، لأن غير المنحازين يكافحون مثلنا ضد الإمبريالية. فنحن نريد السلام، ونرغب في بناء حياة أفضل لشعبنا ولذا نتجنّب قدر المستطاع الرد على استفزازات اليانكي؛ لكننا نعرف ذهنية رؤسائهم: فهم يريدون أن يجعلونا ندفع غالياً ثمن هذا السلام ونجيب أن هذا الثمن لا يمكن أن يتعدى حدود الكرامة.

وتؤكد كوبا مرة أخرى، حقها في أن تمتلك على أرضها الأسلحة التي

تلائمها؛ ولا تعترف لأية دولة على وجه الأرض، مهما كانت قوية، بحق انتهاك حرمة أرضها، ومياهها الإقليمية وفضائها الجوي.

وإذا ما تلقت كوبا في جمعية ما التزامات ذات صفة جماعية، فإنها ستتمسك بها بإخلاص؛ ولكنها بانتظار ذلك، تحتفظ بكامل حقوقها، على قدر المساواة مع أية أمة أخرى.

وتجاه متطلبات الإمبريالية، طرح وزيرنا الأول النقاط الخمس الضرورية ليسود في منطقة الكاريبي سلم دائم. وهي:

«أولاً: وقف الحصار الاقتصادي وجميع الضغوط التجارية والاقتصادية التي تمارسها الولايات المتحدة في كل مكان من العالم ضد بلادنا.

ثانياً: وقف جميع النشاطات الهدّامة، وإرسال وتنزيل الأسلحة والمتفجرات جواً وبحراً، وتنظيم غزوات المرتزقة، وتسلل الجواسيس والمخربين، وجميع الأعمال التي تتم انطلاقاً من أرض الولايات المتحدة وبعض البلدان المتواطئة معها.

ثالثاً: وقف الهجمات القرصانية انطلاقاً من القواعد الواقعة في الولايات المتحدة أو في بورتوريكو.

رابعاً: وقف جميع الانتهاكات لحرمة فضائنا الجوي والبحري من قبل الطائرات والسفن الحربية الأمريكية الشمالية.

خامساً: الانسحاب من قاعدة غوانتانامو البحرية وإرجاع الأرض الكوبية التي تحتلها الولايات المتحدة».

سنُتعِب هذه الجمعية، إذا ما سردنا، حتى دون مزيد من التفاصيل، جملة الاستفزازات المتنوعة التي عانيناها. ونكتفي بالقول إن عددها بلغ ١٣٢٣ لعام ١٩٦٤ وحدها، بما فيها الأيام الأولى من شهر كانون الأول الجاري. وتشتمل هذه اللائحة على استفزازات صغرى مثل خرق خط الحدود الفاصل، وإلقاء أشياء مختلفة انطلاقاً من الأرض التي يُشرف عليها الأمريكيون الشماليون. افتعال استعراضات جنسية من قبل الأمريكيين الشماليين من الجنسين؛ سباب وشتائم؛ وأمور أخرى أخطر: إطلاق مقذوفات من عيارات صغيرة، تحريك أسلحة موجهة ضد أرضنا وإهانات لشعارنا القومي؛ إستفزازات خطيرة جداً: اجتياز الخط الفاصل لإحداث حرائق في الجانب الكوبي وطلقات نارية، ٧٨ حادثة خلال العام؛

وهكذا تألمنا لفقد الجندي رامون لوميبز بينا الذي خر صريعاً بطلقين ناريين أُطلقا من المراكز الأمريكية الشمالية الواقعة على بعد ٣,٥٠ كلم من الساحل الشمالي الغربي. وقد حدث هذا الاستفزاز البالغ الخطورة في الساعة ١٩ والدقيقة ٧ من يوم ١٩ تموز ١٩٦٤، فصرّح الوزير الأول لحكومتنا في ٢٦ تموز معلناً أنه إذا تكرر هذا العمل فإن جيوشنا ستتلقى الأمر برد العدوان. وفي الوقت نفسه تلقت الخطوط المتقدمة من الجيوش الكوبية الأمر بالتراجع إلى مواقع أبعد عن الخط الفاصل وتقرر بناء خنادق محصنة مناسبة.

إن ١٣٢٣ استفزازاً في ٣٤٠ يوماً تمثل ٤ استفزازات وسطياً في اليوم. ولا يستطيع أن يصمد لمثل هذه الأكداس من الأعمال العدوانية دون أن يخرج عن طوره إلاّ جيش انضباطي تمام الانضباط ويحمل معنويات عالية كجيشنا.

لقد صرح بالإجماع ممثلو ٤٧ بلداً اجتمعوا في المؤتمر الثاني لرؤساء الدول أو رؤساء الحكومات للبلدان غير المنحازة المنعقد في القاهرة:

«إن المؤتمر، إذ يلاحظ بقلق أن القواعد العسكرية الأجنبية تكون، عملياً وسيلة ضغط على الأمم، وتعيق انعتاقها وتنميتها طبق مفاهيمها الايديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، يصرّح أنه يساند دون تحفظ البلدان التي تحاول الحصول على ألغاء القواعد الأجنبية القائمة على أرضها ويطلب من جميع الدول أن تجلي في الحال الجيوش والقواعد التي تمتلكها في بلدان أخرى.

«ويعتبر المؤتمر أن بقاء الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة عسكرية في غوانتانامو (كوبا) خلافاً لإرادة حكومة كوبا وشعبها، وخلافاً لنصوص تصريح مؤتمر بلغراد، يشكل انتهاكاً لسيادة كوبا وسلامة أرضها.

وإذ يعتبر المؤتمر أن حكومة كوبا تصرح عن استعدادها حل الخلاف مع حكومة الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية بشأن قاعدة غوانتانامو على أساس المساواة، يطلب بإلحاح من حكومة الولايات المتحدة الدخول في المفاوضات مع حكومة كوبا للجلاء عن هذه القاعدة».

لم تستجب حكومة الولايات المتحدة لطلب مؤتمر القاهرة، وتطمح إلى

تخليد احتلالها بالقوة لقطعة من أرضنا تُرتكب انطلاقاً منها اعتداءات كتلك التي تحدثنا عنها.

إن منظمة الدول الأمريكية التي تسميها الشعوب أيضاً: «وزارة المستعمرات الأمريكية الشمالية» قد أدانتنا «بقوة» وطردتنا من صفوفها، وأوعزت إلى البلدان الأعضاء بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كوبا. وقد سمحت منظمة الدول الأمريكية بالاعتداء على بلادنا، في أية لحظة، وبأية حجة، منتهكة هكذا القوانين الدولية الأولية ومتجاهلة تماماً منظمة الأمم المتحدة.

لقد صوّتت الأورغواي، وبوليفيا، والشيلي والمكسيك ضد هذا التدبير؛ وعندما صدق، رفضت حكومة المكسيك تطبيقه: ومنذ ذلك الوقت لم تعد لدينا علاقات في أمريكا اللاتينية إلاّ مع المكسيك وهكذا قطعت إحدى المراحل المسبقة للعدوان الإمبريالي المباشر.

نود أن نوضح، مرة أخرى، أن اهتمامنا بأمريكا اللاتينية قائم على الروابط التي توحدنا: اللغة التي نتحدث بها، والثقافة التي نحتفظ بها، والسيد المشترك الذي كان يسيطر علينا. وإن هذا هو الباعث الوحيد الذي يدفعنا إلى تمني تحرير أمريكا اللاتينية من النير الاستعماري الأمريكي الشمالي. وإذا ما قررت بعض البلدان الأمريكية اللاتينية الحاضرة هنا إعادة العلاقات مع كوبا، فسنكون مستعدين لإعادتها على قواعد المساواة لا باعتبار أن اعترافها بنا كبلد حر من بلاد العالم منّة لحكومتنا؛ لأن هذا الاعتراف حصلنا عليه بدمنا أيام الكفاح التحرري؛ واكتسبناه بالدم المسفوح في الدفاع عن شواطئنا أمام الغزو الأمريكي.

ورغم أننا نرفض أن يعزى إلينا التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، لا نستطيع أن نُنكر عطفنا على الشعوب التي تكافح في سبيل تحررنا وعلينا أن نقوم بالتزام حكومتنا وشعوبنا مصرحين أمام الملأ أننا نساعد أدبياً شعوب العالم المكافحة من أجل أن تصير حقوق السيادة الكاملة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة، وأننا نتضامن معها.

أما الولايات المتحدة، فهي تتدخل فعلاً: وقد فعلت ذلك تاريخياً في أمريكا وتعرف كوبا هذه الحقيقة منذ نهاية القرن الأخير، وتعرفها أيضاً كولومبيا، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وأمريكا الوسطى بصورة عامة، والمكسيك، وهايتي، وسان دومينغ.

وفي هذه السنوات الأخيرة، عرفت بلاد أخرى غيرنا العدوان المباشر: ففي باناما أطلق رجال البحر النار من القنال على الشعب الأعزل؛ وانتهك الأسطول الأمريكي سواحل سان دومينغ لتجنب انفجار الغضبة الشعبية العادلة بعد مقتل تروخيلو؛ واحتلت عاصمة كولومبيا مباشرة بعد التمرد الذي أثاره مقتل كايتان Caitan. وتحدث تدخلات تحت ستار البعثات العسكرية التي تشارك في القمع الداخلي بتنظيم القوات المعدة لهذه الغاية في العديد من البلدان، وفي الانقلابات العسكرية التي تكررت كثيراً في الآونة الأخيرة في القارة الأمريكية.

وتتدخل قوات الولايات المتحدة تدخلاً ملموساً في قمع شعوب فنزويلا، وكولومبيا وغواتيمالا التي تناضل في سبيل حريتها. وفي فنزويلا لا يستخدمون مستشارين في الجيش والشرطة فقط؛ بل يوجهون أيضاً أعمال الإبادة بالطائرات ضد السكان الفلاحين في مناطق واسعة ثائرة؛ وتمارس الشركات الأمريكية التي حلّت فيها جميع أنواع الضغوط لزيادة التغلغل المباشرة.

ويستعد الامبرياليون لقمع الشعوب الأمريكية ويكوّنون شيئاً فشيئاً أممية الجريمة. فالولايات المتحدة تتدخل في أمريكا باسم الدفاع عن المؤسسات الحرة، وسياتي يوم تكون فيه هذه الجمعية قد نضجت بقدر أكبر أيضاً فتطلب من الحكومة الأمريكية الشمالية ضمانات لحياة السكان السود في أمريكا الشمالية الذي يعيشون في هذه البلاد وهم في غالبيتهم أمريكيون شماليون بأصلهم وانتمائهم. كيف يجعل من نفسه حارساً للحرية، من يغتال أبناءه هو ويذلهم يوماً للون بشرتهم، ومن يطلق سراح قتلة السود بل ويحميهم، ومن يعاقب السكان السود لأنهم يطالبون باحترام حقوقهم المشروعة كأناس أحرار؟ إننا ندرك أن الجمعية ليست في الوقت الحاضر قادرة على المطالبة بتفسيرات لهذه الوقائع كلها؛ وإنما يجب أن يكون واضحاً أن حكومة الولايات المتحدة ليست حارسة الحرية، فهي تُديم استثمار واضطهاد شعوب العالم وجزء من شعبها هي.

ونجيب جواباً واضحاً وصريحاً على اللغة الملتبسة التي تحدث بها بعض المندوبين عن كوبا ومنظمة الدول الأمريكية، ونعلن أن شعوب أمريكا ستحمل الحكومات المستقيلة على دفع ثمن خيانتها.

أيها السادة المندوبون، إن كوبا الحرة، وسيدة نفسها، كوبا التي لا ترتبط بأحد بأي قيد، والتي تحررت أرضها من التوظيفات الأجنبية، وتحررت من الولاة الذين يوجهون سياستها، تستطيع أن تتكلم في هذه الجمعية وهي مرفوعة الجبين وتظهر صحة اللقب الذي أطلق عليها: «الأرض الحرة في أمريكا».

إن مثالنا سيؤتي ثماره في القارة، كما بدأ يؤتي ثماره إلى حد ما في غواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا.

ليس ثمة عدد صغير ولا قوة لا يؤبه لها لأنه لم يعد ثمة شعوب معزولة. ويؤكد التصريح الثاني في هافانا: «لا يوجد أي شعب ضعيف في أمريكا، لأنه جزء من عائلة تعدادها مائتا مليون طفل يتألمون من البؤس ذاته، ويحسّون بالمشاعر ذاتها، ويعادون العدو ذاته، ويحلمون جميعاً بالمصير الأفضل ذاته ويحظون بتضامن جميع الناس الشرفاء في العالم.

هذه الملحمة التي تعلن عن نفسها ستكتبها الجماهير الجائعة من الهنود، والفلاحون الذين لا يملكون الأرض، والعمال المستثمرون، والجماهير التقدمية، والمثقفون الشرفاء اللامعون الذين يبلغون عدداً كبيراً جداً في أرضنا الأمريكية اللاتينية المنكوبة. فكفاح الجماهير والأفكار، ملحمة ستحققها شعوبنا العظيمة المحتقرة، شعوبنا المنسية حتى هذا اليوم والتي بدأت تحرم الإمبرياليين من النوم. إنهم يعتبروننا قطيعاً عاجزاً وخائفاً وقد بدأوا يخافون هذا القطيع الجبار البالغ مائتي مليون من الأمريكيين اللاتينيين والذي بدأ الرأسمال الاحتكاري الأمريكي يرى فيه حفّار قبره.

لقد دقت ساعة المطالبة، الساعة التي اختارتها أمريكا من طرف القارة إلى طرفها الآخر. فهذه الكتلة المغفلة، هذه الأمريكا الملونة، القاتمة، الصامتة، هي التي تنشد الآن في القارة كلها بالكتابة ذاتها والصحوة ذاتها، هذه الكتلة هي التي ستدخل نهائياً في تاريخها، وتبدأ بكتابته بدمها، وتبدأ بالتألم والموت لأن في الأرياف والجبال الأمريكية، على سفوح تلالها، وغاباتها، في الوحدة أو في صخب المدن، على شواطىء المحيطات والأنهار، تنبض القلوب التي تملأ هذا العالم، وترتفع القبضات التي هزىء منها هؤلاء وأولئك منذ ما يقارب خمسمائة سنة. الآن سيكون على التاريخ أن يحسب حساب فقراء أمريكا، والمستثمَرين والمحتقرين الذين صمموا على

كتابة تاريخهم بأنفسهم، وإلى الأبد. الآن نراهم على الدروب، يوماً بعد يوم، في مسيرات لا تنتهي تبلغ مئات الكيلو مترات وتقودهم إلى «أوليمب» الحكومة للحصول على حقوقهم. الآن نراهم مسلحين بالحجارة والعِصي، والسهام، يحتلون الأراضي، من كل جهة، وفي كل يوم ويتشبثون بالأرض التي تعود إليهم ويدفعون حياتهم دفاعاً عنها؛ نراهم يحملون اللافتات، والأعلام والشعارات ويلوِّحون بها في ريح الجبال أو على مدى السهول وهذه الموجة من الغضب المزعزع، والعدالة المطلوبة، والحق المداس بالأقدام بدأت بالارتفاع من سهول أمريكا اللاتينية، هذه الموجة لن تتوقف وستتعاظم كل يوم، لأن هذه الموجة مصنوعة من أكثر الناس عدداً، من الغالبية في كل شيء، من أولئك الذين يكدّسون الثروات بعملهم، ويخلقون القيم التي تسيِّر عجلات التاريخ والذين يستيقظون الآن من سبات طويل خابل أُخضعوا له ردحاً من الزمن.

لأن هذه الإنسانية العظيمة قالت «كفى» وبدأت تسير. ولن تتوقف مسيرتها الجبارة إلاّ عندما تكون قد نالت الاستقلال الحقيقي الذي سقط من أجله كثير من القتلى دون جدوى. أما الآن، فالذين سيموتون، كالذين ماتوا في كوبا، في بلاياخيرون، سيموتون على الأقل في سبيل استقلالهم الوحيد، الحقيقي الذي لا يمكن أن يعدلوا عنه.

كل هذا، أيها السادة المندوبون، هذه الروح الجديدة التي تتجلى بها قارة أمريكا تتجسد وتتلخص في الصرخة التي تطلقها كل يوم جماهيرنا تعبيراً لا يدحض تصميمها على الكفاح، والتي تشل يد المحتل المسلحة. وهذه الصرخة تفهمها شعوب العالم وعلى الأخص شعوب المعسكر الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي. وهذه الصرخة هي:

الوطن أو الموت

رد المقدم أرنستو تشي غيفارا على تصريحات معادية لكوبا بعد خطابه الرسمي الأول، استخدم المقدم أرنستو تشي غيفارا حق الرد وعاد إلى منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ليرد على التصريحات المعادية لكوبا الصادرة عن ممثلي كوستاريكا، ونيكاراغوا، وفنزويلا، وكولومبيا، وباناما، والولايات المتحدة.

أرجو أن تعذروني لعودتي ثانية إلى هذا المنبر. ذلك أني أستعمل حقي

في الرد. وليس لاننا نهتم به اهتماماً خاصاً: فهذا الرد الذي يمكن أن يُدعى رداً معاكساً قد يمتد ليصير رداً على الرد المعاكس، وهكذا إلى ما لا نهاية.

سنجيب على تاكيدات المندوبين الذين هاجموا خطاب كوبا واحداً فواحداً وسنفعل ذلك بروح تُقارب التي رد بها كل واحد منهم.

سابدأ بالرد على مندوب كوستاريكا الذي شكا من أن كوبا انساقت وراء انباء صحفية مثيرة وصرّحت أن حكومتها قد اتخذت فوراً تدابير تفتيش عندما نشرت الصحافة الحرة في كوستاريكا المختلفة كل الاختلاف عن الصحافة الكوبية المقيدة، بعض التشهيرات.

قد يكون مندوب كوستاريكا على حق فنحن لا نستطيع أن نؤكد شيئاً بصورة مطلقة استناداً إلى التحقيقات عن الكوبيين المعادين للثورة التي نشرتها اكثر من مرة الصحافة الإمبريالية، خاصة صحافة الولايات المتحدة. لكن إذا كان أرتيم زعيم الغزو الفاشل لبلاياخيرون، فإنه لم يبق كذلك طيلة الوقت؛ بل ظل زعيماً إلى لحظة نزوله على الشواطىء الكوبية وإصابته بالخسائر الأولى، قبل أن يعود إلى الولايات المتحدة. وفي الفترة الفاصلة، كان «طباخاً أو ممرضاً» شانه في ذلك شان غالبية اعضاء هذه «الحملة البطلة من رجال التحرير»؛ وبهذه الصفة على أية حال قدم جميع «محرري» كوبا انفسهم بعد أن أُسروا. وقد ثار أرتيم الذي عاد الآن زعيماً لانه اتُهم. بماذا اتُهم؟ أُتهم بتهريب الويسكي، لان في قواعده القائمة في كوستاريكا ونيكاراغوا لا يوجد تهريب للويسكي، على حد قوله؛ «بل يجري في هذه القواعد إعداد الثوريين لتحرير كوبا». لقد أدلى بهذه التصريحات لوكالات الصحافة واطلع عليها العالم بأسره.

إن هذه الواقعات فضحت غالباً في كوستاريكا. وقد أعلمنا وطنيون كوستاريكيون بوجود هذه القواعد بالقرب من تورتوغيراس وفي المناطق المجاورة؛ فعلى حكومة كوستاريكا أن تعلم إذا كان ذلك صحيحاً أم لا.

إننا واثقون ثقة مطلقة من صحة هذه المعلومات، كما أننا متاكدون من أن السيد أرتيم، رغم شواغله «الثورية» العديدة، قد وجد متسعاً من الوقت لتهريب الويسكي؛ وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمحررين كهؤلاء تحميهم حكومة كوستاريكا، ولو حماية جزئية.

إننا مقتنعون كل القناعة بأن الثورات لا تصدّر. بل تُولد في داخل الشعوب، فالثورات تتولّد من الاستثمار الذي تمارسه الحكومات ـ مثل

حكومة كوستاريكا ونيكاراغوا، وباناما، وفنزويلا - ضد شعوبها. وبعدئذ يمكن مساعدة حركات التحرير أو الامتناع عن مساعدتها؛ وعلى الأخص يمكن مساعدتها أدبياً. بيد أن الأمر الثابت هو أن الثورات لا يمكن أن تصدَّر.

لا نقول هذا لنبرر أنفسنا أمام هذه الجمعية؛ بل مجرد واقعة عملية معروفة منذ زمن طويل. ولذا فنحن نخطىء بادعائنا تصدير الثورات، وخاصة في كوستاريكا حيث يقوم نظام لا تربطنا به، بطبيعة الحال، أية صلة مشتركة وهذا أمر يجب التسليم به، نظام لا يتميز عن الأنظمة الأمريكية التي تضطهد مباشرة شعوبها.

ونود أن نرد على ممثلي نيكاراغوا، رغم أني لم أفهم تماماً حجته كلها بشأن الهجمات؛ واعتقد أنه تحدث عن كوبا، والأرجنتين، وربما عن الإتحاد السوفياتي أيضاً. وآمل في أية حال ألاّ يكون ممثل نيكاراغوا قد اكتشف لديَّ لهجة أمريكية شمالية، لأن هذا الأمر، سيكون خطيراً فعلاً. وفي الحقيقة، يمكن أن يبرز في لهجتي شيء ما أرجنتيني. فأنا مولود في الأرجنتين وليس هذا سراً. وأنا كوبي وأرجنتيني أيضاً، وإذا لم يغضب ذلك المقامات العالية جداً في أمريكا اللاتينية. فأنا أشعر كذلك بأني وطني من وطنيي أميركا اللاتينية، أي بلد من أمريكا اللاتينية، وكأكبر وطني، وساكون مستعداً في اللحظة المناسبة للتضحية بحياتي في سبيل أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية، دون أن أطلب شيئاً من أحد، ودون أن أتلقى شيئاً، أو أستثمر أحداً. فهذا الممثل الموقت أمام هذه الجمعية ليس الممثل الوحيد الذي يُبدي مثل هذا الاستعداد. بل إن شعب كوبا كله مستعد مثله. فشعب كوبا كله يهتز عندما يُقترف عمل ظالم، لا في أمريكا وحدها، بل في العالم كله. ونستطيع أن نكرر ما سبق أن قلنا عن الحكمة المدهشة التي تحدث بها مارتي، وهي أن كل رجل حقيقي يجب أن يشعر على خدّه باللطمة التي توجه إلى أي إنسان. هذا هو شعور شعب كوبا كله،

أيها السادة.

إذا ما أراد ممثل نيكاراغوا أن يراجع خارطته الجغرافية، أو يتحرى بأم عينيه الأماكن الوعرة فيذهب إلى بورتو كابيزاس - حيث انطلقت عملياً الحملة التي غزت بلاياخيرون - وإلى بلوفيلوس ومونكاي ونيت التي سُميت على ما أظن «بونتومونو» والتي تدعى لا أدري بأي طارىء تاريخي

غريب مونكاي بونيت مع أنها في نيكاراغوا سيجد فيها الكوبيين المعادين للثورة، أو الثوريين، كما يفضلون، أيها السادة ممثلي نيكاراغوا. سيجد فيها رجالاً من جميع الألوان. وفيها كمية غير قليلة من الويسكي المهرَّب أو المستورد مباشرة، لا أعلم. ونحن نعرف وجود هذه القواعد. لكننا بطبيعة الحال لن نطلب التحقيق من منظمة الدول الأمريكية. فنحن نعرف العماء الجماعي الذي أصيبت به منظمة الدول الأمريكية، ولا نطلب منها المستحيل.

يقال إننا اعترفنا بحيازتنا أسلحة ذرية. هذا كذب. وأظن أن هذا خطأ صغير وقع فيه ممثل نيكاراغوا. فقد دافعنا فقط عن حقنا في الحصول على الأسلحة التي نستطيع الحصول عليها لدفاعنا، وأنكرنا حق أي بلد في تقرير نوع السلاح الذي سنمتلك.

إن ممثل باناما الذي تلطف فدعاني «تشي» كما يدعوني شعب كوبا، قد بدأ حديثه عن الثورة المكسيكية. تحدث وفد كوبا عن مجزرة شعب باناما من قِبَل الأمريكيين الشماليين وبدأ وفد باناما الحديث عن الثورة المكسيكية، واستمر في الأسلوب ذاته دون أن يتطرق أبداً إلى المجزرة التي سببت قطع العلاقات الديبلوماسية بين حكومة باناما والولايات المتحدة. قد يكون ذلك تكتيكاً بلغة **الإنترغيسمو**[1] السياسية؛ لكنه أيها السادة، باللغة الثورية، دناءة كلية. وتحدث عن غزو ١٩٥٩، جماعة من المغامرين، يقودهم مُلتح من ملتحي الصالونات، لم يكن قط في السييرا مايسترا ويوجد الآن في ميامي، أو في قاعدة ما، نجحت في جر بعض الشباب وتحقيق هذه المغامرة. وقد تعاون مسؤولون في الحكومة الكوبية مع الحكومة البانامية لحل هذه القضية. صحيح أنهم انطلقوا من مرفأ كوبي، وصحيح كذلك أننا تناقشنا بهذه المناسبة نقاشاً ودياً.

ومن بين الخطب الموجهة ضد كوبا يبدو حقاً خطاب الوفد البانامي غير قابل للعذر. فلم نقصد توجيه أقل إهانة إليه ولا إلى حكومته. ولم نكن نقصد كذلك أن ندافع أقل دفاع عن حكومة باناما. كنا نريد أن ندافع عن شعب باناما عن طريق التشهير بحكومتها أمام الأمم المتحدة، لأن هذه الحكومة لا تملك الشجاعة، ولا الكرامة لتسمي الأشياء هنا باسمائها. لم

---

(١) مقال عن سياسة التنازلات للامبريالية.

نرد أن نُهين حكومة باناما لكننا لم نرد كذلك أن ندافع عنها. إن عطفنا ينصرف إلى شعب باناما، الشعب الشقي، ونحاول الدفاع عنه بهذا التشهير.

أكد ممثل باناما تأكيداً مفيداً. فقال إن قاعدة غوانتانامو ما تزال قائمة رغم التبجحات الكوبية. ويذكر الممثلون أننا كشفنا النقاب في خطابنا عن أكثر من ١١٣٠ استفزازاً من القاعدة؛ واستفزازات «من كل نوع» من الحقارات حتى حوادث اطلاق النار. وقد شرحنا أننا لم نكن نريد السقوط في شرك الاستفزازات لأننا نعلم النتائج التي يمكن أن تسببها لشعبنا؛ لقد طرحنا مشكلة قاعدة غوانتانامو في جميع المؤتمرات الدولية وطالبنا على الدوام بحق شعب كوبا في استرداد هذه القاعدة بالوسائل السلمية.

لم نتبجح قط يا سيد ممثل باناما، لأن رجالاً مثلنا، مستعدون للموت، ويقودون شعباً مستعداً كله للموت في سبيل الدفاع عن قضيته، لا يحتاجون أبداً للتبجحات. لم نتبجح في بلاياخيرون، ولا خلال أزمة تشرين الأول في وقت كان الشعب يرى فيه بأم عينه الخطر الذري الذي يهدد به الأمريكيون الشماليون جزيرتنا. فقد سار الشعب كله إلى الخنادق، وإلى المصانع لزيادة الإنتاج. لم نتراجع خطوة واحدة إلى الوراء، ولم نبدِ أي تذمر، كما أن آلاف الرجال الذين لم يكونوا قد انتموا إلى جيشنا الشعبي قد انخرطوا طوعاً في صفوفه في الوقت الذي كانت فيه الإمبريالية الأمريكية تهدد بالقاء قنبلة أو عدة قنابل ذرية على جزيرتنا أو بشن هجوم عليها. تلك هي بلادنا. وإن بلاداً كهذه لا يشعر قادتها وشعبها ـ أستطيع أن أقول هذا أمامكم وأنا مرفوع الجبين ـ بأقل خوف من الموت ويعرفون تماماً مسؤولية أفعالهم، إن بلاداً كهذه لا تتبجح أبداً. والحق أنها تكافح حتى الموت إذا لزم الأمر، أيها السيد ممثل باناما؛ وإذا ما هوجمت، فإن شعب كوبا بأكمله سيكافح مع حكومته حتى الموت.

صرح ممثل كولومبيا بلهجة متزنة ـ ويجب أن أبدل لهجتي كذلك ـ أني تفوهت بتأكيدين غير صحيحين: أحدهما، الغزو الأميركي عام ١٩٤٨ وقت اغتيال جورج اليشر كايتان؛ ونشعر من نبرة صوت ممثل كولومبيا أنه يأسف أسفاً عميقاً لهذا الاغتيال؛ وأنه مغموم لذلك غاية الغم.

تحدثنا في خطابنا عن تدخل آخر سبق ربما يكون السيد ممثل باناما قد نسيه: التدخل الأمريكي الشمالي في قناة باناما. ثم صرح بعدم وجود جيش

تحرير في كولومبيا لانه ليس ثمة ما يجب تحريره. ففي كولومبيا حيث يتحدثون حديثاً جد طبيعي عن الديمقراطية التمثيلية، وحيث يوجد حزبان سياسيان يتقاسمان الحكم مناصفة خلال سنوات حسب ديمقراطية غربية، بلغت الطغمة الكولومبية قمة الديمقراطية، إذا صح التعبير. فهي تنقسم إلى أحرار ومحافظين وإلى محافظين وأحرار؛ هؤلاء أربع سنوات وأولئك أربع اخرى. دون أن يتبدل شيء؛ هذه هي ديمقراطية الانتخابات وهذه هي الديمقراطية التمثيلية التي يرجح أن ممثل كولومبيا يدافع عنها بحماس، في هذه البلاد، التي يقال إنه قتل فيها ٢٠٠٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠٠ شخص إثر الحرب الأهلية التي خربت كولومبيا بعد مقتل كايتان. ورغم هذا كله يقولون إن ليس ثمة شيء يجب تحريره. وأن ليس ثمة ما يجب الاخذ بثاره؛ ليس ثمة آلاف القتلى الذين يجب الاخذ بثارهم؛ وليس ثمة جيوش تذبح الشعوب وليس هذا الجيش نفسه هو الذي يذبح الشعب منذ عام ١٩٤٨. إن شيئاً ما قد تبدل: هو أن الجنرالات مختلفون، وقياداتهم مختلفة، ويخضعون لطبقة مختلفة من تلك التي ذبحت الشعب طيلة سنوات أربع من النضال الطويل والتي واصلت ذبحه على فترات متقطعة طيلة سنوات أخرى. ويقولون إن ليس ثمة ما يجب تحريره. الا يذكر ممثل كولومبيا أن في ماركوتاليا توجد قوات سمتها الصحف الكولومبية ذاتها «جمهورية ماركوتاليا المستقلة» وأن أحد القادة قد لقب «تيرفيكس Tirfix» في محاولة لإظهاره بمظهر قاطع طريق عامي؟ الا يعلم أن الجيش الكولومبي قد قام هناك بعملية قوامها ١٦٠٠٠ رجل، بإشراف مستشارين عسكريين أمريكيين شماليين، استخدم فيها طائرات الهيليكوبتر وعلى الأرجح طائرات أمريكية أيضاً ـ لكني لا أستطيع أن أؤكد ذلك؟

يبدو أن ممثل كولومبيا غير مطلع تمام الاطلاع بسبب بعده عن بلده؛ أو أن ذاكرته تخونه. فقد صرح ممثل كولومبيا بكثير من الطلاقة أنه لو دارت كوبا في فلك الدول الأمريكية لكان الوضع مختلفاً. إننا لا نفهم تماماً ما يعني بقوله هذا. فالتوابع هي التي تدور في فلك ولسنا من التوابع. ولا ندور في أي فلك. بل نحن خارج كل فلك.

بديهي أننا لو كنا ندور في فلك الدول الأمريكية لالقينا هنا خطاباً لطيفاً مؤلفاً من بضع صفحات، بلغة إسبانية أكثر رقة بكثير، وأشد اقتصاراً على

اللباب والنعوت، ولتحدثنا عن محاسن نظام الدول الأمريكية ودفاعنا الحازم، الصامد عن العالم الحر، بقيادة مركز الفلك الذي تعرفونه جميعكم. ولا أجد حاجة لتسميته.

واستخدم ممثل فنزويلا هو أيضاً لهجة معتدلة، لا تخلو من التفخيم. فصرح أن اتهامات إبادة الجنس اتهامات شائنة وأن من غير المعقول أن تهتم الحكومة الكوبية بشؤون فنزويلا هذه بينما يوجد مثل هذا القمع ضد شعبها هي. يجب أن نقول هنا ما هو حقيقة معروفة قلناها دوماً للملا: نعم لقد أعدمنا بالرصاص وإننا نعدم وسنستمر في الإعدام ما لزم الأمر. فكفاحنا كفاح حتى الموت. ونحن نعلم ما هي نتائج خسارة المعركة ويجب أن يعلم المعادون للثورة أيضاً ما هي نتيجة خسارة المعركة في كوبا اليوم. إن الإمبريالية الأمريكية هي التي فرضت ذلك علينا. لكننا لا نرتكب جرائم الاغتيالات، كما تفعل الشرطة الفنزويلية في هذه الأيام، التي تسمي نفسها ديجيبول Digepol، على ما أظن وقد قامت هذه الشرطة بأعمال همجية، باغتيالات، وأخفت الجثث. كما هو الحال، فيما جرى للطلبة، مثلاً... إلخ.

لقد عُطلت الصحافة الفنزويلية الحرة عدة مرات لأنها نشرت معلومات حول هذا الموضوع. وتقوم الطائرات الحربية الفنزويلية، بمساعدة المستشارين اليانكي، بقصف مناطق واسعة من الفلاحين، وتقتل الفلاحين؛ والواقع أن التمرد الشعبي يزداد في فنزويلا وسنرى النتيجة في وقت قريب.

لقد ثارت ثائرة مندوب فنزويلا. وما أزال أذكر ثورة ممثلي فنزويلا عندما قرأ الوفد الكوبي في بونتاديل إيسته معلومات سرية أوصلها إلينا الناطقون باسم الولايات المتحدة، بصورة غير مباشرة، طبعاً. قرأنا أمام الحضور في بونتاديل إيسته رأي ممثلي الولايات المتحدة في الحكومة الفنزويلية. فقد أعلنوا أموراً على غاية الأهمية. لا أستطيع أن أذكر النص الحرفي إلاّ أنه كان قريباً من النص التالي: «إذا لم يبدل هؤلاء الناس سيرتهم فسيكون مصيرهم جميعاً إلى الخازوق». والخازوق هو ما يعرفون من الثورة الكوبية.

كان أعضاء السفارة الأمريكية يعلنون، في وثائق لا تدحض، أن ذلك هو

مصير الطغمة الفنزويلية إذا لم تبدل طرائقها؛ واتهموها بالسرقة ووجهوا إليها اتهامات أخرى رهيبة.

لقد ثارت ثائرة الوفد الفنزويلي؛ لا ضد الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، بل ضد الوفد الكوبي الذي كشف آراء الحكومة الأمريكية بحكومته، وبشعبه أيضاً. وكان الجواب الوحيد على هذه القضية كلها تبديل السيد موسكوزو الذي سمح بتسرب الوثائق بطريق غير مباشرة.

نذكّر وفد فنزويلا بذلك لأن الثورات لا تُصدَّر: الثورات تعمل، وستعمل الثورة الفنزويلية عندما يحين وقتها، فالذين لا يحصلون على طائرة خاصة جاهزة - كما حدث في كوبا - للهرب إلى ميامي أو أي مكان آخر سيجابهون محلياً قرارات الشعب الفنزويلي. لا تلقوا على شعوب أخرى أو حكومات أخرى مسؤولية ما يمكن أن يجري هناك. وإذا كان ممثل فنزويلا مهتماً بهذه الأمور، فأنا أنصحه بقراءة بعض الدراسات المفيدة جداً حول حرب الغوار (العصابات) وطريقة محاربتها، التي كتبتها بعض العناصر الذكية جداً من الـCopei ونشرتها صحف بلاده... وسيعلم أن الشعب المسلح لا يمكن محاربته بالقنابل والقتلة: فتلك هي الأمور التي تجعل الشعوب، على وجه الضبط، أكثر ثورية. ونحن نعلم عن هذه الأمور بعض المعلومات. ويجب علينا ألاّ ننعم على عدو لدود بأن نشرح له الإستراتيجية المضادة للغوار، لكننا نشرحها له لأننا نعلم أنه أعمى إلى درجة لا يستطيع معها أن يفعل شيئاً.

بقي ستفنسون. وهو ليس حاضراً هنا مع الأسف. ونحن ندرك تماماً ألاّ يكون السيد ستفنسون حاضراً.

لقد أصغينا مرة أخرى إلى تصريحاته العميقة والخطيرة، التي تليق بمثقف مثله. وقد أدلى بتصريحات مماثلة، مفخمة، وعميقة وخطيرة، في اللجنة الأولى، بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٦١، في الدورة ١١٤٩/ آ بالضبط، يوم قصفت طائرات قرصانية أمريكية شمالية المرافىء الكوبية وأبادت قوتنا الجوية. كانت تلك الطائرات تحمل شعارات كوبية وقد أتت من بويرتو كابيزاس. كما يبدو لي، ومن نيكاراغوا وربما من غواتيمالا، ولكن هذا غير واضح تماماً. وبعد أن أنجزت بهدوء هذا العمل الباهر، هبطت في الولايات المتحدة. وعندما فضحنا هذا العدوان تفوه السيد ستفنسون بأمور مفيدة جداً.

أستميحكم العذر لطول خطابي، فإني أعتقد بضرورة التذكير مرة أخرى بالكلمات العظيمة التي تفوه بها مثقف بارز كالسيد ستفنسون، تفوه بها قبل أربعة أو خمسة أيام من تصريح كندي الهادئ، أمام العالم انه يتحمل كامل المسؤولية عما جرى في كوبا. وهي خلاصة بسيطة لأنه لم يتوافر لنا الوقت لجمع تقارير دقيقة عن كل اجتماع من الاجتماعات.

صرح ستفنسون ما يلي:

«إن الاتهامات التي كالها للولايات المتحدة ممثل كوبا فيما يختص بقصف مطارات هافانا وسانتياغو والمقر العام للقوات الجوية الكوبية في سان أنتونيو دولوس بانوس عارية تماماً من الصحة».

ويرفض ستفنسون هذه الاتهامات رفضاً قاطعاً:

«إن القوات المسلحة للولايات المتحدة، كما صرح بذلك رئيس الولايات المتحدة، لن تتدخل في أية حال في كوبا. وستبذل الولايات المتحدة ما باستطاعتها كي لا يشترك أي أمريكي شمالي في عمل ضد كوبا».

وبعد مضي أكثر من عام بقليل تلطفنا فأعدنا إليهم جثة طيار سقط في الأرض الكوبية.

لم تكن جثة الماجور أندرسون، بل جثة طيار آخر في ذلك الوقت.

«أما الأحداث التي وقعت، كما يقال، هذا الصباح وأمس، فإن الولايات المتحدة ستدرس طلبات اللجوء السياسي طبقاً للأصول المعتادة».

وسيوفرون الملجأ السياسي لأولئك الذين أرسلوهم.

«إن أولئك الذين يؤمنون بالحرية ويسعون إلى اللجوء ضد الطغيان والإضطهاد سيجدون دوماً التفهم والترحاب لدى الشعب الأمريكي الشمالي وحكومة الولايات المتحدة». ويتابع ستفنسون خاتمة خطابه الطويل.

وبعد يومين نزل في بلاياخيرون جنود اللواء ٢٥٠٥ الشهير ببطولته في حوليات التاريخ الأمريكي. وبعد يومين استسلم اللواء البطل دون أن يخسر رجلاً واحداً، ثم بدأت المسرحيات الكبرى ـ التي عرفها بعضكم ـ حيث كان رجال يرتدون بزة جيش الولايات المتحدة يزعمون أنهم طباخون أو ممرضون أو أنهم شاركوا بالحملة كبحارة.

وعندئذ بدرت من الرئيس كندي لفتة طيبة. فلم يعمد إلى الدفاع عن سياسة خاطئة لم يكن أحد يؤمن بها، بل صرح بوضوح أنه يأخذ على

عاتقه مسؤولية كل ما جرى في كوبا. لقد تحمل هو مسؤولية ما جرى، بيدَ أن منظمة الأمم المتحدة لم تحمله مسؤوليته، ولم تطالبه على حد علمنا، بأية مسؤولية. بل كانت مسؤولية أمام تاريخه هو وأمام تاريخ الولايات المتحدة لأن منظمة الدول الأمريكية كانت تدور في فلكها. ولم يكن لديها متسع من الوقت للإهتمام بهذه الأمور.

أشكر ستفنسون لحكايته التاريخية عن حياتي الطويلة الشيوعية والثورية التي تكرست في كوبا. إن الوكالات الأمريكية الشمالية تخلط كل شيء، كما هو شأنها دوماً، في التجسس وفي الأنباء على السواء. فتاريخي الثوري قصير؛ يبدأ في الواقع مع حملة غرانما وما تزال مستمرة.

لم أكن أنتمي إلى الحزب الشيوعي قبل أن أعيش في كوبا ونستطيع كلنا أن نعلن أمام هذه الجمعية أن نظرية العمل للثورة الكوبية هي الماركسية اللينينية. إن الأمور الشخصية لا تهمُّ كثيراً؛ فالمهم هو أن ستفنسون ما يزال يقول إن ليس ثمة خرق للقوانين، وإن الطائرات، والسفن طبعاً لا تنطلق من هنا؛ وإن الهجمات القرصانية تحدث من تلقاء ذاتها. وهو يتحدث بالصوت ذاته وبالثقة ذاتها؛ وباللهجة ذاتها، لهجة مثقف جدي وحازم التي تحدث بها عام ١٩٦١ ليؤكد بشيء من الفخفخة قبل أن يكذب أن الطائرات الكوبية انطلقت من أرض كوبا وأن القضية قضية لاجئين سياسيين. وبطبيعة الحال، أدرك مرة أخرى لماذا فضل زميلنا المحترم ستفنسون أن ينسحب من الجمعية.

تزعم الولايات المتحدة أن باستطاعتها القيام برحلات استطلاع جوية لأن منظمة الدول الأمريكية قد وافقت عليها. فبأي حق توافق منظمة الدول الأمريكية على رحلات الإستطلاع الجوية فوق أرض بلد من البلدان؟ وما هو دور الأمم المتحدة؟ وما نفع هذه المنظمة إذا كان مصيرنا أن ندور، كما قال ممثل كولومبيا، في فلك الدول الأمريكية؟ إنها مسألة خطيرة جداً يجب أن نطرحها على هذه الجمعية. فبلادنا الصغيرة لا يمكن أن تقبل بأية صورة من الصور أن يكون لبلد كبير الحق في انتهاك حرمة فضائها الجوي؛ خاصة إذا كان هذا البلد الكبير يدّعي أن هذه الأفعال قد نالت موافقة منظمة الدول الأمريكية التي طردتنا من صفوفها والتي لا تربطنا بها أية صلة. إن تأكيدات ممثل الولايات المتحدة خطيرة جداً.

بقي أمران صغيران يجب أن أقولهما. فلست أنوي أن أستغرق وقت

الجمعية كله في أخذ ورد.

يقول ممثل الولايات المتحدة إن كوبا تعزو للحصار سبب نكبتها الإقتصادية في حين أن هذه النكبة ليست سوى نتيجة لإدارة الحكومة السيئة. فعندما لم يكن قد جرى أي شيء، وعندما ظهرت القوانين القومية الأولى في كوبا، بدأت الولايات المتحدة في اتخاذ تدابير قمع اقتصادية مثل إلغاء كوتا السكر الذي كنا نبيعه تقليدياً في السوق الأمريكية الشمالية إلغاء من طرف واحد، ودون أي تمييز. كما أنها رفضت تكرير النفط الذي اشتريناه من الإتحاد السوفياتي وهو شراء لنا ملء الحق فيه وتحمينا القوانين الممكنة كلها.

لن أبدأ الحديث من جديد عن التاريخ الطويل للإعتداءات الاقتصادية الأمريكية الشمالية. ولكني أكرر أننا تقدمنا وسنواصل التقدم، رغم هذه الإعتداءات، بفضل المساعدة الأخوية من البلدان الاشتراكية، وخاصة من الاتحاد السوفياتي. وبالرغم من أننا نُدين الحصار الإقتصادي، فلن يوقعنا، ومهما يحدث سنظل بلاطة صغيرة في بحيرة صغيرة كل مرة نجيء فيها إلى هذه الجمعية أو إلى مكان آخر لنسمي الأشياء بأسمائها ونسمي ممثلي الولايات المتحدة حراس القمع في العالم كله.

وأخيراً، إنه لأمر صحيح تماماً أن الولايات المتحدة قد فرضت الحظر على الأدوية المرسلة إلى كوبا. لكن إذا لم تكن تلك هي الحالة، فإن حكومتنا ستوصي في الأشهر القادمة على أدوية من الولايات المتحدة وسترسل إلى ستفنسون برقية سيقرأها ممثلنا في اللجنة أو حيثما يلائمه، ليعرف الناس تمام المعرفة ما إذا كانت الإتهامات التي توجهها كوبا صحيحة أم لا. وعلى أية حال فإنها صحيحة، حتى الآن. ففي المرة الأخيرة التي أردنا أن نشتري فيها أدوية بقيمة مليون و٥٠٠٠٠٠ دولار، أدوية لا تصنع في كوبا، وهي ضرورية لإنقاذ حياة الناس وحسب، تدخلت الحكومة الأمريكية الشمالية ومنعت هذه الصفقة.

منذ بعض الوقت قال رئيس بوليفيا[1] لمندوبينا، والدموع في عينيه، إنه مضطر لقطع العلاقات مع كوبا لأن الولايات المتحدة ترغمه على ذلك. وغادر مندوبونا لاباز.

---

(١) باز استنسورو.

لا أستطيع أن أؤكد أن رئيس بوليفيا كان صادقاً في قوله. بيدَ أن المؤكد أننا قلنا له إن هذه المساومة مع العدو لن تفيده شيئاً لأنه أصبح مُداناً.

إن رئيس بوليفيا، الذي لم تكن تصلنا به أية صلة، والذي لم نفعل قط شيئاً معه سوى إقامة العلاقات مع حكومته، العلاقات التي يجب أن نقيمها مع شعوب أمريكا، قد أُطيح به بإنقلاب عسكري. وحل مكانه في الحكم مجلس من العسكريين.

وينطبق على أولئك الذين لا يعرفون كيف يسقطون كراماً ما قالته، كما أعتقد، أم آخر خلفاء غرناطة لابنها الذي كان يبكي ضياع المدينة: «إبك مثل النساء مُلكاً مُضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال».

خطاب الجزائر

أيها الأخوة الأعزاء،

إن كوبا تشترك في هذا المؤتمر، لتُسمِع قبل كل شيء لوحدها صوت شعوب أمريكا، وتشترك فيه أيضاً بصفتها بلداً نامياً يبني، في الوقت ذاته، الإشتراكية. وليس من قبيل الصدفة أن يُسمح لمثلنا أن يُبدي رأيه بين شعوب آسيا وأفريقيا. فإن طموحاً مشتركاً يوحدنا في سيرنا نحو المستقبل: هو اندحار الإمبريالية.

هذا المؤتمر جمعية للشعوب المكافحة؛ وينمو هذا الكفاح على جبهتين هامتين على السواء ويتطلب منا جميعاً بذل الجهود. فالكفاح ضد الإمبريالية لقطع الصلات الإستعمارية والإستعمارية الجديدة، سواء استُعمِلت في هذا الكفاح أسلحة سياسية، وأسلحة واقعية أو كلاهما معاً، ليس عديم الصلة بالكفاح ضد التأخر والبؤس؛ كلاهما مرحلة على طريق واحد يقود إلى خلق مجتمع جديد، غني وعادل مرة واحدة.

إن الإستيلاء على السلطة السياسية وتصفية الطبقات الظالمة يشكلان ضرورة ملحة؛ ثم يجب مجابهة المرحلة الثانية التي تشتمل على مشكلات أصعب أيضاً من مشكلات المرحلة الأولى.

منذ أن استولت الرساميل الإحتكارية على العالم، وهي تبقي في البؤس القسم الأعظم من الإنسانية وتوزع الارباح كلها داخل زمرة من أقوى

(*) ندوة ثقافية للتضامن الآسيوي ـ الافريقي، ٢٢ ـ ٢٧ شباط ١٩٦٥.

البلدان، فمستوى الحياة في هذه البلدان يستند إلى شقاء بلداننا. ولكي نرفع مستوى حياة الشعوب النامية يجب إذاً أن نناضل ضد الإمبريالية. فكلما انفصل بلد من البلدان عن الشجرة الإمبريالية، لا يكون ذلك كسب معركة جزئية ضد العدو الرئيسي فحسب؛ بل يعتبر أيضاً مساهمة في إضعاف واقعي وخطوة أخرى نحو النصر النهائي.

ليس ثمة حدود في هذا الكفاح حتى الموت. فلا نستطيع أن نظل لا مبالين حيال ما يجري في أمكنة أخرى من العالم، لأن كل نصر لبلد من البلدان على الإمبريالية هو نصر لنا؛ كما أن كل هزيمة لأمة من الأمم هزيمة لنا. وليست ممارسة الأممية البروليتارية واجباً من واجبات الشعوب التي تكافح في سبيل مستقبل أفضل، بل هي أيضاً ضرورة حتمية. وإذا ما انفلت العدو الإمبريالي الأمريكي أو غيره، ضد الشعوب النامية وضد البلدان الاشتراكية فإن المنطق البسيط يوجب ضرورة التحالف بين الشعوب النامية والبلدان الاشتراكية. وإذا لم يوجد عامل اتحاد آخر، فإن العدو المشترك سيكون ذلك العامل.

هذه الاتحادات لا يمكن بطبيعة الحال أن تتحقق عفواً، دون مناقشات، بل يجب أن تولد في شروط مؤلمة أحياناً.

قلنا إنه في كل مرة يتحرر فيها بلد من البلدان، يعني ذلك هزيمة للنظام الإمبريالي العالمي، ويجب أن نعترف أن هذا الانقطاع لا يحدث لمجرد إعلان الإستقلال أو تحقيق نصر بقوة السلاح في ثورة من الثورات. فالحرية تتحقق عندما تنقطع السيطرة الإقتصادية للإمبريالية على شعب ما.

إنها إذاً مسألة حيوية بالنسبة للبلدان المشتركة أن تحدث هذه الإنقطاعات فعلاً وهذا واجبنا الدولي. الواجب الذي تمليه الايديولوجية التي تقودنا، أن نساهم بجهودنا في التحرير الأسرع والأعمق.

يجب أن نستخلص من هذا كله نتيجة؛ هي أن تنمية البلدان التي تسير في طريق التحرير يجب أن تدفعها البلدان الإشتراكية. نقول ذلك دون أي قصد تهديدي أو مفعول مسرحي، ولا نقوله سعياً وراء وسيلة سهلة للتقرب من جميع الشعوب الآسيوية ـ الافريقية، بل لأن تلك هي قناعتنا العميقة. إن الإشتراكية لا يمكن أن توجد إذا لم يتم في الوجدانات تحويل يثير موقفاً أخوياً جديداً تجاه الإنسانية، سواء على الصعيد الفردي في

المجتمع الذي يبني الإشتراكية أو الذي بناها، أو على الصعيد العالمي، تجاه جميع الشعوب التي تشكو من الاضطهاد الإمبريالي.

نعتقد أن مسؤولية مساعدة البلدان المرتبطة يجب أن تؤخذ بهذه الروح وأن المسألة بعد الآن يجب الا تكون تنمية التجارة في سبيل النفع المتبادل على قاعدة أسعار مغشوشة على حساب بلدان نامية بفعل قانون القيمة والعلاقات الدولية للتبادل غير المتساوي الذي يجر إليه القانون.

فكيف يمكن أن نسمي «نفعاً متبادلاً» بيع المنتجات الخام التي تكلف البلدان النامية جهوداً وآلاماً لا تُحد بأسعار السوق العالمية وشراء ماكنات مصنوعة في المصانع الكبرى المؤتمتة القائمة اليوم، بأسعار السوق العالمية؟

إذا أقمنا هذا النمط من العلاقات بين المجموعتين من الأمم، فيجب الاعتراف أن البلدان الاشتراكية هي، إلى حد ما، شريكة في الاستثمار الإمبريالي.

سيُقال إن حجم المبادلات مع البلدان النامية يشكل نسبة مئوية تافهة من التجارة الخارجية لهذه البلدان. هذا صحيح تماماً لكنه لا يبدل من الصفة اللاأخلاقية لهذا التبادل.

إن واجب البلدان الاشتراكية الخُلُقي تصفية تواطئها الضمني مع المستثمرين الفرنسيين وإن واقعة قلة التجابه في الوقت الحاضر لا تعني شيئاً. ففي عام ١٩٥٩ كانت كوبا تبيع السكر بصورة عارضة لبلد من بلدان الكتلة الإشتراكية بواسطة سماسرة إنجليز أو من قوميات أخرى.

أما اليوم فإن ٨٠٪ من تجارتها مع المعسكر الإشتراكي، وتأتيها جميع المنتجات الجوهرية من المعسكر الاشتراكي، وهي الآن، في الواقع، جزء منه. فلا نستطيع أن نقول إن التجارة قد زادت بسبب تخريب البنى القديمة والإنخراط في شكل تنمية إشتراكي، فالطرفان القصيّان يتلامسان ويرتبطان فيما بينهما.

لم نسر في طريق الشيوعية ونحن نتوقع جميع المراحل كحصيلة منطقية لتنمية إيديولوجية ستتقدم نحو هدف محدد. فقد قوّت من عزيمة شعبنا الحقائق الإشتراكية بالإضافة إلى حقائق الإمبريالية القاسية وأنارت له الطريق الذي سلكناه فيما بعد عن وعي تام. وسيكون على شعوب افريقيا وآسيا التي ستتجه نحو التحرر النهائي أن تسلك الطريق نفسه.

وستسلكه إن عاجلاً أم آجلاً رغم أن اشتراكيتها تنعت اليوم بنعوت مختلفة.

إننا لا نرى تعريفاً آخر للإشتراكية سوى إلغاء استثمار الإنسان للإنسان، فما دام هذا الإلغاء لم يتحقق نظل في مرحلة بناء المجتمع الإشتراكي، وإذا ما توقف هذا الإلغاء أو تراجع بدلاً من أن تحدث الظاهرة، لا نستطيع عندها أن نتحدث حتى عن بناء الاشتراكية.

يجب أن نهيء الشروط التي ستتيح لأشقائنا أن يسلكوا مباشرة وعن وعي كامل طريق الإلغاء النهائي للإستثمار، لكننا لا نستطيع سلوك هذا الطريق، إذا كنا نحن أنفسنا شركاء في هذا الاستثمار. ولو سُئلنا ما هي الطريق التي يجب تطبيقها لإقامة أسعار مُنصفة؟ لا نستطيع الإجابة لأننا لا نعرف المعطيات العملية للمسألة. وكل ما نعرف هو أن الاتحاد السوفياتي وكوبا وقّعا، بعد مباحثات سياسية، اتفاقات في صالحنا، سنبيع بموجبها خمسة ملايين طن من السكر بسعر يفوق سعر السوق العالمي الحر المزعوم للسكر. وتدفع الصين الشعبية السعر نفسه.

ليس هذا سوى أرض للعمل فالمهمة الرئيسية تنحصر في إيجاد أسعار تتيح التنمية؛ وأن مفهوماً جديداً كل الجِدَّة سينحصر في تبديل نظام العلاقات الدولية؛ ويجب ألاّ تحدد التجارة الخارجية السياسة، بل بالعكس أن تكون خاضعة لسياسة أخوية تجاه الشعوب. لنحلل باختصار مشكلة الإعتمادات طويلة الأجل المعدة لتنمية الصناعات الأساسية. فنلاحظ غالباً أن البلدان المستفيدة تريد أن تنشىء قواعد صناعية غير متناسبة مع إمكاناتها الحالية، ولن تستهلك منتجات هذه الصناعة في تلك البلدان، وسيؤدي هذا الجهد إلى خسارة احتياطياتها. إن محاكمتنا العقلية هي التالية: توظيفات البلدان الإشتراكية في بلادها هي، تثقل مباشرة كاهل ميزانية الدولة ولا تهلك إلاّ باستخدام المنتجات المصنوعة، حتى نهاية الصنع فنقترح بحث إمكانية تحقيق توظيفات كهذه في البلدان النامية.

وهكذا، يمكن تحريك الطاقة الواسعة الكامنة في قاراتنا، المستثمرة استثماراً بائساً والتي لم تتلق قط المساعدة على تنميتها، ويمكن الشروع في مرحلة جديدة من التقسيم الحقيقي للعمل الدولي، لا يكون قائماً على تاريخ ما تم حتى الآن بل على التاريخ المقبل لما يمكن أن يتم.

إن البلدان التي ستنشأ في أراضيها توظيفات جديدة سيكون لها على

هذه التوظيفات جميع حقوق الملكية المطلقة، دون أي التزام بالدفع أو بفتح الإعتمادات. وستلتزم البلدان المستفيدة بتزويد البلدان الموظّفة كمية معينة من المحاصيل خلال عدد معين من السنين وبسعر معين.

إن تمويل الحصة المحلية من النفقات التي يجب أن يتحملها بلد يحقق توظيفات كهذه يستحق الدراسة أيضاً ويمكن أن يكون شكل المساعدة، التي لا تعني توزيعات القطع النادر القابل للتحويل بحرية، تقديم البضائع التي يسهل بيعها، مقسطة لأجل طويل، إلى البلدان النامية. وثمة مشكلة أخرى يصعب حلها هي مشكلة غزو التكنيك. فالعالم كله يعاني من نقص التقنيين الذي تشكو منه البلدان النامية. تنقصنا المدارس والكوادر. وينقصنا أيضاً في بعض الأحيان وعي واقعي لحاجاتنا ولا نعرف دوماً أن نقرر تطبيق سياسة تفضيلية للتنمية التقنية، الثقافية، والإيديولوجية. إن على البلدان الاشتراكية أن تمدنا بالمساعدة الضرورية لتكوين أجهزة التربية التقنية وأن تركز على الأهمية الرئيسية لهذه المشكلة. وتزودنا بالكوادر التي تنقصنا في الوقت الحاضر.

يجب أن نلح إلحاحاً أكبر على هذه النقطة الأخيرة: فالتقنيون الذين يجيئون إلى بلادنا يجب أن يكونوا مثاليين. إنهم رفاق يلقون وسطاً مجهولاً معادياً على الأغلب للتكنيك، ويتكلم لغة غير لغتهم وله عادات مختلفة كل الإختلاف عن عاداتهم. قبل كل شيء يجب أن يكون التقنيون الذين يباشرون هذه المهمة الصعبة شيوعيين، بأعمق وأنبل ما في هذه الكلمة من معنى. هذه الصفة وحدها، بالإضافة إلى حد أدنى من حسن التنظيم والمرونة، ستحقق الأعاجيب.

نعرف أن هذا ممكن لأن بلاداً شقيقة قد أرسلت لنا عدداً من التقنيين عملوا لتنمية بلادنا أكثر مما فعلت عشرة معاهد، وساهموا بفعالية في توطيد الصداقة بين شعوبنا أكثر من عشرة سفراء أو مائة حفلة ديبلوماسية. فإذا ما استطعنا أن ننجز فعلاً ما أشرنا إليه، ووضعنا، عدا هذا، في متناول البلدان النامية تكنولوجيا البلدان المتقدمة كلها، دون أن نستخدم الطريقة الحالية، طريقة البراءات التي تحمي المكتشفات في كل بلد، نكون قد تقدمنا عظيماً في مهمتنا المشتركة.

لقد قُهرت الإمبريالية في عدة معارك جزئية بيدَ أنها ما تزال قوة كبرى في العالم ولا يمكننا أن نترجّى هزيمتها النهائية إلاّ بجهدنا وتضحيتنا

جميعاً.

ومع ذلك فإن مجمل التدابير التي نقترحها لا يمكن أن تتخذ بصورة وحيدة الطرف. ومن المفهوم أن على البلدان الاشتراكية أن تدفع ثمن تنمية البلدان النامية. بيدَ أن على قوى البلدان النامية أن تتشدد وتسلك بحزم - مهما تكن المصاعب - طريق بناء الاشتراكية في مجتمع جديد، لا تكون فيه الآلة، أداة العمل، أداة لاستثمار الإنسان. كما أننا لا نستطيع أن نطمع بثقة البلدان الاشتراكية إذا ما حاولنا حفظ التوازن بين الرأسمالية والإشتراكية محاولين استخدام القوتين المتنافستين للحصول على فوائد بيِّنة؛ ويجب أن تحكم العلاقات بين المجموعتين من المجتمعات سياسة جديدة من الجد المطلق. ومن واجبنا أن نشير أيضاً إلى أن الأفضل أن تكون وسائل الإنتاج بيد الدولة بحيث تزول شيئاً فشيئاً علامات الإستثمار.

زد على ذلك أن التنمية لا يمكن أن تترك للإرتجال: بل يجب تخطيط بناء المجتمع الجديد. فالتخطيط هو أحد قوانين الإشتراكية التي لا توجد بدونه. وإذا انعدم التخطيط الملائم لا نستطيع أن نضمن بشكلٍ كافٍ أن تتحد اتحاداً متناسقاً جميع القطاعات الإقتصادية لبلد ما لتقفز إلى أمام قفزات يقتضيها العصر الذي نعيش فيه.

ليس التخطيط مشكلة منعزلة في كل بلد من بلداننا الصغيرة؛ تلك البلدان ذات التنمية المشوهة. التي تمتلك موادَّ أولية أو تنتج بعض المنتجات المصنوعة أو نصف المصنوعة لكن تنقصها المنتجات الأخرى كلها. فالتخطيط يجب أن يتجه، منذ البداية، نحو تقسيم إقليمي معين بحيث ينسق اقتصاديات البلدان ويصل بهذه الصورة إلى الدمج على قاعدة النفع المتبادل الحقيقي.

ونعتقد أن الطريق الحالية مليئة بالأخطار، وهي ليست أخطاراً اخترعتها أو توقعتها على المدى الطويل بعض العقول المتفوقة، بل أخطار هي النتيجة الملموسة للوقائع التي تزعجنا. لقد بلغ الصراع ضد الإستعمار مراحله الأخيرة، بيدَ أن النظام الإستعماري، في عصرنا، ليس سوى نتيجة للسيطرة الإمبريالية.وما دامت الإمبريالية موجودة، فإنها، بالتعريف، ستمارس سيطرتها على بلدان أخرى، وهذه السيطرة تُدعى اليوم الإستعمار الجديد.

لقد نما الإستعمار الجديد في أمريكا الجنوبية أولاً، في قارة كاملة؛ ثم بدأ

اليوم يظهر بشدة متزايدة في أفريقيا وآسيا، وتتفرع أشكال تنميته وتسربه. فأولها الشكل الفظ كما رأينا في الكونغو وسلاحه الأقصى العنف المجرد من أية اعتبارات أو تنكر أياً كان نوعه. وهنالك شكل آخر أدق: التسرب إلى البلدان التي تتحرر سياسياً، والإتحاد مع البورجوازية الوطنية الجديدة، وتنمية بورجوازية طفيلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح البلد المستعمر، وتحظى بقدر معين من الرخاء أو بارتفاع موقت في مستوى حياة الشعوب؛ والحقيقة أن الانتقال البسيط في العلاقات الإقطاعية إلى العلاقات الرأسمالية، في البلدان المتخلفة جداً، يمثل تقدماً كبيراً، بصرف النظر عن النتائج الضارة التي تسببها للشغيلة تلك العلاقات الرأسمالية.

لقد أظهر الاستعمار الجديد مخالبه في الكونغو. وليس ذلك علامة قوة بل علامة ضعف؛ فقد اضطر إلى اللجوء إلى القوة، سلاحه الأخير، كحجة اقتصادية، مما يولد ردود فعل معارضة كبيرة الشدة. ويتم هذا التسرب أيضاً إلى بلاد أخرى في أفريقيا وآسيا بشكل أدق بكثير يخلق بسرعة ما سمّي «الأمركة الجنوبية» لهاتين القارتين، أي تنمية بورجوازية طفيلية لا تضيف شيئاً إلى الثروة القومية بل، بالعكس، تكدس خارج البلاد في المصارف الرأسمالية أرباحها الضخمة غير الشريفة وتتقابل مع الأجنبي للحصول على المزيد من الأرباح، متجاهلة تجاهلاً مطلقاً رفاهية شعبها.

وتوجد كذلك أخطار أخرى: مثلاً، الخصومة بين البلدان الشقيقة، الصديقة سياسياً، بل والمتجاورة أحياناً، التي تحاول تنمية التوظيفات ذاتها، في الوقت ذاته، بالنسبة لأسواق لا تمتصها غالباً. هذه المزاحمة تنطوي على محذور تبذير طاقات يمكن أن تستخدم في تعاون اقتصادي أوسع بكثير، وعدا هذا، تتيح للإحتكارات الإمبريالية أن تلعب لعبتها.

وفي بعض الحالات، عندما يستحيل على الإطلاق تحقيق توظيف بيِّن بمساعدة المعسكر الاشتراكي، يتم هذا التوظيف عن طريق عقد اتفاقات مع الرأسماليين. ولهذه التوظيفات الرأسمالية عيوب متعلقة في أسلوب منح الإعتمادات ولها أيضاً عيوب أخرى هامة جداً، مثل إقامة الشركات المختلفة التي يتشارك فيها جيران خطرون. وبما أن التوظيفات موازية بصورة عامة لتوظيفات دول أخرى، ينشأ عن ذلك خطر تنازع بلدان صديقة حول خلافات اقتصادية؛ يضاف إلى هذا أن الفساد الصادر عن بقاء الرأسمالية، الماهرة في التلويح بالتنمية والرخاء لبلبلة أفكار الكثير من

الناس، يكون تهديداً خطيراً.

وبعدئذ، يؤدي الإشباع بالمحاصيل المتماثلة إلى تدهور الأسعار في الأسواق. وترى البلاد المتضررة نفسها مضطرة، إما إلى طلب قروض جديدة، أو إلى السماح بتوظيفات تكميلية لتظل قادرة على المنافسة. وتنتهي مثل هذه السياسة آخر الأمر إلى أن تضع الاحتكارات يدها على الاقتصاد، وتعود ببطء وبكل تأكيد إلى الماضي. وفي رأينا، إن الحصول دون خطر على توظيفات تشارك فيها الدول الإمبريالية، يستلزم أن تشترك الدولة مباشرة بصفة مشتر وحيد للأموال، فتقصر العمل الإمبريالي على عقد عقود توريدات دون السماح لها بالدخول إلى أبعد من بابها وفي هذه الحالة، يحسن الإستفادة من تناقضات الإمبريالية للحصول على شروط أفضل.

ويجب أيضاً ألاّ ننسى المساعدات الإقتصادية، والثقافية... إلخ، المسماة «نزيهة» التي تمنحها الإمبريالية بنفسها أو بواسطة دول عميلة تحظى بأفضل تقبل في أرجاء معينة من العالم.

وإذا لم يُعترف بهذه الأخطار كلها في الوقت المناسب، يصبح الطريق مفتوحاً أمام الإستعمار الجديد في بلدان شرعت في مهمة التحرير القومي مفعمة بالإيمان والحماس: فتحل سيطرة الإحتكارات بصورة حاذقة، وتدريجية إلى درجة يصعب تمييز نتائجها حتى الوقت الذي تظهر فيه باسلوب فظ.

إن علينا عملاً صعباً يجب تحقيقه؛ فثمة مشكلات واسعة تطرح على عالمنا: عالم البلدان الاشتراكية، والعالم المسمى بالعالم الثالث؛ ومشكلات متصلة مباشرة بالإنسان ورفاهيته والكفاح ضد المسؤول الرئيس عن تأخرنا. أمام هذه المشكلات، يجب على البلدان كلها، والشعوب كلها، الواعية لواجباتها، وللأخطار التي يولّدها وضعنا، والتضحيات التي تتطلبها التنمية، أن تتخذ تدابير ملموسة لتوثيق صلاتنا على الصعيدين: الإقتصادي والسياسي، اللذين لا يمكن أن ينفصلا أبداً، ويكوّنان كتلة كبرى كثيفة تستطيع بدورها أن تساعد بلداناً جديدة على التحرر، من سلطة الإمبريالية السياسية والإقتصادية مرة واحدة.

يجب معالجة وجه التحرر بالسلاح من قوة سياسية غاشمة تبعاً لقواعد الأممية البروليتارية: فإذا كان من السخف التفكير بأن مدير

مشروع في بلد اشتراكي محارب يمكن أن يتردد في إرسال الدبابات التي ينتجها إلى جبهة لا تستطيع تقديم ضمانات للدفع، فلا ينبغي أن يبدو أقل سخاءة التثبت من ملاءمة شعب يكافح من أجل تحرره أو يحتاج إلى أسلحة للدفاع عن حريته.

ففي عالمنا، لا يمكن أن تكون الأسلحة بضائع؛ بل يجب أن تقدم مجاناً على الإطلاق بالكميات الضرورية ـ والممكنة ـ للشعوب التي تطلبها لتستعملها ضد العدو المشترك. بهذه الروح منحنا الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية مساعدتهما العسكرية. فنحن اشتراكيون، ونكون ضمانة لاستخدام هذه الأسلحة، لكننا لسنا الوحيدين ويجب أن نعامل كلنا معاملة واحدة.

فلكي نرد على عدوان الإمبريالية الأمريكية البشع على الفييتنام أو الكونغو، يجب أن نزوّد هذه البلدان الشقيقة بوسائل الدفاع كلها التي تحتاجها، عارضين عليها تضامننا غير المشروط.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نحتاج إلى التغلب على صعوبات التنمية بمساعدة التكنيك الأكثر تقدماً. ولا نستطيع سلوك الطريق الصاعد الطويل الذي قطعته الإنسانية، من الإقطاعية حتى عصر الذرة والأتمتة؛ فسيكون طريقاً مليئاً بالتضحيات الجسام، وسيكون جزء منها عديم الجدوى.

يجب أن نحصل على التكنيك حيثما نجده، وأن نقفز القفزة التقنية العظمى الضرورية لتقليص الفرق بين أكثر البلدان تقدماً وبيننا تقليصاً تدريجياً. ويجب أن يطبق هذا التكنيك في المصانع الكبرى، وفي زراعة نامية تنمية ملائمة، وعلى الأخص أن تكون له قاعدة من الثقافة التقنية والايديولوجية قوية ومنغرسة في الجماهير بقدر كافٍ تستطيع بلا انقطاع تغذية أجهزة ودولاب البحث الذي يجب خلقه في كل بلد، وكذلك الناس الذين يمارسون التكنيك الحالي والقادرون على التآلف مع التقنيات الجديدة المكتسبة.

ويجب أن يكون لدى هذه الكوادر وعي واضح لواجبها نحو المجتمع الذي تعيش فيه؛ فلا يمكن أن تكون ثمة ثقافة تقنية حسنة إذا لم ترافقها ثقافة ايديولوجية. وفي معظم بلداننا لا يمكن أن توجد قاعدة كافية للتنمية الصناعية ـ التي ترتبط بها تنمية المجتمع الحديث ـ إذا لم نبدأ بأن نؤمّن للشعب الغذاء الضروري، والخيرات الاستهلاكية الملحة وثقافة جيدة.

يجب ان نكرّس جزءاً كبيراً من الدخل القومي لتوظيفات التعليم المسماة توظيفات غير منتجة ويجب الإهتمام على الأخص بتنمية الإنتاجية الزراعية. وقد بلغت هذه الإنتاجية الزراعية في عدة بلدان رأسمالية مستويات لا تصدق، وأحدثت أزمات سخيفة من تكدس الإنتاج، وغزو الحبوب والمحاصيل الغذائية الاخرى المواد الاولية الصناعية الآتية من البلدان المتقدمة، بينما يعاني عالم كامل من الجوع، من أنه يمتلك ما يكفي من الأراضي والناس لإنتاج أضعاف ما يحتاج إليه العالم من الغذاء.

يجب أن تُعتَبر الزراعة عمود التنمية، ولذا فالجوهري تحويل البنية الزراعية والتآلف مع الإمكانات التقنية الجديدة، وكذلك مع الالتزامات الجديدة لإلغاء الاستثمار الإنساني.

وقبل اتخاذ قرارات تكلف كثيراً قد تجر إلى شرور لا يمكن إصلاحها؛ يجب القيام بتنقيب دقيق للأرض الوطنية؛ فهو إحدى المراحل السابقة للبحث الاقتصادي وضرورة أولية للتخطيط الصحيح.

إننا نساند مساندة حارة اقتراح الجزائر القاضي بإيجاد مؤسسة لعلاقتنا. ونرغب في اقتراح بعض الإعتبارات التكميلية فقط:

١ ـ لكي يكون الاتحاد أداة للكفاح ضد الإمبريالية، فإن مساهمة شعوب أمريكا اللاتينية والتحالف مع البلاد الاشتراكية أمران ضروريان.

٢ ـ يجب السهر على الصفة الثورية للإتحاد، بأن تمنع من الدخول فيه الحكومات والحركات التي لا تأتلف مع المطامح العامة للشعوب وبخلق آليات تتيح الانفصال عن كل من ينحرف عن الطريق السوي، سواء أكان حكومة أو حركة شعبية.

٣ ـ يجب التوصل إلى إقامة علاقات جديدة على قدم المساواة بين بلداننا والرأسماليين، بإقامة اجتهاد قضائي ثوري يحمينا في حالة النزاع، وإعطاء العلاقات بيننا وبين بقية العالم محتوى جديداً.

إننا نتحدث بلغة ثورية ونناضل بشرف من أجل انتصار هذه القضية. بيدَ أننا نتخبط غالباً في شباك حق دولي ناتج عن مجابهات دول إمبريالية وليس عن نضال الشعوب.

فشعوبنا، مثلاً، يساورها القلق وهي ترى القواعد الأجنبية قائمة على أراضيها؛ أو أن عليها أن تتحمل العبء الباهظ، عبء الديون الخارجية المرتفعة غاية الارتفاع.

إن العالم كله يعرف هذه العيوب: فقد أتاحت حكومات عميلة، حكومات أضعفها كفاح تحريري طويل أو تنمية قوانين السوق الرأسمالية، أن توقّع اتفاقات تهدد استقرارنا الداخلي وتضيع مستقبلنا.

لقد حان الوقت لأن ننفض النير عن كاهلنا، ونفرض إعادة النظر بالديون الخارجية التي تضغط علينا ونرغم الإمبرياليين على التخلي عن القواعد العدوانية.

لا أريد أن أختم كلماتي هذه التي تذكر بالمبادىء التي تعرفونها كلكم، دون أن ألفت انتباه هذه الجمعية إلى واقعة أن كوبا ليست البلد الأمريكي اللاتيني الوحيد؛ وكل ما في الأمر، هو أن لكوبا الحظ في أن تتكلم اليوم أمامكم؛ وأود أن أُعيد إلى الذاكرة أن شعوباً أخرى تسفك دمها لتحصل على الحق الذي حصلنا عليه؛ وإننا نحيي، هنا وفي جميع المؤتمرات حيثما انعقدت، الشعوب البطلة في فييتنام؛ ولاوس، وغينيا المسماة بالبرتغالية، وأفريقيا الجنوبية، وفلسطين؛ ويجب أن نُسمع صوتنا الصديق إلى جميع البلدان المستثمَرة التي تكافح في سبيل انعتاقها ويجب أن نمد لها يدنا ونشجع الشعوب الشقيقة في فنزويلا، وغواتيمالا، وكولومبيا، التي تقول اليوم، والسلاح بيدها، للعدو الإمبريالي، «لا».

إن قليلاً من المسارح تساوي في رمزيتها، الجزائر، إحدى عواصم الحرية الأكثر بطولة، من أجل تصريح كهذا. فليلهمنا الشعب الجزائري العظيم الذي تمرَّس في آلام الاستقلال كما لم يتمرس مثله سوى القلة من الشعوب، بقيادة حزبه؛ وعلى رأسه صديقنا أحمد بن بلاً، في هذا الكفاح الخالي من المعسكرات ضد الإمبريالية الأمريكية.

الإشتراكية
والإنسان في كوبا

إعتدنا أن نسمع من فم الناطقين الرأسماليين هذا الاعتراف الايديولوجي بأن فترة بناء الاشتراكية، التي ترتبط بها، تتميز بتضحية الفرد على مذبح الدولة.

لن أحاول دحض هذا التأكيد على قاعدة نظرية مجردة، بل ساعيد الواقعات كما عاشها الناس في كوبا مضيفاً إليها تعليقات عامة.

فقبل كل شيء، سارسم بإيجاز الملامح الكبرى لتاريخ نضالنا الثوري قبل وبعد الاستيلاء على السلطة.

في ٢٦ تموز ١٩٥٣ ولدت النضالات الثورية التي انتهت إلى الثورة في الأول من كانون الثاني ١٩٥٩. عندما هاجمت مجموعة من الرجال، يقودهم فيديل كاسترو، في فجر ذلك اليوم، ثكنة مونكادا في المقاطعة الشرقية. كان الهجوم فاشلاً وتحول الفشل إلى نكبة، إذ أُلقي القبض على الأحياء وسجنوا، لكنهم عادوا إلى النضال الثوري حالما عُفي عنهم. وخلال هذا التسلسل الذي لم تكن الاشتراكية فيه سوى فكرة خبيئة، كان الإنسان هو العامل الأساسي. ففي الإنسان الكائن الوحيد، الذي يحمل اسماً ولقباً، كنا نضع ثقتنا، وبأهليته للعمل كان يرتبط نجاح الصراع الدائر أو فشله.

ثم جاءت مرحلة الغوار. لقد نما الغوار في أواسط متباينة في الشعب، الكتلة التي كانت ما تزال نائمة والتي كان يجب تعبئتها، وفي طليعتها المغاورين، الذين كانوا يحركون الوعي الثوري والحماس القتالي. كانت هذه الطليعة العامل الوسيط الذي خلق الشروط الذاتية الضرورية للنصر.

وبمقدار ما كنا نتبنى المثل العليا للبروليتاريا، وكانت الثورة تتم في عاداتنا وفي أذهاننا، كان الفرد ما يزال عاملاً أساسياً.

فكل محارب من محاربي السييرا مايسترا، اكتسب رتبة أعلى في القوات الثورية، كان يحقق عدداً كبيراً من الأعمال الباهرة. وعلى هذه القاعدة كان يحصل على رتبه.

وفي خلال هذه المرحلة البطولية الأولى، كنا نتخاصم للحصول على المهام المشتملة على أكبر المسؤوليات وأفدح الأخطار دون أن تُرضي شيئاً آخر غير القيام بالواجب.

وغالباً ما نرجع إلى هذه الواقعة المليئة بالتعاليم في عملنا التربوي الثوري. كان موقف محاربينا يشف عن إنسان المستقبل. فقد تكرر هذا التفاني الكلي للقضية الثورية في مناسبات أخرى عديدة من تاريخنا؛ وقد رأينا، خلال أزمة تشرين الأول ولدى وقوع إعصار «فلورا»، أفعالاً شجاعة وتضحيات استثنائية يحققها شعب بأسره.

إن إحدى مهامنا الأساسية، من وجهة النظر الايديولوجية، هي إيجاد الصيغة لإدامة هذا الموقف البطولي في الحياة اليومية.

في كانون الثاني ١٩٥٩، تشكلت الحكومة الثورية، بمشاركة مختلف الأعضاء من البورجوازية الرجعية. وكان وجود الجيش المتمرد، عامل القوة، يشكل ضمانة الحكم. لكن ظهرت في الحال تناقضات جدية أمكن التغلب عليها جزئياً عندما تقلد فيديل كاسترو في شباط ١٩٥٩ قيادة الحكومة بصفته وزيراً أول. وقد وجب أن تؤول هذه الأحداث، في تموز من السنة نفسها، إلى استقالة الرئيس أوروتيا تحت ضغط الجماهير. وهكذا ظهر بوضوح في تاريخ الثورة الكوبية عنصر سيتبدى بانتظام: الجماهير.

تفسير صحيح لرغبات الشعب

هذا الكائن ذو الأوجه العديدة ليس، كما يزعمون، مجموعاً من العناصر المتشابهة. كلها يعمل كقطيع مطيع (بعض الأنظمة تعتبره كذلك). صحيح أنه يتبع قادته، دون تردد، وبصورة رئيسية فيديل كاسترو؛ بيدَ أن درجة الثقة التي حاز عليها فيديل تتناسب على وجه الضبط مع تفسيره الصحيح لرغبات الشعب وآماله ومع الكفاح الصادق الذي خاضه لتحقيق الوعود التي قطعها.

لقد شاركت الجماهير في الإصلاح الزراعي وفي المهمة الشاقة، مهمة إدارة مشروعات الدولة؛ وعانت التجربة البطولية في بلاياخيرون، وتمرست في الكفاح ضد مختلف قُطاع الطرق الذين تسلحهم وكالة المخابرات المركزية، وعاشت أهم لحظات التاريخ الحديث أثناء أزمة تشرين الأول، وهي اليوم تواصل العمل في بناء الاشتراكية.

قد يُظَن لأول وهلة أن أولئك الذين يتحدثون عن خضوع الفرد للدولة محقون في قولهم؛ فالجماهير تنجز، بحماس وانضباط لا مثيل لهما، المهام التي حددتها الحكومة، سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية، دفاعية أو رياضية، إلخ... وتأتي المبادهة، بصورة عامة، من فيديل أو من القيادة العليا، للثورة فتشرح للشعب الذي يتبناها. وكثيراً ما يطرح الحزب والحكومة تجارب محلية، لتعمم بعدئذ، تبعاً للطريقة ذاتها.

ومع ذلك تُخدع الدولة أحياناً. فعندما يحصل خطأ من هذه الأخطاء، نلاحظ نقص الحماس لدى الجماهير من تناقص نشاط كل واحد، ويشل العمل حتى يتقلص إلى أبعاد تافهة؛ عندها تحين لحظة تبديل الطريقة.

هذا ما حدث في آذار ١٩٦٢، حيال سياسة التشيع في فرضها هانيبال إسكالانته.

الوحدة الديالكتيكية بين فيديل والجماهير

بديهي أن هذه الآلية لا تكفي لضمان اتخاذ قرارات فعالة وأنه ينقصها ترابط أكثر التحاماً بالجماهير.

يجب علينا أن نحسِّن هذه الآلية خلال السنوات القادمة، بيدَ أننا نستعمل في الوقت الحاضر، بالنسبة للمبادهات الصادرة عن الطبقات العليا في الحكومة، الطريقة شبه الحدسية التي تنحصر في معاينة ردود الفعل العامة تجاه المشكلات المطروحة. إن فيديل معلم في هذه الأمور، ولا نستطيع تثمين الأسلوب الخاص الذي يندمج فيه بالشعب إلاّ إذا رأيناه أثناء العمل؛ ففي الاجتماعات العامة الحاشدة، نلاحظ ظاهرة مماثلة لظاهرة الطنين في مقياسي نغم، فيبدأ فيديل والشعب بالاهتزاز في حوار متزايد الشدة حتى يبلغ أوجه النهائي الذي يكرسه هتافنا بالنضال والنصر.

ومن الأمور الصعبة، بالنسبة لمن لا يعيش تجربة الثورة، أن يفهم ذلك الديالكتيك الوثيق القائم بين كل فرد والجماهير، وذلك التفاعل بين

الجماهير وقادتها.

يمكن أن نرى بعض الظاهرات المماثلة، في المجتمع الرأسمالي، عندما يظهر رجال سياسيون قادرون على إثارة التعبئة الشعبية. بيدَ أن القضية لا تكون عندئذ حركة اجتماعية؛ ذلك أن الحركة تدوم ما دام حياً ذلك الذي أمدَّها بالدفع، أو حتى نهاية الأوهام الشعبية، التي يفرضها المجتمع الرأسمالي. ففي هذه الحركة الأخيرة، يوجه الإنسان نظام قاس، لا تصل إليه الأفهام، عادة. والفرد المنحط يرتبط بالمجتمع في مجموعه بحبل سرّة غير منظور: هو قانون القيمة. وهذا القانون يؤثر في أوجه حياته كلها، ويكيف مصيره.

القوانين غير المنظورة للرأسمالية

إن القوانين العمياء للرأسمالية، القوانين التي لا يراها معظم الناس، تفعل في الفرد دون أن يشعر بفعلها. فلا يرى سوى أفق واسع يبدو له غير محدود. بهذه الصورة تطمح الدعاية الرأسمالية إلى تقديم حالة روكفلر ـ حقيقة أم لا ـ على أنها درس في إمكانات النجاح. فالبؤس الذي يجب تكديسه لينبثق مثال كهذا، ومجموع الحقارات التي تتضمنها ثروة على هذا القدر من الضخامة لا تظهر في اللوحة ولا تستطيع القوى الشعبية أن ترى دوماً هذه الظاهرات بوضوح. (كان يجب أن ندرس هنا الشكل الذي يفقد فيه العمال، في البلدان الرأسمالية، وعيهم الأممي تحت تأثير إشراكهم في قدر معين من استثمار البلدان التابعة، وكيف ان استعدادهم للقتال في بلادهم، يضعف، تبعاً لذلك، إلاّ أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق بحثنا).

على أية حال، فإن الطريق الذي يجب اجتيازه، في مجتمع كهذا مليء بالعقبات، ويبدو في الظاهر، أن فرداً يمتلك صفات معينة يستطيع وحده اجتيازه للوصول إلى الهدف؛ ويترصد الناس المكافأة البعيدة بيدَ أن الطريق مقفر؛ يضاف إلى ذلك قانون الغاب: ذلك أن فشل الآخرين يتيح وحده النجاح.

سأحاول الآن تعريف الفرد، صانع هذه المأساة الغريبة والمثيرة، مأساة بناء الاشتراكية، في وجوده المزدوج ككائن وحيد وعضو في المجتمع.

اعتقد أن الأسهل هو الاعتراف بصفته ككائن غير تام. فعيوب المجتمع القديم تستمر في الوعي الفردي ويجب القيام بعمل متواصل لمحوها. والتسلسل مزدوج: من جهة، المجتمع الذي يؤثر في تربيته المباشرة وغير المباشرة، ومن جهة أخرى الفرد الذي يخضع في موقف واع من التربية الذاتية.

محاربة الماضي بقسوة

يجب على المجتمع الجديد السائر في طريق التكوين أن يحارب بقسوة كبيرة الماضي الذي يتردد صداه لا في الوعي الفردي وحده، حيث تثقل كاهله بقايا تربية موجهة بانتظام نحو انعزال الفرد، بل يتردد أيضاً في الصفة ذاتها لهذه الفترة الانتقالية التي تدوم فيها العلاقات التجارية. فالبضاعة هي النواة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي؛ وما دامت هذه البضاعة موجودة، ستظل آثارها بادية في تنظيم الانتاج، وبالتالي، في الوعي.

أبرز ماركس في رسمه المبسَّط، فترة الإنتقال على أنها نتيجة التحويل المتفجِّر للنظام الرأسمالي الذي تمزقه تناقضاته؛ ولقد رأينا، في الواقع، كيف تنفصل عن الشجرة الإمبريالية بعض البلدان التي تكون فروعها الأضعف، وهي ظاهرة توقعها لينين.

ففي هذه البلدان، نمت الرأسمالية نمواً كافياً لتشعر الشعب بنتائجها بشكل أو بآخر، بيدَ أن تناقضاتها هي، ليست هي التي تفجِّر النظام في آخر المطاف. إن الكفاح التحرري ضد الطاغية الأجنبي، واليؤس الذي تحدثه أمور طارئة خارجية كالحرب، تكون نتيجتها زيادة ضغط الطبقات المتميزة على الطبقات المستثمرة، وحركات التحرير التي تستهدف قلب الأنظمة الاستعمارية الجديدة، هي عوامل تطلق عادة الحركة الثورية. وينجز العمل الواعي ما يتبقى.

لم تتم في هذه البلدان بعد تربية كاملة موجهة نحو العمل الاجتماعي، ولا تتيح ظاهرة التملك وضع هذه الثروات في متناول الجميع.

إن تبدلاً سريعاً وبلا تضحيات أمر مستحيل،بفعل التخلف في التنمية من جهة، وهرب الرساميل العادي نحو البلدان «المتمدنة» من الجهة الأخرى. فما يزال علينا أن نقطع مراحل كثيرة قبل أن نصل إلى مستوى كافٍ من التنمية الاقتصادية، والإغراء كبير جداً للسير على دروب مطروقة،

واللجوء إلى المصلحة المادية كدافع لتنمية اقتصادية متسارعة.

وعندئذ نتعرض لخطر هو أن تخفي الأشجار الغابة: فثمة خطر لأن نقع في مأزق إذا تتبعنا وهم تحقيق الإشتراكية بمساعدة أسلحة عفنة ورثناها عن الرأسمالية (البضاعة باعتبارها وحدة اقتصادية، نجاعة العمل، المصلحة المادية الفردية باعتبارها حافزاً، إلخ). والواقع أننا ننتهي إلى مأزق بعد أن نجتاز مسافة طويلة تصالبت أثناءها الطرق في أغلب الأحيان، مما يجعل من الصعوبة بمكان معرفة اللحظة التي ضللنا فيها الطريق. وفي هذه الأثناء، تكون القاعدة الاقتصادية المتبناة قد فعلت فعلها التخريبي في تنمية الوعي. فمن أجل بناء الشيوعية، يجب تبديل الإنسان في الوقت الذي نبدل فيه القاعدة الاقتصادية.

من هنا الأهمية العظيمة لانتقاء تعبئة الجماهير انتقاء صحيحاً. ويجب أن تكون هذه الأداة بصورة أساسية أداة أخلاقية، دون أن ننسى استخدام الحافز المادي استخداماً صحيحاً، ونخص بالذكر الحافز ذا الطبيعة الاجتماعية.

يجب أن يكون المجتمع مدرسة جبارة

سبق أن قلت إن من السهولة بمكان إعمال الحوافز الخلقية في ساعات الخطر الأقصى، لكن، لكي تظل هذه الحوافز حية، يجب تنمية قيم جديدة في الوجدانات، ويجب أن يصير المجتمع كله مدرسة جبارة. إن الخطوط الكبرى لهذه الظاهرة مماثلة لخطوط تكوين الوعي الرأسمالي في حقبته الأولى. فالرأسمالية تلجأ للقوة، لكنها تعلم بالإضافة إليها ايديولوجيتها، إيديولوجية الطبقة المسيطرة. ويقوم بالدعاية المباشرة أولئك الناس المكلفون بشرح حتمية النظام الطبقي، سواء أكان من أصل إلهي أو فرضته الطبيعة بصورة آلية. وهذه الدعاية تجرد الجماهير من سلاحها، حيث ترى نفسها مظلومة من قبل شر يستحيل عليها مكافحته.

ثم يجيء الأمل، وبهذا تفترق الرأسمالية عن الأنظمة الطبقية السابقة التي لم تكن تدع أي مخرج ممكن.

يرى البعض، أن الصيغة الطبقية ستظل صالحة: المكافأة لأولئك الذين يطيعون، ذلك هو الدخول بعد الموت إلى عوالم رائعة أخرى يكافأ فيها الطيبون، وهكذا، تستمر التقاليد القديمة. ويرى آخرون أمراً مبتكراً:

فالانقسام إلى طبقات يظل أمراً محتوماً، بيدَ أن الأفراد يمكن أن يخرجوا من الطبقة التي ينتمون إليها بالعمل، والمبادهة، إلخ... هذه التربية الذاتية بقصد النجاح رياء محض: فهم يحاولون أن يعظوا لغاية مصلحية. إن هذه الكذبة، النجاح الفردي، في متناول الجميع.

أما نحن فنرى أن التربية المباشرة ترتدي أهمية أكبر بكثير. فالتفسير مقنع لأنه صحيح؛ ولا يحتاج إلى الحيل. والتربية المباشرة تتم من خلال جهاز الدولة التربوي تبعاً للثقافة العامة، التقنية والايديولوجية، بواسطة هيئات رسمية مثل وزارة التربية وجهاز التربية في الحزب. فتنغرس التربية في الجماهير ويميل الوضع الجديد المقترح لأن يصير عاماً؛ وتتبناه الجماهير وتضغط على أولئك الذين لم يتربوا بعد. ذلك هو الشكل غير المباشر لتربية الجماهير، وهو شكل يساوي في قوته الشكل الثاني.

تربية الفرد الذاتية

بيدَ أن هذه التربية واعية؛ ويتلقى الفرد باستمرار تأثير السلطة الاجتماعية الجديدة ويدرك أنه لم يتآلف معها تآلفاً تاماً. ويحاول، بالتربية غير المباشرة أن يتكيف مع وضع يبدو له عادلاً، وهو أمر لم يستطع تحقيقه حتى الآن بسبب نقص تنميته الخاصة. فهو يربي نفسه بنفسه.

في هذه الحقبة من بناء الاشتراكية، نستطيع أن نساعد في ولادة الإنسان الجديد. إن صورته لم تحدد بعد كل التحديد؛ ولا يمكن أن تكون كذلك باعتبار أن هذا التطور موازٍ لتنمية بنى اقتصادية جديدة. فعدا أولئك الذين يدفعهم نقص تربيتهم نحو طريق وحيد، نحو الإرضاء الأناني لأطماعهم، هنالك الذين يميلون، حتى في داخل الإطار الجديد للتطور الجماعي، إلى التقدم منعزلين عن الجماهير التي يرافقونها.

والمهم أن يكتسب الناس كل يوم وعياً أكبر لضرورة اندماجهم في المجتمع ولأهميتهم كمحرك لهذا المجتمع في الوقت ذاته. فلم يعودوا يتقدمون تماماً لوحدهم، عبر طرق ملتوية، نحو رغباتهم البعيدة. بل يتبعون طليعتهم المكونة من الحزب والعمال الطليعيين، والناس الطليعيين الذين يتقدمون متصلين بالجماهير ومتحدين معها اتحاداً وثيقاً.

إن أبصار الطلائع تتجه نحو المستقبل ونحو مكافآتها؛ بيدَ أن هذه المكافأة لا تستشف كشيء ما فردي؛ فمكافآتهم، هي المجتمع الجديد

الذي سيكون فيه الناس متباينين، مجتمع الإنسان الشيوعي.

طريق طويل ومليء بالصعاب

الطريق طويل ومليء بالصعاب. فأحياناً يجب أن نتراجع، إذ نقع في مازق؛ وأحياناً أخرى، نفترق عن الجماهير، إذ نتقدم بسرعة كبيرة؛ وفي بعض المناسبات، نسير ببطء شديد ونشعر بلهاث أولئك الذين يتعقبوننا قريباً جداً. ففي طموحنا كثوريين، نسعى إلى السير بأسرع ما يمكن، ونشق طريقنا، لكننا نعلم أننا نأخذ مادتنا من الجماهير وأن هذه الجماهير لن تستطيع التقدم بسرعة أكبر إلاّ إذا شجعناها بالإقتداء بنا.

ورغم الأهمية المعطاة للحوافز الخلقية، فإن وجود الانقسام إلى مجموعتين رئيسيتين (طبعاً، عدا العدو الصغير من أولئك الذين لا يشاركون، لسبب أو لآخر، في بناء الاشتراكية)، يدل على النقص النسبي في تنمية الوعي الإجتماعي.

إن المجموعة الطليعية متقدمة إيديولوجياً أكثر من الجماهير؛ فالجماهير تعرف القيم الجديدة لكنها تعرفها معرفة غير كافية. وفي حين أن تغييراً كيفياً يحدث لدى الطلائع يتيح لها التفاني في وظيفتها الطليعية، تكون الجماهير أقل وعياً ويجب أن تخضع لضغوط ذات شدة معينة؛ تلك هي ديكتاتورية البروليتاريا التي تمارَس لا على الطبقة المغلوبة وحدها، بل تمارس فردياً على الطبقة الظافرة. وهذا يتضمن، لكي يكون النجاح شاملاً، ضرورة سلسلة من الآليات: المؤسسات الثورية ـ مجموعة متناسقة من الأقنية، والمراتب، والمسننات المشحمة جيداً ـ التي ستتيح وحدها الإصطفاء الطبيعي لأولئك المهيئين لأن يسيروا في الطليعة وتوزع المكافآت والعقوبات حسب استحقاقات كل واحد.

تحديد كامل لهوية الحكومة والجماعة

لم نتوصل بعد إلى إحلال مؤسسات الثورة. فنحن نسعى إلى شيء يتيح التحديد الكامل لهوية الحكومة والجماعة بمجملها (مؤسسات متآلفة مع الشورط الخاصة لبناء الاشتراكية والبعيدة قدر الإمكان عن الأماكن المشتركة للديمقراطية البورجوازية المنقولة إلى مجتمع جديد في طور التكوين، مثل المجالس التشريعية). فقد قمنا ببعض التجارب، دون تسرع كبير، بهدف خلق مؤسسات الثورة بصورة تدريجية. وكان لاجمنا الأكبر

الخوف من أن تفصلنا علاقة صورية عن الجماهير وعن الفرد ولا يفقدنا التطلع إلى آخر وأهم مطمح ثوري، مطمح تحرير الإنسان من انحطاطه.

ورغم تلكؤ المؤسسات، التلكؤ الذي يجب التغلب عليه تدريجياً، فإن الجماهير تصنع الآن تاريخها كمجموعة واعية من الأفراد تناضل من أجل قضية واحدة.

إن الإنسان أكثر كمالاً، في النظام الاشتراكي رغم توحيده الظاهر؛ وإمكانيته في التعبير والضغط على النظام الاجتماعي أكبر بكثير رغم غياب آلية متآلفة تمام التآلف.

وما يزال من الضروري زيادة اشتراكه الواعي، الفردي والجماعي في جميع آليات الإدارة والإنتاج، وربط هذا الاشتراك بالتربية التقنية والايديولوجية، بحيث يشعركم أن هذه التسلسلات مترابطة ترابطاً وثيقاً وتقدمها متوازياً. وهكذا، سيبلغ الوعي الكلي لكيانه الإجتماعي، وتحقيقه التام كمخلوق إنساني، بعد أن يحطم قيوده.

وسيترجم ذلك بصورة ملموسة بإعادة احتلال طبيعته الخاصة به من خلال العمل المتحرر وبالتعبير عن شرطه الإنساني، عبر الثقافة والفن.

يجب أن يكتسب العمل صفة خاصة

لكي يستعيد الإنسان طبيعته، يجب أن يكف الإنسان ـ البضاعة عن الوجود وأن يدفع له المجتمع نصيبه لقاء القيام بواجبه الاجتماعي. فتعود وسائل الإنتاج إلى المجتمع والآلة كالخندق حيث يتم القيام بالواجب. ويبدأ الإنسان بتحرير فكره من القلق الناجم عن ضرورة سد حاجاته المباشرة بواسطة العمل ويبدأ بالتعرف إلى نفسه في عمله وفهم عظمته الإنسانية من خلال الشيء الذي يخلقه والعمل الذي ينجزه. فلم يعد يفترض عمله التخلي عن جزء من كيانه بشكل قوة مباعة، لم تعد ملكاً له، بل يصير إصداراً من ذاته ومجلوباً للحياة المشتركة، وإنجازاً لواجبه الاجتماعي.

إننا نعمل كل ما في وسعنا لإعطاء العمل ذلك البعد الجديد للواجب الاجتماعي ولربطه من جهة بتنمية التكنيك، الذي سياتي بشروط حرية أكبر، ومن جهة أخرى، بالعمل الطوعي، هذان العاملان يستجيبان للتخمين الماركسي القائل إن الإنسان لا يبلغ واقعياً، تمام شرطه الإنساني إلاّ عندما ينتج دون إكراه من الضرورة الجسمانية لأن يبيع ذاته كبضاعة.

ما تزال هنالك، بالتأكيد، أوجه قسرية في العمل، حتى عندما يكون طوعياً. فالإنسان لم ينجح بعد في القيام بالعمل الذي يقع على عاتقه حسب منعكس شرطي ذي طبيعة اجتماعية وما يزال ينتج في أغلب الأحيان تحت ضغط الوسط (هذا ما يدعوه فيديل الإكراه المعنوي). ولا يستطيع أن يتمتع كل التمتع بعمله، المنجز في إطار العادات الجديدة، دون ضغط الوسط الاجتماعي، ولن يتاح له ذلك إلاّ في الشيوعية.

إن التبدل لا يحدث آلياً في الوعي، كما لا يحدث في الاقتصاد. وتكون التحولات بطيئة وغير منتظمة، فثمة فترات تسارع، وفترات جمود بل وفترات تراجع.

الحقبة الانتقالية الأولى نحو الشيوعية

سبق أن قلنا إنه يجب أن نعتبر أيضاً أننا لا نواجه حقبة انتقال صرف كتلك التي وصفها ماركس في نقد برنامج غوتا وأرفورت، بل طوراً جديداً، لم يتوقعه: الحقبة الانتقالية الأولى نحو الشيوعية أو حقبة بناء الاشتراكية.

تجري هذه الحقبة وسط نضالات طبقية عنيفة وتعمل عناصر الرأسمالية التي تظل باقية على طمس معالم طبيعتها بحيث يصعب فهمها.

فإذا أضفنا إلى هذا السكولاستيك، الذي أعاق تنمية الفلسفة الماركسية ومنع بصورة منتظمة دراسة هذه الحقبة التي لم تحلل أسسها الاقتصادية، يجب التسليم بأننا ما نزال في المهد وأن علينا أن نباشر البحث عن جميع المميزات الأولوية لهذه الحقبة، قبل أن نضع نظرة اقتصادية وسياسية ذات مدى أكبر.

وستعطي هذه النظرية أولوية كلية لعمودي بناء الاشتراكية: تكوّن الإنسان الجديد وتنمية التكنيك. ففي هذين المجالين ما يزال علينا أن نفعل الكثير، بيدَ أن تأخر هذه القاعدة الأساسية أي التكنيك أقل تبريراً لأن القضية بالنسبة لنا ليست التقدم على العلماء، بل أن نتبع لفترة من الزمن الطريق الذي شقته البلدان الأكثر تقدماً في العالم. ولذا يلح فيديل إلحاحاً كبيراً على ضرورة التكوين التقني والعلمي لبلادنا وخاصة لطليعتها.

الضرورة المادية والضرورة الخلقية

من الأسهل تمييز الضرورة الخلقية في ميدان الفاعليات غير المنتجة.

فمنذ زمن طويل، يحاول الإنسان التحرر من الانحطاط بواسطة الثقافة والفن. وهو يموت يومياً خلال ثماني ساعات يقوم خلالها بدوره كبضاعة لينبعث بعدئذ في الإبداع الفني.

بيدَ أن هذا الدواء يحمل بذور المرض ذاته: فالذي يسعى إلى الاتحاد مع الطبيعة هو كائن منعزل، يدافع عن فرديته التي يطغى عليها الوسط ويقوم برد فعل أمام أفكار جمالية ككائن وحيد، يطمح إلى أن يظل نقياً. فليست القضية سوى محاولة للهرب.

إن قانون القيمة لم يعد الانعكاس البسيط لعلاقات الإنتاج؛ فالرأسماليون الاحتكاريون يحيطونه ببناء معقد يجعل منه خادماً مطيعاً، حتى عندما تكون الطرائق المستخدمة تجريبية صرفاً.

وتفرض البنية الفوقية نمطاً من الفن يستلزم عملاً تربوياً للفنانين جد متقدم. فالمتمردون يخضعون للتكنيك والمواهب الاستثنائية وحدها تستطيع أن تخلق عملاً شخصياً. ويصير الآخرون أجراء أذلاّء أو يفشلون. ويشيرون إلى البحث الفني الذي يعتبرونه تعريفاً للحرية، بيدَ أن هذا «البحث» له حدوده، التي لا يمكن رؤيتها حتى نصطدم بها، أي حتى نطرح المشكلات الواقعية للإنسان ولانحطاطه. إن القلق الذي لا مبرر له أو الإلهيات العامية تكوّن متنفسات موفقة للقلق الإنساني: فنحارب الفن منذ أن يصير سلاحاً للفضح؛ فإذا احترمنا قواعد اللعب، نحصل على جميع الأمجاد، المماثلة للأمجاد التي يمكن أن يحصل عليها فرد اخترع فيروسات. والشرط الوحيد هو عدم محاولة الإفلات من القفص غير المرئي.

وثبة جديدة للعمل الفني

عندما استولت الثورة على الحكم ذهب إلى المنفى أولئك الذين أُخضعوا خضوعاً كلياً. أما الآخرون، الثوريون أو غير الثوريين، فقد سلكوا طريقاً جديداً. وتلقى البحث وثبة جديدة ومع ذلك، كانت الطرق مرسومة إلى حد ما وتخفّت فكرة الهرب تحت كلمة «حرية». وقد ظل هذا الموقف، لدى الثوريين، انعكاساً في وعيهم للمثالية البورجوازية.

وقد زعموا، في البلدان التي مرت بتطور مماثل، أنهم يحاربون هذه الميول بجمود عقائدي مفرط. وتحولت الثقافة العامة أو كادت إلى حرام وأعلن عن تمثيل للطبيعة صحيح صورياً أنه غاية الطموح الثقافي، وتحول

هذا التمثيل فيما بعد إلى تمثيل آلي للواقع الاجتماعي الذي كان يراد إبرازه، المجتمع المثالي الذي يكاد يخلو من النزعات والتناقضات التي كانوا يحاولون خلقها.

إن الاشتراكية فتية، ولها أخطاؤها. وتنقصنا، نحن الثوريين، في اغلب الأحيان المعارف والجرأة الثقافية الضرورية لمواجهة مهمة تنمية الإنسان الجديد بطرائق متباينة عن الطرائق الإتفاقية جداً، المختومة بخاتم المجتمع الذي خلقها (ومرة أخرى تظهر مشكلة العلاقات بين الشكل والمحتوى). إن ارتباكنا عظيم ومشكلات البناء المادي تستغرق وقتنا. فليس ثمة فنانون كبار يتمتعون في الوقت ذاته بسلطة ثورية عظيمة. وعلى رجال الحزب أن يأخذوا تلك المهمة على عاتقهم ويسعوا إلى بلوغ الهدف الرئيسي: تربية الشعب.

الواقعية الاشتراكية قائمة على فن القرن الماضي

إنهم يسعون عندئذ إلى التبسيط، إلى المستوى الذي يفهمه الناس كلهم، أي إلى ما يفهمه الموظفون. فينعدم البحث الفني الأصيل وتنحسر مشكلة الثقافة العامة إلى تملك للحاضر الاشتراكي والماضي الميت (وبالتالي غير المؤذي). هكذا تولد الواقعية الاشتراكية على قواعد من القرن الماضي.

بيدَ أن الفن الواقعي في القرن التاسع عشر هو كذلك فن طبقي ربما يزيد رأسمالية محضاً. عن ذلك الفن المنحط، فن القرن العشرين، الذي يشف عن قلق الإنسان المنحط. لقد أعطت الرأسمالية، في الميدان الثقافي، كل ما تضم في ذاتها، ولم يبق منها سوى جيفة نتنه تتبدى في الفن بانحطاطها الحالي. لكن لماذا يزعمون البحث في الأشكال الجامدة للواقعية الاشتراكية عن طريقة العمل الصالحة الوحيدة؟ لا نستطيع أن نعارض بالواقعية الاشتراكية «الحرية»، لأن الحرية لم توجد بعد، ولن توجد ما دامت تنمية المجتمع الجديد لم تكتمل؛ فلا يزعمَنّ أحد إدانة جميع أشكال الفن اللاحقة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر من أعلى العرش الحبري للواقعية المغالية لأننا نقع في خطأ برودوني، خطأ العودة إلى الماضي، وهكذا فليس التعبير الفني للإنسان الذي يولد ويبني ذاته اليوم، لباساً من القوة.

وتنقصنا تنمية آلية ثقافية إيديولوجية تتيح البحث وتقتلع العشبة

السامة التي تتكاثر بسهولة كبيرة على الأرض الخصبة، أرض التسليف من قبل الدولة.

الإنسان الذي يجب أن نخلقه

لم نسقط، في بلادنا، في خطأ الواقعية العامية، بل في الخطأ المعاكس. وذلك، لاننا لم نفهم ضرورة خلق إنسان جديد لا يكون إنسان القرن التاسع عشر، ولا إنسان قرننا المنحط والمعفّن. إنه إنسان القرن الحادي والعشرين، ذاك الذي يجب أن نخلقه رغم أنه ما يزال مجرد طموح ذاتي وغير منتظم. تلك هي على وجه الضبط إحدى النقاط الاساسية لدراستنا ولعملنا وبمقدار ما نحصل على نجاحات ملموسة على قاعدة نظرية، سنستخلص منها، بالعكس، نتائج نظرية ذات صفة عامة على قاعدة أبحاثنا الملموسة. نكون قد قدمنا مجلوباً ثميناً للماركسية اللينينية، لقضية الإنسانية. إن رد الفعل على إنسان القرن التاسع عشر قد أوقعنا من جديد في انحطاط القرن العشرين؛ فليس ذلك خطأ خطيراً جداً، بل يجب أن نصلحه تحت طائلة فتح الطريق أمام التحريفية.

إن الجماهير الكبرى التي ينمو وعيها، والأفكار الجديدة التي تتقدم بالموازاة في أحضان المجتمع والإمكانات المادية لتنمية جميع أعضائه تنمية كاملة، تجعل العمل مثمراً أكثر بكثير. فالحاضر مصنوع من النضالات؛ والمستقبل لنا.

خطيئة المثقفين الأصلية

وباختصار، فإن ذنب الكثير من مثقفينا وفنانينا نتيجة خطيئتهم الأصلية: ذلك أنهم ليسوا ثوريين أصليين. يمكن أن نحاول تطعيم شجرة الدردار لتثمر إجاصاً، وإنما يجب أن نزرع في الوقت ذاته أشجار إجاص. وستلد الأجيال الجديدة متحررة من الخطيئة الأصلية. فكلما وسعنا حقل الثقافة وإمكانات التعبير، زادت فرصنا في أن نرى انبثاق فنانين استثنائيين. ومهمتنا هي منع الجيل الحالي الذي تمزقه نزاعاته من أن يَفسد ويُفسد الأجيال الجديدة، ويجب الاّ نخلق أجراء خاضعين للفكر الرسمي، ولا داخليين مجانيين يعيشون في حمى حصتهم المجانية ويمارسون حرية بين هلالين فسيجيء الثوريون الذين سينشدون نشيد الإنسان الجديد بصوت الشعب الأصلي. فالأمر تهيئة تتطلب الوقت.

في مجتمعنا يلعب الشباب والحزب دوراً عظيماً. وللشباب أهمية خاصة لأنهم عجينة الخزف التي يمكن أن نصنع منها الإنسان الجديد المتحرر من كل عيوب الماضي. فنعالجها وفق مطامحنا. وتزيد تربيته كمالاً كل يوم ولا ننسى دمجه بالعمل منذ البداية. إن طلابنا المجانيين يقومون بعمل جسماني خلال عطلتهم أو أثناء الدراسة؛ فالعمل مكافأة في بعض الحالات، وأداة للتربية في حالات أخرى، وليس ذلك عقاباً أبداً. لأن جيلاً جديداً يولد.

الحزب، منظمة طليعية

الحزب منظمة طليعية. فيقترح الرفاق أفضل الشغيلة للدخول فيه والحزب قلة، إلا أن له سلطة عظيمة نظراً لصفة كوادره. إننا نطمح إلى أن يصير الحزب جماهيرياً، عندما تكون الجماهير قد بلغت درجة تنمية الطليعة، أي عندما يكونون قد تربوا على الشيوعية، وتنصرف جهودنا كلها إلى هذا الاتجاه. فالحزب مثال حي، ويجب أن تعطي كوادره دروساً من الحمية في العمل والتضحية، ويجب أن يقودوا الجماهير، بعملهم إلى نهاية مهماتها الثورية. وهذا يتضمن سنوات من النضال الشاق ضد صعوبات بناء الاشتراكية، والأعداء الطبقيين، ومخلفات الماضي، والإمبريالية. أود الآن أن أشرح الدور الذي تلعبه الشخصية، والإنسان بصفته قائداً للجماهير التي تصنع التاريخ. ويتعلق بتجربتنا وليس بطريقة عمل.

لقد أعطى فيديل الثورة وثبتها خلال السنوات الأولى وقادها دوماً، وأضفى عليها صبغتها. إلاّ أن ثمة مجموعة من الثوريين تتطور في الاتجاه ذاته الذي يتطور فيه القائد الأعلى، وجمهوراً عظيماً يتبع القادة لأن هؤلاء القادة عرفوا كيف يفسرون مطامحه.

لكي يشعر الفرد أنه أغنى

ليس المقصود هنا عدد الكيلو غرامات من اللحم التي نأكلها، ولا عدد المرات التي نستطيع فيها الذهاب إلى المسابح، ولا عدد الأصناف الكمالية التي نستطيع استيرادها بالأجور الحالية. المقصود على وجه الضبط أن يشعر الفرد أنه أغنى داخلياً وأكثر مسؤولية بكثير. فإنسان بلادنا يعلم أن العصر المجيد الذي يعيشه هو عصر تضحية، وهو يعرف معنى التضحية.

لقد جربها أوائل الناس في السيبرا مايسترا، ثم عرفناها في كوبا كلها. وكوبا هي طليعة أمريكا اللاتينية ولأنها تشغل هذا المكان الطليعي، لأنها تدل الجماهير الأمريكية اللاتينية على الحرية الحقيقية، يجب أن تقدم التضحيات. وفي داخل البلاد يجب أن يقوم القادة بدورهم الطليعي ويجب أن نقول بكل صراحة، إن مهمة الثوري، في ثورة حقيقية تعطي كل شيء ولا ينتظر منها أية مكافأة مادية، هي مهمة عظيمة ومقلقة في الوقت ذاته، اسمحوا لي أن أقول، ولو بديت بمظهر مضحك، إن الثوري الحقيقي الأصيل ينقاد لمشاعر عظيمة كريمة، ويستحيل تصور ثوري أصيل دون هذه الصفة. فقد تكون إحدى مآسي القائد الكبرى، أنه يجب أن يضم إلى جانب المزاج العاطفي عقلاً هادئاً (ويتخذ قرارات أليمة دون أن تتقلص أية عضلة من عضلاته). يجب أن ترتفع طلائعنا الثورية إلى المثالية بحبها للشعب، وللقضايا المقدسة، وأن تجعله وحيداً، غير منقسم. ولا تستطيع هذه الطلائع أن تمارس حساسيتها اليومية على مستوى الناس الآخرين.

الأممية البروليتارية واجب

إن لقادة الثورة أطفالاً لا يتعلمون، في لجاجاتهم الأولى، أمهات ونساء ضحّين، هن أيضاً، في سبيل انتصار الثورة. وتتناسب دائرة الأصدقاء تناسباً دقيقاً مع دائرة رفاق الثورة. فلا حياة خارج الثورة. وفي هذه الشروط، يجب أن يكون المرء إنسانياً كثير الإنسانية، وأن يتمتع بحس عظيم من العدالة والحق كي لا يقع في الجمود العقائدي المتطرف، وفي مدرسية باردة، وكي لا ينعزل عن الجماهير.

يجب أن يناضل كل يوم ليتبدى هذا الحب الإنساني في واقعات ملموسة، تكون مثالاً للجماهير ومعبئة لها.

الثوري ـ في حزبه ـ المحرك الايديولوجي للثورة، يتلف في هذه المهمة المتواصلة التي تنتهي بالموت، إلاّ إذا انتصر بناء الاشتراكية في العالم كله.

فإذا بردت حماسته الثورية بعد أن تتحقق المهمات الملحة، على النطاق المحلي، وإذا نسي الأممية البروليتارية، كفّت الثورة عن أن تكون محركاً وتغرق في خمول مريح يستفيد منه أعداؤنا اللدودون، الإمبرياليون، الذين يحققون كسباً. إن الأممة البروليتارية واجب، وهي أيضاً ضرورة ثورية. هذا ما نعلمه لشعبنا.

أخطار الجمود العقائدي ونواحي الضعف لدينا

أكيد أن الوضع الحالي يشتمل على الأخطار. وهو لا يشتمل على خطر الجمود العقائدي وحده، ولا على خطر تجميد علاقاتنا بالجماهير وسط مهمتنا العظيمة، بل يشتمل كذلك على نواحي ضعف يمكن أن نسقط فيها. فالرجل الذي يكرس حياته كلها للثورة لا يستطيع أن يتلهى بالتفكير بما ينقص ولده، بأحذيته العتيقة، بالضروري الذي تفتقر إليه عائلته. وإذا ما سمح لهذه الشواغل بالتسلط على فكره، خلق أرضاً صالحة لتنمية الفساد.

لقد رأينا دوماً، فيما يتعلق بنا، أن أولادنا يجب أن يحصلوا على ما يحصل عليه الأطفال الآخرون، لكن يجب أن يكونوا محرومين مما حرم منه الأطفال الآخرون. ويجب على عائلتنا أن تفهم هذه الحقيقة وأن تناضل من أجلها. فالثورة تقوم من خلال الإنسان، بيدَ أن على هذا الإنسان أن يقوّي، يوماً بعد يوم، روحه الثورية.

هكذا نتقدم. وعلى رأس الرتل الكبير يسير فيديل ـ لا نخجل من هذا القول ـ وخلفه تسير خيرة كوادر الحزب، وبعدها مباشرة، وقريباً منها كل القرب بحيث نشعر بقوته الهائلة، يأتي الشعب الذي يمضي بحزم نحو الهدف المشترك. إنه مركّب من أفراد اكتسبوا وعي ما يجب عمله، وعي أناس يناضلون للخروج من مملكة الضرورة ليدخلوا في مملكة الحرية.

وينتظم هذا الجمهور العظيم، ويتناسب انضباطه مع ضرورة يفهمها الجميع فلم يعد جمهوراً متفرقاً، منقسماً إلى ما لا نهاية، يحاول فيه كل واحد، بأية وسيلة، وبالكفاح العنيد ضد أنداده، أن يجد سنداً يواجه به المستقبل غير الأكيد.

إننا نعلم أننا ما نزال بحاجة إلى التضحيات، وأن علينا أن ندفع ثمن وضعنا البطولي كأمة طليعية. ويجب أن ندفع، نحن القادة، ليحق لنا القول إننا طليعة الشعب، الذي يسير في طليعة أمريكا اللاتينية.

فنحن ندفع كلنا، بانتظام، حصتنا من التضحيات، واعين أننا سنجد مكافأتنا في القيام بالواجب وفي التقدم معاً نحو الإنسان الجديد الذي يلوح في الأفق.

إسمحوا لي ببعض الاستنتاجات.

إننا، نحن الاشتراكيين، أكثر حرية، لأننا أغنى، ونحن أغنى لأننا أكثر حرية.

لقد أصبح هيكل حريتنا الكاملة جاهزاً. لا ينقص سوى مادته والبسته، وسنخلقها.

إن حريتنا وخبزنا اليومي ملونان بلون الدم ومنتفخان بالاضاحي.

تضحيتنا واعية، إنها ثمن الحرية التي نبنيها.

الطريق طويل وجزء منه غير معروف. فنحن نعرف حدودنا. وسنجعل من أنفسنا إنسان القرن الحادي والعشرين.

سنتقوى في العمل اليومي إذ نخلق الإنسان الجديد بتكنيك جديد.

الشخصية تلعب دوراً معبئاً عظيماً وموجهاً كبيراً منذ أن تجد أسمى فضائل الشعب ومطامحه ولا تبتعد عن الطريق.

الجماعة الطليعية هي التي تفتح الطريق، خيرة الطيبين، الحزب.

الخزف الأساسي لعملنا هو الشبيبة. نضع فيها آمالنا كلها ونعدها لتحمل هدفها.

تقبلوا تحياتنا، طقسية كقبضة من الأيدي أو «السلام عليك يا مريم».

الوطن أو الموت!

رسائل

هافانا في ٥ شباط ١٩٥٩

السيد جوان هيونغ كوينتانا

آ ٦، بريمرا رقم ٣٧١

اويسته، كارديناس

صديقي العزيز،

أشكرك على لفتتك. وإنه لأمر طيب دوماً أن يكون الشباب مستعداً دوماً للتضحية بنفسه لأسباب نبيلة نبل إعطاء الحرية لسان دومنيغ، بَيْدَ أني اعتبر أن مركزنا في المعركة هو في هذا الوقت، هنا في كوبا، حيث توجد صعوبات ضخمة يجب التغلب عليها.

كرّس نفسك الآن للعمل المندفع في سبيل ثورتنا، وسيكون ذلك خير مساعدة نستطيع تقديمها للشعب الدومينيكي، أي مثال انتصارنا الشامل.

تقبّل...

الدكتور أرنستو تشي غيفارا،

القائد العسكري الأعلى للأكابانا

الرفيق كارلوس فرانكي[1]
مدير ريفولوسيون

---

(١) رسالة نُشرت في ريفولوسيون بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٦٢.

أيها الرفيق فرانكي،

لم يعجبني ملحق ذلك اليوم؛ فاسمح لي أن أقولها لك بكل صراحة وأن أشرح لك السبب آملاً أن تنشر هذه الأسطر باعتبارها إحدى «انتقاداتي اللاذعة».

دون أن أتحدث عن بعض نقاط الضعف التي تعطي انطباعاً حقيراً عن جدية الصحيفة، مثل صور مجموعات من الجنود تسدد إلى عدو خيالي وأبصارهم متجهة إلى الصور، هنالك أخطاء هامة:

١ ـ هذه الخلاصة عن الصحيفة ليست أصلية تماماً. وإليك ما جرى (سئلت، وكان ذلك أثناء الحرب) إذا كنت قد كتبت يوميات الغزو، ففعلت. لكن بشكل مذكرات جد مقتضبة، لاستعمالي الشخصي، ولم يكن لدي في تلك الفترة متسع من الوقت لوضعها بالشكل النهائي. فتكلّف بهذا العمل شخص من سانتا كلارا (لم أعد أذكر الآن في أية ظروف)؛ واتضح عرضاً أنه ثرثار، وأراد أن يضيف أعمالاً باهرة ونعوتاً.

إن القيمة القليلة التي يمكن أن تكون لهذه المذكرات الأربع قد زالت منذ أن فقدت أصالتها.

٢ ـ غير صحيح أن الحرب كانت بالنسبة لي عملاً ثانوياً لأني كنت أهتم بالفلاحين. ففي تلك الفترة كان المهم كسب الحرب، وأعتقد أني كرّست نفسي لهذه المهمة بكل ما كنت أستطيع من ثبات. وبعد أن دخلت في الأسكامبري أعطيت استراحة يومين للجيش الذي كان قد سار ٤٥ يوماً في شروط غاية في الصعوبة، واستأنفت العمليات باحتلال غوينيا دوميراندا. لقد أخطأت بالإفراط المعاكس إذ لم أُعِرْ انتباهاً كافياً للمهمة الصعبة، مهمة الكفاح مع جميع «سارقي البقر» الذين ثاروا في هذه الجبال المقدسة، ووجب أن أرى فيها جميع الألوان مع غوتييريز منيويو وعصابته لأستطيع أن أكرس نفسي للمهمة الرئيسية: الحرب.

٣ ـ غير صحيح أن راميرو فالديس كان «مساعداً مقرباً من شيء في مسائل التنظيم»، ولا أعرف كيف مرت هذه عليك، بصفتك مديراً، أنت الذي تعرف ذلك جيداً.

راميرو كان في المونكادا، وكان سجيناً في جزيرة الصنوبر؛ جاء على الغرانما كملازم، وصار نقيباً عندما عينت مقدماً. قاد رتلاً بصفة مقدم، وكان زعيماً مساعداً في الغزو، ثم قاد العمليات في هذا القطاع بينما كنت

اسير إلى سانتا كلارا.

اعتقد أنه يجب احترام الحقيقة التاريخية؛ وأن التلاعب بها حسب الاهواء لا يؤدي إلى ما فيه الخير! ولذا - ولاني لعبت دوراً في هذا الفصل من المأساة - أسمح لنفسي بتوجيه هذه الانتقادات إليك. ويبدو لي أنك لو راجعت النص لامكنك تجنب هذه الاخطاء.

أتمنى لك الخير، وآمل ألاّ تعطيك السنة الجديدة كثيراً من العناوين المثيرة (لما تأتي به...).

لاهافانا، ٢٠ شباط ١٩٦٤

«عام الاقتصاد»

السيدة ماريا روزاريو غيفارا

٣٦، شارع انام

(ماعاريف) الدار البيضاء

مراكش

رفيقتي،

لا أعرف تماماً من أي منطقة في إسبانيا جاءت عائلتي، وبطبيعة الحال، خرج أجدادي منها منذ زمن طويل، يد إلى وراء ويد إلى قدّام؛ وإذا كنت لا أحتفظ بها هكذا فلأن ذلك وضع غير ملائم.

لا أظن أننا أهل قريبون جداً، فإذا كنت قادرة على الرجفة على الغضب كلما ارتكبت مظلمة في العالم، نكون إذاً رفيقين، وهذا هو الأهم.

الوطن أو الموت. وسننتصر

تقبلي تحية ثورية من

المقدم أرنستو تشي غيفارا

السيد جوزيه ميدمير ميستره

جوان برونوراباس رقم ٥٦٠

بين شارع داكوستا وأوناريل

فيبورا، لاهافانا

أيها الرفيق،

أشكرك على اهتمامك وعلى مذكراتك. فلكي تقنعني وضعت يدك على الجرح؛ وتذكر أولئك الذين أهاجمهم. مع الأسف لا أستطيع الدخول في

مهاترة رسائلية، لقلة الوقت.

ستظهر في الأعداد القادمة من مجلة نويسترا اندوستريا إكونوميكا مقالات تُظهِر أن عدداً من التقنيين السوفيات يطرحون على أنفسهم مشكلات مماثلة.

لن أؤكد سوى أمر يقتضي التأمل: هو أن معارضة عدم الفعالية الرأسمالية بالفعالية الاشتراكية في إدارة المصنع يعني اعتبار رغباته وقائع. ففي التوزيع تحصل الاشتراكية على ميزات لا جدال فيها وأنها استطاعت في التخطيط الممركز أن تزيل دونياتها على الصعيد التكنولوجي والتنظيمي.

لقد زعموا أنهم أحلّوا، بتخريب المجتمع السابق، مجتمعاً جديداً مع إنسان مخضرم: فاستبدلوا الإنسان الذئب في مجتمع الذئاب بنموذج إنساني آخر لا تحدوه الرغبة اليائسة لسرقة أمثاله، لأن استثمار الإنسان للإنسان قد زال، وإنما لديه رغبات من الطبيعة ذاتها (ولو بمقادير أقل) باعتبار أن دافع المصلحة المادية ينتصب حكماً للرخاء الفردي والجماعة الصغيرة (المعامل مثلاً)؛ ففي هذه العلاقة أرى جذور الشر. إن قهر الرأسمالية بأصنامنا نحن التي جردناها من صفتها السحرية الأكثر فعالية، الربح، يبدو لي مشروعاً عسيراً.

وإذا كان هذا كله غامضاً جداً (تجاوز الوقت منتصف الليل حسب ساعتي) فإن صورة ستشرح لك فكرتي: وهي أن دافع المصلحة المادية في الاشتراكية يشبه اليانصيب؛ فهو لا يستطيع بعث البريق في عيون أكثر الناس طمعاً ولا يعبىء اللامبالاة لدى الآخرين.

لا أزعم أني أحطت بالمسألة ولا أزعم كذلك أني قلت كلمات إنجيلية عن هذه التناقضات أو تلك. فالدفاع عن نظام من الأنظمة هو مع الأسف أسهل من تحليله العلمي في نظر الأكثرية لدينا وفي نظري أنا. وهو أمر قلما يساعدنا في عمل التوضيح؛ وتتجه جهودنا كلها إلى الحضّ على التفكير، ودراسة الماركسية بالجد الذي تستحقه هذه العقيدة العملاقة.

ولذا، ولأنك تفكر، أشكرك على رسالتك؛ فعدم اتفاقنا أمر ثانوي.

إذا ما دعت الحاجة مرة أخرى لأن تقول لي شيئاً، فاذكر أني لست أستاذاً؛ بل رجل من رجال كُثُر يناضلون اليوم في سبيل كوبا جديدة، وإنما أُتيحت لي الفرصة لأن أعيش بقرب فيديل في اللحظات الصعبة من

الثورة الكوبية وفي بعض اللحظات الاكثر أسى ومجداً من تاريخ العالم المكافح في سبيل حريته. وهذا ما يفسر أنك تعرفني وأني لا أتذكر اسمك؛ وهذا أمر كان بالمستطاع أن يكون العكس، بفارق هو أني سأضطر عندئذ لأن أكتب إليك من منطقة بعيدة من العالم حيث يكون تشردي قد قادني إليها، لأني لم أولد هنا.

وهذا كل ما في الأمر.

بكل ثورية

الوطن أو الموت. سننتصر

المقدم ارنستو تشي غيفارا

٢٦ أيار ١٩٦٤

«عام الاقتصاد»

الدكتور إدواردوب اورداز دو كوناج

مدير المستشفى النفساني

لاهافانا

عزيزي اورداز

وصلتني مجلتك. ورغم أن وقتي ضيق جداً، فإن المقالات تبدو لي مفيدة وسأحاول قراءتها.

إن أمراً آخر يشغل بالي: فكيف يمكن سحب ٦٣٠٠ نسخة من مجلة متخصصة إذا كان لا يوجد مثل هذا العدد من الأطباء في كوبا؟

ويتسلط عليَّ شك يقود نفسي إلى عتبة تشوش نفسي اقتصادي ـ عصبي: هل تستعمل الفئران المجلة لتعميق معارفها النفسية أو تهدئة معدتها؟ إلاّ إذا كان كل مريض يضع عند رأسه نسخة من هذه النشرة.

على أية حال، يوجد ٣٠٠٠ نسخة زائدة في رقم السحب؛ فارجوك التفكير بها.

إني أتكلم بجد: المجلة جيدة، والسحب لا يمكن التسامح به. فصدقني، لأن المجانين هم الذين يقولون الحقيقة دوماً.

بكل ثورية

الوطن أو الموت. سننتصر

المقدم ارنستو تشي غيفارا

إلى فيديل

فيديل؛

في هذه الساعة اذكر أموراً كثيرة، عندما عرفتك في منزل ماريا انتونيا، وعندما اقترحت عليَّ أن أجيء، وتوافر الاستعداد كله..

جاؤوني يوماً، ليقولوا لي من تريد أن تخبر في حالة موتك، وقد اثرت فينا جميعاً الإمكانية الواقعية لحدوث مثل هذا الأمر. ثم علمنا انه كان أمراً حقيقياً، واننا في الثورة (إذا كانت حقيقة)، إما أن ننتصر او نموت، وقد سقط الكثيرون على طريق النصر.

واليوم يصطبغ كل شيء بصبغة أقل مأساوية لأننا أنضج؛ بَيدَ ان الواقعة تتكرر. واشعر اني قمت بجزء من الواجب الذي كان يربطني بالثورة الكوبية على أرضها، واستأذن منك، ومن الرفاق، ومن شعبك الذي صار منذ الآن شعبي.

إني أعدل عدولاً عن أعبائي في قيادة الحزب، ومن منصبي في الوزارة، ومن رتبتي كمقدم، ومن شرطي ككوبي. ولم يعد يربطني أي شيء قانوني بكوبا سوى روابط من طبيعة أخرى لا يمكن أن تبلى كما تبلى الأوراق الرسمية.

وإذا قمت بجرد حصيلة حياتي، أعتقد أني عملت بما يكفي من الشرف والتفاني لتدعيم انتصار الثورة. وخطيئتي الوحيدة التي تتصف ببعض الخطورة هي اني لم اثق بك ثقة أكبر منذ اللحظات الأولى في السييرا مايسترا ولم افهم بسرعة كافية صفاتك كقائد ثوري.

لقد عشت أياماً رائعة وشعرت بقربك بكبرياء الانتماء لشعبنا في الأيام النيرة والحزينة من أزمة الكاريبي.

ويندر أن يعرف رجل دولة كيف يلمع عالياً كما لمعت في تلك الأيام، وإني فخور أيضاً باتباعك، دون تردد، مكيفاً نفسي وفق طريقة تفكيرك، ورؤية الأخطار والمبادىء وتنميتها.

إن سييرات أخرى من العالم تتطلب مساهمة جهودي المتواضعة. وإني قادر على أن افعل ما لاتسمح لك به مسؤولياتك على رأس كوبا، لقد أزفت ساعة الفراق.

يجب أن تعلم اني افعل ذلك بمزيج من الفرح والالم: فهنا، أترك الشطر الانقى، من آمالي كبناء وما هو أعز لدي بين الكائنات التي أحب

واترك شعباً تقبلني كولده؛ فسيظل جزءاً من روحي. سأحمل إلى ساحات الوغى الجديدة الإيمان الذي لقنتني، والروح الثورية لشعبنا، والشعور بالقيام باقدس الواجبات: الكفاح ضد الإمبريالية حيثما وجدت.. فهذا يعزيني ويلطف مائة مرة كل أسى.

اكرر انني أبرىء كوبا من كل مسؤولية باستثناء تلك التي تصدر عن مثالها؛ وانه إذا ما حانت بالنسبة لي الساعة الحاسمة تحت سماوات أخر، فسينصرف فكري الأخير إلى هذا الشعب وإليك بصورة خاصة؛ وإني مدين لك بتعاليمك ومثالك، وسأسعى لأن أكون أميناً لها حتى في النتائج الأخيرة لأفعالي، وإني تقيدت دوماً بالسياسة الخارجية لثورتنا وسأستمر في ذلك، وسأشعر في كل مكان أوجد فيه بمسؤولية كوني ثائراً كوبياً وسأتصرف بهذه الصفة؛ وإني لا أترك أي مال مادي لأطفالي ولزوجتي ولست آسفاً عليه: بل يسرني أن يكون الأمر كذلك، وإني لا أطلب شيئاً لهم لأن الدولة ستقدم لهم ما يكفي ليعيشوا ويتربوا.

قد تكون لدي أمور كثيرة يجب أن أقولها لك ولشعبنا، إلاّ أني أشعر أن الكلمات ليست ضرورية، وأنها لا يمكن أن تعبر عما أريد ولا فائدة من تسويد المزيد من الورق.

فحتى النصر؛ دوماً الوطن أو الموت.

أعانقك بكل اندفاعي الثوري.

تشي

١٩٦٥

أهلي الأعزاء،

مرة أخرى أشعر بسواحل روسنيانت تحت عقبي؛ فقد عاودت السير والترس في يدي.

كان ذلك منذ عشر سنوات تقريباً، عندما كتبت لكم رسالة وداع أخرى. وأذكر جيداً أني شكوت لأني لم أكن أفضل جندي وأفضل طبيب؛ أما الطبيب فلا يهمني كثيراً؛ وأما الجندي فلست رديئاً إلى هذا الحد. لم يبدلني شيء بصورة أساسية، سوى أني أكثر وعياً بكثير، وأن ماركسيتي قد تعمقت وصفيت. أؤمن بالكفاح المسلح كحل وحيد للشعوب المكافحة في سبيل التحرر، وأني منسجم مع معتقداتي. سيعتبرني الكثيرون مغامراً

وإني لكذلك؛ لكني مغامر من نمط آخر: من أولئك الذين يخاطرون بجلدهم في سبيل الدفاع عن الحقائق. قد تكون هذه هي المرة الأخيرة. فأنا لا أسعى إليها، وإنما هي في الحساب المنطقي للاحتمالات. وإذا كان الأمر كذلك، فإني أقبلكم للمرة الأخيرة.

لقد أحببتكم كثيراً، غير أني لم أحسن التعبير عن عطفي؛ فأنا صلب غاية الصلابة في أفعالي، واعتقد أنكم لم تفهموني أحياناً. لم يكن فهمي سهلاً، وإنما كل ما أطلب منكم اليوم أن تصدقوني.

والآن، فإن إرادة صقلتها بتلذذ الفنان تحمل ساقين مرتخيتين ورئتين منهوكتين. وسأفعل ذلك. تذكروا من حين لآخر هذا القائد الصغير من القرن العشرين. قبلة إلى سيليا، وروبرتو، وجوان مارتان وتوقوتان، وبياتريس، وإلى الجميع، أقبلكم، ولدكم المسرف والعنيد.

أرنستو

إلى ابنته هيلد[1]

أكتب لك اليوم، ولو أن الرسالة ستصلك متأخرة بما فيه الكفاية؛ وأود أن تعلمي أني أفكر بكِ وآمل أن تمضي عيداً سنوياً سعيداً. لقد كدت تصيرين امرأة، ولم أقدر أن أكتب لك كما يكتبون للأطفال إذ يسردون لهم حماقات وقصصاً.

يجب أن تعلمي أني بعيد وسابقى بعيداً عنك زمناً طويلاً، باذلاً كل ما باستطاعتي للكفاح ضد أعدائنا. ليس ذلك أمراً عظيماً، لكني أفعل شيئاً ما، وأظن أنكِ ستكونين دوماً فخورة بأبيكِ، كما أني فخور بكِ.

تذكري أنه ما يزال أمامنا سنوات كثيرة من الكفاح وأن عليك أن تلعبي دورك فيه حتى عندما ستصيرين امرأة. وبانتظار ذلك، يجب أن تعدي نفسكِ، أن تكوني ثورية جداً، هذا يعني في سنك الإكثار من الدراسة، قدر الإمكان، والاستعداد دوماً للدفاع عن القضايا العادلة. بالإضافة إلى إطاعتك أمكِ وألاّ تظني نفسكِ كبيرة قبل أن تكبري فسيتحقق ذلك.

يجب أن تناضلي لتكوني من خيرة الطالبات في المدرسة، أن تكوني خيرهن بجميع المعاني، وتعلمين معنى ذلك: دراسة، موقف ثوري،

---

(١) تشرين أول ١٩٦٥.

ورفاقية إلخ... لـم أكن هكذا في سنكِ وإنما عشت في مجتمع آخر، كان فيه الإنسان عدو الإنسان أما الآن فقد أسعدك الحظ بأن تعيشي في عصر آخر ويجب أن تكوني أهلاً له.

لا تنسي أن تقومي بجولة في المنزل لتفقد بقية الصغار وتوصيهم بالعمل الجدي وأن يكونوا عاقلين. وخاصة اليدينا التي تصغي إليكِ جيداً لانكِ أختها الكبرى.

والآن، يا صغيرتي أتمنى لكِ مرة أخرى عيداً سعيداً جداً. قبلي أمكِ وجينا وتَقَبَّلي قُبْلَة كبيرة جداً وقوية جداً، تدوم طيلة الوقت الذي لن أراك فيه، من

أبيك

المحتويات

مقدمة ٥
القسم الأول: بعد انتصار الثورة ٧
الدور الاجتماعي للجيش المتمرد ٩
السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي ٢٠
إلى شبيبة أمريكا اللاتينية ٣٧
رحلة إلى البلدان الاشتراكية ٤٧
هل كوبا حالة استثنائية أم طليعة الكفاح ضد الامبريالية ٦١
القسم الثاني: حول بناء الاشتراكية ٧٣
من هو الشاب الشيوعي ٧٥
مع شغيلة اتحاد العمال الكوبيين ٨٦
الإطار داخل الثورة ٩٩
ضد البيروقراطية ١٠٥
الحزب الماركسي ـ اللينيني ١١٢
حول بناء الحزب ١٢١
حول مفهوم القيمة: جواباً لبعض التأكيدات ١٣٣
حول نظام الموازنة للتمويل ١٤٠
مغزى التخطيط الاشتراكي ١٧٠

القسم الثالث: حول الأممية ١٨١
التضامن مع فييتنام ١٨٣
خطاب جنيف ١٩٠
في الأمم المتحدة ٢١٢
خطاب الجزائر ٢٤٠
الاشتراكية والإنسان في كوبا ٢٥١
رسائل ٢٦٩